تقرير التنافسية العربية

2003

حقوق الطبع والنشر محفوظة للمعهد العربي للتخطيط بالكويت
ويسمح بالاستشهاد بما جاء في التقرير مع الإشارة للمصدر

للملاحظات أو التعقيبات رجاء الاتصال على العنوان التالي:
المعهد العربي للتخطيط بالكويت
ص.ب 5834 **الصفاة** 13059 **دولة الكويت**
هاتف: 4848754 - 4844061 - 4843130 (965)
فاكس: 4842935 (965)
البريد الإلكتروني: api@api.org.kw

تصدير

هل قضية التنافسية مهمة بالنسبة للدول العربية إلى حد يبرر قيام المعهد العربي للتخطيط بالكويت بإصدار تقرير دوري بشأنها، وهل يمكن تجاوز صعوبات مثل هذه المهمة ومحاذيرها، وهي صعوبات ومحاذير ربما ليس أقلها عدم توافر البيانات الكافية لضمان دقة التحليل وسلامة الاستنتاجات ، وبخاصة فيما يتعلق بالجانب الأكثر حساسية وهو تصنيف الدول العربية. وأخيراً لماذا يقوم المعهد بإصدار تقرير عن التنافسية العربية بعد صدور تقرير دولي عنها؟

رأى المعهد أنه معني مباشرة بتولي مهمة دراسة الوضع التنافسي للدول العربية وتحليله، مستنداً في ذلك إلى حقائق ثلاث: الأولى ترتبط بأهمية الموضوع ، حيث باتت التنافسية العامل المحدد للرابحين والخاسرين في البيئة الدولية المعاصرة باعتبارها الإطار الجامع لمختلف الشروط اللازمة لقطف ثمار سياسات التحرير الاقتصادي وفتح الأسواق والاندماج بالاقتصاد العالمي. وقد تعززت أهميتها نتيجة التغيرات في نظريات النمو والتجارة ؛ إذ لم تعد التنافسية مرتبطة بامتلاك الموارد الطبيعية أو ضآلة تكاليف الأيدي العاملة، بقدر ارتباطها بالمحتوى المعرفي والتكنولوجي والجودة وبالسياسات الفاعلة من قبل الحكومات والشركات. ولعل ذلك ما يفسر تحول التنافسية إلى أحد المحاور الرئيسية لاهتمامات الأجهزة التنفيذية والتشريعية وقادة الدول أيضاً، حتى أصبح تراجع مؤشراتها يمثل تهديداً للأمن القومي في نظر بعض الدول الصناعية. كما تحولت التنافسية بالتبعية لتصبح أحد محاور اهتمامات المنظمات الدولية؛ حيث يتم إصدار تقارير دولية سنوية عنها. ولم تكن الدول العربية بعيدة عن هذه التطورات ؛ إذ بادر عدد منها إلى إنشاء إدارات متخصصة بالتنافسية وإصدار تقارير دورية حولها.

أما الحقيقة الثانية التي استند إليها المعهد فتتعلق بما ألزمته به اتفاقية إنشائه بأن يؤدي دور بيت خبرة للدول العربية من خلال توفير قاعدة صلبة وموثوق بها من الخبرات العلمية والمعرفية في قضايا التنمية بمختلف أبعادها وفي مجال الإدارة الاقتصادية، ووضعها بتصرف الدول العربية لدعم عملية رسم السياسات وصنع القرار. ونظراً إلى أن المعهد يشترك في تلك المهام مع عدد من المنظمات والهيئات العربية والإقليمية، فإنه يولي اهتماماً كبيراً إلى إرساء الصيغ الملائمة للتعاون معها في إصدار التقرير وتطويره، معتبراً أن الإصدار الأول منه يشكل أرضية مناسبة للبحث في هذه المسألة.

أما الحقيقة الثالثة والأهم فهي غياب الأقطار العربية، عدا اثنين أو ثلاثة، عن تقارير التنافسية العالمية الدورية، وغياب تقرير عربي دوري في هذا المجال.

وكان لا بد من مواجهة العديد من الخيارات الحرجة للتعامل مع مشكلة عدم توافر المعلومات والبيانات التي يفترض أن تلبي ثلاثة شروط أساسية لضمان دقة التحليل والقياس، وهي أن تغطي جميع العوامل المحددة للتنافسية أو أغلبها، أن تتوافر لكل الدول العربية أو أغلبها، وأن تتوافر لسلسلة زمنية طويلة. ونظراً لقلة البيانات التي تتوافر فيها الشروط الثلاثة، كان لا بد من الاختيار بين زيادة عدد المتغيرات المعتمدة في التحليل على حساب تقليص عدد الدول العربية المشمولة وتقليل عدد المتغيرات مع زيادة عدد الدول. وقد اعتمد مبدأ الموازنة بين الخيارين لتضمين التقرير أكبر عدد ممكن من الدول مع الحد الأدنى المقبول من العوامل.

وفي هذا المجال يمكننا القول إن أول استنتاجات التقرير وتوصياته، يتمثل في دعوة الدول العربية

إلى تطوير قواعد منظمة ومحدثة للبيانات وفقاً للمعايير الدولية باعتبار أن شح البيانات يشكل مظهراً وسبباً لتدني التنافسية العربية، كما يشكل أحد معوقات التنمية. وقد باتت البيانات المحدثة والمعلومات الدقيقة أبرز مقومات فعالية الأداء سواء أكان ذلك على مستوى الحكومات لوضع السياسات وصنع القرار وللتقييم والمتابعة والمساءلة، أم على مستوى القطاع الخاص لدراسة بيئة الأعمال واتخاذ القرار. وتجدر الإشارة هنا، إلى أن مشكلة المعلومات هي السبب الأساسي في غياب الدول العربية عن غالبية التقارير الدولية بما فيها تقارير التنافسية ،حتى إن المنتدى الاقتصادي العالمي اضطر إلى عدم تضمين تقريره عن المنطقة العربية تصنيفاً للدول بحسب تنافسيتها استناداً إلى مؤشرات القياس المبنية على بيانات كمية، كما جرت العادة في مختلف التقارير التي يصدرها.

وعلى الرغم من إدراكنا للتأثير السلبي لنقص البيانات في دقة التحليل والقياس، فإن هذا التقرير ، الذي بوشر العمل به قبل صدور تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي عن الدول العربية، يشكل خطوة كبيرة على طريق تطوير قاعدة من المعرفة عن التنافسية تتميز بأنها معدة باللغة العربية وبوجهة نظر عربية، نتجت من اجتهاد منهجي في تصميم وبناء مؤشر يتفاعل مع حقائق المنطقة. وقد بني المؤشر على بيانات كمية استمدت من مصادر متعددة وخضعت للمراجعة والتقييم والمقارنة بهدف ضمان الحد المقبول لدقتها، إضافة إلى أنها تغطي جميع الدول العربية باستثناء تلك التي لا يتوافر عنها حدّ أدنى من البيانات المطلوبة. علما بأن المعهد يسعى جاهداً لتعزيز هذه القاعدة مع توالي صدور التقرير، من خلال البيانات النوعية ولا سيما تلك المستقاة من مسوح الرأي التي لم يكن بالإمكان توفيرها خلال إعداد هذا التقرير.

كما يتميز هذا التقرير باستناده إلى مفهوم محدد للتنافسية بشقيها الجاري والكامن، يحصرها في مجالي التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر، الأمر الذي يعزز إمكانية توظيف أي بحث في مجال التنافسية لتطوير السياسات. وهنا تبرز أهم ميزات التقرير ، وهي المتمثلة في استهدافه المباشر خدمة عملية وضع السياسات وصنع القرار في الدول العربية، باعتبار أن التنافسية ليست هدفاً بحد ذاتها بقدر ما هي وسيلة لزيادة الرفاه وتحقيق التنمية المستدامة. لهذا السبب تضمن التقرير فصلاً خاصاً للتوجهات في سياسة دعم القدرة التنافسية للدول العربية.

ونحن ، إذ نضع التقرير الأول عن التنافسية العربية بين أيدي صناع السياسات ومتخذي القرار والمعنيين كافة ، نؤكد أننا لا نهدف من تصنيف الدول إلى المفاضلة المثيرة للحساسيات أو جلد الذات، بل إلى المقارنة المحفزة لتفعيل الأداء وتحقيق الازدهار، كما نؤكد اعتبار هذا الإصدار بمنزلة "العدد صفر" نظراً لأنه يمثل الحد الأدنى المقبول بالنسبة لنا، وقد ارتأينا إصداره لاستثارة النقد والحوار بهدف تطويره من جهة، وإثارة الاهتمام بقضية التنافسية من جهة أخرى.

والله نسأل أن يوصل هذا التقرير رسالته وأن يبلغ، بالعمل، غايته.

د. عيسى الغزالي

مدير عام المعهد العربي للتخطيط بالكويت

شكر وتقدير

قام بالعمل في هذا المشروع فريق أساسي مكون من الخبراء السادة: الدكتور/ عماد الإمام، الدكتور/ محمد عدنان وديع، الدكتور/ بلقاسم العباس، الدكتور/ مصطفى بابكر.

وقد ساعد الفريق كل من الباحثين السادة/ جمال حامد، حسان خضر، حسن الحاج، ومن الحاسب الآلي كل من السيدة/ منى قمحية، والآنسة/ هديل أبولغد. وقام الأستاذ/ ياسر هلال بجهد طيب في قراءة التقرير والمشاركة في ورشات حوله، كما أسهم في مراجعة الأطر وفي استخلاص بعض الأفكار الرئيسية، وإبرازها في الشكل النهائي للتقرير، وأسهم كل من الدكتور/ علي عريفة، والسيدة/ منى بسيسو في إعداد الصيغ الأولى للعديد من الأطر الواردة في التقرير، كما قام الأستاذ/ محمد السلومي بتدقيق التقرير لغوياً.

ويسعدني وقد أنجز هذا المشروع أن أتوجه بخالص الشكر إلى كل هؤلاء على الجهد الذي بذلوه، وفي أحيان عديدة، قاموا به في أوقات زمنية غير مواتية، كما لا يفوتني تقديم الشكر إلى الذين شاركوا في الحلقات النقاشية وورشات العمل التي تمت في المعهد حول المشروع سواء أكانوا من أعضاء الهيئة العلمية والباحثين فيه أم من المهتمين المشاركين من خارج المعهد.

ولقد كان للتعقيبات والآراء التي قدمت في هذه الورشات دور مهمّ في تطوير عمل المشروع والتقرير الذي نقدمه في هذا الكتاب.

والشكر موصول إلى السادة الدكتور/ أنطوان زحلان، الدكتور/ جمال صلاح، والدكتور/ طارق نوير الذين قرأوا مسودة التقرير وزوّدوا فريق العمل بملاحظات قيمة تم الاستفادة منها، ما أمكن، في تطوير التقرير. كما قام فريق من سكرتارية المعهد بالأعمال المتعلقة بالتقرير ونذكر منهن السيدات/ نادية إسماعيل وناريمان بيدس وسناء البيطار.

ولا يفوتني أن أتقدم بوافر الشكر إلى السيد/ راشد المطيري، وإلى كل من ساهم، بدرجة أو بأخرى، في تقديم المساندة الإدارية والفنية لإنجاز التقرير في شكله الحالي.

والله ولي التوفيق.

د. عيسى الغزالي

مدير عام المعهد العربي للتخطيط بالكويت

الفهـــارس

فهــرس المحتويات

- تصدير
- تقدير وشكر
- فهرس المحتويات
- فهرس الأطر
- فهرس الأشكال
- فهرس الجداول

الملخص التنفيذي

الفصل الأول:لماذا التنافسية؟

مقدمة 13
البيئة العالمية والتنافسية 13
التنافسية في الدول العربية 15
التنافسية الجارية 15
التنافسية الكامنة 16

الفصل الثاني: مفهوم التنافسية والمؤشر الإجمالي للتنافسية العربية

مفهوم التنافسية وتعريفها 21
أنواع التنافسية 23
قياس التنافسية ومؤشراتها 25
انتقادات تعريف التنافسية ومؤشراتها 26
رؤية المعهد 26
تعريف التنافسية 26
المؤشرات المركبة للتنافسية 26
المؤشر الإجمالي للتنافسية العربية 26
تحليل نتائج المؤشر الإجمالي للتنافسية العربية 28

الفصل الثالث : مؤشر التنافسية الجارية

مقدمة 35
الأداء الاقتصادي الكلي 35
معدلات النمو 35
مؤشرات الاستقرار الاقتصادي 36
المدلولات التنافسية لمؤشرات النمو والاستقرار الاقتصادي 39
مؤشر الأداء الاقتصادي الكلي 39

بيئة الأعمال والجاذبية 41
الحاكمية وفعالية المؤسسات 41
المؤسسات ودورها في التنمية والتنافسية 41
مؤشر الحاكمية وفعالية المؤسسات 44
البنية التحتية لتوزيع السلع والخدمات 45
البنية التحتية والتنافسية في الأقطار العربية 45
مؤشر البنية التحتية في الأقطار العربية 46
جاذبية الاستثمار 46
القطاع المصرفي 46
أسواق المال العربية 49
الاستثمار الأجنبي المباشر 50
التدفقات المالية 51
مناخ الاستثمار 52
مؤشر جاذبية الاستثمار 54
تدخل الحكومة في الاقتصاد 54
تدخل الحكومة والتنافسية 54
مؤشر تدخل الحكومة في الاقتصاد 56
الإنتاجية والتكلفة: 58
الإنتاجية 58
الكفاءة 59
التكلفة 61
مؤشر الإنتاجية والتكلفة 64
ديناميكية الأسواق والمنتجات والتخصص 65
المنافسة في الأسواق العربية 65
هياكل الأسواق والمنافسة في قطاع الصناعات التحويلية 67
المدلولات التنافسية لهياكل الأسواق والمنافسة في قطاع الصناعات التحويلية 69
العولمة والاندماج والتنافسية 70
الاندماج المالي 70
الاندماج التجاري 71
خاصيات التجارة الخارجية العربية. 73
الاتجاه الجغرافي للتجارة الخارجية العربية 73
هيكل التجارة الخارجية العربية 74
تنافسية الصادرات العربية في الأسواق الدولية 76
مؤشر ديناميكية الأسواق والتخصص 82

الفصل الرابع: مؤشر التنافسية الكامنة

مقدمة 87
الطاقة الإبتكارية وتوطين التقانة 87
الموارد المخصصة للبحث والتطوير في الدول العربية 88
التقانة في صادرات الدول العربية 89

مؤشر الطاقة الابتكارية وتوطين التقانة 91
رأس المال البشري 91
المخزون التعليمي العربي 93
التعليم وسوق العمل في البلدان العربية 96
مؤشر رأس المال البشري 99
البنية التحتية التقانية 100
تقانة المعلومات 102
آثار التقانات الجديدة 102
التقدم التقاني والاستثمار في رأس المال البشري 102
التقانات الجديدة والاستخدام 103
ثقافة الجودة الشاملة 104
شهادات الآيزو والعالم العربي 106
مؤشر البنية التحتية التقانية 107

الفصل الخامس: توجهات في سياسات دعم القدرة التنافسية

مقدمة 111
أداء اقتصادي كلي قوي 112
بيئة أعمال جذابة 114
حاكمية فعالة وشفافية 114
بنية تحتية مساندة متطورة 115
تدخل حكومي رشيد 115
تحفيز الاستثمار 115
إنتاجية أعلى وتكلفة أقل 117
أسواق متخصصة وأكثر ديناميكية 117
سياسات صناعية واعية 118
سياسات تجارة خارجية مرنة 119
دعم الابتكار وتوطين التقانة 120
النهوض برأس المال البشري 122
تجسير الهوة الرقمية 123

الملاحق:

الملحق (1) : الملامح العامة ومؤشر التنافسية العربية بحسب الأقطار 125
الملحق (2) : مؤشر التنافسية ومكوناتها 145
الملحق (3) : ميزان التنافسية العربية 191
الملحق (4) : منهجية تطوير المؤشر المركب للتنافسية العربية 227

قراءات ومراجع

فهرس الأطر

إطار 1-1	الدول العربية في تقارير التنافسية الدولية والإقليمية	16
إطار 1-2	تقارير وطنية عن التنافسية	17
إطار 1-3	تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي حول التنافسية في العالم العربي	18
إطار 2-1	تعاريف التنافسية	21
إطار 2-2	المبادئ الرئيسية للتنافسية الدولية وفقاً للمعهد الدولي للتنمية الإدارية	22
إطار 2-3	مُؤشرات المنتدى الاقتصادي العالمي	24
إطار 2-4	معضلة المعلومات	28
إطار 3-1	معوقات بيئة الأعمال العربية	42
إطار 3-2	تنافسية الأداء الصناعي	56
إطار 3-3	مؤسسات دعم الصادرات في الدول العربية	72
إطار 4-1	مُؤشر مركب لقياس التحصيل التعليمي في البلدان العربية ودول المقارنة	94
إطار 4-2	شهادات الأيزو كمؤشر تقريبي عن النوعية	103
إطار 5-1	القواعد الذهبية للتنافسية الدولية	113

فهرس الأشكال

شكل 2-1	الهيكل العام لمؤشر التنافسية العربية	27
شكل 2-2	مؤشر التنافسية ومكوناتها	30
شكل 3-1	نسبة ائتمان القطاع الخاص لجملة الائتمان	48
شكل 3-2	نسبة ائتمان البنك المركزي لجملة الائتمان	48
شكل 3-3	محددات الاستثمار الأجنبي المباشر	50
شكل 3-4	تدخل الحكومة في الاقتصاد عام 2000	55
شكل 3-5	تطور مؤشر إنتاجية العمل في قطاع الصناعات التحويلية في الأقطار العربية	58
شكل 3-6	تطور مؤشر تكلفة وحدة العمل في الدول العربية 1990-2000	63
شكل 3-7	مؤشر الاندماج التجاري والمالي في البلدان العربية وبلدان المقارنة 1995-1999	71
شكل 3-8	توزيع الصادرات العربية الإجمالية 2000	74
شكل 3-9	توزيع الواردات العربية الإجمالية 2000	74
شكل 3-10	نسبة تركز الصادرات العربية ودول المقارنة –مؤشر هيرشمن 2000	77
شكل 3-11	عدد السلع التي زادت فيها قيمة مؤشر التجارة داخل نفس الصناعة لبعض الدول العربية في الفترة 1995-1999	79
شكل 4-1	نسبة صادرات السلع ذات التقنية العالية إلى إجمالي الصادرات العربية ودول المقارنة 1995-2000	90
شكل 4-2	متوسط سنوات الدراسة لبعض الدول العربية ودول المقارنة	94
شكل 4-3	تطورات معدلات الأمية في العالم	96
شكل 4-4	نسبة الخريجين من التعليم العالي في بعض الدول العربيـــة ودول المقارنة	98
شكل 5-4	حصة الدول العربية ودول مختارة من إجمالي شهادات الأيزو في العالم (عام 2001)	104
شكل 5-1	مكامن فجوة التنافسية العربية مع كوريا	111
شكل 5-2	فجوة التنافسية في الأقطار العربية	112
شكل 5-3	أولويات التنافسية العربية	113

فهرس الجداول

جدول 2-1	مؤشر التنافسية العربية و دول المقارنة	29
جدول 3-1	تطور مؤشرات النمو في الدول العربية ودول المقارنة	36
جدول 3-2	مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الدول العربية ودول المقارنة	37
جدول 3-3	مؤشر الأداء الاقتصادي الكلي ومكوناته	40
جدول 3-4	مؤشر بيئة الأعمال ومكوناته	41
جدول 3-5	مؤشر الحاكمية وفعالية المؤسسات ومكوناته	45
جدول 3-6	مؤشر البنية التحتية لتوزيع السلع و الخدمات ومكوناته	47
جدول 3-7	تصنيف الدول العربية بحسب أداء وامكانات الاستثمار الأجنبي المباشر للفترة 1998-2000	51
جدول 3-8	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	52
جدول 3-9	مؤشر جاذبية الاستثمار ومكوناته	53
جدول 3-10	مؤشر تدخل الحكومة في الاقتصاد ومكوناته	56
جدول 3-11	الإنتاجية في قطاع الصناعات التحويلية في الأقطار العربية ودول مقارنة	58
جدول 3-12	مؤشرات الكفاءة في قطاع الصناعات التحويلية للأقطار العربية	60
جدول 3-13	تكاليف الإنتاج في الدول العربية ودول المقارنة	61
جدول 3-14	مؤشر الإنتاجية والتكلفة ومكوناته	64
جدول 3-15	هيكل الصادرات العربية ودول المقارنة للفترة 1990-2000	75
جدول 3-16	هيكل الصادرات والواردات العربية البينية	76
جدول 3-17	توافق صادرات الدول العربية وبعض الدول المقارنة مع واردات بعض الأقاليم: مؤشر جيب التمام	77
جدول 3-18	تطور نسبة التجارة داخل نفس الصناعة للفترة 1995 - 1999 في الدول العربية ودول المقارنة	78
جدول 3-19	تطور حصص الصادرات العربية ذات الميزات النسبية في الأسواق الدولية في الفترة 1995-1999	79
جدول 3-20	مصفوفة الأسواق والحصص	80
جدول 3-21	ديناميكية تنافسية صادرات بعض الدول العربية ودول المقارنة 1995-1999	81
جدول 3-22	مؤشر ديناميكية الأسواق و التخصص ومكوناته	83
جدول 4-1	بعض مُؤشرات العلم والتقانة في البلدان العربية	89
جدول 4-2	مؤشر الطاقة الابتكارية وتوطين التقانة ومكوناته	90
جدول 4-3	مُعدلات العائد بحسب مستوى التعليم لعدد من أقاليم العالم	92
جدول 4-4	مُعدل العائد على التعليم في عينة من الدول العربية (الطريقة الموسعة)	93
جدول 4-5	تطور معدلات القيد في مراحل التعليم الثلاث في الدول العربية	97
جدول 4-6	مؤشر رأس المال البشري ومكوناته	100
جدول 4-7	عدد مستخدمي الإنترنت في الدول العربية ودول المقارنة	101
جدول 4-8	شهادات الأيزو في الدول العربية ودول مختارة	105
جدول 4-9	مؤشر البنية التحتية التقانية ومكوناته	106
جدول 5-1	فجوة التنافسية العربية	112

الملخص التنفيذي

الملخص التنفيذي

تعريف التنافسية في هذا التقرير:

أصبح من القناعات الراسخة أن التنافسية وسيلة رئيسة لتطوير قدرة الاقتصادات المتقدمة والنامية على التعايش في ظل بيئة دولية متسمة بالعولمة وانفتاح الاقتصادات وتحرير الأسواق، شعارها البقاء للأفضل. وفي هذا الإطار، صدرت تقارير دولية عن المنتدى الاقتصادي العالمي والمعهد الدولي للتنمية الإدارية حول التنافسية في العالم وفي أقاليم عديدة منه. وأصدرت مؤسسات أخرى، مثل البنك الدولي ومعهد هاريتاج، مؤشرات كمية تتصل بشكل مباشر بتنافسية اقتصادات العالم، كما قامت بعض الأقطار العربية بإصدار تقارير قُطرية وإنشاء إدارات متخصصة حول تنافسية اقتصاداته مثل تونس، المغرب، مصر والأردن. وعلى الرغم من الاهتمام المتزايد بموضوع محوري ومهم مثل التنافسية فإن مفهومها بقي غير محدَّد بشكل متفق عليه من كلّ الأطراف؛ فقد تعرضت التعاريف المتعددة والمؤشرات التي احتسبت بناءً عليها لكثير من الانتقادات، ومن بين هذه الانتقادات تلك التي ترى أن المفهوم غامض وواسع لدرجة أنه يمكن أن يدرج ضمنه كلّ محددات النمو والتنمية. بالإضافة إلى ذلك، يرى المنتقدون أن المنهجية المستخدمة في اختيار واحتساب المؤشرات المركبة للتنافسية غير واضحة ولا تقوم على أسس نظرية دقيقة، في حين لا يرى الكثيرون أيضاً أهمية في ترتيب مختلف دول العالم بحسب هذه المؤشرات المركبة ولا سيما مدلولها على مستوى متخذي القرار والسياسات الاقتصادية. ومن هذا المنطلق يصبح من الضروري إعطاء مفهوم للتنافسية تتوافر فيه ثلاث ميزات، الأولى: أن يكون أكثر دقة، والثانية : أن يكون مرتبطاً بإطار نظري مُتّسق، والثالثة : أن يكون مدلوله واضحاً بالنسبة لصانعي القرار. وإذا سلّمنا بأنّ رفع القدرة التنافسية ما هو إلاّ وسيلة أو هدف مرحلي لرفع مستوى رفاه الأفراد واستمرارية النمو، فإن هذه القدرة يجب ألا تتساوى مع النمو أو محدداته.

أي أن التنافسية ما هي إلاّ واحد من محددات النمو ولا يجب تحليلها أو تفسيرها من خلال كل العناصر التي تحدد النمو بشكل عام. وعليه، كان لابد من اقتراح مفهوم للتنافسية يربطها بالنمو وبالأداء العام للاقتصاد لكن لا يساوي بينها. وعلى الرغم من أنه يصعب تحديد دقيق للمجالات أو القطاعات التي تخضع لمنافسة أو مزاحمة بين الأقطار، فإن هناك قطاعات، بحكم طبيعتها، تدخل بشكل واضح ضمن هذا الإطار. فالأقطار عادة ما تتنافس، مثلها في ذلك مثل الشركات داخل القطر نفسه، على حصص مستديمة في الأسواق.

فصادرات أي قُطر تتنافس مع صادرات أقطار أخرى لاقتحام أسواق معينة. وكذلك تتنافس السلع والخدمات المستوردة مع السلع والخدمات المنتجة محلياً. كما أن الأقطار تتنافس للحصول على أكبر حصة ممكنة من التدفقات المالية سواء في شكل استثمارات أجنبية مباشرة أو استثمارات في المحفظة أو قروض. وعلى الرغم من أن هناك من يرى أن تنافسية الأقطار يجب ألا تختزل إلى مفهوم يشبه التنافسية بين الشركات داخل القطر نفسه نظراً إلى أن مصالح الأقطار بالنسبة للتجارة الخارجية أو التدفقات المالية، ليست متضاربة بالتضارب نفسه لمصالح الشركات ، فإن الحصة في السوق أو الحصة في التدفقات المالية تعتبر جوهرية في مفهوم التنافسية حتى على مستوى القُطر. لكن النظر إلى الحصص في السوق دون اعتبار مستوى الأداء سيؤدي حتماً إلى تحليل مُضلل ،وبخاصة في حالة وجود منافسة غير كاملة في الأسواق. فالشركات داخل نفس القُطر لا يجب أن توصف بالتنافسية بمجرد ارتفاع حصتها في السوق ولا سيما إذا لم يقترن هذا الارتفاع بتحسن في أدائها مقاساً مثلاً بزيادة في أرباحها وتحسن في كفاءتها الإنتاجية على المدى الطويل. وفي نفس السياق لا يمكن أن يوصف قُطر معين بأنه تنافسي إذا لم تقترن زيادة

سعى التقرير إلى تجاوز الانتقادات الموجهة لمقاربات التنافسية، باعتماد مفهوم يتميز بأنه أكثر دقة وتحديداً وأشد ارتباطاً بإطار نظري منضبط، وذي مدلول واضح لصانعي القرار.

التنافسية هي مجرد وسيلة لتحقيق النمو والرفاه ، والمفهوم السليم لها يربطها بالنمو وبالأداء العام للاقتصاد لكن لا يساوي بينها.

حصصه في السوق على مستوى التجارة الخارجية أو على مستوى التدفقات المالية، بزيادة في الدخل دون تدهور في ميزان المدفوعات الخارجية أو زيادة في أعباء الديون على المدى الطويل.

يستهدف التمييز بين التنافسية الجارية والكامنة تعيين محددات استدامتها، ومن ثم استدامة النمو وتحقيق أهداف التنمية.

ويبرز من هذا أن مفهوم التنافسية ليس مفهوماً قصير المدى يقتصر فقط على تحسن الحصص في السوق في فترة وجيزة، بل هو مفهوم يقترن بأداء الاقتصاد بصفة عامة وأداء القطاعات الخاضعة للمنافسة بصفة خاصة على المدى الطويل بشكل يجعل تحسن الحصص في السوق حالة مستمرة وليست ظرفية. وبما أن مفهوم التنافسية يدمج بين اعتبارات المديين القصير والبعيد فإن محددات التنافسية يجب أن تقسّم بدورها أيضاً إلى محددات آنية قصيرة المدى ومحددات كامنة طويلة المدى. ويعني ذلك أيضاً أن مفهوم التنافسية هو، بالضرورة، مفهوم ديناميكي وليس ساكناً. وبناءً على ما سبق، عرّف التقرير التنافسية على أنها الأداء الحالي والكامن للاقتصاد في إطار القطاعات والأنشطة التي تتعرض لمزاحمة من قبل الاقتصادات الأجنبية. ويتميز هذا التعريف للتنافسية عن غيره بأنه يحصرها في نطاق أنشطة محددة ذات صلة مباشرة بالتنافسية وفي الوقت نفسه يحقق الربط مع إطار نظري واضح من الاقتصاد الدولي والصناعي، وهو أكثر دلالة من حيث السياسات الاقتصادية التي يتعين اتباعها.

يعرف التقرير، التنافسية على" أنها الأداء النسبي الحالي والكامن للاقتصادات في إطار القطاعات والأنشطة التي تتعرض لمزاحمة من قبل الاقتصادات الأجنبية".

وولقد ميز التقرير بين التنافسية الجارية والتنافسية الكامنة باعتبار أن الأولى لا تضمن، بالضرورة الثانية. فالتنافسية الجارية تركز على الأداء الجاري والعوامل التي تؤثر عليه مثل الأسواق ومناخ الأعمال وعمليات الشركات واستراتيجياتها. وتعني التنافسية الكامنة القدرات بعيدة الأثر على التنافسية، التي تشكل البنية التحتية التي تضمن استدامة القدرة التنافسية، ومن ثم استدامة النمو وتحقيق أهداف التنمية. وعندما يتم التمييز بين هذين النوعين من التنافسية، فإن الغرض هو الوصول إلى محددات استدامة القدرة التنافسية وليس إلى تقييم حالتها الراهنة فقط؛ إذ من المعروف أن ارتفاع التنافسية الجارية، مهما كانت المؤشرات المستعملة في قياسها، لا يتضمن الحفاظ عليها ما لم تتوافر للبلدان عناصر ديناميكية تشكل أسس استدامة القدرة التنافسية في عالم متغير بل سريع التغير. ويدخل في هذه العناصر التعليم، البحث والتطوير، بيئة الابتكار والبنية التحتية التقانية. وعلى الرغم من صعوبة توافر البيانات حول هذه المناطق بالقياس إلى ما يمكن توافره من مؤشرات حول التنافسية الجارية، كان لا بد من توجيه قدر من الاهتمام إلى هذه العناصر.

المؤشر الإجمالي للتنافسية العربية:

كان لا بد من السعي لقياس القدرات التنافسية العربية ووضع المؤشرات التي تقيّم هذه القدرات من مختلف جوانبها ووفق العديد من التوجهات النظرية والعملية في مجال التنافسية، وبالقدر الذي يسمح فيه توافر البيانات. وفي إطار بناء مؤشر التنافسية العربية، قسم التقرير عوامل التنافسية إلى قسمين رئيسيين:

- العوامل الظرفية، والمعبر عنها بمؤشر مركب حول التنافسية الجارية.
- العوامل المستديمة، والمعبر عنها بمؤشر مركب حول التنافسية الكامنة.

ويتكون هيكل المؤشر الإجمالي للتنافسية العربية كما هو مبين في الشكل المجاور.

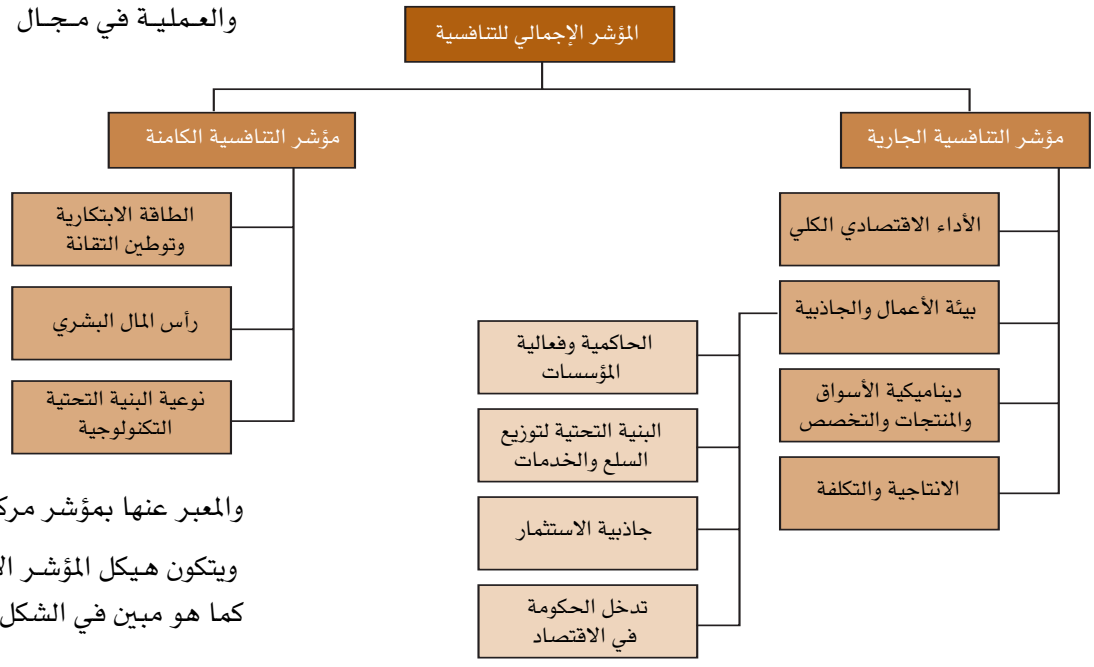

خيار البلدان المدرجة بالتقرير

لم يكن بالإمكان إدراج كل الدول العربية، حيث إنها تتفاوت بشكل كبير في مجال توفر البيانات، ولقد أخذت العناية الكبيرة لإدراج أكبر عدد ممكن من البلدان دون التقليل من فعالية النتائج وجودتها. وهكذا فقد احتسب المؤشر لست عشرة دولة تتوافر فيها بيانات حول معظم المؤشرات المدرجة وهي الجزائر، البحرين، مصر، الأردن، الكويت، لبنان، موريتانيا، المغرب، عمان، قطر، السعودية، السودان، سوريا، تونس، الإمارات، اليمن.

إن مؤشر التنافسية يعكس بالضرورة الأداء النسبي للدول في الأسواق الدولية، وإذا اقتصر حساب هذا المؤشر على مجموعة محدودة من الدول، فإنه سيعكس الأداء النسبي لهذه الدول فيما بينها، ومن ثم لن يعكس بدقة تنافسيتها في الأسواق الدولية. لذا يتوجب إضافة عدد كبير من الدول المختارة الأخرى في العينة حتى يظهر الأداء النسبي لمجموعة الدول تحت الدرس في الأسواق الدولية، بشكل أوضح. وقد اعتمد في هذا التقرير لقياس تنافسية الدول العربية، حل وسط تمثل في اختيار عينة متكونة من ثلاثة بلدان هي تركيا ، ماليزيا، وكوريا الجنوبية كدول مقارنة مع اعتماد كوريا كبلد يعتبر بمنزلة مرجع تقاس تنافسية الدول العربية بالنسبة له نتيجة لتفوق هذا الأخير، نسبياً، في كل مجالات التنافسية ومكوناتها، ونظراً لمكانته المرموقة دولياً مقارنة بالدول النامية من حيث الأداء التنموي العام.

الوضع الراهن للتنافسية العربية:

يبين التقرير أن الأقطار العربية ذات الدخل المرتفع استطاعت أن تحقق مراتب مرموقة من حيث تنافسيتها الكامنة وهذا ما يؤهلها إلى أن تحسن من الفجوة الأكبر في تنافسيتها الجارية ولاسيما من خلال النهوض بالإنتاجية والكفاءة، وبالمقابل نجد الأقطار العربية الأقل دخلاً، تعاني تدهوراً في تنافسيتها بمكونيها الجاري والكامن، كما هو مبين في الجدول.

مؤشر التنافسية العربية و دول المقارنة

البلد	مؤشر التنافسية الجارية	مؤشر التنافسية الكامنة	المؤشر الإجمالي للتنافسية العربية
كوريا	0.68	0.72	0.70
ماليزيا	0.67	0.53	0.60
البحرين	0.58	0.52	0.55
الإمارات	0.59	0.47	0.53
الكويت	0.47	0.53	0.50
قطر	0.48	0.47	0.48
تركيا	0.50	0.38	0.44
الأردن	0.53	0.33	0.43
السعودية	0.49	0.34	0.42
تونس	0.49	0.34	0.42
لبنان	0.41	0.41	0.40
عمان	0.53	0.27	0.40
الجزائر	0.43	0.30	0.37
المغرب	0.48	0.25	0.37
سوريا	0.43	0.24	0.34
مصر	0.46	0.23	0.34
اليمن	0.46	0.11	0.28
موريتانيا	0.36	0.15	0.26
السودان	0.31	0.15	0.23

التنافسية الجارية:

فيما يتعلق بالتنافسية الجارية للأقطار العربية يمثل تدني نوعية البيئة التحتية والمؤسسات، وعدم ملاءمة بيئة قطاع الأعمال والتدخل المفرط للحكومة في النشاط الاقتصادي، أهم المعوقات الأساسية تجاه تحسين تنافسيتها الجارية. كما أن جسامة الفجوة في مجال البنية التحتية مؤشر يُعبر عن الصعوبة التي تجدها الأقطار العربية في رفع قدرتها التنافسية من حيث اقتحام الأسواق الدولية في مجالات الصادرات والقدرة على اجتذاب الاستثمارات الداخلية والخارجية، وتعد هذه البنية، إلى جانب بيئة الأعمال والعوامل المؤسسية، من أهم محددات الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وفي مجال بيئة قطاع الأعمال والتطور المؤسسي فإن غالبية الأقطار العربية مازالت تعاني تأخراً في جهازها الإداري ووجود الفساد فيه، وهو ما يعتبر من أهم العناصر المعيقة للاستثمار المحلي والخارجي والمساهمة في زيادة تكلفة المعاملات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الدول العربية لا تعتمد على المنافسة الداخلية لترشيد استخدام الموارد وتوزيعها، كما أنها تركز، في مجال الصادرات، على سلع غير ديناميكية ينخفض الطلب العالمي عليها ولا تتأقلم مع تغيرات هذا الطلب. ولم تستطع هذه الدول زيادة تخصصها في إنتاج السلع التي تصدرها، وفي بعض الأحيان تخسر أسواقاً في سلع من المفترض أن تمتلك فيها ميزات نسبية. ويظهر مؤشر التنافسية الجارية تفاوت الأقطار العربية في أدائها؛ ففي حين نجد مؤشر الإمارات والبحرين قريباً من مؤشر كوريا وماليزيا، نجد في الجانب المقابل

حققت الدول العربية ذات الدخل المرتفع أداء جيداً في التنافسية الكامنة، ما يؤهلها لتجسير الفجوة في تنافسيتها الجارية. في حين عانت الدول الأقل دخلاً تدهوراً في تنافسيتها بمكونيها الجاري والكامن.

موريتانيا والسودان، وقد يعود ذلك إلى أثر تفاوت الدخل. وإذا كان الأداء الاقتصادي الكلي جيداً نسبياً في معظم الدول العربية فإن أبرز نقاط الضعف يكمن في البنية التحتية وبيئة الأعمال.

رغم التطور الذي شهدته أسواق المال، فإنها مازالت تعاني من محدودية السيولة وصغر الحجم وضعف دورها كمصدر للتمويل.

وبقطع النظر عن ترتيبها العام مع الدول المقارنة وترتيبها الجيد في بعض مكونات التنافسية الجارية، تعاني الدول العربية إشكاليات رئيسية على مستوى تذبذب النمو وتدني مستويات الإنتاجية؛ إذ لم تساهم هذه الأخيرة في إحداث النمو بل تراجعت عند عدد كبير من الدول العربية ولاسيما النفطية منها.

وتبرز مؤشرات النمو خلال التسعينيات تدهوراً في معدل النمو في الدول العربية مقابل ارتفاع في متوسط العالم وفي الدول النامية أيضاً ، مما انعكس سلباً على الناتج القومي للفرد نتيجة للنمو السكاني العربي المرتفع.

والسبب الأساسي في تدهور معدلات النمو هو تدني الإنتاجية وتراجع الاستثمار. وحققت السياسات الاقتصادية في عدد من الدول العربية نجاحات في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي مثل السيطرة على التضخم وخفض عجوزات الموازنة وتحسن الميزان التجاري وتراجع خدمة الدين واستقرار سعر الصرف، إلا أن العديد منها ما زال يعاني معوقات متعددة. ويبين مؤشر الحاكمية وفعالية المؤسسات حجم الهوة بين الدول العربية والدول المقارنة، على غرار كوريا على الرغم من اختلاف أوضاع البلدان العربية في مكونات هذا المؤشر.

يظهر مؤشر التنافسية الجارية أداء جيداً لمعظم الدول العربية في مجال الاقتصاد الكلي، يقابله أداء ضعيف في مجال البنية التحتية وبيئة الأعمال.

ونلاحظ أن أداء الدول العربية متواضعاً في مؤشر البنية التحتية لتوزيع السلع والخدمات؛ إذ تبلغ الفجوة عشرة إلى واحد بين كوريا ودولة مثل موريتانيا، وتحتل دول الخليج مكانة مرتفعة بين الدول العربية ولكنها تقل أيضاً عن كوريا.

وقد بذل عدد من الدول العربية جهوداً بهدف تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر، لكن ما يلاحظ تراجع نصيبها منه كنسبة مئوية إلى العالم أو بالقياس إلى الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى الدول النامية، وإن كانت أهميته قد زادت كنسبة من تكوين رأس المال الثابت في الدول العربية.

وتأتي دول الخليج وتونس في مقدمة الدول العربية في مؤشر جاذبية الاستثمار.

وعلى الرغم من التطور السريع في أسواق المال لعدد من الدول العربية، فإن هذه الأسواق تعاني، على العموم، محدودية السيولة وصغر الحجم وضعف التكامل بينها من جهة وبينها والجهاز المصرفي من جهة أخرى، وتلاحظ سيطرة المصارف على التمويل من خلال القروض وتوزيعها بحيث لا تشمل الشركات الصغيرة الواعدة وتركز على قطاعات استهلاكية وقصيرة المدى، كما تلاحظ قلة مصادر التمويل الأخرى، وبخاصة عبر أسواق الأوراق المالية والسندات.

ويبين مؤشر بيئة الأعمال في التقرير تفاوت الدول العربية الواسع، ويأتي في مقدمة الدول التي تتمتع ببيئة أعمال تقترب من دول المقارنة نسبياً الإمارات والبحرين والأردن وعمان، في حين يلاحظ ضعف أداء موريتانيا والسودان في هذا المجال.

إن التدخل المفرط للحكومة في مجال الملكية وكذلك تدخلها في قطاع الأعمال يحد من تطور الإنتاجية ويزيد انتشار ظاهرة "البحث عن الريع" التي ترفع تكلفة الأعمال. كما أن لعب دور "مشغل الملاذ الأخير" يحدث تشوهات في خيارات الأفراد ولاسيما في اختيار تخصصات التعليم واختيار الوظائف الحكومية، وهذا ما ينتج المهارات غير المطلوبة من سوق العمل ويتسبب في تدني الإنتاجية. إن تدخل الحكومة في الاقتصاد شائع في العديد من الدول العربية ولكن يصعب قياسه لعدم توافر بيانات كافية عن شركات القطاع العام. ومن خلال بعض المؤشرات الفرعية المتوافرة مثل نسبة الإنفاق الجاري إلى الناتج المحلي أو نسبة الأجور والمرتبات إلى الناتج المحلي أو حصة استثمارات القطاع العام يتبين كبر هذا التدخل بالقياس إلى دول المقارنة. وعلى الرغم من التشوهات التي يحدثها بعض أوجه التدخل الحكومي، فإن هناك مجالات في الإنفاق الحكومي قد تكون مواتية للتنافسية إن اتجهت إلى بنود التعليم والتدريب والبحث العلمي والصحة والبنية التحتية الأساسية والمعلوماتية.

ويمثل ارتفاع الإنتاجية وانخفاض التكلفة أحد المحاور المهمة في دعم القدرات التنافسية ورفع معدلات الكفاءة التقنية والتوظيفية في الاقتصاد. ويبين التقرير تواضع الإنتاجية بل تدهورها في معظم البلدان العربية من ناحية، والاختلاف الواسع بين إنتاجية العامل والإنتاجية الكلية للعوامل حتى في البلد الواحد من ناحية أخرى. وإذا كان من الصعب قياس التكلفة فإن بعض جوانبها، مثل تكلفة وحدة العمل وتكلفة رأس المال والضرائب والجمارك، تشير إلى ارتفاع تكلفة الأعمال مما يؤثر في الميزة النسبية والتنافسية . وقد تميزت معدلات الضريبة على أرباح الأعمال في الدول العربية عموماً بالانخفاض ، كما أدت برامج تحرير التجارة الخارجية إلى انخفاض المعدلات الجمركية وتقليل الفوارق بين السلع المختلفة. وقد بين مؤشر التكلفة والإنتاجية اقتراب بعض الدول العربية، كالكويت والبحرين وعمان، من دول المقارنة الرئيسية، ولكن تبقى دول أخرى مثل المغرب والجزائر والسودان بحاجة إلى العديد من الإجراءات لدعم الإنتاجية وتقليص التكلفة.

وتتفاوت هياكل الأسواق في الدول العربية بين مجموعة الدول النفطية والدول ذات الاقتصادات المتنوعة والدول الأخرى ضعيفة البنية الاقتصادية وقليلة التنوع فيها؛ ففي الدول النفطية نجد هيمنة صناعة النفط ومشتقاته وضعف الصناعات الأخرى وتعرضها لمنافسة الواردات الحادة، في حين نجد في دول الاقتصادات المتنوعة، مزيجاً من الصناعات الصغيرة أو ذات الكثافة العمالية والمنحصرة في سلع تقليدية ذات أسواق مشبعة. كما تتميز تلك الأسواق بارتفاع معدلات الحماية وبعدم المنافسة فيها.

وتتصف الصادرات العربية، بصفة عامة، بقلة تنوعها وبضعف محتواها التقاني ومحدودية أسواقها وتوجهها الجغرافي، كما أن نموها لا يتماشى مع نمو التجارة الخارجية في العالم وازدياد مساهمتها في الناتج المحلي فيه. وتصدر الدول العربية إلى الدول الصناعية أكثر مما تصدره إلى الدول النامية، وتشكل المجموعة الأوروبية أكبر شريك تجاري لها، كما تمثل الدول الصناعية أكبر مصدر للواردات العربية. أما التجارة البينية العربية فهي ضعيفة على العموم ولا تتجاوز عشرة بالمائة، ويشكل الوقود المعدني والموارد الأولية الأخرى والصناعات ذات الكثافة في عنصر العمل، أبرز محتويات الصادرات العربية. كما تتميز الدول العربية بدرجة منخفضة من التجارة داخل الصناعة وهو ما يشير إلى تواضع التخصص.

ولقد حقق العديد من الدول العربية زيادة في عدد السلع التي ربحت فيها أسواقاً مقارنة بالسلع التي خسرت الأسواق، ولكن ما يبعث على القلق، أن بعض الزيادات تتوجه إلى أسواق آفلة أو سلع ينخفض الطلب العالمي النسبي عليها مثل حالة الأردن ومصر. كما يمثل تراجع الحصة العربية في سلع يتزايد الطلب العالمي عليها فقداناً للفرصة، ونجد أمثلة من السعودية والسودان عن هذه الوضعية.

ويشير المؤشر المركب لديناميكية الأسواق والتخصص إلى تقدم بعض دول الخليج كالإمارات والكويت والبحرين إلى أماكن تقترب من دول المقارنة مثل كوريا وماليزيا. إلا أن عدداً من الدول العربية، مثل سوريا واليمن ولبنان والسودان، يحتاج إلى مراجعة في بعض المكونات التي احتواها المؤشر، مثل الاندماج التجاري والمالي، تحقيقاً لزيادة فرصها في دعم القدرة التنافسية.

التنافسية الكامنة:

فيما يتعلق بالتنافسية الكامنة، فإن الدول العربية تُعاني، بدرجات متفاوتة، الفجوة الرقمية نتيجة التطور المحدود في استخدام تقانة الاتصالات والمعلومات الحديثة الناجم بدوره عن ضعف كبير في البنية التحتية التقانية وعدم تطور قطاع الاتصالات ونقص الاستثمارات فيه، كما أن الإنفاق على البحث والتطوير لا يدل على إيلاء أهمية لتطوير الطاقة الابتكارية . ولم يكن مؤشر تطور رأس المال البشري أحسن حالاً؛ إذ ما زالت معدلات الأمية مرتفعة ومستوى المهارات مقاساً بمتوسط سنوات التعليم لدى القوى العاملة يعتبر من أقل المستويات في العالم النامي. كما أن الفجوة بين المستوى التعليمي للمرأة والرجل، وهي

التدخل المفرط للحكومة في الأنشطة الاقتصادية يحد من تطور الإنتاجية ويزيد انتشار ظاهرة "البحث عن الريع" التي ترفع تكلفة الأعمال.

حققت بعض دول الخليج في مجال ديناميكية الأسواق والتخصص أداء يماثل أداء دول المقارنة مثل كوريا وماليزيا.

تواجه معظم الدول العربية تحدي تجسير الفجوة الرقمية الناجمة عن قصور استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وضعف البنية التحتية التقانية وضآلة الإنفاق على البحث والتطوير.

محدد رئيسي لمستوى التنمية البشرية في المستقبل، أعلى من متوسط الفجوة في الدول النامية. وبما أن مستوى التنمية البشرية مرتبط بشكل طردي مع التنافسية، فإن توقعات التنافسية العربية في السنوات المقبلة هي أقل من نظيراتها في دول العالم النامي التي حققت مستويات تعليم أفضل.

تحتاج المنطقة العربية لتبني ثقافة الإتقان وإدارة الجودة الشاملة والالتزام بالمعايير والأذواق العالمية لتحقيق تنافسية مستدامة في الأسواق الدولية.

وتفيد المؤشرات، على الرغم من ارتفاع متوسط الإنفاق على التعليم بالمقارنة مع متوسط الدول النامية، أن الدول العربية تولي أهمية أكبر للكم على حساب الكيف، وهذا ما نتج منه تدن في نوعية التعليم، تكمن أهم مؤشراته في انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية وتواضع نتائج الدول العربية في المناظرات الدولية للعلوم، وهذا لا يخدم أغراض التنافسية والقدرة على اقتحام الأسواق الدولية في المستقبل. ومن بين المؤشرات الإضافية على تدهور نوعية التعليم ، ضعف علاقته بسوق العمل وتدني العائد على هذا التعليم وارتفاع معدلات البطالة مما يدل على إنتاج "المهارات الخطأ".

وعلى الرغم من محاولات عدد من البلدان العربية تطوير مناهج التعليم وتحديث أساليب تعليم العلوم وقيام معظم البلدان العربية بإحداث مؤسسات تهدف إلى توطين التعليم ما بعد الجامعي، فإن كثيراً من المشكلات الأساسية ما زالت تعترض العمل المثمر في نطاق نشر المعارف العلمية وإعداد الأطر. وتبرز الدراسات أن مناهج التدريب تتركز أساساً في الحقول التقليدية وأن العلاقات بين الجامعات والمعاهد من ناحية، والجهات المستفيدة من جهة ثانية هي علاقة ضعيفة جداً، وأن منظومة التعليم تفتقر إلى المرونة اللازمة التي تقتضيها حاجات التطور العلمي والتقاني السريع من القوى البشرية الكفؤة ورفع مستوى هذه القوى وإعادة تأهيلها.

تقتضي المنافسة المستندة إلى التميز، الاهتمام بتطوير الموارد البشرية والإبداع في مجالات الإدارة والبحوث والتصميم والإنتاج والتسويق.

وفي حين أن التقانة أو السلع الكثيفة المهارات والتقانة أصبحت هي السلع التي يزيد الطلب العالمي عليها، فإن المكون التقاني في صادرات الأقطار العربية مازال ضعيفاً ويعتمد في أحسن الأحوال على سلع مثل الكهربائيات وصناعات الأدوية والصناعات التحويلية ذات القيمة المضافة المتواضعة وذات الترابط الخلفي والأمامي الضعيف مع بقية القطاعات. كما أن هناك ضعفاً في ثقافة الجودة الكاملة؛ حيث إن اعتماد وسائل الإدارة الحديثة واستخدام التقانة في النهوض بنوعية السلع المنتجة مازال متواضعاً جداً، وثمة حاجة ملحة في المنطقة العربية لتبني ثقافة الإتقان وإدارة الجودة الشاملة والالتزام بالمعايير العالمية والأذواق التي من دونها يصعب تصور تنافسية عربية مستدامة في الأسواق الدولية، بل يصعب الحفاظ على الأسواق المحلية ذاتها. وبالنظر إلى شهادات الأيزو الموزعة في الأقطار العربية مقارنة بدول أخرى، يظهر أن النهوض بالنوعية كاستراتيجية طويلة المدى لتحسين القدرات التنافسية، مازال هدفاً غير عال في سلم أولويات الأقطار العربية.

ومن ناحية أخرى، تعاني الدول العربية عدداً من المشكلات في ميدان العلم والتقانة بدءاً من الموارد المخصصة للبحث والتطوير وخيارات مجالات البحث ونوعية مخرجاته وتطبيقاتها، وانتقالاً إلى ضعف الصلات الأساسية بين العلم والتقانة . كما أن هناك ضعفاً في الصلة الوظيفية بين وظائف توليد المعرفة العلمية والتقانية ونشرها ونقلها واستخدامها، الأمر الذي لا يخدم رفع القدرات التنافسية لهذه البلدان؛ إذ إن تغير الهيكل التقاني لصادرات أي قطر مرتبط، بين أمور أخرى، بمقدار اكتساب التقانات وتوطينها وتطويرها وصولاً إلى توليدها.

ولم تعد التنافسية مجرد الإنتاج بأقل التكاليف بل تعدت ذلك، في اقتصاد تنافسي معولم، إلى ترسيخ مبدأ الجودة/ التميز، وهو ما يسمح بالمنافسة على الرغم من ارتفاع التكاليف. ويحتاج النهوض بالجودة والنوعية إلى موارد بشرية علمية تستطيع السيطرة على التكلفة و إبداع أشكال التميز والإتقان في المنافسة، وهذا ما يستدعي حداً أدنى من التكوين لفئة العمالة المنفذة. وفي المنافسة من خلال التميز، تصبح الأهمية منصبة على تطوير الموارد البشرية المرتفعة في المستوى والتميز في الإدارة والبحوث والتصميم والإنتاج والتسويق...إلخ.

دور السياسات في رسم مستقبل التنافسية العربية:

يستوجب تحقيق هدف رفع القدرة التنافسية أهدافاً أخرى على المدى القصير، تتمثل في تقليص التكلفة وتحسين الكفاءة في استخدام الموارد والنهوض بنوعيتها وتحسين بيئة الأعمال ، بالإضافة إلى أهداف طويلة المدى تتمثل في توطين التقانة وتطوير الطاقة الابتكارية والنهوض برأس المال البشري.

ومن أهم استنتاجات النظريات الحديثة أن الميزات التنافسية لا تعتمد على الموارد الموهوبة بقدر اعتمادها على الموارد المبتكرة من خلال سياسات واعية على مستوى الحكومات وعلى مستوى الشركات. ومن هنا يبرز دور السياسات الداعمة للقدرة التنافسية في إنشاء الميزات التنافسية والمحافظة عليها. ويجب التأكيد هنا أن دعم التنافسية بقدر ما يستوجب سياسات واعية على مستوى الحكومات والشركات يستوجب أن تقارن إيجابيات وسلبيات التدخل اللازم وأدواته لتقليص التشوهات التي يمكن أن يُحدثها هذا التدخل.

وبالنظر إلى وضعية الدول العربية في مجال التنافسية مقارنة بدول العالم، يظهر واضحاً أن أمامها طريق طويل وشاق. لكن نظراً لشحة الموارد المالية، يجب ترتيب جدول للأولويات يقوم على مدى جسامة الفجوة ومدى أهمية السياسات المستهدفة في تحسين القدرة التنافسية مع إعطاء أوزان أكبر لمكونات التنافسية الكامنة لأنها تمثل المحدد الرئيسي، وطويل المدى، لرفع القدرة التنافسية، ومن ثم إحداث التنمية. ويجب التأكيد هنا أن أقطار الوطن العربي، إن كانت غير قادرة على البقاء خارج منظومة التجارة الدولية، فعليها على الأقل أن تسعى للحصول، ضمن هذه المنظومة، على مزايا تتناسب مع إلتزاماتها. ومن المحتمل أن تزيد تلك المزايا بالعمل العربي المشترك الفعال سواء بتكاملها الداخلي أو بمفاوضاتها الجماعية مع بلدان العالم الأخرى وتكتلاتها. كما ينبغي التأكيد أن التغيرات الدولية تفرض على الدول العربية وغيرها تكييفاً سريعاً لأسواق العمل فيها وتطويراً جوهرياً لمنظومات التعليم والتكوين والبحوث لتضمن اتصالاً أكبر مع حاجات سوق العمل وتطوراتها. وعلى هذه الدول أن تحسن من قدرتها على المنافسة في الأسواق الدولية، ليس من خلال عنصر العمل الرخيص فقط ولكن من خلال عنصر العمل المؤهل جيداً أيضاً، والقادر على الاستجابة السريعة لتطورات العلم والتقانة التي غيرت محتويات المهن ومؤهلات العاملين فيها.

لقد بين التقرير من خلال المؤشرات التي بنيت الأولويات التي يعتقد بأهميتها، بدرجات متفاوتة بحسب الأقطار، في رفع قدرتها التنافسية. كما حرص على تقديم مجموعة من توجهات السياسة التي تخدم هذا الغرض.

وأكدت النتائج، وفق أولويات الفجوة العربية ، أهمية تدعيم البنية التحتية التقانية والبنية التحتية الأساسية، و ضرورة تطوير الحاكمية وفاعلية المؤسسات وبناء القدرات البشرية الملائمة للتنافسية وللتنمية على العموم. كما أن تطوير الأداء الحكومي يشكل شرطاً لا غنى عنه لحسن إدارة التنمية وتوفير بيئة الأعمال الجاذبة والمشجعة. و من المهم أيضاً ضمان حسن أداء الأسواق من خلال سياسات المنافسة وتحديث الصناعة وإعادة هيكلتها واختيار القطاعات الصناعية التي يتوجب تشجيعها ويمكن المنافسة من خلالها. ولا بد من التوجه نحو التصدير وجعل السياسات التجارية في إطار هذا الهدف الذي أثبت فاعلية في رفع وتائر النمو وضمان استدامته. ولا تكمن أهمية رفع الطاقات الابتكارية من خلال تحسين التكلفة والإنتاجية فحسب بل من خلال إيجاد منتجات جديدة والتميز في تصميمها وإنتاجها وتسويقها أيضاً. ولا شك أن الأداء الاقتصادي الكلي يشكل القاعدة الأولى لكل تنمية مأمولة تضمن استمرارية النمو وتدعم ثقة المتعاملين في المستقبل.

وعلى القرار العربي أن يضمن إنعكاس حسن الأداء والإصلاحات التي جرت، بنجاح متفاوت خلال السنوات الأخيرة، في دعم القدرة التنافسية بمكونيها الجاري والكامن.

يفترض أن تستهدف السياسات تقليص التكلفة وتحسين كفاءة استخدام الموارد على المدى القصير، وتوطين التكنولوجيا وتطوير الطاقة الابتكارية والنهوض برأس المال البشري على المدى الطويل.

تحديث الصناعة وإعادة هندسة المشروعات وإدارتها وتخفيض العمالة الزائدة، من أبرز شروط تحسين الإنتاجية.

توجهات السياسة حول التنافسية الجارية:

تحتاج البلدان العربية إلى جهود حقيقية في العديد من مكونات التنافسية الجارية. فثمة حاجة إلى المحافظة على الاستقرار الاقتصادي واستدامة معدلات النمو والاستمرار في تنفيذ سياسات إعادة الهيكلة والمراجعة الدورية لهذه السياسات لتحسين الكفاءة ورفع القدرات الإنتاجية. كما يتعين معالجة أسباب تدهور الإنتاجية سواء أكانت عائدة إلى عوامل بشرية أم تقانية أم مؤسسية. إن تحديث الصناعة وإعادة هندسة المشروعات وإدارتها وتخفيض العمالة الزائدة فيها تشكل خطوات لا بد منها لرفع الإنتاجية، كما يسهم تنظيم الأسواق والمنافسة المحلية بدور مهم في هذا الخصوص.

تشكل اتفاقيات الشراكة الإقليمية فرصاً ينبغي استغلالها للتكيف مع متطلبات الاقتصاد المنفتح وجذب الاستثمارات الأجنبية.

وتجدر الإشارة إلى أن تعرض البلدان العربية إلى صدمات داخلية أو خارجية يستوجب الاهتمام ببناء نظم رقابة تحوطية تعتمد على مؤشرات الإنذار المبكر في الأمد القصير وعلى تنويع الاقتصادات العربية وزيادة مرونتها إضافة إلى تطوير شبكات الضمان الاجتماعي لتخفيف أعباء المراحل الانتقالية.

ويتعين على الدول العربية تحفيز معدلات الاستثمار وتحسين بيئته وأدواته وآليات توظيفه ليستفيد من المناخ المتولد عن تبني سياسات الإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة، ويشكل تطور القطاع المصرفي وأسواق الأوراق المالية وإتاحة التمويل أمام القطاع الخاص الديناميكي إحدى الأولويات في جذب الاستثمارات وتوظيفها توظيفاً جيداً.

يشكل تحسين بيئة الأعمال بمختلف عناصرها، الإدارية والقانونية والتقانية، وتطوير البنى المؤسسية، أبرز شروط رفع الإنتاجية.

كما يتعين عليها، في مجال استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، التخلي عن الاكتفاء بالإجراءات المتكررة في الحوافز والإعفاءات، والتوجه إلى بناء قاعدة صلبة من البنى التحتية والتقانية والقانونية والمهارية تسمح بتفاعل أكبر بين اقتصاد البلد المضيف ورأس المال المتردد. وثمة أشكال عديدة لرفع مستويات الاستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر ورفع دوره في التوظيف ونقل التقانة والتدريب. ومن المفيد تطوير مشكاة قطاعية جذابة لرأس المال الأجنبي ومحققة لتطلعاته. وتشكل اتفاقيات الشراكة الإقليمية فرصاً مهمة ينبغي استغلالها وتفعيلها للتواؤم مع حاجات الاقتصاد المنفتح وجذب الاستثمارات أيضاً.

وثمة حاجة إلى تطوير بيئة الأعمال وتحسين جاذبيتها بمختلف عناصرها الإدارية والقانونية والضريبية والتقانية، إضافة إلى الحاكمية والشفافية وتطوير البنى المؤسسية والمشاركة التي تشكل معاً أحد ضمانات الأداء الاقتصادي وفاعليته وتقليص التكلفة ورفع الإنتاجية. كما تبرز الحاجة بشكل ملح إلى تطوير البنية التحتية وتشجيع الاستثمارات فيها وإتاحة الفرصة إلى المبادرة الخاصة التي تضمن المنافسة الحميدة وتقدم للمستهلك ورجال الأعمال خدمات عالية الجودة بسعر تنافسي. ويشكل ردم الهوة الرقمية إحدى الأولويات المتقدمة لتحقيق تواصل مع اقتصاد دولي معولم.

ولا يعني توسيع دور القطاع الخاص انسحاباً للدولة من مهامها الأساسية بقدر ما هو إعادة توصيف دورها ليتوجه أكثر إلى الجوانب التي يفشل القطاع الخاص في الاستثمار فيها سواء لكونها ذات عوائد متواضعة أو بطيئة أو لتميزها بخارجيات لا يهتم القطاع الخاص بها بقدر اهتمام المجتمع بها.

ولم يعد الاعتماد على السياسات التجارية المباشرة في دعم القدرة التنافسية خياراً جيداً لما هو معروف عن هذه السياسات من عيوب وقيود وتعارضها مع الالتزامات الدولية. بالمقابل فإن تحرير التجارة وتقديم الحوافز غير المباشرة للقطاعات والصناعات التي يتزايد الطلب على منتجاتها أو التي تسمح بمعدلات أعلى من الابتكار والتميز ، وكذلك سياسات ترويج الصادرات المسنودة بمؤسسات فاعلة للترويج والتأمين والتمويل والتوزيع، أدوات أكثر ملاءمة مع ظروف العصر ومقتضيات المنافسة الدولية.

توجهات السياسة حول التنافسية الكامنة:

إن ضعف الموارد البشرية وقلة الابتكار في الوطن العربي يعني تدهور المنتجات وتصاعد التكلفة ،

ومن ثم إنتاجية أقل ، فضلاً عن جمود هيكل الصادرات واقتصاره على الفروع الآفلة وخسارة الأسواق الديناميكية الواعدة ، أي فقدان الفرصة. ويعد التقدم العلمي والتقاني اليوم العامل الرئيسي في اكتساب القدرة التنافسية واستدامتها. ويستخلص التقرير أن جهوداً كبيرة ما زالت متوجبة على البلدان العربية ليس للسعي إلى إحراز تقدم في تخصيص الموارد للبحث والتطوير فحسب بل حتى لمجرد المحافظة على وضعها الراهن أيضاً. ولتحقيق التقدم في مجال البحث والتطوير التقاني يتعين على الأقطار العربية، منفردة أو مجتمعة، صياغة استراتيجية تطوير العلوم والتقانة تتفاعل مع استراتيجيات التعليم والتشغيل، أي تربط أنشطة توليد المعارف العلمية والتقانية بأنشطة إعداد الأطر البشرية وبأنشطة استعمال المعارف العلمية والتقانية في التنمية .

إن أي استراتيجية لتنمية العلوم والتقانة يجب ألا تعنى فقط بتخصيص الموارد لهذا الغرض فقط، وإنما بضرورة توفير التفاعل بين أنشطة البحث ومتطلبات الصناعة أيضاً، ويجب أن يقود هذا التفاعل إلى مشاركة أكبر من جانب مؤسسات الإنتاج في جهود البحث والتطبيق، ومن دون تلك المشاركة المباشرة في إنتاج المعرفة العلمية والتقانية، لا يمكن للجامعات وحدها تحقيق التفاعل المطلوب.

إن الإسهام الحكومي في سياسات العلم والتقانة أساسي على الرغم من الدعوة إلى إشراك القطاع الخاص في الأنشطة تمويلاً وتوجيهاً، حيث إن الاستثمار في هذا القطاع طويل الأمد وعالي التكلفة وقد لا يوفر معدلات العائد المطلوبة من القطاع الخاص.وهناك مجال رحب لدعم عمومي وموجه نحو الاستثمار الثابت في رأس المال غير الملموس مع الحذر من أن إساءة التوجيه قد تهدر الموارد المحدودة أصلاً، ومن هنا ينبغي إعطاء اهتمام أكبر لخطر فشل السوق في تمويل الاستثمار في البحث والتطوير والابتكار وخصوصاً في البحوث الأساسية. لذلك فإن تراجع دور الدولة في الاقتصاد عموماً وتقليص موازناتها والدعومات التي تقدمها، يجب ألا ينسحب على الاستثمار في رأس المال غير الملموس من خلال التعليم والتدريب والبحوث. إلا أن هذه الدعوة يجب ألا تمنع ضرورة الاهتمام بالأداء الفعلي لهذه الاستثمارات وربطه بالحوافز لتحقيق سياسة تنافسية وفي إطار أهداف رفع وتائر النمو وتشغيل الموارد البشرية على وجه الخصوص.

ويبرز العنصر البشري موضوع الكفاءات كإشكالية مركزية في كل المحاور التي تهتم بها الاستراتيجية ووظائفها، ولا شك في أن الرهان العربي في عصر التقدم العلمي والتقاني المتسارع لا بد من أن ينصب على التكوين في كل التخصصات والمستويات، وخصوصاً في التعليم العالي، لأنه يشكل مصدر إعداد القوى البشرية المتخصصة العليا اللازمة للبحث والتعليم والإنتاج ولنقل التقانة وتطويرها واستثمارها، كما أنه يشكل مكان توليد الأفكار والمحافظة على الثقافة وتجديدها وضمان تفاعل الحضارات.

إن الاستجابة لحاجات الأمة العربية من الأفراد المؤهلين علمياً وتقانياً، ورفع المخزون التعليمي لدى الإنسان العربي يتطلبان النظر إلى كمية هذه الحاجات ونوعيتها وإلى الزمن الذي ينبغي عدم تجاوزه لتأمين هذه الاستجابة، وإلى التكلفة المقبولة التي يستطيع الاقتصاد العربي تحملها، وإلى حسن إدارة مؤسسات التعليم والتكوين وأنشطتها لزيادة كفاءتها وفاعليتها وتجنب الهدر داخلها وخارجها. كما يتطلبان النظر إلى عملية التعليم والتكوين ذاتها وإلى هيئة التدريس والبنى المؤسسية، وإلى علاقات المنظومة التعليمية الداخلية والخارجية، ويطرح التطور العلمي والتقاني ضرورة تعديلات مستمرة على المناهج التعليمية، التي ما زالت تركز على التلقين على حساب الابتكار والفكر الخلاق، ومواجهة عدم اليقين الناجم عن هذه التطورات بما يدفع إلى توسيع فرص التكوين المستمر.

ومع التحولات الجذرية التي تفرضها التطورات العالمية الحديثة ولا سيما التغيير التقاني السريع الذي يؤثر على النشاط الاقتصادي ويقلص من فرص التشغيل من جانب ويغير المهارات اللازمة لأداء الأعمال من جانب آخر، يتوجب إضفاء مزيد من المرونة وتعزيز القدرة على التكيف وهما لا يتوافران بالشكل المطلوب، في التعليم أو سوق

يتطلب التطور في مجال البحث والتطوير، قيام الدول العربية، منفردة ومجتمعة، بصياغة استراتيجية عربية لتطوير العلوم والتقانة تتفاعل مع استراتيجيات التعليم والتشغيل.

يطرح التطور العلمي والتقاني ضرورة التعديل المستمر للمناهج التعليمية، التي ما زالت تركز على التلقين على حساب الابتكار والفكر الخلاق.

العمل في البلدان العربية، في ظل ظروف المنظومة التعليمية الحالية وخاصيتها وقيام الحكومات بدورها التقليدي "كمشغل الملاذ الأخير" .

إن من الضروري بمكان ردم الهوة الرقمية والمشاركة في الاقتصاد الرقمي من خلال نشر استخدام الحاسب في التعليم وتوسيع التدريب على استخدام الحاسب في الشؤون العلمية والمهنية. كما يتعين إدخال مزيد من تطبيقات الحاسب في العمل، بمختلف أماكنه، وعلى الأخص في الإدارة الخاصة والحكومية أي تطوير مشاريع الحكومة الإلكترونية، إضافة إلى تشجيع التجارة الإلكترونية واتخاذ ما يلزم من إجراءات لضمان التعاملات مثل التوقيع والمصادقة الإلكترونية.

يفترض أن تولي الدول العربية الاهتمام لإنشاء بنى مؤسسية فعالة لإدارة التنافسية مستندة إلى قواعد بيانات وافية وموثوق بها ومحدثة.

ويتعين توسيع استخدام وسائط الاتصال الحديثة، وبخاصة التقانة الرقمية، ورفع طاقة الشبكات وزيادة سرعتها وتقليل تكلفة استخدامها .

ويقتضي كل ذلك استثمارات مهمة في الأجهزة والبرمجيات. ومن المناسب اللجوء إلى أشكال التمويل الحديثة لمشاريع البنية التحتية التقانية والمعلوماتية.

إن إنشاء بنى مؤسسية فعالة لإدارة التنافسية مستندة إلى قواعد بيانات وافية وموثوق بها ومحدثة، يعتبر من أولى المهام التي يتعين على الأقطار العربية، منفردة أو مجتمعة، الاهتمام بها بما في ذلك بنى الوظائف المساندة كالترويج والضمان والتمويل.

الفصل الأول

لماذا التنافسية؟

مقدمة

إذا كان الاندماج ضمن منظومة الاقتصاد العالمي أمراً حتمياً أمام الدول العربية والنامية عموماً، فإن الاستفادة من الفرص التي يوفرها لتحقيق النمو الدائم والرفاه، ليست نتيجة حتمية بل تخضع لقوانين المنافسة المفتوحة على مستوى الدول والمؤسسات وحتى الأفراد. وتتمثل أبرز التحديات التي تطرحها البيئة العالمية الجديدة في تعزيز القدرة على توليد الدخل واستمرارية النمو في ظل هذه البيئة الدولية التي أصبح شعارها البقاء للأفضل مما يستدعي، من بين أشياء أخرى، تحديث الهياكل الإنتاجية وتحسين كفاءتها وتطويع التقانة والنهوض بالعنصر البشري وتحسين بيئة الأعمال واجتذاب رأس المال الأجنبي، هذا بالإضافة إلى التحديات الاجتماعية التي يواجهها الخاسرون في سباق العولمة والمتمثلة في تزايد معدلات البطالة والفقر والتهميش.

ويعتبر دعم التنافسية الوسيلة الرئيسية، للاقتصادات المتقدمة والنامية على حد سواء، لرفع التحديات المذكورة وهو الأمر الذي جعل التنافسية موضع اهتمام الدول والمنظمات الدولية والمؤسسات ، وأصبح لها مجالس وهيئات وإدارات، ولها سياسات واستراتيجيات ومؤشرات، وتقدم تقارير عنها للرؤساء والجهات التشريعية ورجال الأعمال. ونذكر على سبيل المثال أن مجلس سياسة التنافسية في الولايات المتحدة يعتبر هبوط التنافسية الاقتصادية أحد العناصر التي تهدد الأمن القومي للبلاد.

وتسعى الدول العربية إلى السير في هذا الاتجاه، حيث قامت بعض الدول بإصدار تقارير قُطرية عن التنافسية، وإنشاء وحدات إدارية مُتخصصة بتنافسية اقتصاداتها على غرار تونس، المغرب، مصر ، والأردن.

البيئة العالمية والتنافسية:

في اقتصادنا المعاصر أصبحت التنافسية أمراً لا مناص منه ؛ فهي تؤثر في الشركات التي تحتاج إلى أن تنمو فضلاً عن مجرد توفير البقاء، وفي الأفراد الذين يريدون الحفاظ على وظائف عملهم كما تؤثر في الأمم التي ترغب في استدامة مستويات معيشة أفرادها وزيادتها. ومما عزز من مناخ التنافس ورسّخ القناعة بأهمية التنافسية، تلك التغيرات الحاصلة على النشاط البشري من مختلف جوانبه، في التنظير الاقتصادي وفي التنظيم الاجتماعي والسياسي إضافة إلى التطورات العلمية والتكنولوجية.

لقد عرف العالم في العقود الأخيرة تطورات واسعة في الفكر الاقتصادي المرتبط بالتنافسية؛ فقد برزت نظرية النمو الجديدة التي تولي أهمية كبرى للانفتاح والتطور تقاني والمعرفة في استدامة النمو. وبرزت كذلك نظرية التجارة الجديدة التي ركزت على دور السياسات الفاعلة من قبل الحكومات والشركات في خلق الميزات التنافسية.

ففي مجال التجارة الخارجية يرجع الاهتمام المتزايد بمفهوم القدرة التنافسية إلى نمو حصة التجارة في الاقتصاد العالمي بنسب أكبر من نمو الناتج الإجمالي العالمي. وأصبحت التجارة الخارجية تحتل مكانة أكبر في الاقتصاد ؛ حيث بلغ متوسط حصة التجارة الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي العالمي أكثر من 90% خلال سنة 2000 بعد أن كان في حدود 50% في بداية الستينيات من القرن الماضي. وباتت التجارة الخارجية ، نتيجة للعولمة وتبعاتها ، تعمل تحت ظروف المنافسة غير الكاملة ، أي أقرب لفرضيات النظرية الجديدة للتجارة العالمية. كما أصبح هدف التصدير هاجساً بالنسبة لكل دول العالم بصفة عامة، والنامية منها على وجه الخصوص؛ وذلك إدراكاً منها لأهمية توظيف التجارة الخارجية في خدمة النمو، على غرار الدول المصنعة

تخضع الاستفادة من الاندماج في الاقتصاد العالمي لقوانين المنافسة المفتوحة على مستوى الدول والمؤسسات والأفراد.

ساهمت التغيرات في التنظير الاقتصادي والتنظيم الاجتماعي والسياسي والتطورات العلمية والتقانية، في تعزيز القناعة بأهمية التنافسية.

حديثاً في جنوب شرق آسيا. وعملت الدول النامية خلال العقدين الماضيين على تحقيق معدّلات نمو لصادراتها تفوق المعدلات التي حققتها الدول المتقدمة. ونتيجة للتطور الهائل في تقانة الاتصال والمعلومات أصبحت التجارة في السلع والخدمات تحت سيطرة احتكارات كبيرة تقودها شركات عملاقة، وأصبحت ظروف الإنتاج تتميز أكثر فأكثر باقتصادات الحجم الكبير التي تحتم على المنتجين إيجاد أسواق أكبر وأوسع من الأسواق المحلية لتسويق منتجاتهم. وفي الوقت نفسه حدث تغير هيكلي في عملية الإنتاج حيث تسعى الشركات الكبرى إلى إسناد بعض مكونات المنتج النهائي إلى شركات أصغر موزعة حول العالم.

إذا كانت التجارة الخارجية هي محرك النمو في الاقتصادات العصرية والمتقدمة، فإن التنافسية هي زيت ذلك المحرك.

وإذا نظر بتمعن في هيكل التجارة الخارجية ونموه خلال العقود الماضية، يظهر تغير هذا الهيكل في اتجاه زيادة حصة السلع التحويلية وتراجع حصة السلع الأولية المبنية على الموارد الموهوبة. كما يلاحظ زيادة نسبة التجارة في السلع المتشابهة أو داخل نفس الصناعة مما يُعطي دوراً أكبر للتخصص والتجارة في السلع المتمايزة. وهذا يعني قطعاً زيادة أهمية عناصر مثل الجودة والتصميم والتسويق والتسليم في الوقت وخدمة ما بعد البيع في اقتحام الأسواق الدولية.

ومن ناحية أخرى ، في حين ظلت حصة السلع التحويلية ذات الكثافة العمالية العالية مستقرة نسبياً، زادت حصة الصناعات التحويلية في السلع كثيفة الأحجام مثل صناعة الورق، صناعات المواد الكيماوية وصناعات الحديد والصلب والآلات ومعدات النقل، والسلع المتمايزة مثل الكهربائيات ومواد التصوير، وكذلك السلع ذات المهارات العلمية العالية مثل الحاسبات الخاصة والمعدات العلمية والطائرات وغيرها. وتبرز هنا الأهمية المتزايدة للصناعات والسلع ذات الكثافة التقنية العالية في التجارة الخارجية مما يعني أن الدول التي مازالت تعتمد تجارتها الخارجية على الموارد الأولية أو على السلع ذات الكثافة العمالية العالية سوف تشهد تراجعاً في تنافسيتها وحصصها في الأسواق الدولية نتيجة إلى أن الطلب العالمي على هذه السلع يتميز بعدم المرونة بالنسبة للدخل مما يعني استقرار الطلب عليها أو تراجعه مع نمو الدخل العالمي.

لم تعد الصناعة مرتبطة، بالضرورة، بكثافة رأس المال والعمل، بقدر ارتباطها بالمحتوى المعرفي والمهارة والإدارة، وكذلك بالجودة والتصميم والتسويق وخدمة ما بعد البيع.

وفي هذا الإطار، تزايد دور التجارة الخارجية وأهميتها في نمو الاقتصادات ، وأصبحت الدول محدودة القدرة على توسيع الطلب على سلعها محلياً وفي الأسواق الدولية مهدّدة بتدنّي مستويات دخلها وارتفاع معدلات البطالة لديها. وأصبحت السوق العالمية ميداناً للتنافس، يتوقف العيش فيه على قدرة المنتجين على التأقلم مع متطلبات الطلب العالمي ولا سيما من خلال التنبؤ بهذه المتطلبات وتعزيز المرونة في الهياكل الإنتاجية والتسويقية واستخدام التقانة الحديثة لتوليد ميزات تنافسية جديدة. أي بعبارة أخرى، أصبحت القدرة التنافسية في الأسواق الدولية شرطاً أساسياً لتوظيف التجارة الخارجية لخدمة النمو في عالم تزداد فيه بشكل متواصل أهمية هذه الأخيرة.

وإذا صوّر البعض التجارة الخارجية على أنها محرك النمو في الاقتصادات العصرية والمتقدمة، فإن التنافسية هي بمنزلة زيت ذلك المحرك الذي لا يمكن أن يعمل بكفاءة من دونه. وهنا تكمن أهمية التعرف إلى الوضع التنافسي للدول في تحديد مكامن القوة ومكامن الضعف لكل دولة في ذلك الخصوص. وقد طرأت تطورات مهمة على نظرية إدارة الإنتاج والتوزيع والتخزين؛ فبرزت نظرية إدارة الجودة الكاملة والتنافس في ذلك عوضاً من المنافسة بالسعر، والدعوة إلى تقليل الفاقد والمخزون وتوفير المنتج في الوقت الملائم ، والاتجاه نحو الإنتاج ذي العيوب صفر، والمخزون صفر، واختصار وقت تعديل النماذج الإنتاجية وضمان مرونة الأنشطة وتنوعها، وأصبحت الخدمات المرتبطة بالمنتجات مثل التصميم والإعلان تُمثل جزءاً كبيراً من قيمة المنتجات. وتم التأكيد كذلك على الإدارة الاستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي على مستويات المؤسسة والقطاع، بل على مستوى الاقتصاد الوطني أيضاً.

أما على المستوى العلمي والتكنولوجي، فقد تقاصرت المسافة بين العلم والتقانة ، أي بين الاختراع وتطبيقه ، مما خلق ضغوطاً إضافية على البلدان النامية في مجال التنافسية. فبالإضافة إلى الاختراعات الجذرية في كل مجال من مجالات المعرفة والنشاط، فإن التطورات المهمة في تقانات المعلومات تشكل تحدياً وفرصاً

للتنافسية؛ فقد ظهر وتوسع شكل جديد من التجارة هو التجارة الإلكترونية والعمل من المنازل مما يبشر بنهاية مرحلة الإنتاج على نطاق واسع والفصل بين المهام والتخصصات والهياكل التنظيمية الجامدة وبدء مرحلة التكامل مع قاعدة إمداد واسعة. كما يتوقع حصول تحولات هيكلية في الإنتاج على الأقل نتيجة للتغيرات العلمية والتقانية ، مما يعني انتشار معايير وقيم جديدة للكفاءة الاقتصادية وكثافة العوامل؛ فلم تعد الصناعة في كل فروعها مرتبطة، بالضرورة، بكثافة رأس المال بقدر ارتباطها بالمحتوى المعرفي ومهارات العاملين والإدارة. وبالنسبة للدول النامية، فإنها تدخل ملعب التنافسية المعاصرة بقاعدة اقتصادية ضعيفة وصناعات محلية نجحت في العيش من خلال الحماية والدعم الحكومي، وذلك أمر لم يعد ممكناً لسببين رئيسيين؛ الأول : هو التقدم الحاصل في مجال النقل والمواصلات والاتصالات، الذي جعل تجاوز الحدود والعوائق الجغرافية أمراً سهلاً. والثاني : أن تطوير الصناعات المحلية باستخدام الوسائل الحمائية المختلفة لم يعد ممكناً نتيجة للاتفاقيات والقواعد الدولية الجديدة في مجال التجارة الخارجية ولا سيما اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

هذه التغيرات في البيئة الاقتصادية الدولية تزيد من هشاشة الصناعات المحلية في الدول النامية وتعرضها لمنافسة غير متكافئة، كما تضعها في مواجهة منافسة حادة مع الشركات العالمية التي أصبحت تتحكم في شبكات الإنتاج والتوزيع وصنع التقانة في العالم. وهذه المنافسة لا تمس شركات الدول النامية المصدرة فقط بل تمس الشركات والصناعات التي تستهدف السوق المحلية أيضاً. وفي مقابل هذه التحديات التي تفرضها العولمة على الدول النامية، فإنها تخلق الكثير من الفرص أمامها، أهمها تسهيل استغلال المزايا النسبية التي تملكها، بالاستفادة من تطور وسائل الاتصال وتقسيم العمل الدولي والمرونة في إحلال المدخلات وخطوط الإنتاج وتحول الطلب وتنوعه، مما يسهم في تحسين قدراتها التنافسية، وكذلك الاستفادة من نتائج الأنشطة العلمية والتقانية في مجالات الهندسة الوراثية والذكاء الصناعي والمواد الجديدة وتكنولوجيا المعلومات لتطوير قطاعاتها الزراعية والصناعية والخدمية.

التنافسية في الدول العربية:

تعاني معظم الدول العربية ضعفاً شديداً في قدراتها التنافسية المتعلقة بالتنافسية الحالية أو الجارية، وكذلك المتعلقة بالتنافسية الكامنة أو المستقبلية. وإذا كان القصد من التنافسية الجارية قياس ورفع إنجاز البلد الآني في العديد من ميادين المنافسة، فإن النظرة بعيدة الأمد تقتضي الاهتمام بالعناصر التي تشكل أسس نجاح التنافسية المستدام، ويقصد بها البنية التحتية متعددة الأوجه : بشرية وعلمية وتقانية وتنظيمية، وتكفل جميعاً نمواً متواصلاً في القدرة التنافسية وإن كان إنجازها الآني غير ملموس. ولا يشكل الاهتمام بالتنافسية الجارية والتنافسية الكامنة بدائل يمكن التركيز على أحدها وإهمال الآخر.

تعاني معظم الدول العربية ضعفاً شديداً في قدراتها التنافسية الحالية والمستقبلية.

التنافسية الجارية

فيما يتعلق بالتنافسية الجارية ، اتسم أداء الاقتصادات العربية خلال العقود الثلاثة الأخيرة بالتواضع والتذبذب مقارنة بأقاليم العالم الأخرى بما فيها إقليم أفريقيا جنوب الصحراء الذي يُعد الأكثر تأخراً من حيث الأداء الاقتصادي العام. كما اتسم أداء الاقتصادات العربية بتدنّي العوائد على الاستثمار في رأس المال المادي والبشري وضعف الاندماج بالاقتصاد العالمي والتدخل المفرط للدولة في تخصيص الموارد في الاقتصاد. ويرجع ذلك لعدة أسباب أهمها الاعتماد على عدد قليل من الموارد الطبيعية كمصدر للدخل إضافة إلى ضعف ومحدودية القاعدة الإنتاجية التي ظلت معتمدة في أغلب الأحيان على تحويل الموارد الطبيعية الخام ومركزة في صناعات تحويلية تعتبر بدائية وذات قيمة مضافة متواضعة وترابط خلفي وأمامي ضعيفين مع بقية الصناعات الأخرى، إضافة إلى اعتمادها على الدعم الحكومي والحماية. وترافق تواضع الأداء الاقتصادي العام في المنطقة، مقاساً بمعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد، مع تراجع مستوى الإنتاجية ، حيث كان معدل نمو متوسط الإنتاجية الكُلية لعوامل الإنتاج بين الفترة 1960 و 1990

من أسباب تواضع أداء الاقتصادات العربية، الاعتماد على الموارد الطبيعية أو على صناعات غير ديناميكية ذات قيمة مضافة ضئيلة.

سالباً للمنطقة ككل بينما كان موجباً بالنسبة لمعظم أقاليم العالم الأخرى .

بالإضافة إلى ذلك، فإن بيئة الأعمال في الأقطار العربية لا تعتبر جاذبة ؛ حيث إن حقوق الملكية غير محفوظة بصورة كاملة والإجراءات الإدارية والفساد الإداري وتضارب القوانين وعدم الشفافية في تنفيذها مازالت سائدة . كما أن البنية التحتية بشكل عام والبنية التكنولوجية بشكل خاص، من حيث مستوى تقدم وسائل الاتصال وتكنولوجيا المعلومات ، مازالت غير متطورة. وهذه العوامل تثبط الحوافز والاستثمار وتحد من تطوير القدرات التنافسية.

تعتمد الدول العربية سياسات اقتصادية كلية ملائمة نسبياً، ولكنها غير كافية لتعزيز قدراتها التنافسية الحالية.

وعلى الرغم من أن الدول العربية، بصفة عامة، تتبع سياسات اقتصادية كلية ملائمة ، فإن هذه السياسات غير كافية لتعزيز قدراتها التنافسية الحالية ، وبخاصة من حيث التكلفة والإنتاجية والجودة.

إطار 1-1 الدول العربية في تقارير التنافسية الدولية والإقليمية

هناك غياب شبه كامل للدول العربية في تقارير التنافسية الدولية؛ ففي تقرير المعهد الدولي للتنمية الإدارية لعام 2000، مثلاً، بلغ عدد الدول المشمولة 49 دولة ، من بينها 30 دولة عضواً في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية و 19 دولة نامية وحديثة التصنيع، ولا يوجد بينها أية دولة عربية إلا الأردن في الطبعة الأخيرة من التقرير لعام 2003.

أما تقارير المنتدى الاقتصادي العالمي فقد تضمنت دولتين عربيتين فقط هما الأردن ومصر، وفي تقرير عام 2002 دخلت تونس والمغرب للمرة الأولى ولكن استبعدت مصر لعدم توفر معلومات كافية في مجال مسوح الرأي. وقد احتلت تونس المرتبة 32 في المؤشر الاقتصادي الجزئي والمرتبة 34 في مؤشر نمو التنافسية، واحتلت المغرب المرتبة 48 والمرتبة 55 في المؤشرين على التوالي، أما الأردن فاحتلت المرتبتين 54 و 47.

كما ظهرت ثلاث دول عربية هي تونس ومصر والمغرب، في تقرير التنافسية في أفريقيا لعام 2001/2000 ، وهو التقرير الثاني الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي ، حيث صدر التقرير الأول عام 1998 . شمل التقرير 26 دولة أفريقية أدرجت منها 22 دولة فقط في المؤشر لاستيفائها البيانات.

وقسم التقرير الدول إلى ثلاث مجموعات هي : عالية التنافسية، ومتوسطة التنافسية ، ومتدنية التنافسية. وقد جاء ترتيب الدول العربية الثلاث في مجموعة الدول عالية التنافسية. واحتلت تونس المرتبة الأولى في المؤشر الأفريقي للتنافسية ، تلتها المغرب في المرتبة الخامسة ، ثم مصر في المرتبة السادسة.

أما في مؤشر تحسن وضع التنافسية، فقد جاءت المغرب في المرتبة الثانية ، تلتها تونس في المرتبة السادسة ، ثم مصر في المرتبة الثامنة. وفي مؤشر التفاؤل جاءت المغرب في المرتبة الرابعة، تلتها تونس في المرتبة السادسة ، ثم مصر في المرتبة الثانية عشرة.

التنافسية الكامنة:

حالة الضعف في وضعية التنافسية الحالية للدول العربية، تنطبق أيضاً بصورة أكبر على وضعية التنافسية الكامنة، التي يعبر عنها بعوامل عديدة مثل رأس المال البشري والفكري ويتضمن مستوى التعليم ومعدلات القيد في مستويات التعليم المختلفة ومدى تعلم قوة العمل ومستويات الصحة، وعدد العلماء والمهندسين، إضافة إلى عوامل القدرة على تطوير التقانة محلياً أو القدرة على استيرادها ثم تطويعها وتطوير الطاقة الابتكارية إلخ...

فعلى مستوى رأس المال البشري واستخداماته، هناك قصور واضح في منظومة التعليم في الدول العربية، يتمثل في ضعف معدلات القيد في المراحل التعليمية المختلفة، وكذلك في استمرار مشكلة الأمية، حيث ارتفعت أعداد الأميين من 56 مليوناً عام 1980 إلى 68 مليوناً عام 2000، وذلك على الرغم من التحسن النسبي في معدل الأمية. ويعود ذلك أساساً إلى عدم شمول التعليم الابتدائي أو الأساسي لكل التلاميذ في سن التعليم وإلى التسرب المبكر في هذه المرحلة ما يؤدي إلى السقوط مجدداً في الأمية. ولا تبدو جهود محو أمية الكبار في عموم المنطقة العربية كافية للقضاء على الأمية ولا حتى إيقاف التزايد في أعداد الأميين وخصوصاً بين الشباب.

كما يتمثل القصور في هذه المنظومة، في أن منتجاتها لا تشكل الأساس المناسب لرفع القدرة التنافسية للدول العربية؛ فنوعية التعليم متدنية وصلته مع جوانب التقدم العلمي والتقاني ومع حاجات سوق العمل محدودة، كما أن نسبة القيد في التعليم الثانوي التقني والتعليم العالي في الكليات العلمية والقطاعية محدودة.

ويتمثل القصور أيضا في أن منظومة العلوم تعاني فقدان الصلة بين عناصرها، وبخاصة الصلة بين العلم والتقانة، وبين البحث العلمي والتطوير، والتعليم العلمي وتبادل المعارف واستخدام تلك المعارف. وتبين أرقام الموارد المالية والبشرية المخصصة لجهود البحث والتطوير جانباً من الأزمة، ناهيك عن تدني نوعية البحوث وضعف

إطار 1-2

تقارير وطنية عن التنافسية

تصدر بعض الدول العربية في سياق الاهتمام المتصاعد بقدراتها التنافسية ، تقارير وطنية عن التنافسية. وأبرز التقارير الوطنية هي:

تنافسية الاقتصاد التونسي:

يتولى معهد الاقتصاد الكمي الخاضع لإشراف وزارة التنمية والتعاون الدولي مهمة تقييم الموقع التنافسي للاقتصاد التونسي، مقارنة بمجموعة مختارة من الدول عددها 17 دولة تعتبر منافسة لتونس في السوق الأوروبية، ومن بينها ثلاث دول عربية هي الأردن ومصر والمغرب. ويستند التقييم إلى 40 متغيراً موزعة على ستة عناصر رئيسية ، هي: النمو والديناميكية الاقتصادية، الاستقرار الاقتصادي الكلي واستدامة النمو، النظام المصرفي والسوق المالية، السوق المحلية، التجارة الخارجية، القدرة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

وترتب الدول المشمولة بالتقرير تبعاً لأدائها في كل عنصر من العناصر الستة. كما تصنف الدول إلى ثلاث مجموعات بناء على جودة النتائج المحققة وهي: نتائج مرتفعة، نتائج وسطية/عليا، نتائج وسطية/دنيا، ونتائج ضعيفة.

وقد أظهرت بيانات عام 2001 أن موقع تونس التنافسي لا يختلف كثيراً باختلاف العنصر؛ فقد جاءت في مجموعة "النتائج الوسطية" في خمسة عناصر من أصل ستة، في حين جاءت في مجموعة "النتائج المرتفعة" في العنصر السادس وهو التجارة الخارجية. كما احتلت المرتبة الرابعة في ترتيب الدول بحسب هذا العنصر، وهو ما يؤكد نجاحها في توسيع قاعدتها الإنتاجية وتنويع صادراتها، كما يشير احتلال تونس للمرتبة الخامسة في مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي واستدامة النمو، إلى تمكنها من المحافظة على مستويات منخفضة لعجز الميزانية ومعدلات التضخم، لكن الأداء الأضعف في مجال التنافسية، كان في عنصر النظام المصرفي وسوق الأوراق المالية، حيث يحتاج إلى المزيد من الإصلاحات لزيادة فعاليته في تمويل الاقتصاد.

تنافسية الاقتصاد المصري :

يقوم قطاع البحوث والمعلومات الاقتصادية بوزارة الاقتصاد بالتعاون مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، بتقييم تنافسية الاقتصاد المصري بالمقارنة مع 15 دولة اعتبرت منافسة لمصر، من بينها أربع دول عربية هي الأردن ,الجزائر، تونس، والمغرب. ويستند التقييم إلى عدد من المتغيرات موزعة على خمسة عناصر رئيسية هي الاستقرار الاقتصادي الكلي، تطور القطاع الخاص والبيئة التنظيمية، البنية الأساسية والتعليم والتكنولوجيا، الهيكل الاقتصادي والإنتاجية والكفاءة، الانفتاح والاندماج في الاقتصاد العالمي.

ويعتمد تقرير التنافسية المصري منهجية تقييم مختلفة عن تقريري تونس والمغرب؛ فلا يتضمن ترتيباً للدول بحسب أدائها في كل عنصر، إنما يعتمد تصنيف المتغيرات المكونة لكل عنصر بين سلبي وإيجابي، قياساً بدول المقارنة. وكمثال على ذلك، فإن بيانات عام 1998 توضح أن المتغيرات الإيجابية في عنصر مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي تتمثل في عجز الموازنة الحكومية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم، ومستوى المديونية، في حين تتمثل العناصر السلبية في الادخار والاستثمار المحليين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وسعر الصرف الحقيقي.

وفي عنصر البنية الأساسية والتعليم والتكنولوجيا، تتمثل المتغيرات الإيجابية في نسبة الالتحاق بالمدارس، الإنفاق على التعليم، نسبة العلماء والمهندسين العاملين في أنشطة البحوث والتطوير، أما المتغيرات السلبية فتنحصر في سوق المال من حيث الرسملة وقيمة التداول كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

وفيما يتعلق بعنصر تطور القطاع الخاص والبيئة التنظيمية، فالمتغير الإيجابي هو قانون الاستثمار الجديد مقابل متغيرات سلبية هي المعدل المرتفع للضريبة على الشركات وضخامة حجم القطاع العام . وتتمثل المتغيرات الإيجابية في عنصر الهيكل الاقتصادي والإنتاجية والكفاءة في حجم قطاع الخدمات، انخفاض معدلات أجور العمال، مقابل متغيرات سلبية هي حجم ومعدل نمو قطاع الصناعة التحويلية، تواضع الكفاءة البيئية. أما عنصر الانفتاح والاندماج في الاقتصاد العالمي فأبرز متغيراته الإيجابية هي نمو نسبة الصادرات من السلع المصنعة، وميزة نسبية ظاهرة في بعض السلع مثل الوقود المعدني ومواد التشحيم، مقابل متغير سلبي هو مستوى الاندماج في الاقتصاد العالمي.

تنافسية الاقتصاد المغربي:

يتولى تقرير التنافسية الدولية للاقتصاد المغربي التابع لوزارة الصناعة والتجارة والطاقة والمعادن تقييم الإمكانات التنافسية للمغرب منذ عام 1994. ويقوم التقييم بمقارنة مع مجموعة دول مختارة يبلغ عددها 15 دولة ، ليس بينها أي دولة عربية وذلك بالاستناد إلى عدد المتغيرات موزعة على سبعة عناصر رئيسية. ويستند التقييم بشكل أساسي إلى البيانات الكمية إضافة إلى بيانات نوعية مستقاة من مسوح الرأي حول بعض المتغيرات، مثل تدخل الدولة ونوعية البنية التحتية المؤسساتية. أما العناصر السبعة المعتمدة فهي ديناميكية الاقتصاد الكلي، ديناميكية النظام المالي، ديناميكية السوق المحلية، التجارة الخارجية، الموارد البشرية، التكنولوجيا، البنية التحتية المادية والمؤسساتية.

وترتب الدول بحسب أدائها في كل عنصر من العناصر السبعة. ولغرض تسهيل المقارنة توزع الدول في كل من العناصر السبعة على أربع مجموعات من النتائج المحققة وهي: نتائج جيدة، نتائج متوسطة/عليا، نتائج متوسطة/دنيا، ونتائج ضعيفة. ويظهر تقرير عام 2000 تباين أداء المغرب في العناصر السبعة؛ إذ حصل على "نتائج متوسطة/عليا في عنصرين، هما : ديناميكية النظام المالي والبنية التحتية المادية والمؤسسية، وعلى نتائج متوسطة/دنيا في ثلاثة عناصر، هي : التجارة الخارجية، الموارد البشرية، والتكنولوجيا، وعلى نتائج ضعيفة في عنصرين ، هما : ديناميكية الاقتصاد الكلي وديناميكية السوق المحلية.

وبالنظر إلى الاتجاه العام لإمكانات التنافسية بين عامي 1994 و 2000، تظهر البيانات تصاعداً نسبياً وإن كان بطيئاً ,مع بعض التقلبات عامي 1995 و 1998 . أما على مستوى عناصر التحليل السبعة فكان الأداء متقلباً فيما بينها؛ إذ سجل اتجاهاً "صاعداً" في ديناميكية النظام المالي، البنية التحتية، واتجاهاً "متقلباً" في عناصر ديناميكية الاقتصاد الكلي، وديناميكية السوق المحلية، والتجارة الخارجية، وسجل "تطوراً بطيئاً" في عنصري الموارد البشرية، والتكنولوجيا.

صلتها بالحاجات المحلية واستخداماتها التطبيقية. وتظهر البيانات المتاحة أن استعمال الإنترنت، وتقنيات الاتصالات بصفة عامة، ما زال في بداياته في البلدان العربية حتى في البلدان التي ينتشر فيها نسبياً وجود الحاسبات.

وتؤدي السياسات الحكومية في الأقطار العربية دوراً سلبياً في استخدام رأس المال البشري والتأثير على اختيار التخصصات التعليمية، وذلك من خلال التوظيف التلقائي في أجهزة الدولة وتعدد ميزات العمل في الإدارات الحكومية مقارنة بمؤسسات القطاع الخاص ، مما يساهم في اكتظاظ العمالة في القطاع الحكومي وتدني أدائها، الأمر الذي يعطل رفع القدرات التنافسية.

وتشير الأدبيات إلى أن البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة، هي أيضاً من البلدان ذات التنافسية العالية. وتحتل الدول العربية كمجموعة مكانة متوسطة في التنمية البشرية وفق دليل التنمية البشرية الذي يعده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سنوياً، مع ملاحظة التفاوت الكبير بين دولة وأخرى.

وبصفة عامة فإن التحديات التي تواجهها الدول العربية تجعلها في وضع تنافسي غير ملائم، والدعوة إلى اتباع سياسات كلية ملائمة وتحرير الأسواق والتجارة الخارجية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، لن تكون مجدية في تحقيق تنمية مستديمة إذا لم يعد المناخ الملائم لدعم القدرة التنافسية طويلة الأمد لهذه الدول، وهذا لن يتحقق إلا بدعم الطاقات الابتكارية وتكوين المهارات الملائمة في إطار بيئة مؤسسية مساندة.

يلعب التزام الحكومات بالتوظيف دوراً سلبياً في استخدام رأس المال البشري والتأثير على اختيار التخصصات التعليمية.

يتطلب تعزيز التنافسية المستقبلية دعم الطاقات الابتكارية وتكوين المهارات الملائمة في إطار بيئة مؤسسية مساندة.

إطار 1-3 تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي حول التنافسية في العالم العربي

يعتبر تقرير التنافسية في الدول العربية 2003/2002، الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي أول محاولة لدراسة التنافسية وتحليلها على مستوى الدول العربية كإقليم. وإن كانت تلك المحاولة قد اصطدمت بمشكلة عدم توافر البيانات الكافية عن المتغيرات ذات الصلة في كل دولة وكذلك عدم توافرها عن متغير معين في كل الدول. وبرزت المشكلة أيضاً في البيانات النوعية المستقاة من مسوح الرأي لعينة من المديرين التنفيذيين في قطاع الأعمال؛ إذ أمكن تغطية 10 دول فقط من أصل 16 دولة شملها التقرير. كما كان حجم الردود في الدول العشر "ضئيلاً إلى حد لا يمكن الاعتماد عليه لإجراء تحليل إحصائي دقيق" كما جاء في التقرير؛ إذ بلغ إجمالي الردود 241 رداً، أي بمعدل 24 رداً من كل دولة. وراوح العدد بين 7 ردود في عمان و 36 في الأردن.

لذلك فإن التقرير، كما يشير في مقدمته، "لم يحاول قياس درجة تنافسية الدول العربية وتصنيفها تبعاً لذلك، كما جرت العادة في تقارير التنافسية الأخرى الصادرة عن المنتدى". واكتفي باستعراض ما توافر من البيانات الكمية في الجزء الثاني من التقرير الذي أخذ شكل صحيفة قطرية تتضمن تلخيصاً لأبرز المعطيات الاقتصادية والاجتماعية والمالية والتجارية المتوافرة. وتتكون كل صحيفة من أربع صفحات ، تتعلق الأولى بالمؤشرات الأساسية وتشمل التطورات الاقتصادية مثل حجم الاقتصاد وقيمة المبادلات التجارية والاستثمارات الأجنبية المباشرة، إضافة إلى المؤشرات الاجتماعية مثل معدلات الأمية ومعدل توقع الحياة .. إلخ. أما الصفحة الثانية فتشمل الانفتاح المالي وأسعار الصرف، في حين تتناول الصفحتان الثالثة والرابعة التجارة الخارجية للدولة شاملة أبرز الصادرات ومدى تركزها أو تنوعها والمنتجات الرئيسية التي تمتلك الدولة فيها ميزة تنافسية تمكنها من زيادة حصتها في السوق الدولية .. إلخ ... وفيما يتعلق باستطلاع آراء وانطباعات المديرين التنفيذيين، فقد شمل كلاً من الأردن، تونس، السعودية، سلطنة عمان، قطر، الكويت، لبنان، ومصر. وتضمنت الاستمارة 98 متغيراً موزعة على تسعة محاور رئيسية ، هي دور الحكومة في الأداء العام للبلد، البنية المؤسسية، البنية الأساسية، الموارد البشرية، التكنولوجيا، التمويل، الانفتاح، المنافسة، عمليات واستراتيجيات الشركات. وعلى الرغم من التحفظات الكثيرة على دقة نتائج الاستبانة وقوة تمثيلها، والتي تكررت الإشارة إليها في أكثر من مكان في التقرير، فقد استخدمت هذه النتائج لقياس تنافسية الدول العربية العشر وترتيبها. وقد تضمن التقرير أيضاً في القسم الأول منه، 14 بحثاً مفصلاً تميزت باعتمادها على بيانات وإحصاءات دقيقة حول قضايا الاقتصاد الكلي والنمو والإصلاحات الهيكلية والاستثمار الأجنبي المباشر والنفط والتعليم والتكنولوجيا والبيئة .. إلخ

الفصل الثاني

مفهوم التنافسية والمؤشر الإجمالي للتنافسية العربية

مفهوم التنافسية وتعريفها

إن تحديد مفهوم التنافسية مسألة في غاية الأهمية لأنها تُحدد معالم الظاهرة ونطاقها وكيفية قياسها وتفسيرها ومعوقات تطويرها وكذلك مغزاها بالنسبة للسياسة الاقتصادية. ولكن هذا التحديد ليس بالأمر اليسير؛ بسبب تعقيد مفهوم التنافسية، مثله مثل المفاهيم الاقتصادية الأخرى ذات الأوجه المتعددة كالعولمة والتنمية، وكذلك بسبب عدم وجود إطار نظري قوي ونموذج متماسك يسمح بتفسيرها وتحديدها تحديداً علمياً دقيقاً. ونتيجة لذلك لا يزال مفهوم التنافسية وقياسها خاضعاً لمناظرات بين الباحثين والأكاديميين تمخض عنها العديد من التعاريف والمؤشرات التي تحاول تحديد وقياس واحد أو أكثر من الأوجه المتعددة للتنافسية.

فمثلاً، يرى بعض الباحثين أن التنافسية، على المستوى الوطني، تمثل فكرة عريضة تضم الإنتاجية الكلية ومستويات المعيشة والنمو الاقتصادي، بينما يرى آخرون أن لها مفهوماً ضيقاً يتركز على تنافسية السعر والتجارة.

غير أن تعريف التنافسية على المستوى الجزئي يعتبر أقل تشعباً وتعقيداً من التنافسية الوطنية. فتنافسية المنتج يمكن إدماجها بسهولة في الإطار النظري الذي يفسر السلوك الأمثل للمؤسسة والمتمثل في تخفيض التكاليف أو تعظيم الأرباح،

نظراً لتعقيد أوجه التنافسية وتعددها فليس هناك مفهوم محدد لها، مما نجم عنه العديد من التعاريف ومؤشرات القياس.

إطار 2-1

تعاريف التنافسية

يصعب إيجاد تعريف موحد للتنافسية، ويصعب أكثر تطويع هذا التعريف لخصائص بلد معين أو منطقة محددة مثل المنطقة العربية، لكن من خلال مسح التعاريف المستخدمة في الأدبيات، وبخاصة تلك التي تستند إليها المؤسسات التي تنشر التقارير الدولية للتنافسية ستعطى صورة أوضح لما يفهم بالتنافسية . وتتفاوت تعاريف التنافسية بشكل كبير بين جهة وأخرى تبعاً للمفهوم المعتمد، ومن أبرز التعاريف المتداولة ما يلي:

المنتدى الاقتصادي العالمي :

"التنافسية هي القدرة على توفير البيئة الملائمة لتحقيق معدَّلات نمو مرتفعة ومستدامة". وفي نص آخر عرف المنتدى التنافسية على أنها "مقدرة الاقتصاد الوطني على التوصل إلى معدلات مستدامة من النمو الاقتصادي محسوبة بمعدلات التغير السنوي لدخل الفرد" .

المعهد الدولي للتنمية الإدارية :

"التنافسية هي مقدرة البلد على توليد القيم المضافة، ومن ثم زيادة الثروة الوطنية عن طريق إدارة الأصول والعمليات وبالجاذبية والهجومية (المقدامية)، وبالعولمة والاقتراب، وبربط هذه العلاقات في نموذج اقتصادي اجتماعي قادر على تحقيق هذه الأهداف". ويربط هذا التعريف تحقيق النمو بمقدرة البلد على إدارة أصوله بطريقة فعالة تسمح له بالتفوق في الأسواق الدولية.

مجلس التنافسية الصناعية الأمريكي:

التنافسية هي "مقدرة البلد على إنتاج السلع والخدمات التي تستوفي شروط الأسواق الدولية وفي الوقت نفسه تسمح بتنمية المداخيل الحقيقية" . ويعكس هذا التعريف الرسمي رؤية الدول المتقدمة للتنافسية باعتبارها وسيلة لتحقيق رفاهية السكان والتنافس فقط في المجالات التي تحقق ذلك.

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:

التنافسية الدولية هي " المقدرة على توليد المداخيل من عوامل إنتاج تكون مرتفعة نسبياً بالإضافة إلى توليد مستويات عمالة مستدامة لعوامل الإنتاج وفي الوقت نفسه المقدرة على التعرض للمنافسة الدولية". كما تعرفها المنظمة في وثيقة أخرى على أنها "القدرة على إنتاج السلع والخدمات التي تواجه اختبار المزاحمة الخارجية في الوقت الذي تحافظ فيه على توسيع الدخل المحلي الحقيقي" . كما تعرف التنافسية الدولية على أنها "قدرة البلد على توسيع حصصه في الأسواق المحلية والدولية" .

إطار 2-2 المبادئ الرئيسية للتنافسية الدولية وفقاً للمعهد الدولي للتنمية الإدارية

عمل المعهد الدولي للتنمية الإدارية على رصد مبادئ التنافسية الدولية وتحليلها، وقام بتوزيعها على أربع مجموعات رئيسية هي الأداء الاقتصادي، والفاعلية الحكومية، وكفاءة قطاع الأعمال، والبنية التحتية، ويندرج تحت هذه المجموعات جملة من المبادئ الفرعية منها:

1- الأداء الاقتصادي:

- الازدهار والرخاء يعكسان الأداء الاقتصادي السابق للقطر.
- التنافسية المستدة إلى قوى السوق تسهم في تحسين الأداء الاقتصادي.
- تعميق التنافس في الاقتصاد المحلي، يعزز قدرة المؤسسات على المنافسة في الخارج.
- ارتفاع حصة البلد في التجارة الدولية، يعكس تنافسية اقتصاده الوطني بافتراض عدم وجود حواجز تجارية.
- الانفتاح على الأنشطة الاقتصادية الخارجية، يحسن الأداء الاقتصادي.
- الاستثمارات الدولية تسهم في تحقيق التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية على مستوى العالم.
- التنافسية المستدة إلى تنمية الصادرات تترافق عادة مع سياسات استهداف النمو في الاقتصاد المحلي.

2- الفعالية الحكومية:

- تقليص تدخل الدولة في أنشطة الأعمال، يجب أن يتم بمعزل عن السعي لتوفير شروط المنافسة بين الشركات.
- توفير بيئة اقتصادية واجتماعية شفافة يقلل من تعرض الشركات للمخاطر الخارجية.
- المرونة في تبني السياسات الاقتصادية تسهم في تحقيق التوافق مع المتغيرات الدولية.
- تحسين جودة التعليم وجعله بمتناول الجميع، يساعد على خلق الاقتصاد المبني على المعرفة.

3- كفاءة قطاع الأعمال:

- التركيز على الكفاءة والقابلية للتكيف مع التغيرات في بيئة تنافسية، باعتبارهما من العناصر الإدارية الأساسية في تعزيز التنافسية على مستوى المؤسسة.
- التمويل يسهم في تنمية الأنشطة المتضمنة للقيمة المضافة.
- تطور القطاع المالي واندماجه في الاقتصاد العالمي، يدعم التنافسية الدولية للدولة.
- تقوية الاندماج في الاقتصاد العالمي تسهم في المحافظة على مستوى معيشي مرتفع.
- تعزيز روح المبادرة يعتبر شرطاً ضرورياً للنشاط الاقتصادي، وبخاصة في المرحلة الأولى للانطلاق.
- توافر عمالة ماهرة، يعزز تنافسية البلد.
- ارتفاع الإنتاجية التي تستند إلى القيمة المضافة.
- سلوك القوى العاملة وموقفها يؤثران بشكل مباشر في تنافسية البلد.

4- البنية التحتية:

- وجود بنية تحتية متقدمة، تتضمن بيئة أعمال فاعلة، يدعم كفاءة النشاط الاقتصادي.
- البنية التحتية المتقدمة، تتضمن أيضاً بنية كفؤة لتقنية المعلومات، وكذلك حماية فعالة للبيئة.
- تعزيز الميزات التنافسية يستند إلى الإبداع والكفاءة في استخدام التقنيات المتوافرة.
- تشجيع الاستثمار في مجال الأبحاث الأولية والأنشطة الإبداعية لخلق معارف جديدة، يسهم في نقل التنمية الاقتصادية إلى مرحلة أكثر نضجاً.
- تنمية الاستثمارات طويلة الأجل في الأبحاث والتطوير، تسهم في تقوية تنافسية المؤسسات.
- الحفاظ على مستوى معيشي مرتفع يعتبر أحد عوامل الجذب للبلد.

أخذاً بعين الاعتبار تركيبة السوق وأسعار عوامل الإنتاج والمنتج. وتجدر الإشارة هنا أيضاً إلى وجود فرق مفاهيمي مهم بين المنافسة والتنافسية. فإذا كانت التنافسية تعّرف على أنها الأداء الاقتصادي الحالي والكامن للبلد في المجالات التي يتنافس فيها مع الأمم الأخرى، فإن المنافسة أو المزاحمة هي الشروط التي يتم وفقها الإنتاج والتجارة في البلد المعني. أما من ناحية الإطار النظري، فيمكن التمييز بين مدرستين في مقاربة تحديد مفهوم التنافسية وقياسها، هما مدرسة رجال الإدارة، وتركز على جوانب مثل التكلفة والإنتاجية، ومدرسة الاقتصاديين، وتركز على الرفاه وعلى جوانب التجارة الخارجية ودورها في النمو وتحقيق رفاه الأمة مع الأخذ بالاعتبار التداخل والتشابك بين كلا المفهومين. وبالنسبة لمدرسة الاقتصاديين فإنها تربط التنافسية بهدف تحقيق الرفاه المستدة إلى النمو الاقتصادي المستدام. بحيث يمكن اعتبار الاقتصاد تنافسياً إذا كان قادراً على النمو بنسبة أعلى من الاقتصادات الأخرى ودون التأثر بمشكلات ميزان المدفوعات. وربط التنافسية بالنمو له تسويغه المتعلق بأداء الاقتصادات المتقدمة، والتي يعوق نموها حجم السوق المحلية من جهة وصعوبة تصريف إنتاجها في السوق الدولية بالاعتماد على المنافسة السعرية وذلك لارتفاع مستويات المعيشة فيها وارتفاع الأجور. ويبقى الحل الأفضل للتنافس عبر رفع الإنتاجية والاختراع في المجالات ذات الكثافة الرأسمالية العالية بينما تقوم شركاتها بنقل عمليات الإنتاج كثيفة العمالة إلى الدول ذات الوفرة النسبية في العمالة والتكاليف المتدنية. وتبعاً لذلك يستخدم العديد من المؤشرات النوعية والكمية لتقييم ما إذا كان البلد يولد الثروة في الأسواق الدولية أكثر مما يولده منافسوه، ومدى قدرته في الحفاظ على حصصه في الأسواق وفي تحقيق مداخيل مستديمة ومتزايدة.

أما مدرسة رجال الأعمال فتختصر التنافسية بالتفوق في الأسواق الدولية والمحلية، ولا تربطها مباشرة بالرفاه الذي يمكن أن يتحقق من خلال سياسات قد لا تشمل التنافسية في الدرجة الأولى. وتعبر أبحاث مايكل بورتر من جامعة هارفرد الأمريكية بدقة عن تفكير مدارس إدارة الأعمال، حيث ساهمت هذه الأبحاث في تطوير مفهوم الميزة

التنافسية التي تقوم على استراتيجيات تعزيز تنافسية البلدان بالاعتماد على الاختراع والإنتاجية والعنصر الفكري في الإنتاج ونوعيته بدلاً من الاعتماد على الميزة النسبية المتمثلة في امتلاك الموارد الطبيعية والأيدي العاملة الرخيصة والمناخ والموقع الجغرافي.

وباتت التنافسية بالنسبة لهذه المدرسة، سياسة وطنية تقاس من خلالها مقدرة البلد على تحقيق التفوق في الأسواق الدولية بالإضافة إلى جاذبيته في استقطاب رؤوس الأموال وتوطين التقانة والمساهمة في سلسلة الإنتاج الدولية. ويتطلب تبني هذه السياسة، العمل على تطوير السياسات الفرعية وتحديث المؤسسات وإحداث تغيير هيكلي في البنى الاقتصادية والاجتماعية لتطوير الإنتاجية التي تعتبر مفتاح التنافسية الحديثة في الأسواق الدولية.

أنواع التنافسية :

يُميز الكثير من الأدبيات بين عدة أنواع من التنافسية، أهمها:

- تنافسية التكلفة أو السعر: فالبلد ذو التكاليف الأرخص يتمكن من تصدير السلع إلى الأسواق الخارجية بصورة أفضل.
- التنافسية غير السعرية، وتشمل:

– التنافسية النوعية: وتشمل، إضافة إلى النوعية والملاءمة وتسهيلات التقديم، عنصر الابتكارية. فالبلد ذو المنتجات المبتكرة وذات النوعية، والأكثر ملاءمة للمستهلك بوجود المؤسسات المصدرة ذات السمعة الحسنة في السوق، يتمكن من تصدير سلعه حتى ولو كانت أعلى سعراً من سلع منافسيه.

– التنافسية التقانية: حيث تتنافس المشروعات من خلال النوعية في صناعات عالية التقانة.

كما تميز الأدبيات أيضاً بين إنجاز التنافسية وكمون التنافسية وسيرورة التنافسية؛ إذ يتوجب الموازنة بين الإنجاز الآني والكامن؛ لأن التركيز على أحدهما على حساب الآخر يؤدي إلى فقدان الغرض الأساسي من البحث في التنافسية. فالتنافسية الظرفية أو الجارية، تركز على مناخ الأعمال وعمليات الشركات واستراتيجياتها، بينما تركز التنافسية المستدامة أو الكامنة على الابتكار ورأس المال البشري والفكري.

قياس التنافسية ومؤشراتها :

لما كانت التنافسية الدولية أحد مقومات الازدهار الاقتصادي، فقد انصبت الجهود على تطوير مؤشرات لقياسها. وفي حين تقتصر بعض المؤشرات على عدد محدود من المتغيرات أو العوامل، فإن مؤشرات أخرى تعتمد عدداً كبيراً من العوامل موزعة على مجموعات، لكل منها مؤشرات تستخدم لبناء مؤشر مركب.

ومن المقبول على نطاق واسع في الأدبيات الاقتصادية أن تنافسية البلد لا يمكن أن تختزل إلى مجرد عوامل مثل الناتج المحلي الإجمالي أو الإنتاجية؛ لأن المنشآت عليها أن تواجه الأبعاد السياسية والتقانية والتعليمية للبلدان المنافسة. ومن ثم يتوجب توفير المناخ الملائم للمنشآت لكي تعمل وتنافس، فبالمؤسسات والسياسات الفاعلة تستطيع الأمم أن تتنافس فيما بينها. يضاف إلى ذلك عدم تطابق مفهوم التنافسية على مستوى المنشأة أو الصناعة أو القطاع مع مفهوم التنافسية على مستوى الاقتصاد الوطني؛ فقد تؤدي بعض السياسات التي تحقق تنافسية المنشأة، إلى آثار عكسية على تنافسية البلد.

فالمنافع التي تحققها المنشأة من تقليص العمالة مثلاً، يمكن أن يقابلها على مستوى الاقتصاد الوطني نقص في الدخل والرفاه العام، ناجم عن تزايد البطالة. لذلك فإن المناسب أن يجري التحليل على مستويات ثلاثة، هي: مستوى المشروع، مستوى الصناعة أو القطاع ومستوى الاقتصاد الوطني، ويمكن أن يضاف مستوى التكامل الإقليمي أيضاً. فعلى مستوى المشروع تعرف التنافسية على أنها "القدرة على إنتاج السلع الصحيحة والخدمات بالنوعية الجيدة وبالسعر المناسب وفي الوقت المناسب، وهذا يعني تلبية حاجات المستهلكين، بشكل أكثر كفاءة من المنشآت الأخرى". وهناك أربعة مؤشرات رئيسية لتنافسية المشروع، هي: الربحية، تكلفة الصنع، الإنتاجية، والحصة من السوق.

هناك مدرستان في تحديد مفهوم التنافسية وقياسها هما: مدرسة رجال الإدارة، وتركز على التكلفة والإنتاجية، ومدرسة الاقتصاديين، وتركز على الرفاه وعلى استدامة النمو كغاية.

تميز الأدبيات بين التنافسية الظرفية أو الجارية التي تركز على مناخ الأعمال وعمليات الشركات واستراتيجياتها، والتنافسية المستدامة أو الكامنة التي تركز على الابتكار ورأس المال البشري.

لا يمكن اختزال التنافسية الوطنية في معايير ضيقة مثل الحصة في السوق وحجم التدفقات المالية .

وتعتبر الإنتاجية المعيار الأساسي لقياس تنافسية المشروع أو الصناعة.

أما على مستوى القطاع أو فرع النشاط الاقتصادي أو العناقيد أي تجمع الأنشطة، فيمكن إجراء تحليل التنافسية شريطة أن تكون المتوسطات على هذا المستوى ذات معنى والاختلافات بين مؤسسات القطاع محدودة، وتشمل توليفة المنتجات، عوامل الإنتاج، عمر المشاريع وأحجامها ..إلخ ، وتقيم تنافسية فرع النشاط مقارنة بفروع الأنشطة في البلدان أو الأقاليم الأخرى.

ويعتبر فرع النشاط تنافسياً عندما يتضمن مشروعات تنافسية إقليمياً ودولياً أي مشروعات تحقق أرباحاً منتظمة في سوق حرة. وتنطبق غالبية مقاييس تنافسية المشروع على تنافسية فرع النشاط. وتشمل المقاييس المعتمدة التكاليف والإنتاجية، الميزان التجاري والحصة من السوق

إطار 3-2

مُؤشرات المنتدى الاقتصادي العالمي

يعتمد المنتدى مؤشرين لقياس التنافسية؛ هما: مؤشر نمو التنافسية، والمؤشر الجاري للتنافسية الذي بدأ العمل به في تقرير عام 2001/2000 وتغيرت تسميته في تقرير عام 2003/2002 ليصبح مؤشر التنافسية الاقتصادي الجزئي. ومع أن الأبعاد التي يقيسها كل من المؤشرين مختلفة فإنها متكاملة فيما بينها لتشكل الصورة الكاملة لتنافسية البلد الحالية والمستقبلية. وينقسم كل من المؤشرين إلى مؤشرات فرعية تستند في مجملها إلى بيانات كمية ونوعية غطت 174 متغيراً في تقرير عام 2002/2001 ، من بينها 41 متغيراً مستنداً إلى بيانات كمية و133 متغيراً مستنداً إلى بيانات نوعية مستقاة من مسوح الرأي للمديرين التنفيذيين، وتوزع هذه المتغيرات على 11 محوراً.

أ- مؤشر التنافسية الاقتصادي الجزئي:

يبرز المؤشر أهمية دور المؤسسات وبنية الأسواق والسياسات الاقتصادية الداعمة للنمو والازدهار، والتي تشكل العوامل المحددة لفعالية الاقتصاد في استخدام الموارد المتاحة وعلاقة ذلك مع ارتفاع معدل نمو الإنتاجية وكفاءتها استناداً إلى الميزة التنافسية للدولة، التي تعتبر مرحلة أكثر تقدماً من استخدام الميزة النسبية.

ويتكون مؤشر التنافسية الاقتصادي الجزئي من مؤشرين فرعيين، هما: المؤشر الفرعي لتطور قطاع الشركات بوزن 0.37، والمؤشر الفرعي لنوعية بيئة الأعمال بوزن 0.63 . كما يعتمد المؤشر تقسيم الدول بحسب معدل الدخل للفرد مقوماً بمعيار القدرة الشرائية إلى دول ذات دخل مرتفع، دول ذات دخل متوسط، ودول ذات دخل منخفض.

ب - مؤشر نمو التنافسية :

طوّر المؤشر في تقرير عام 2001/2000 ليعكس بشكل أدق تصنيف الدول بحسب قدرة الاقتصاد الوطني على تحقيق النمو المستدام في المدى المتوسط، مع الأخذ بالاعتبار المستوى الحالي للتنمية الاقتصادية لكل بلد. وتضمن التطوير اعتماد ثلاث ركائز جديدة لمكونات هذا المؤشر هي التكنولوجيا، المؤسسات العامة، والبيئة الاقتصادية الكلية، وبني مؤشر خاص لكل واحدة منها، علماً بأن مكونات مؤشر النمو كانت في التقارير السابقة هي الإبداع الاقتصادي المشابه عملياً لمكون التكنولوجيا، والتمويل وهو وثيق الصلة بمكون البيئة الاقتصادية الكلية. وأخيراً التدويل وهو أيضاً مشابه لمؤشري التكنولوجيا والبيئة الاقتصادية الكلية. ولكن هذا التطوير لم يؤد إلى تغيير حقيقي في المتغيرات المعتمدة، حيث جرى إعادة توزيعها بين المؤشرات الثلاثة.

1- مؤشر التكنولوجيا: يقيس القدرة على الإبداع والخلق وكذلك مدى انتشار التكنولوجيا وجودة البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وينقسم إلى مؤشرين تحت فرعيين للدول الرائدة في الإبداع التكنولوجي هما مؤشر الإبداع بوزن 50% ومؤشر تطور قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بوزن 50% . أما لمجموعة الدول غير الرائدة في الإبداع التكنولوجي فهناك ثلاثة مؤشرات تحت فرعية تشمل مؤشر الإبداع بوزن 12.5% ، ومؤشر توطين التكنولوجيا بوزن 37.5% ، ووزنهما معا 50% ، ومؤشر تطور قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بوزن 50%.

2- مؤشر المؤسسات العامة: يقيس دور المؤسسات ومدى تطور البيئة القانونية والتشريعية وسيادة حكم القانون وتفشي الفساد الإداري. وينقسم بدوره إلى مؤشرين تحت فرعيين؛ الأول: مؤشر العقود والقانون والثاني: مؤشر الفساد، بوزن 50% لكل منهما.

3- مؤشر البيئة الاقتصادية الكلية: يقيس أداء مكونات الاقتصاد الكلي للدولة ومدى استقراره ووضعه في التقويم الائتماني السيادي والإنفاق الحكومي. وتشكل هذه المكونات ثلاثة مؤشرات تحت فرعية؛ الأول: مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي بوزن 50%، والثاني: التقويم الائتماني السيادي للدولة بوزن 25%، والثالث: مستوى الإنفاق الحكومي بوزن 25% . وفي حين تتساوى أوزان المؤشرات الثلاثة بالنسبة للدول المصنفة غير رائدة في الإبداع التكنولوجي، يعطى مؤشر التكنولوجيا وزناً يساوي 50% وكلاً من المؤشرين الآخرين 25%، بالنسبة للدول المصنفة رائدة في الإبداع التكنولوجي. ويتبين وفقاً لمؤشر نمو التنافسية الدور المحوري لقطاع التكنولوجيا المتقدمة لارتباطه المباشر بتحسين الإنتاجية وتعزيز التقدم العلمي والقدرة على مواكبة التغير وتأثير ذلك في تعزيز تنافسية الدولة إضافة إلى مقدرات الدولة من الثروات والموارد الطبيعية والبشرية. وكما في تقارير المعهد الدولي للتنمية الإدارية فإن تقارير المنتدى تخصص جزءاً خاصاً للاستعراض القطري يضم ترتيب الدولة وفق مؤشر نمو التنافسية والمؤشرات الفرعية المكونة له، وترتيبها كذلك وفق المؤشر الاقتصادي الجزئي ومؤشراته الفرعية، كما يضم صحيفة أداء الدولة أي نقاط القوة ونقاط الضعف وفق المتغيرات التي تكون المؤشرات، ويضم أيضاً جداول أداء الدولة موزعة على 11 محوراً ومكوناتها.

الدولية، الميزة النسبية الظاهرة، مؤشر التجارة داخل نفس الصناعة ... إلخ.

وفيما يتعلق بتنافسية البلد، هناك من يرى أنها يجب ألا تختزل إلى مفهوم يشبه التنافسية بين الشركات، لأن مصالح الدول بالنسبة للتجارة الخارجية أو التدفقات المالية ليست متضاربة بالطريقة نفسها. كما يرى البعض أنه لا يمكن اختزال التنافسية الوطنية في معايير ضيقة مثل الحصة في السوق، لأن ذلك يؤدي حتماً إلى تحليل مضلل؛ إذ لا بد أن تقترن تلك الحصة بمستوى الأداء، زيادة في الدخل، عدم تدهور ميزان المدفوعات الخارجية، عدم زيادة أعباء الديون على المدى الطويل، كما يفترض ألا تكون مستندة إلى صادرات المواد الخام والموهوبات الطبيعية، ومع ذلك فإن الحصة في السوق أو الحصة في التدفقات المالية تعتبر جوهرية في مفهوم التنافسية حتى على مستوى الدولة.

وقد اهتمت بعض الدراسات بالموازنة بين متطلبات التنافسية الوطنية والأهداف الاجتماعية للدول، لكن من الواضح أن قياس التنافسية بمصطلح الحاجات الوطنية هو مهمة صعبة باعتبار أنه يتطلب توضيحاً حذراً للحاجات الوطنية لكل بلد على انفراد.

ومعظم البحوث الحديثة تتجنب هذه القضية وتركز على مقاييس الإنجاز النسبي ومزايا التكلفة أو التقييم النوعي لمكانة البلد ومؤسساته في العالم. وتقاس التنافسية الوطنية بجملة كبيرة من المؤشرات الاقتصادية والمالية، وهي تقسم إلى جزأين، الأول مؤشرات التنافسية الجزئية، والثاني مؤشرات التنافسية المركبة. وتستند المؤشرات الجزئية إلى معايير أو متغيرات كمية ونوعية تغطي الجوانب المتعددة للتنافسية، ومن أهم هذه المؤشرات تلك المتعلقة بالإنتاجية مثل الكفاءة الإنتاجية النسبية، إنتاجية العمالة المتوسطة والحدية، الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج. أو تلك المتعلقة بالتكلفة مثل تكلفة وحدة العمل، والتكلفة الحدية لعوامل الإنتاج.

وكذلك أداء التجارة الخارجية، وبخاصة الصادرات وإدارة سعر الصرف. وغالباً ما تجمع هذه المؤشرات الجزئية لبناء المؤشرات المركبة لتحليل التنافسية على المستوى القطاعي أو الكلي. ومن أشهر المؤشرات المركبة لقياس التنافسية الدولية يمكن ذكر مؤشر المنتدى الاقتصادي العالمي ومؤشر المعهد الدولي للتنمية الإدارية.

انتقادات تعريف التنافسية ومؤشراتها :

تعرضت تعاريف التنافسية والمؤشرات المستخدمة ولا سيما تلك المعتمدة في تقارير التنافسية الدولية، إلى العديد من الانتقادات، كان أبرزها تلك التي ترى أن المفهوم المعتمد غامض وواسع لدرجة أنه يمكن أن يتضمن كلّ محددات النمو والتنمية، إضافة إلى أن المنهجية المستخدمة في احتساب المؤشرات المركبة غير واضحة ولا تقوم على أسس نظرية دقيقة. ونجم عن هذا التوسع في القياس والتعريف خلط أو اندماج وصعوبة التفرقة بين التنافسية والتنمية الاقتصادية بمفهومها الواسع.

كما لا يرى الكثير من المنتقدين أي أهمية لترتيب مختلف دول العالم بحسب هذه المؤشرات المركبة ولاسيما ناحية مدلولها بالنسبة لمتخذي القرار وصانعي السياسات الاقتصادية. ومن هذا المنطلق يصبح من الضروري إعطاء مفهوم للتنافسية تتوافر فيه ثلاث ميزات: الأولى أن يكون أكثر دقة، والثانية أن يكون مرتبطاً بإطار نظري مُتّسق، والثالثة أن يكون مدلوله واضحاً بالنسبة لصانعي القرار في الأقطار تحت الدرس.

وطالت الانتقادات كذلك غموض مجالات التنافسية، ويرى المنتقدون ضرورة أن يحدد مفهوم التنافسية "بماذا وبالمقارنة مع من" تتنافس الدول ما دامت لا تتنافس مع نفسها.

وعلى الرغم من أنه يصعب تحديد دقيق للمجالات أو القطاعات التي تخضع لمنافسة أو مزاحمة بين الأقطار، فإن هناك قطاعات، بحكم طبيعتها، تدخل بشكل واضح ضمن هذا الإطار، مثل التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر من خلال التنافس على الحصص في الأسواق والحصول على أكبر حصة ممكنة من التدفقات المالية. يضاف إلى ذلك الانتقادات المتعلقة بحصر محددات التنافسية في الوضع الحالي وإغفال

انتقدت التنافسية لغموض مفهومها الذي يفترض أن يكون أكثر دقة، ومرتبطاً بإطار نظري مُتّسق، وله مدلول واضح بالنسبة لصانعي القرار.

اعتمد تقرير التنافسية العربية مفهوماً محدداً للتنافسية يركز على التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر.

المحـــــددات الكامنـة أو طويلة المدى؛ لأن زيادة الحصة في السوق لا تدعم التنافسية إذا لم تكن مطردة ولم ترتبط بزيادة الدخل واســتــمــرارية النمو.

رؤية المعهد :

تعريف التنافسية:

يعـرف التـقـرير، التنافسيـة على" أنها الأداء النسبي الحـالـي والكامن للاقـتـصـادات في إطار القطاعـات والأنـشـطـة الـتـي تتـعـرض لمزاحـمـة مـن قـــــبـل الاقـتـصـادات الأجنبية".

استناداً إلى الانتقادات الموجهة لمفاهيم التنافسية وتعاريفها شديدة العمومية، فإن "تقرير التنافسية العربية" سعى إلى بلورة مفهوم محدد يركز أساساً على التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر كميادين أساسية لتطوير التنافسية العربية، بما يكفل تحقيق الغرض من التقرير، وهو تقييم قدرة البلدان العربية على التنافس في الأسواق الدولية وصولاً إلى تحقيق النمو الاقتصادي المستديم والرفاه المتمثل بدخل فردي مطرد الارتفاع في إطار البيئة العالمية المعاصرة. ومن ثم يكفل التوصل إلى استخلاصات محددة ومفيدة لصناع السياسات. ويحدد التقرير التنافسية على "أنها الأداء النسبي الحالي والكامن للاقتصادات العـربيـة في إطار القطاعـات والأنشطة التي تتعرض لمزاحمة من قبل الاقتصادات الأجنبية". ويعتبر قطاعا التجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية من أكثر المجالات المباشرة التي يتجلى فيها تزاحم الدول فيما بينها.

اعـتـمـد المؤشـر لقياس التنافسية الدوليـة للأقطار العربيـة منهجيـة المقـارنة بثـلاث دول مع اعـتـبـار كـــــوريا دولة القياس المرجعية.

المؤشرات المركبة للتنافسية:

سـجلت الدول العـربيـة في التنافسية الجارية أداء أفـضـل من التنافـسـيـة الـكـامـنـة، مما يعكس النجاح في مجال سياسات الاســتــقــرار الاقـتـصـادي والتعثر في مجال تحـسين البنيـة التحتية التقانية وتطوير رأس المال البشري.

يتطلب قياس تنافسية بلد بأكمله أن تؤخذ بعين الاعتبار كل المتغيرات التي تعكس هذه التنافسية بشكل مباشر أو غير مباشر. ونظراً لأن مفهوم التنافسية متعدد الأوجه والتشابك، فإن من الصعب تلخيص أداء أي بلد في مؤشر جزئي واحد. وقد دفع هذا التعقيد العديد من المؤسسات الدولية إلى الاهتمام بتطوير مؤشر مركب يقيس كل أبعاد التنافسية على غرار المعهد الدولي للتنمية الإدارية وكذلك المنتدى الاقتصادي العالمي. وعادة ما تتكون هذه المؤشرات المركبة من عدد كبير من المؤشرات الأساسية والفرعية، وتتمثل المسألة الحرجة الأولى في بناء مؤشر مركب للتنافسية في كيفية اختيار المؤشرات الأساسية والفرعية المكونة له، ويمكن التدليل هنا بمنهجية المنتدى الاقتصادي العالمي ومنهجية المعهد الدولي للتنمية الإدارية، حيث يرى هذا الأخير أن تنافسية الأمم تتحدد من خلال أربعة عوامل، وهي: الأداء الاقتصادي، فعالية الحكومة، وفعالية قطاع الأعمال، والبنية التحتية. ومن ناحية أخرى، يرى المنتدى الاقتصادي العالمي أن العـوامل الأســاســيــة التي تؤثر في الأداء الاقتصادي لأي بلد هي: الانفتاح ، جودة الحكومة، جودة المؤسسات المالية، فعالية أسواق العمل، والمستوى التعليمي لقوة العمل.

وتتمثل المسألة الثانية في تكوين المؤشر المركب في كيفية تحديد الأوزان لمختلف المؤشرات الأساسية والفرعية المكونة له، ولا توجد للأسف طريقة واضحة لتحديد هذه الأوزان عند حساب المؤشر المركب. وقد اتبع المعهد الدولي للتنمية الإدارية طريقة ترجيح أعطى من خلالها نفس الثقل لكل البلدان ولكل المتغيرات وقام باحتساب المؤشر المركب كمتوسط حسابي غير مرجح للمتغيرات . أما المنتدى الاقتصادي العالمي فقد قام بإعطاء أوزان مختلفة للمؤشرات بحسب ما كانت البيانات منشورة أو متأتية من سبر الآراء ومسترشداً في عملية إسناد الأوزان بأدبيات النمو الحديثة.

المؤشر الإجمالي للتنافسية العربية:

مؤشر التنافسية العربية الذي سوف تُحلل نتائجه هنا هو مؤشر مركب يعتمد كلياً على المتغيرات والبيانات الكمية الموضوعية ولم تدرج فيه بيانات مسوحات الرأي المستخلصة من تطلعات رجال الأعمال وآخذي القرار. وعلى الرغم من الفقر الشديد في البيانات الكمية التي تقيس الأداء العربي في مختلف الأوجه التي يغطيها المؤشر فإنه يخضع لنفس الضوابط والمنهج العلمي الذي طورت به المؤشرات التي تم تحليلها في الفقرة السابقة. أما فيما يتعلق بالمنهجية المتبعة في هذا التقرير فإن مسألة اختيار المؤشرات تحددت من خلال محاولة تخطي عقبتين؛ الأولى: تتمثل في اختيار مؤشرات تخول إدراج أكبر عدد ممكن من الأقطار العربية، حيث كانت هذه الأقطار شبه غائبة في التقارير الدولية المنشورة حول التنافسية، والثانية: الأخذ بعين الاعتبار الانتقادات التي وجهت إلى

التقارير الدولية المذكورة .أما بالنسبة لمسألة الأوزان فقد اتبعت طريقة ترجيح تعطي أوزاناً للمؤشرات الأساسية والفرعية بالتناسب مع درجة توافر البيانات حولها.

وبالإضافة إلى المسائل المتعلقة بقياس المؤشر المركب للتنافسية، هناك إشكالية في تفسير المؤشر كمعبرعن الوضع التنافسي لأي بلد. فمؤشر التنافسية يعكس بالضرورة الأداء النسبي للدول في الأسواق الدولية، وإذا اقتصر حساب هذا المؤشر على مجموعة محدودة من الدول، فإنه سيعكس الأداء النسبي لهذه الدول فيما بينها، ومن ثم لن يعكس بدقة تنافسيتها في الأسواق الدولية. لذا يتوجب إضافة عدد كبير من الدول المختارة الأخرى في العينة حتى يظهر الأداء النسبي لمجموعة الدول تحت الدرس في الأسواق الدولية، بشكل أوضح . وقد اعتمد في هذا التقرير لقياس تنافسية الدول العربية، حل وسط تمثل في اختيار عينة متكونة من ثلاثة بلدان هي تركيا ، ماليزيا، وكوريا الجنوبية كدول مقارنة مع اعتماد كوريا كبلد يعتبر بمنزلة مرجع تقاس تنافسية الدول العربية بالنسبة له نتيجة لتفوق هذا الأخير في كل مجالات التنافسية ومكوناتها، ونظراً لمكانته المرموقة دولياً مقارنة بالدول النامية من حيث الأداء التنموي العام.

ولم يكن بالإمكان إدراج كل الدول العربية، حيث إنها تتفاوت بشكل كبير في مجال توفر البيانات، ولقد أخذت العناية الكبيرة لإدراج أكبر عدد ممكن من البلدان دون التقليل من فعالية النتائج وجودتها. وهكذا فقد احتسب المؤشر لست عشرة دولة تتوافر فيها بيانات حول معظم المؤشرات المدرجة وهي الجزائر، البحرين، مصر، الأردن، الكويت، لبنان، موريتانيا، المغرب، عمان، قطر، السعودية، السودان، سوريا، تونس، الإمارات، اليمن.

ويستند بناء المؤشر على التعريف الذي تبناه فريق التنافسية بالمعهد العربي للتخطيط بعد استقراء الأدبيات الواسعة حول تنافسية الأمم. وقد انتهج فريق التنافسية بالمعهد طريقة دلفي لتطوير المؤشر وبنائه، حيث اختيرت في البداية قائمة المؤشرات الأولية الممكنة والتي يعتقد أنها تحدد مستوى التنافسية العربية في الأسواق الدولية، وبعد عدة جولات تشاور بين عدد من الخبراء تم الإتفاق على قائمة منقحة، ووزعت إثر ذلك المؤشرات الأولية إلى عوامل فرعية وأساسية.

الشكل 2-1 الهيكل العام لمؤشر التنافسية العربية

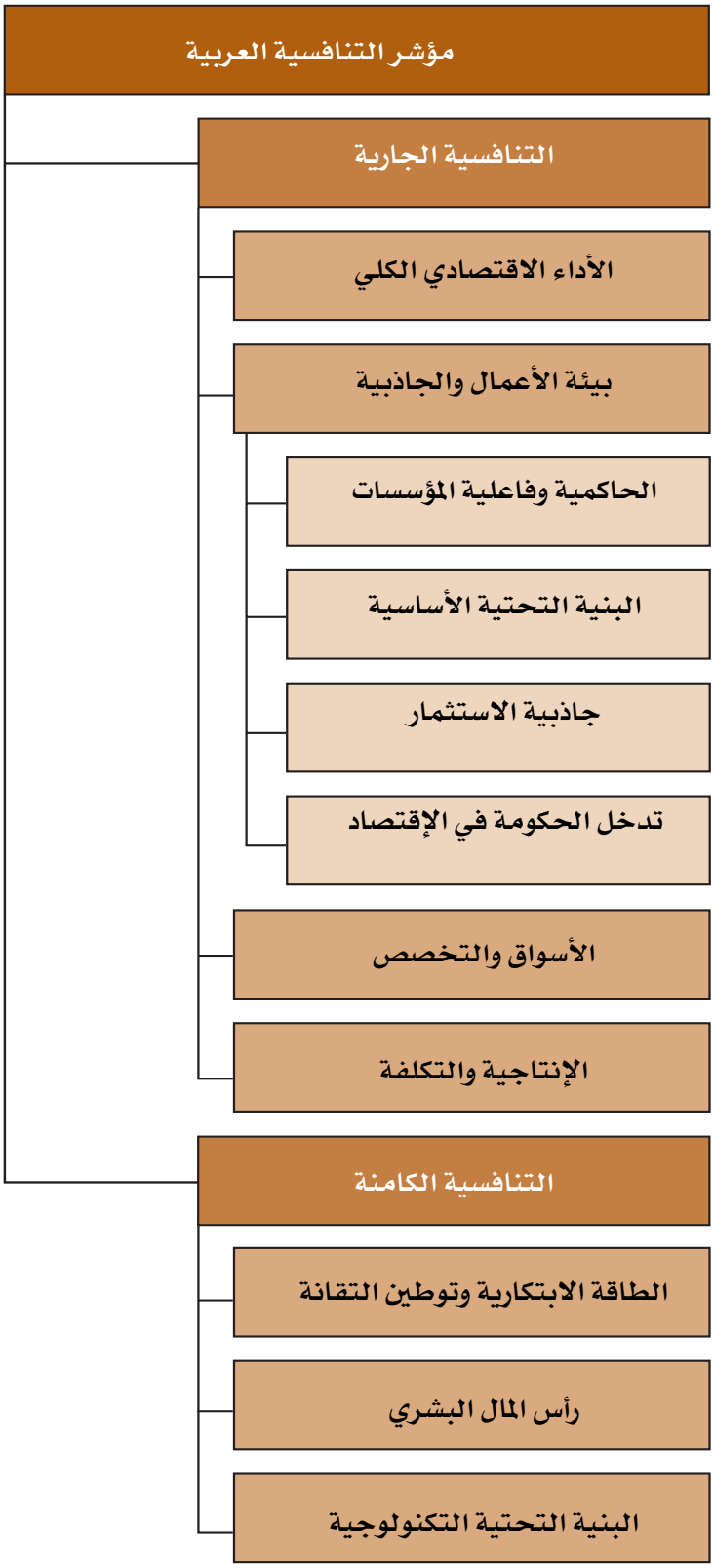

إطار 2-4

معضلة المعلومات

إذا كانت المعلومات الحديثة والموثقة تشكل عاملاً أساسياً في إعداد البحوث الجيدة، فإنها تعتبر شرطاً ضرورياً في بحوث وتقارير التقييم والتصنيف المعتمدة على أدلة ومؤشرات كتقارير التنافسية. وغالباً ما تكون مشكلة عدم توافر المعلومات أكثر حدة في الدول النامية والدول العربية منها، ما يؤدي إلى استبعادها من هذه التقارير كما هو الحال في تقارير التنافسية الدولية التي ظل الوجود العربي فيها مقتصراً على دولتين فقط ارتفع إلى ثلاث العام الماضي، الأمر الذي يفترض أن يدفع الحكومات إلى الاهتمام بقضية توفير المعلومات الحديثة والموافقة للمقاييس الدولية. كما يعطي أهمية إضافية للدراسات والتقارير الصادرة عن مراكز البحوث والدراسات في المنطقة وكذلك عن المنظمات العربية والإقليمية، بحيث تصبح هذه التقارير مصدراً للبيانات يمكن الاستفادة منه حتى من قبل المؤسسات الدولية التي تصدر تقارير التنافسية. لقد واجه معدو تقرير التنافسية في العالم العربي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي مثلاً، مشكلة عدم توافر بيانات إحصائية كافية تسمح بتصنيف الدول العربية كما ذكر التقرير. ومع أن المعدين حاولوا تغطية هذا النقص بالاعتماد على مسوح الرأي، فإن التقرير يشير مرة أخرى إلى أن "حجم الردود لم يكن كافياً بشكل يمكن معه الاعتماد عليها". وينصح بضرورة " التعامل مع نتائج المسح بحذر شديد والاكتفاء باعتبارها مجرد أقوال ذات دلالة لا أكثر دون أن يكون لها أية قوة تمثيلية".

وتعتمد تقارير التنافسية، سواء التي يصدرها المعهد الدولي للتنمية الإدارية أو المنتدى الاقتصادي العالمي، على نوعين من المعلومات؛ الأول: هو المعلومات الصلبة أو الكمية المستقاة من البيانات الإحصائية للمنظمات الدولية والإقليمية والمؤسسات الوطنية الحكومية والخاصة والجامعات والأسواق المالية والهيئات التنظيمية والرقابية ومراكز البحث، وتحلل التنافسية استناداً إلى هذا النوع باعتبارها قابلة للقياس. أما النوع الثاني: فهو المعلومات النوعية المستقاة من مسوح الرأي لعينة من المديرين التنفيذيين في قطاع الأعمال، ويكون التحليل في هذه الحالة مبنياً على الملاحظة والانطباعات.

وعلى الرغم من أهمية استطلاعات الرأي لمقاربة متغيرات نوعية غير قابلة للقياس أو يصعب قياسها، فإن تقارير التنافسية تعتمد على هذه الاستطلاعات لمقاربة متغيرات كمية والسبب أنه "لا تتوافر عنها بيانات وإحصاءات كافية وحديثة"، كما جاء في الكتاب السنوي للتنافسية في العالم لعام 2002، الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية. وينطبق الأمر ذاته على تقارير المنتدى الاقتصادي العالمي؛ إذ ذكر تقرير عام 2002/2001 أنه "يستحيل إجراء تصنيف متماسك وسليم لعدد كبير من الدول دون الاعتماد بشكل واسع على مسوح الرأي؛ لأن البيانات الكمية المتوافرة تقتصر على "بعض" المتغيرات في "بعض" الدول".

المشكلة الأخرى التي يثيرها نقص المعلومات هي زيادة الاعتماد على مسوح الرأي مقارنة بالبيانات الصلبة، ففي تقرير التنافسية في العالم 2002/2001 اعتمد على مسوح الرأي لتوفير معلومات عن 133 متغيراً من أصل 174متغيراً، أي بنسبة 76% تقريباً، وبلغت هذه النسبة نحو 47.3% في الكتاب السنوي للتنافسية في العالم، أي نحو 115 متغيراً من أصل 243 متغيراً تدخل في بناء المؤشر، علماً أن إجمالي المتغيرات المرصودة يبلغ 314 متغيراً.

ويشكل حجم العينة ونوعيتها وعدد الردود إحدى القضايا الحرجة التي تواجه توفير المعلومات من خلال آلية مسوح الرأي. وتكمن المشكلة في توزيع الردود بين الدول والفئات؛ فقد بلغ متوسط حصة كل دولة 72 رداً في تقرير المعهد الدولي للتنمية الإدارية للعام الماضي، وبلغ إجمالي عدد الردود 3532 رد اً. أما بالنسبة لتقرير المنتدى الاقتصادي العالمي فبلغ المتوسط 60 رداً والإجمالي 4600 رداً. علماً أن عدد الدول التي تجاوز حجم الردود فيها 100 رداً كان 15دولة فقط. ونظراً لضآلة عدد الردود فقد اضطر المنتدى إلى استبعاد بعض الدول من تصنيف 2002 مثل مصر واللوكسمبرغ.

راعت منهجية مؤشر التنافسية العربية في اختيار المؤشرات، إدراج أكبر عدد من الدول العربية. وتم ترجيح أوزان المؤشرات بحسب درجة توافر البيانات.

ينقسم مُؤشر التنافسية العربية إلى مُؤشرين أساسيين، وهما: التنافسية الجارية والتنافسية الكامنة. وكلا المؤشرين مكون من مؤشرات فرعية أو عوامل أساسية مُكونة بدورها من مُؤشرات أولية كما هو موضح في الشكل (2-1) استخدم المتوسط الحسابي لتركيب المؤشر عوض عملية الجمع وذلك لتقليل التحيزات الناجمة عن ثغرات البيانات غير المتوافرة.

كما حسبت أيضاً كل المؤشرات على متوسط الفترة 1990-2000 ، وذلك لتعزيز صلابة النتائج وتقليل آثار التقلبات الظرفية في البيانات، الناجمة عن الصدمات الخارجية والداخلية، التي قد تبعد مؤقتاً بعض المتغيرات عن مستواها العادي.

تحليل نتائج المؤشر الإجمالي للتنافسية العربية

لقد بينت حسابات التقرير، وفق المنهجية المعروضة في الملحق رقم (4)، قيم المؤشر الإجمالي للتنافسية العربية ومكوناته. وتحتل كوريا الجنوبية كدولة مرجع الصدارة في الترتيب الإجمالي لمؤشر التنافسية، حيث سجلت 0.71، تليها البحرين والكويت والإمارات بتنقيط بجوار 0.50 . وكما يبين الجدول (2-1) فإن سجل معظم الدول العربية الأخرى يراوح بين 0.30 و 0.50 بينما تحصلت السودان واليمن وموريتانيا أقل من 0.3 . يظهر هذا التوزيع من الوهلة الأولى، ارتباطاً بين المستوى الإجمالي للتنافسية ومستوى الدخل، وبخاصة بين أكبر الدول دخلاً ، على غرار الدول الخليجية، أو أصغرها على غرار اليمن،

جدول 2-1 مؤشر التنافسية العربية و دول المقارنة

البلد	مؤشر التنافسية الجارية	مؤشر بيئة الأعمال	البنية التحتية الأساسية	الأداء الحكومي	جاذبية الاستثمار	الحاكمية وفاعلية المؤسسات	الأداء الاقتصادي الكلي	ديناميكية الأسواق والتخصص	التكلفة والإنتاجية	مؤشر التنافسية الكامنة	الطاقة الابتكارية	رأس المال البشري	البنية التحتية التقانية	المؤشر الإجمالي للتنافسية العربية
	مؤشر التنافسية الجارية									مؤشر التنافسية الكامنة				
الجزائر	0.43	0.34	0.22	0.48	0.33	0.31	0.62	0.37	0.41	0.30	0.39	0.49	0.03	0.37
الأردن	0.53	0.47	0.34	0.49	0.41	0.63	0.65	0.44	0.53	0.33	0.28	0.63	0.08	0.43
الإمارات	0.59	0.57	0.42	0.90	0.50	0.48	0.61	0.55	0.52	0.47	0.37	0.44	0.59	0.53
البحرين	0.58	0.54	0.37	0.46	0.57	0.74	0.62	0.50	0.59	0.52	0.42	0.66	0.47	0.55
السعودية	0.49	0.44	0.29		0.47	0.50	0.64	0.41	0.43	0.34	0.30	0.56	0.17	0.42
السودان	0.31	0.11	0.13		0.16	0.04	0.63	0.35	0.39	0.15	0.28	0.17	0.00	0.23
الكويت	0.47	0.37	0.49	0.09	0.46	0.51	0.65	0.51	0.60	0.53	0.40	0.64	0.56	0.50
المغرب	0.48	0.44	0.29	0.50	0.33	0.60	0.64	0.39	0.42	0.25	0.38	0.33	0.04	0.37
اليمن	0.46	0.34	0.10	0.50	0.42	0.34	0.61	0.29	0.58	0.11	0.10	0.21	0.01	0.28
تونس	0.49	0.43	0.29	0.45	0.43	0.54	0.61	0.41	0.47	0.34	0.44	0.54	0.06	0.42
سوريا	0.43	0.33	0.13	0.30	0.33	0.52	0.62	0.32	0.49	0.24	0.25	0.42	0.06	0.34
عمان	0.53	0.45	0.23	0.48	0.41	0.66	0.64	0.39	0.59	0.27	0.28	0.42	0.10	0.40
قطر	0.48	0.45	0.50		0.36	0.48	0.64	0.42	0.49	0.47	0.35	0.64	0.44	0.48
لبنان	0.41	0.34	0.21	0.52	0.38	0.23	0.65	0.25	0.44	0.41	0.33	0.59	0.25	0.41
مصر	0.46	0.42	0.34	0.48	0.38	0.43	0.63	0.36	0.47	0.23	0.18	0.46	0.05	0.34
موريتانيا	0.36	0.18	0.07		0.29		0.64	0.42	0.47	0.15	0.34	0.08	0.01	0.26
تركيا	0.50	0.45	0.27	0.63	0.34	0.54	0.61	0.47	0.43	0.38	0.45	0.47	0.21	0.44
كوريا	0.68	0.73	0.70	0.81	0.57	0.83	0.65	0.58	0.60	0.72	0.49	0.81	0.87	0.70
ماليزيا	0.67	0.64	0.45	0.69	0.71	0.69	0.63	0.65	0.64	0.53	0.70	0.51	0.37	0.60

الشكل 2-2 مؤشر التنافسية ومكوناتها

المؤشر الإجمالي للتنافسية

مؤشر التنافسية الجارية

مؤشر التنافسية الكامنة

السودان وموريتانيا. وتقل درجة هذا الارتباط بالنسبة للأقطار العربية متوسطة الدخل مثل الأردن، تونس ، مصر و المغرب.

هذا الارتباط بين الدخل ومستوى التنافسية الإجمالي يتوافق مع تحاليل المنتدى الاقتصادي العالمي، الذي يعتمد على مستوى الدخل ومعدل نموه في بناء مؤشر التنافسية. ولكن تبقى إشكالية السببية قائمة، أي هل الدخل المرتفع هو الذي يسبب تحسن التنافسية عن طريق توافر الموارد لتحديث الاقتصاد وبناء الهياكل الضرورية للتنافسية، أم إن تحسن التنافسية هو الذي يزيد من مستويات الدخل. وكما يبين الجدول (1-2)، فإن أداء الدول العربية في التنافسية الجارية أفضل بكثير من أدائها في التنافسية الكامنة، حيث تعكس هذه النتيجة إلى حد كبير النجاح النسبي الذي حققته هذه الدول في مجال تطبيق سياسات الاستقرار الاقتصادي الصارمة في مجال محاربة التضخم وتقليص العجوزات وتحسين بيئة الأعمال وتحرير التجارة الخارجية مقارنة بالنجاح المحدود لهذه الدول في مجال تحسين البنية التحتية والمعلوماتية وتطوير رأس المال البشري وتوطين التقانة وتطويعها. ففي مجال التنافسية الجارية تحتل كوريا أعلى السلم بدرجة 0.72 درجة متبوعة بكل من البحرين والإمارات بدرجة أعلى من 0.6 . وعلى الرغم من تقارب هذه البلدان من البلد المرجعي كوريا، فإن هناك دولاً عربية، على غرار موريتانيا والسودان أداؤها ضعيف نسبياً على مستوى التنافسية الجارية.

أما فيما يخص التنافسية الكامنة وكما يبدو من الجدول (1-2) والشكل (2-2) فإن فجوة الدول العربية مقارنة بكوريا كانت كبيرة. ولتدليل أفضل على الوضع التنافسي للدول العربية، سيتم في الفصلين الثالث والرابع تحليل النتائج الخاصة بالمكونات الجزئية للمؤشر الإجمالي للتنافسية بشقيها الجاري والكامن.

الفصل الثالث

مؤشر التنافسية الجارية

الفصل الثالث
مؤشر التنافسية الجارية

مقدمة

يعتبر مؤشر التنافسية الجارية معبراً عن أبرز الملامح المنتقاة في تشكيله والتي تبرز مناطق الضعف والقوة الظرفية للاقتصادات العربية والمؤثرة على وضعها التنافسي سواء في اكتساب الأسواق الخارجية أو الحفاظ على أسواقها المحلية أو اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ويتكون المؤشر من مؤشرات فرعية تتناولها الفقرات التالية في هذا الفصل.

الأداء الاقتصادي الكلي:

تلعب السياسات الاقتصادية الكلية الرشيدة دوراً مهماً وأساسياً في دعم القدرات التنافسية للاقتصاد الوطني بما تهيئه من مناخ صحي لعمل القطاع الخاص وما توفره من طمأنينة واستقرار اقتصادي لحفز ثقة المستثمر المحلي والأجنبي وكذلك نظراً لارتباط أدواتها بشكل مباشر، على غرار سعر الفائدة والصرف ومعدلات الضريبة، بعناصر التكلفة، ومن ثم التنافسية. وتتمثل أهم أهداف سياسات الاقتصاد الكلية في دفع النمو، محاربة البطالة والفقر، خفض التضخم وتثبيت الأسعار، وتتمثل أهم وسائلها في أدوات السياسة المالية والنقدية وسعر الصرف. ولتقييم مدى نجاح هذه السياسات في تحقيق أهدافها يستخدم الاقتصاديون العديد من المؤشرات التي تسعى في مجملها لعكس صورة عامة عن الأداء الكلي للاقتصاد. وفي هذا الإطار يمكن التمييز بين عدد من مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي أهمها مؤشرات النمو والاستثمار، مؤشرات الاستقرار الاقتصادي، مؤشرات القطاع المصرفي وأسواق المال ومؤشرات العولمة والاندماج. ولأهمية هذه المؤشرات في تقييم صحة المناخ الاستثماري وعكس جودة السياسات الاقتصادية فإنها أصبحت تشكل أحد المكونات الأساسية في حساب مؤشرات التنافسية الدولية للاقتصادات، كما جاء ذكرها في الفصل الثاني من هذا التقرير.

معدلات النمو:

تشير المؤشرات الدولية للتنمية التي يصدرها البنك الدولي، وكما هو مبين في الجدول (3-1)، إلى وجود تباين كبير في أداء الدول العربية فيما بينها ومقارنة بدول العالم الأخرى من حيث معدلات النمو والاستثمار. وأول ما تشير إليه الأرقام هو التدهور الكبير في معدلات النمو في الدول العربية، حيث انخفض متوسط معدل نمو الناتج المحلي في الدول العربية بين عامي 1990 و2000 من 7.3% إلى 4.1%، في حين زاد متوسط معدل النمو السنوي في الدول النامية من 3.3% إلى 4.2%، ومتوسط معدل النمو العالمي من 2.7% إلى 3.9% لنفس الفترة. ليس ذلك فحسب بل إن هنالك أيضاً تذبذباً وعدم استقرار واضحين في معدلات النمو القطرية ومتوسط معدلات النمو للدول العربية خلال الفترة 1990 - 2000 مقارنة بأداء معدلات نمو بعض الدول النامية الأخرى. ويأتي تدني الإنتاجية في مقدمة الأسباب وراء انخفاض متوسط معدل النمو في الدول العربية، حيث لا تبدو معدلات الاستثمار بين عامي 1990 و2000 هي السبب في ذلك؛ إذ انخفضت في كل من الدول العربية والدول النامية من 25% إلى 20% ومن 24% إلى 20% على التوالي، ولا معدلات الادخار التي انخفضت بدورها في الدول النامية من 21% إلى 20%، في حين زادت في الدول العربية من 23% إلى 30% . وقد انعكس هذا الوضع المتدهور لحالة النمو في مجموعة الدول العربية في معدل نمو دخل الفرد الذي يعتبر هدفاً طويل الأمد لدعم القدرات التنافسية حيث انخفض متوسط معدل نمو الناتج المحلي للفرد في الدول العربية بين عامي 1990 و 2000 من 3.7% إلى 2.2%، في حين زاد من 1% إلى 2.3% في الدول النامية، ومن 1% إلى 2.6% في العالم. وما دام معدل نمو دخل الفرد هدفاً أساسياً وناتجاً متوقعاً لجهود تعزيز التنافسية فإن التذبذب

يعبر مؤشر التنافسية الجارية عن مناطق القوة والضعف الظرفية، في الوضع التنافسي للاقتصادات العربية.

تلعب السياسات الاقتصادية الكلية الرشيدة دوراً أساسياً في دعم القدرات التنافسية بما تهيئه من مناخ صحي لعمل قطاع الأعمال.

يعتبر تدني الإنتاجية، أبرز أسباب انخفاض متوسط معدل النمو في الدول العربية.

جدول 3-1 تطور مؤشرات النمو في الدول العربية ودول المقارنة (%)

	نمو الناتج المحلي للفرد		معدل الاستثمار للناتج المحلي		معدل الادخار للناتج المحلي	
	1990	2000	1990	2000	1990	2000
الجزائر	-1.8	0.9	29	24	27	44
البحرين	1.5	-	20	17	37	35
مصر	3.3	3.1	29	24	16	17
الأردن	-2.7	0.9	32	20	1	-6
الكويت	-	-1.4	18	11	4	37
لبنان-	24.1	-1.3	18	18	-64	-7
ليبيا	-	-	-	-	-	-
موريتانيا	-4.1	1.6	20	29	5	16
المغرب	1.9	-0.8	25	24	19	18
عُمان	4.2	-	13	-	35	-
قطر	-	-	-	-	-	-
السعودية	3.9	1.8	20	16	30	40
السودان	-2.3	6.4	18	15	-	15
سوريا	4.1	0.0	15	20	17	24
تونس	5.4	3.5	28	27	25	24
الإمارات	8.7	-	20	-	45	-
اليمن	-	2.4	13	18	9	28
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	3.7	2.2	25	20	23	30
الدول ذات الدخل المنخفض	1.0	2.3	24	20	21	10
العالم	1.0	2.6	24	22	24	12
ماليزيا	5.82	5.64	34	27	-	47
تركيا	6.86	5.79	24	25	-	18
كوريا	7.74	8.42	38	28	36	31

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم.

وعدم الاستقرار في هذا المعدل يثير القلق على مستقبل النمو والتنافسية العالمية للاقتصادات العربية.

أما على مستوى السياسات الاقتصادية، فقد شهدت الفترة من 1990-2000 تبني العديد من الدول العربية لسياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي وخطوات حثيثة، وأحياناً متسرعة نحو إنجاز برامج الخصخصة مما أربك الخطط الاقتصادية القائمة وأثر على وتيرة السياسات الاقتصادية واستقرارها. وعلى الرغم من الحاجة الملحة لسياسات الإصلاح والتحرير الاقتصادي لدعم التنافسية فإن هنالك العديد من العقبات والتشوهات التي مازالت تعتري طريق مثل هذه السياسات، ولابد من الانتظار لبعض الوقت حتى تؤتي هذه السياسات أكلها وتنعكس نتائجها على واقع التنافسية في الدول العربية.

مؤشرات الاستقرار الاقتصادي:

تتمثل أهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في معدلات البطالة، التضخم، عجز الموازنة العامة، ميزان الحساب الجاري، الفرق بين سعري

جدول 2-3 مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الدول العربية ودول المقارنة

	معدل البطالة (%)		معدل التضخم (%)		عجز الموازنة (1) و (2) (%)		فائض الحساب الجاري (1) (%)		فروقات الفائدة (معدل الإقراض- معدل الإيداع)	
	1990	2000	1990	2000	1990	2000	1990	2000	1990	2000
الجزائر	19.8	34	17	0	-4	20	2	17	-	2.5
البحرين	-	15	1	-1	6	5	24	18	1.0	5.9
مصر	8.6	12	17	3	10	4	1	-1	7.0	3.8
الأردن	-	16	16	1	7	2	-6	1	2.2	4.8
الكويت	-	1.8	10	2	7	-11	21	39	-	3.0
لبنان	-	18	-	0	32	23	-55	-13	23.1	6.9
ليبيا	-	30	-	-	-	-	-	-	1.5	4.0
موريتانيا	-	21	7	3	4	-3	-1	2	5.0	-
المغرب	15.8	23	7	2	4	1	-1	2	0.5	8.0
عُمان	-	-	-	-1	-3	2	10	17	1.4	2.4
قطر	-	2.7	3	2	-2	-1	4	33	3.5	-
السعودية	-	-	2	-1	6	-4	-4	9	-	-
السودان	-	18.7	65	16	5	1	-3	-4	-	-
سوريا	-	20	19	0	-1	6	13	6	5.0	5.0
تونس	-	15.6	7	3	10	3	-4	-4	-	-
الإمارات	-	-	-	1	6	3	24	18	-	-
اليمن	-	30	-	11	11	-10	8	13	-	-
ماليزيا	5.1	3.0	2.6	1.5	-2	-	-2	9.4	1.3	3.4
تركيا	8.0	8.3	60	55	-3	-11	-2	-5	-	-
كوريا	2.4	4.1	9	2	-1	-	-1	3	0	0.6

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم.

(1) نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

(2) القيم السالبة تعني فائض

الإقراض والإيداع لمعدل الفائدة، معدل تغير سعر صرف العملة الوطنية، ومعدل خدمة الدين العام الخارجي. وعلى الرغم من شح البيانات لبعض الدول العربية فإن ما أوردته إصدارات المؤشرات الدولية للتنمية وكما هو مبين بالجدول (2-3) يكفي لعكس النجاحات العديدة التي أحرزتها سياسات الاقتصاد الكلي في مجال الاستقرار الاقتصادي في الدول العربية. فمثلاً حققت السياسات الاقتصادية في الدول العربية نجاحاً ملحوظاً في كبح جماح التضخم، وبخاصة في الدول غير الخليجية، التي كانت تراوح فيها معدلات التضخم بين 7% في كل من تونس والمغرب، و65% في السودان في عام 1990 إلى أن أصبحت أقل من 16% في عام 2000 . هذا وجاءت كل من السودان، الأردن، مصر وسوريا في مقدمة الدول التي تم فيها احتواء مشكلة التضخم. أما دول الخليج فقد تميزت عموماً بمعدلات تضخم منخفضة؛ إذ راوحت معدلات التضخم بين -1% في كل من البحرين والسعودية وعُمان و 2% في كل من الكويت وقطر في عام 2000 . أما هبوط معدلات التضخم لأقل من الصفر في بعض الدول الخليجية فقد يكون مرده إلى الانكماش الاقتصادي العام الذي شهدته أسواق الخليج في أوائل الألفية الثالثة. ويعكس احتواء التضخم

التذبذب في معدل نمو دخل الفرد، يثير القلق على مستقبل النمو والتنافسية العالمية للاقتصادات العربية.

نجاح السياسات النقدية في الدول العربية في المحافظة على استقرار أسعار الصرف وأسعار الفائدة مما ينعكس إيجاباً على تنافسية هذه الدول.

وحققت السياسات الاقتصادية أيضاً نجاحاً ملحوظاً في خفض عجوزات الموازنة العامة في كل الدول العربية ماعدا عُمان وسوريا اللتين زادت فيهما معدلات العجز بين 1990 و2000. وراوحت معدلات العجز في الموازنة للناتج المحلي بين -4% في الجزائر و 32% في لبنان في عام 1990 مقارنة بـ 2% في ماليزيا و3% في تركيا، وبين -11% في الكويت و 23% في لبنان في عام 2000مقارنة بـ 11% في تركيا، مما يشير إلى أداء جيد للدول العربية إذا ما قورنت بماليزيا أو تركيا. وجاءت اليمن في مقدمة الدول العربية أداءً، حيث تحول فيها عجز الموازنة من 9% في عام 1990 إلى فائض مقداره 10% في عام 2000، تليها الكويت التي تحولت فيها الموازنة أيضاً من عجز مقداره 7% في عام 1990 إلى فائض مقداره 11% في عام 2000 . أما بالنسبة لميزان المدفوعات فقد تحسن ميزان الحساب الجاري بين عامي 1990 و2000 في عدد من الدول كالجزائر، الأردن، الكويت، موريتانيا، لبنان، المغرب، عُمان، قطر، والسعودية، وتدهور في بعض الدول كالبحرين وسوريا والإمارات. ولقد جاءت قطر في مقدمة الدول أداءً؛ حيث زاد فائض الحساب الجاري فيها من 4% في عام 1990 إلى 33% في عام 2000 ، تليها الكويت حيث ازداد فائض الحساب الجاري فيها من 21% في عام 1990إلى 39% في عام 2000 ، تليها لبنان التي انخفض فيها عجز الحساب الجاري من 55% في عام 1990إلى 13% في عام 2000، ثم الجزائر حيث ازداد فائض الحساب الجاري فيها من 2% في عام 1990 إلى 17% في عام 2000. كما تجدر الإشارة إلى أن بعض الدول استطاعت أن تحوّل عجز الحساب الجاري في عام 1990 إلى فائض في عام 2000 كالأردن (من -6% إلى 1%)، موريتانيا (من -1% إلى 2%)، المغرب (من -1% إلى 2%) والسعودية (من -4% إلى 9%). ويعكس تحسن ميزان الحساب الجاري تقدماً في التنافسية الدولية للقطر بزيادة معدل صادراته بالنسبة لوارداته. وفي هذا الخصوص نجد أن عدداً من الدول العربية قد فاقت دول المقارنة أداءً؛ حيث تشير الإحصائية مثلاً إلى أن عجز الحساب الجاري في تركيا قد زاد من 2% في عام 1990 إلى 5% في عام 2000. هذا وقد نتج من التحسن العام في أداء الموازنة العامة والحساب الجاري انفراج ملحوظ في عبء خدمة الدين الخارجي؛ حيث انخفضت مثلاً معدلات خدمة الدين لقيمة الصادرات في الجزائر من 63% في عام 1990 إلى 20% في عام 2000، وفي سوريا من 22% إلى 5%، وفي مصر من 22% إلى 8% في العامين على التوالي. أما عن الأداء المصرفي والسياسات النقدية فيشير مؤشرا الفرق بين معدلي الإقراض والإيداع وأسعار صرف العملات الوطنية إلى تحسن ملحوظ في الأسواق المالية العربية. فمثلاً قد راوحت معدلات الفرق بين أسعار الإقراض والإيداع بين 0.5 و 23.1 في عام 1990 وانخفضت إلى 2.4 و 8.2 في عام2000. غير أن هنالك العديد من الدول العربية التي شهدت زيادة في الفرق بين السعرين، ولكن تبقى المغرب هي الأعلى حيث زاد الفرق من 0.5 في عام 1990 إلى 8.2 في عام 2000 ، تليها البحرين حيث زاد الفرق من 1 إلى 5.9 في عام 2000 ، بينما نجحت بعض الدول في تقليص الفارق بين السعرين كلبنان التي انخفض فيها الفارق من 23.1 في عام 1990 إلى 6.9 في عام 2000، ومصر التي انخفض فيها الفارق من 7 في عام 1990 إلى3.8 في عام 2000. وتأتي أهمية مؤشر الفرق بين سعري الإقراض والإيداع من تأثيره المباشر على معدلات الادخار؛ حيث دلت حساباتنا على وجود ارتباط وثيق بين التغير الذي طرأ على معدلات الادخار بين عامي 1990 و 2000 والتغير في الفارق بين السعرين، ووجدنا علاقة عكسية بلغت قيمة معامل الارتباط فيها 0.91، ويعود تقليص الفجوة بين السعرين إلى نجاح جهود الإصلاح المصرفي التي أجراها العديد من الدول العربية في بداية حقبة التسعينيات من القرن الماضي. وفيما يتعلق بالتطورات التي طرأت على أسعار صرف العملات الوطنية بين عام 1990 و2000 فيلاحظ الاستقرار النسبي في أسعار الصرف الرسمية في دول الخليج، الأردن وسوريا، في حين

حققت السياسات الاقتصادية في غالبية الدول العربية نجاحاً ملحوظاً في كبح جماح التضخم، وخفض عجوزات الموازنة العامة. وتبقى البطالة وإدارة سعر الصرف أبرز التحديات القائمة.

راوحت نسب تخفيض العملات الوطنية بين 29% في المغرب، 56% في تونس، 116% في لبنان، و124% في مصر إلى 740% في الجزائر. أما انخفاض نسب التضخم في العديد من الدول العربية التي شهدت تدهورات حادة في معدلات صرف عملاتها الوطنية بين 1990 و 2000 فيعزى إلى احتواء تدهور العملات فيها في السنوات الأخيرة من الحقبة حيث باتفاق العديد من الاقتصاديين يعتبر تخفيض سعر صرف العملات سبباً رئيسياً للتضخم في الاقتصادات التي تعتمد كثيراً على الواردات.

المدلولات التنافسية لمؤشرات النمو والاستقرار الاقتصادي:

تفيد المؤشرات بأن الأداء التنموي في الدول العربية قد تدهور كثيراً خلال حقبة التسعينيات على الرغم من ارتفاع معدلات الاستثمار للناتج المحلي في بداية الحقبة، ويمكن أن يعزى ذلك في الأساس إلى تدني الإنتاجية. كما يلاحظ نمو معدلات الادخار للناتج المحلي بسبب تقلص الفجوة بين أسعار الإقراض والإيداع إلا أن ذلك لم يترجم إلى معدلات عالية للاستثمار في نهاية الحقبة مما يوحي بقصور في الآليات التوظيفية لاسيما لعدم وجود أسواق مالية متطورة فيها. وقد تبنت العديد من الدول العربية أيضاً سياسات تحرير الاقتصاد والخصخصة خلال تلك الحقبة، وعلى الرغم من ضرورة الإصلاح الاقتصادي لدعم التنافسية فإن تلك السياسات لم تؤت أُكلها على مستوى معدلات النمو بعد إما بسبب المعوقات المؤسسية أو بسبب عامل الوقت نظراً للطبيعة الهيكلية لمثل هذه الإصلاحات. أما في جانب الاستقرار الاقتصادي فتفيد المؤشرات بأن سياسات الاقتصاد الكلي في الدول العربية قد حققت نجاحات كثيرة خلال الحقبة في خفض معدلات التضخم وعجوزات الموازنة العامة وميزان الحساب الجاري وفي خفض عبء خدمة الدين الخارجي، بينما تبقى مشكلات خفض البطالة وتثبيت أسعار صرف العملات الوطنية أهم التحديات التي تواجه سياسات الاستقرار الاقتصادي في البلدان العربية. وحيث تباين الأداء ودرجة النجاح التي حققتها السياسات الاقتصادية خلال الحقبة، فمن البدهي أن تختلف المدلولات التنافسية لمؤشرات الأداء الكلي بين الدول العربية. فإذا أخذنا أسلوب الترتيب مثلاً نجد أن تونس، مصر، سوريا، السعودية، الأردن واليمن هي أكثر الدول العربية استقراراً في معدلات نمو الناتج المحلي، نمو دخل الفرد، ومعدلات الاستثمار والادخار للناتج المحلي الإجمالي خلال الحقبة، بينما تأتي كل من المغرب، قطر، عُمان والكويت كأقل الدول العربية أداءً في هذا الخصوص. أما فيما يختص بمقارنة أداء الدول العربية بدول المقارنة في هذا الجانب نلاحظ تفوق ماليزيا بهامش كبير على أحسن الدول العربية أداءً. أما من جانب مؤشرات الاستقرار الاقتصادي فتأتي الكويت، قطر، عُمان، الأردن، ولبنان كأحسن الدول العربية أداءً في خفض معدلات التضخم، وعجوزات الموازنة والميزان الجاري، وتقليص الفجوة بين أسعار الإقراض والإيداع، وفي المحافظة على أسعار صرف حقيقية تنافسية خلال الحقبة، في حين تأتي كل من تونس، الجزائر والسودان بين أقل الدول العربية أداءً. وفيما يختص بترتيب الدول العربية مقارنة بماليزيا وتركيا من حيث مؤشرات الاستقرار الاقتصادي فنلاحظ تفوق معظم الدول العربية على تركيا والعديد منها على ماليزيا في هذا الجانب. أما حصيلة مؤشرات النمو والاستقرار للدول العربية فيعكسها المؤشر المركب للأداء الاقتصادي الكلي في التقرير والذي يشير على تفوق الكويت، الأردن، لبنان، عُمان، قطر، موريتانيا، المغرب والسعودية على التوالي وعلى دولة المقارنة ماليزيا وتفوق البقية بدون استثناء على تركيا. دولياً تدل هذه المقارنة على أن للدول العربية إمكانات تنافسية لا بأس بها من حيث الأداء الاقتصادي الكلي على الرغم من تدهور معدلات النمو فيها وذلك بفضل نجاح سياسات التثبيت والاستقرار الاقتصادي فيها.

سـاهم نجاح سياسات التثبيت والإصلاح في تحسين تنافسية الدول العربية من حيث الأداء الاقتصادي الكلي، وذلك على الرغم من تدهور معدلات النمو.

مؤشر الأداء الاقتصادي الكلي:

يعكس المؤشر المركب للأداء الاقتصادي الكلي التعادل النسبي للأداء العربي مقارنة بدول المقارنة على الرغم من أن كوريا حققت أحسن تنقيط 0.72. لكن في حين عكست معدلات الاستثمار الحقيقي في كوريا معدلات نمو مرتفعة، لم يكن

تركز السياسات في غالبية الدول العربية على استقرار العملة الوطنية أكثر من التركيز على دعم القدرات التنافسية.

الحال كذلك لعدد كبير من الأقطار العربية؛ حيث كانت معدلات النمو منخفضة لنفس مستويات الاستثمار مما يعكس تدني الكفاءة والعائد على الاستثمار في الدول العربية. أما في مجال التضخم، فتطبيق السياسات الحذرة أدى إلى تقارب الأداء في أغلب البلدان كما هو مبين في الجدول (3-3) ، باستثناء تركيا والسودان التي ما زالت تشهد معدلات تضخم مرتفعة نسبياً. وفيما يتعلق باستقرار سعر الصرف فإن الدول الخليجية التي لها سعر صرف ثابت على فترة طويلة أحرزت أعلى تنقيط لكن بالمقابل تحصل على أدنى أداء في مجال تغيير العملة . وتعتبر تركيا الوضع المقابل للدول الخليجية حيث تتمتع بعدم استقرار العملة وارتفاع معدل تغيرها. وكما هو واضح من الجدول (3-3) ، فإن أغلب الدول العربية تركز على استقرار العملة أكثر من تنافسيتها؛ إذ إن متوسط الاستقرار 0.84 ومؤشر التنافسية 0.21 . أما في مجال التوازنات الكلية فإن السياسات الحذرة أدت أيضاً إلى تقارب الأداء باستثناء دولة لبنان التي ما زالت تعرف تدهوراً ملحوظاً في ميزانها الجاري والناجم عن السياسات التوسعية الناجمة عن متطلبات إعادة الإعمار وعدم مقدرتها على التحكم في ميزان المدفوعات. وفي مجال عجز الموازنة نجد أغلب الدول العربية تتقارب في أدائها، وهو أداء جيد مقارنة بكوريا التي تحظى بأحسن أداء، لكن يتدهور هذا الأداء نسبياً في تركيا والإمارات ويصل إلى مستويات حرجة في حالة الكويت ولبنان. وقد

جدول 3-3 مؤشر الأداء الاقتصادي الكلي ومكوناته

البلد	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي	الاستثمار الحقيقي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	معدل التضخم	نسبة الميزان الجاري للناتج المحلي الإجمالي	استقرار أسعار الصرف	نسبة الموازنة للناتج المحلي الإجمالي	معدل تخفيض العملة	مؤشر الأداء الاقتصادي الكلي
الجزائر	0.32	0.67	0.82	0.70	0.76	0.74	0.32	0.62
الأردن	0.49	0.76	0.91	0.61	0.98	0.68	0.14	0.65
الإمارات	0.40	0.46	0.93	0.84	1.00	0.44	0.11	0.61
البحرين	0.53	0.27	0.95	0.84	1.00	0.67	0.11	0.62
السعودية	0.41	0.35	0.95	0.59	1.00	0.58	0.11	0.64
السودان	0.53	0.21	0.37	0.56	0.39	0.73	0.47	0.63
الكويت	0.28	0.35	0.92	0.87	0.97	0.35	0.12	0.65
المغرب	0.41	0.29	0.92	0.65	0.88	0.70	0.15	0.64
اليمن	0.56	0.40	0.72	0.67	0.73	0.63	0.37	0.61
تونس	0.53	0.56	0.91	0.60	0.84	0.69	0.17	0.61
سوريا	0.58	0.51	0.89	0.70	1.00	0.64	0.11	0.62
عمان	0.59	0.14	0.96	0.62	1.00	0.60	0.11	0.64
قطر	0.44	0.18	0.93	0.65	1.00	0.60	0.11	0.64
لبنان	0.41	0.58	0.76	0.06	0.81	0.21	0.18	0.65
مصر	0.50	0.32	0.86	0.68	0.86	0.69	0.29	0.63
موريتانيا	0.46	0.25	0.89	0.61	0.81	0.82	0.23	0.64
تركيا	0.47	0.52	0.22	0.65	0.46	0.56	0.70	0.61
كوريا	0.64	0.89	0.90	0.70	0.87	0.93	0.14	0.65
ماليزيا	0.68	0.95	0.92	0.68	0.78	0.82	0.16	0.63

جدول 4-3 مؤشر بيئة الأعمال ومكوناته

البلد	مؤشر البنية التحتية الأساسية	مؤشر تدخل الحكومة في الاقتصاد	مؤشر الحاكمية	مؤشر جاذبية الاستثمار	مؤشر بيئة الأعمال
الجزائر	0.22	0.48	0.31	0.33	0.34
الأردن	0.34	0.49	0.63	0.41	0.47
الإمارات	0.42	0.90	0.48	0.50	0.57
البحرين	0.37	0.46	0.74	0.57	0.53
السعودية	0.29	-	0.50	0.47	0.42
السودان	0.13	-	0.04	0.16	0.11
الكويت	0.49	0.09	0.51	0.46	0.39
المغرب	0.29	0.50	0.60	0.33	0.43
اليمن	0.10	0.50	0.34	0.42	0.34
تونس	0.29	0.45	0.54	0.43	0.43
سوريا	0.13	0.30	0.52	0.33	0.32
عمان	0.23	0.48	0.66	0.41	0.44
قطر	0.50	-	0.48	0.36	0.45
لبنان	0.21	0.52	0.23	0.38	0.34
مصر	0.34	0.48	0.43	0.38	0.41
موريتانيا	0.07	-	-	0.29	0.18
تركيا	0.27	0.63	0.54	0.34	0.45
كوريا	0.70	0.81	0.83	0.57	0.73
ماليزيا	0.45	0.69	0.69	0.71	0.64

أدرج دور سعر الصرف في مؤشر الأداء الاقتصادي الكلي وفق معيارين؛ الأول: متعلق بمدى استقرار سعر الصرف، الذي يعتبر مؤشر مخاطرة يؤخذ كمتغير أساسي في الحساب الاقتصادي، وبخاصة فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر. والثاني: يركز على معدل تخفيض العملة السنوي، الذي يعتبر أحد محددات التنافسية حيث إن التدهور/ التحسن الاسمي هو أحد العوامل الأساسية في حساب التكلفة النسبية للسلع والخدمات. أما في حساب الاستقرار فقد أخذ الانحراف المعياري للتغيرات الشهرية حول المستوى السنوي لسعر الصرف. وقد يبدو هذان المعياران متنافرين، لكن استقرار قيمة العملة الحقيقية عند مستويات تنافسية وتغييرها وفق تطور الأساسيات الاقتصادية يؤديان وظيفة مهمة في التنافسية والجاذبية .

بيئة الأعمال والجاذبية:

تشكل بيئة الأعمال والجاذبية مع قطاع التجارة الخارجية المجال الذي تنعكس فيه بصفة أساسية التنافسية العربية. وفي هذا الإطار طور مؤشر بيئة الأعمال بشكل مفصل، ويتكون هذا المؤشر من أربعة مؤشرات فرعية تقيس أداء الدول العربية في مجال الحاكمية وفاعلية المؤسسات، البنية التحتية لتوزيع السلع والخدمات، وجاذبية الاستثمار، وأخيراً تدخل الحكومة في الاقتصاد. يبيّن الجدول (4-3) جملة المؤشرات الفرعية المكونة لمؤشر بيئة الأعمال والجاذبية.

الحاكمية وفعالية المؤسسات:

المؤسسات ودورها في التنمية والتنافسية:

هناك تسليم بدور المؤسسات والتغيير المؤسسي في التنمية حيث يمكن تعريف التنمية على أنها النمو الاقتصادي المقترن بالتغييرات المؤسسية المناسبة. اقترن مفهوم المؤسسات بتعاريف عديدة؛ لكن التعريف الصحيح من منطلق اقتصادي وتنموي هو تعريف المؤسسات على أنها "مجموعة القيود الرسمية وغير الرسمية التي تحكم سلوك الإنسان وطريقة تفاعله مع الآخرين داخل المجتمع".

ولا بد من تأكيد دور المؤسسات وليس مجرد المنظمات في التأثير على التنافسية. فعدد من معايير العمل أو منظماته المحلية "كدور النقابات" أو الدولية مثل شروط العمل، تشغيل الأطفال، الشرط الاجتماعي في الجات..، يمكن أن تحكم القدرة التنافسية. تبرز بعض الدراسات أثر اتحادات العمال على تلكوء التنافسية الأمريكية، إضافة إلى عوامل أخرى أو من خلالها، مثل نوعية علاقات العمل، إنجاز المشروعات، التقدم التقاني.

وترتبط المؤسسات بالتنمية نظراً لتأثيرها على حوافز المتعاملين في استعمال الأصول والموارد الاقتصادية. ومن هنا يتصدر مفهوم "حق الملكية" مكاناً جوهرياً في نظرية المؤسسات، ويتمثل حق الملكية في حق أي متعامل في استعمال الموارد والأصول والتحكم فيها، ويكون حق الملكية مضموناً من خلال القيود الرسمية مثل القوانين

إطار 3-1

معوقات بيئة الأعمال العربية

يشكل وجود بيئة ملائمة للأعمال عاملاً مهماً في تدعيم القدرة التنافسية للدول، وعلى الرغم من تشابك العناصر المكونة لهذه البيئة والمؤثرة فيها، فإن العبء الرئيسي يقع على عاتق الدولة في تجاوز المعوقات التي ترجع أساساً إلى اختلالات هيكلية على مستوى الاقتصاد الكلي، أو إلى قصور في التشريع والتنظيم، أو إلى سيطرة الدولة على كثير من الأنشطة الاقتصادية في بعض الدول واستمرارها في لعب دور مباشر في النشاط الاقتصادي في دول أخرى.

ومع أن بيئة الأعمال العربية لم تحظ بالدراسة الكافية، فإن هناك جهوداً مقدرة بذلت في هذا المجال، نذكر منها دراسة ميدانية قام بها فريق "مسح بيئة الأعمال الدولية" التابع لمجموعة البنك الدولي في أواخر عام 1999 وبداية عام 2000 ، شملت نحو 10 آلاف منشأة في 80 دولة، واختبر فيها عن طريق البحث بالمقابلة الشخصية التفاعل بين المنشآت والحكومات في مجالات عديدة، وشملت ثلاث دول عربية هي مصر وتونس وفلسطين. كما أعد معهد الاقتصاد الكمي في تونس عام 1996 دراسة مسحية عن العوائق التي تواجه المنشآت التونسية، وكذلك قام فريق بحثي بمركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة الأردن، بإعداد دراسة بحثية بالعينة عن معوقات الأعمال بالأردن شملت نحو 151 منشأة. ومن الدراسات المسحية المهمة أيضاً في هذا المجال، تلك التي أجراها هوكمان ومسيرلين عام 2002.

ويمكن بالاستناد إلى هذه الدراسات تحديد أبرز معوقات بيئة الأعمال في الدول العربية فيما يلي:

السياسات العامة:

تؤدي الدولة دوراً حاسماً في تهيئة بيئة ملائمة للأعمال من خلال السياسات العامة والتنظيم والرقابة، حيث تؤثر هذه السياسات، وتحديداً السياسات المالية والنقدية، بشكل مباشر على المحددات الأخرى لبيئة الأعمال.

وتشكل السياسات الضريبية أحد أهم المعوقات، وبخاصة أنها تستخدم كأداة للتحصيل الضريبي وزيادة العائدات المالية للحكومة، وليس كأداة للمساعدة في إعادة توزيع الثروة وتخصيص الموارد وتحسين بيئة الأعمال، الأمر الذي يجعل أثرها سلبياً. كما تعاني الدول العربية عموماً عدم ملاءمة الهيكل الضريبي الذي تتعدد أنواعه وتتضارب فيما بينها أحياناً مما يؤدي إلى الازدواج الضريبي، مثل ضريبة الدخل وضريبة المبيعات والضرائب الموحدة وضرائب التأمينات الاجتماعية على الأجور وضريبة الأرباح... إلخ. وينطبق ذلك إلى حد بعيد على التعريفة الجمركية حيث لا تزال العديد من دول المنطقة تضع تعريفة مرتفعة مما يؤدي إلى تقليل فرصة الإنتاج المحلي في المنافسة محلياً ودولياً.

وتركز الدراسات المشار إليها على ضرورة مبادرة الحكومات العربية لإصلاح قطاع الخدمات وتخفيف القيود والضوابط من خلال إزالة العوائق وتعزيز المنافسة. وإعادة هيكلة التنظيم من خلال إيجاد بيئة قانونية متطورة تشجع على إقامة مؤسسات تنظيمية متخصصة ومستقلة، حيث إن قطاع الخدمات الذي تسيطر عليه الدولة يتسم بمحدودية الاتجار بالخدمات وعدم الكفاءة. وترتبط هذه الدراسات بين إصلاح قطاع الخدمات والخصخصة والتعليمات والقوانين التي تشجع المنافسة وتدعم دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.

التشريع والتنظيم :

تعاني معظم الدول العربية عدم اكتمال الإطار التشريعي الناظم لقطاع الأعمال، ويترافق ذلك مع قصور كبير في تطبيق القوانين الموجودة أو تضاربها مما يؤدي إلى تعطيلها، وتزداد حدة هذه المشكلة في ظل التطورات الدولية المتسارعة التي تفرض تعديل القوانين الوطنية وتكييفها مع متطلبات الاندماج في الاقتصاد العالمي وكذلك مع متطلبات اتفاقيات منظمة التجارة العالمية بالنسبة للدول الأعضاء وكذلك للدول الساعية إلى اكتساب عضوية المنظمة. وتبرز في هذا المجال أهمية خاصة لقوانين حماية الملكية الفكرية ومكافحة عمليات القرصنة وتزييف الماركات التجارية وتقليدها ونسخ برامج "الكمبيوتر" وغيرها. ومن القضايا الرئيسية التي تواجه معظم الدول العربية دعم حرية القضاء وتعزيز استقلاليته عن الجهاز التنفيذي والضغوط السياسية.

قوانين الاستثمار:

يعتبر إيجاد البيئة القانونية الملائمة للاستثمار الخاص، مكوناً أساسياً في دعم بيئة الأعمال، وقد قامت غالبية الدول العربية خلال العقدين الماضيين بوضع قوانين خاصة لتشجيع الاستثمار الخاص الأجنبي والمحلي، تضمنت العديد من المزايا والإعفاءات والضمانات، كما نصت على فتح المجال أمام الاستثمارات الخاصة المباشرة في قطاعات كانت تقليدياً حكراً على القطاع العام. لكن مع ذلك، لا يزال هناك العديد من المشكلات أهمها عدم وضوح هذه القوانين وعدم ثباتها حيث يتم تعديلها بوتيرة سريعة، وكذلك عدم تنفيذها بشكل دقيق أو وجود قوانين سارية المفعول تتناقض معها، حيث يتم عادة تفسير هذه القوانين أو الفصل في المنازعات الناشئة عنها في غير صالح المستثمر. ومن المشكلات أيضاً عدم قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المنصوص عليها في قوانين الاستثمار، مثال ذلك حرية تحويل أرباح المشروع أو أصل الاستثمار إلى الخارج؛ إذ لا تتوفر العملة الصعبة في كثير من الأحيان لدى البنك المركزي مما يؤدي إلى تأخير التحويل لفترات طويلة وتحميل المستثمر خسائر لا تعوض، أو يضطره إلى اللجوء للسوق السوداء. وتعاني بيئة الاستثمار في بعض الدول العربية التمييز بين المستثمر المحلي والأجنبي في مجالات عديدة، أهمها منع المستثمر الأجنبي من الاستثمار في مجالات وقطاعات عديدة وكذلك منعه من تملك المشروع كاملاً في مجالات أخرى وفرض مشاركة المستثمر المحلي بنسبة لا تقل عن 51% . ومن أبرز القطاعات التي تخضع لقيود الملكية نذكر التعدين والثروات الطبيعية، التأمين والمصارف، التجارة والمقاولات، النقل ...إلخ. كما تنص القوانين في عدد من الدول العربية على إلزام المستثمر الأجنبي بدفع حصته كاملة في رأس مال بعض المشاريع نقداً، أو نسبة 25% على الأقل من رأس مال المشاريع الصناعية على أن يستقطع مبلغ 10% سنوياً من الأرباح وإضافتها إلى رأس المال المدفوع حتى يصل إلى 50% من رأس المال المصرح به. إضافة إلى التمييز في الضريبة على الأرباح بين المستثمرين المحليين والأجانب؛ إذ تصل الضريبة في بعض الدول إلى 30% على المستثمر الأجنبي مقابل 2.5%على المستثمر المحلي.

شروط عناصر الإنتاج وخصائصه :

يلاحظ أن الدول العربية تعاني مشكلات متعددة في عنصر رأس المال سواء أكان محلياً أم أجنبياً، تتمثل في ضعف أسواق المال المحلية، ارتفاع معدلات الفائدة وكذلك ارتفاع تكلفة الخدمات المصرفية، مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة عنصر رأس المال. إضافة إلى عدم وجود أدوات تمويلية كفؤة وغياب النظم والتشريعات المالية الفعالة. كما أن مشكلات عنصر رأس المال الأجنبي تتمثل

إطار 3-1

تـابع - معوقات بيئة الأعمال العربية

في عدم وجود المناخ المناسب لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إضافة إلى عدم وجود الدعم أو التمويل لمساندة برامج البحث والتطوير.

يضاف إلى ذلك مشكلة الطلب الخارجي على السلع والخدمات، حيث إن معظم السلع العربية هي المواد الخام الأولية التي تتصف بمرونة سعرية عالمية ضعيفة، ما عدا النفط الذي له خصوصيته، ناهيك عن منتجات الصناعات التحويلية التي تعاني عدم ملاءمتها لمواصفات الجودة المطلوبة دولياً ما يحد من قدرتها التنافسية.

سوق العمل:

تتمثل أبرز المشكلات في نقص العمالة الماهرة ونقص فرص التدريب، وانخفاض أجور الكفاءات المؤهلة مقارنة بالأسواق الدولية، حيث يعكس ذلك التشوه في النظام التعليمي وعدم ملاءمته لمتطلبات سوق العمل، وكذلك انخفاض معدلات الالتحاق بالتعليم الأساسي، وانتشار الأمية الأبجدية والتقانية، وانعكاس كل ذلك على تكلفة التعليم ونوعيته، ومن ثم على التنافسية.

وفيما يتعلق بقوانين العمل يعتبر عدم التقيد بتنفيذ هذه القوانين حيناً وفي وجود نصوص غير ملائمة لتطوير بيئة الأعمال حينا آخر من أبرز المشكلات. يشمل ذلك، على سبيل المثال، فرض توظيف نسبة من المواطنين في الشركات الخاصة ولا سيما في المشاريع الخاضعة لقوانين الاستثمار. وكذلك التفرقة بين الجنسين في كثير من مجالات الأعمال والتفرقة بين العمال الأجانب والمحليين. وصعوبة الحصول على تصاريح العمل وتأشيرات الدخول والخروج.

البيروقراطية والفساد:

يشكل تعقيد الإجراءات التنظيمية وعدم الشفافية والبيروقراطية الإدارية من جهة والفساد من جهة أخرى مشكلة كبيرة لقطاع الأعمال في مختلف الدول العربية، يشمل ذلك تعدد أنواع الضرائب وطرق تحصيلها، إجراءات العمل، خدمات البنية التحتية، التخليص الجمركي، التراخيص المتعلقة بالاستثمار والتجارة والعمل. وعلى الرغم من المساعي الحثيثة التي تبذلها مختلف الدول العربية لمكافحة الفساد والتي شملت وضع قوانين خاصة لذلك، وكذلك تنامي دور السلطات التشريعية وهيئات المجتمع المدني والإعلام في هذا المجال، فإن الفساد والمحسوبية لا تزال من أبرز معوقات تطوير بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية. ويشجع على الفساد في كثير من الدول ضعف رواتب الموظفين الحكوميين وعدم الجدية في تنفيذ القوانين وملاحقة ذوي النفوذ.

وللدلالة عن عمق مشكلة البيروقراطية والفساد، نشير إلى نتائج دراسة مستندة إلى مسح ميداني أعدها كل من هوكمان ومسيرلين (2002)، أوضحت أن متوسط التكاليف التجارية غير تلك المتعلقة بالجمارك يقدر بنحو 10% من قيمة البضائع المستوردة. وقد صنفت إجراءات التخليص الجمركي على أنها من أهم مصادر التكاليف التجارية غير ذات العلاقة بالتعريفة الجمركية. وأوضحت الدراسة أن الشركة العادية تستهلك 95 يوم عمل في السنة لحل إشكاليات مختلفة مع الجمارك والمؤسسات الحكومية، كما بينت أن متوسط المبالغ المدفوعة بشكل غير رسمي والمتعلقة بإجراءات التخليص الجمركي تراوح بين 2% و 7% من قيمة البضائع ذات العلاقة.

واللوائح والتشريعات وكذلك من خلال التقاليد والأعراف والعادات داخل المجتمع. وتؤثر حقوق الملكية في التنمية من خلال تأثيرها المباشر على تخصيص الموارد والأداء الاقتصادي. فإذا لم يكن هناك تعريف دقيق لحقوق الملكية فإن تكلفة إنفاذ هذه الحقوق تكون مرتفعة، ومن ثم لا تستخدم الأصول أفضل استخدام ممكن مما يفضي إلى انخفاض النشاط الاقتصادي وإلى الممارسات التبديدية وعدم الكفاءة في استغلال الموارد وكذلك تدهور إنتاجية رأس المال العيني والبشري. ومن هنا يظهر أن تطور المؤسسات يؤثر بشكل واضح على الأداء الاقتصادي والتنافسية.

وقد تزايد الاهتمام حديثاً بالمؤسسات والجوانب المؤسسية على غرار مفهوم التوجيه الإداري أو الحاكمية التي أصبحت تتردد بكثرة في الأدبيات الحديثة، ويمكن أن تعرف الحاكمية بوجه عام بأنها القدرة على استخدام السلطة في إدارة الموارد الاقتصادية وتوظيفها لإحداث التنمية، أو كما يرى البعض بأنها "الحالة التي تكون فيها الدولة منضبطة بقوة المجتمع ويكون فيها المجتمع منضبطاً بقوة الدولة".

إن الحاكمية الجيدة لا تساعد على الاستقرار السياسي فقط، بل إنها أصبحت أيضاً عاملاً حاسماً في التنافسية الدولية، فالبراهين الامبريقية المتزايدة توضح أن الفساد الواسع الانتشار يضر بقابلية البلد على اجتذاب الاستثمارات الخارجية المباشرة ويرفع على العموم تكلفات القيام بالأعمال في البلد المعني. ويعزو الكثيرون أسباب نجاح دول شرق آسيا في معركة التنافسية وتصدرها أعلى المراتب الدولية في ذلك الخصوص إلى وجود مؤسسات تتسم بالكفاءة وارتفاع نوعية الجهاز البيروقراطي وسيادة القانون ووجود بيئة ملائمة لتطور القطاع الخاص والالتزام بالنمو الذي تعود منافعه على الجميع وكذلك الشفافية والخضوع للمساءلة والسياسة القائمة على المشاركة .

وعادةً ما يتضمن الإصلاح المؤسسي اللازم للنهوض بالأداء الاقتصادي العام والتنافسية إصلاح

تعّرف المؤسسات من منطلق اقتصادي وتنموي، على أنها مجموعة القيود الرسمية وغير الرسمية التي تحكم سلوك الإنسان وطريقة تفاعله مع الآخرين داخل المجتمع.

الجوانب المتعلقة بإدارة القطاع العام والخضوع للمساءلة والإطار القانوني والشفافية في انسياب المعلومات ومشاركة المجتمع المدني . ويتضمن إصلاح إدارة القطاع العام، من بين أشياء أخرى ، تحسين الخدمة المدنية والمنشآت العامة ونوعية الجهاز البيروقراطي وإنقاص تعرضه لضغوط مجموعات المصالح وانتداب الموظفين الحكوميين وترقيتهم بناء على الكفاءة. ويهدف إخضاع الدولة لمزيد من المساءلة إلى التأكد من استجابتها للخيارات التي يحددها المجتمع، وزيادة تكاليف الابتعاد عن هذه الخيارات. ويرجح أن يتحقق الخضوع للمساءلة إذا كانت الهياكل الحكومية لامركزية، وإذا كانت الأنظمة التنفيذية والقضائية والتشريعية مستقلاً بعضها عن بعض.

الحاكمية الجيدة لا تساعد على الاستقرار السياسي فقط، بل أصبحت عاملاً حاسماً في التنافسية الدولية أيضاً؛ فالفساد مثلاً يضر بقابلية البلد على اجتذاب الاستثمارات الخارجية ويرفع تكلفة الأعمال.

ويتطلب إصلاح الإطار القانوني تحسين كفاءة النظام القضائي ومصداقيته، وتوضيح حقوق الملكية ولوائحها، وتنقية النصوص القانونية من التضارب وعدم الاتساق، وإنفاذ حكم القانون. كما أن المعلومات ونشرها يعد شرطاً مسبقاً للتوجيه الإداري السليم؛ فالحكومة تحتاج إلى معلومات حتى تتخذ القرارات المناسبة، ومجتمع الأعمال يحتاج إلى معلومات عن السياسات الحكومية، ويحتاج الجمهور إلى المعلومات حتى يحتاط ضد أية مخاطر وأن يكفل الشفافية. وأخيراً فإن فرصة نجاح الإصلاحات تكون أكبر في إطار المشاركة عندما يقوم المجتمع المدني بحوار اجتماعي وسياسي متصل مع الحكومة، ويرجح أن يحدث ذلك في ظل الأنظمة الديمقراطية أو الدستورية التي تتوافر فيها فرصة المنافسة الحرة للمشاركين في العمل السياسي.

تكون فرصة نجاح الإصلاحات أكبر في إطار مشاركة المجتمع المدني في حوار اجتماعي وسياسي متصل مع الحكومة.

مازالت نظرية المؤسسات تشكو عجزاً في قدرتها على تكمية معظم المفاهيم النظرية التي أرستها منذ عشرات السنين ولا سيما من حيث الخروج بمؤشرات هادفة تقيس درجة التقدم المؤسساتي للأقطار. وبالنسبة للدول النامية، تكاد تنفرد مؤسسات قياس الجدارة الائتمانية والمخاطرة الدولية في إنتاج مؤشرات مؤسسية تقيس درجة المخاطرة الناتجة من الاستثمار في هذه الدول. وفي حين تُنشر وبصفة دورية المؤشرات الخاصة بالمؤسسات الرسمية، فإنه لا توجد مؤشرات كثيرة منشورة بشكل دوري عن الجانب غير الرسمي.

وتعتبر جودة وفاعلية المؤسسات التي تعكس مستويات الحاكمية من أهم مكونات بيئة الأعمال وجاذبية رأس المال الأجنبي المباشر، وقد قيست جودة المؤسسات بالاعتماد على بيانات قياس المخاطر السياسية والاقتصادية المعروف بالمؤشر العام لنوعية المؤسسات، الذي هو مقياس ذاتي لأداء الدول في مجال الحاكمية ونوعية المؤسسات، وهو يعكس موقف المؤسسات المالية الأجنبية في قياس هذه المخاطر، التي يعتمد عليها رأس المال العالمي بشكل كبير في تقييم قرارات الاستثمار الدولية.

مؤشر الحاكمية وفعالية المؤسسات:

قيست الحاكمية وفاعلية المؤسسات في المؤشر بثلاثة مؤشرات أولية، وهي البيروقراطية، والفساد الإداري، واحترام النظام العام. وقد جمعت هذه البيانات، بالاستناد إلى بيانات مجموعة خدمات المخاطر السياسية، بحساب متوسط البيانات الشهرية لحساب متوسط سنوي، ومنه حسب متوسط إجمالي بعد تنميطها وفق المنهجية المستخدمة في بناء المؤشر. وتدل نتائج هذا المؤشر الفرعي، كما هو مبين في الجدول (3-5)، على أن مملكة البحرين تحتل مكاناً جيداً وهو يقارب مكانة كوريا. وتعتبر الأردن وعمان من الدول ذات الأداء المقبول، في حين تأتي معظم الدول العربية في مجموعة الأداء المتواضع. ويحتل أداء الجزائر واليمن ولبنان والسودان مستوى يعكس وجود قيود حادة أمام تحسين بيئة الأعمال؛ ففي حالة الجزائر واليمن يشكل احترام القانون والنظام والبيروقراطية العائق الأساسي في مجال الحاكمية، في حين يعتبر أداء السودان ولبنان متدنياً في مجال الفساد الإداري الذي تعانيه أغلب الدول العربية بدرجات متفاوتة. أما باقي الدول العربية فإن أداءها المرتفع يرتكز على محور احترام القانون والنظام العام؛ في حين كان أداؤها ضعيفاً في مجال البيروقراطية والفساد الإداري. وبصفة عامة، على الرغم من حصول تقدم عام خلال السنوات الأخيرة في بعض المؤشرات المؤسسية فإن الدول العربية مازالت دون المتوسط العالمي، وبخاصة ما يتعلق بمؤشرات الفساد ونوعية الجهاز الإداري .

جدول 3-5 مؤشر الحاكمية وفعالية المؤسسات ومكوناته

البلد	الفساد الإداري	احترام القانون والنظام	البيروقراطية	مؤشر الحاكمية وفعالية المؤسسات
الجزائر	0.49	0.14	0.31	0.31
الأردن	0.74	0.58	0.59	0.63
الإمارات	0.26	0.56	0.63	0.48
البحرين	0.68	0.86	0.68	0.74
السعودية	0.19	0.78	0.54	0.50
السودان	0.06	0.06	0.00	0.04
الكويت	0.44	0.67	0.42	0.51
المغرب	0.52	0.80	0.48	0.60
اليمن	0.45	0.28	0.29	0.34
تونس	0.52	0.62	0.48	0.54
سوريا	0.69	0.62	0.26	0.52
عمان	0.52	0.77	0.68	0.66
قطر	0.19	0.82	0.42	0.48
لبنان	0.14	0.39	0.17	0.23
مصر	0.40	0.43	0.48	0.43
موريتانيا	-	-	-	-
تركيا	0.44	0.50	0.68	0.54
كوريا	0.86	0.63	1.00	0.83
ماليزيا	0.79	0.60	0.69	0.69

على الرغم من التقدم المحقق خلال السنوات الأخيرة، فإن الدول العربية مازالت دون المتوسط العالمي فيما يتعلق بمؤشرات الفساد ونوعية الجهاز الإداري .

البنية التحتية لتوزيع السلع والخدمات:

البنية التحتية والتنافسية في الأقطار العربية:

تشكل البنية الأساسية لنقل وتوزيع السلع والخدمات أهم دعائم النشاط الاقتصادي بصورة عامة، وجزءاً مهماً في بناء بيئة أعمال ديناميكية جاذبة لرأس المال، ويتطلب بناء البنية التحتية الأساسية وقتاً طويلاً واستثمارات معتبرة بالإضافة إلى المهارات والمقدرات الهندسية والتخطيطية لإدارة المشاريع الكبيرة. ونظراً لهذه التعقيدات ومحدودية دور القطاع الخاص وحجمه وقلة إمكاناته في بداية حقبة التنمية التي شهدتها الدول النامية، فإن الحكومات اضطلعت ببناء بنية تحتية حديثة قامت بتمويلها أساساً من الموارد الخارجية، ونتج من ذلك تقدم نوعي في هذه البنية مقارنة بمستواها في بداية حقبة التنمية.

وفي الدول العربية وفي مجال نوعية الطرق ، مقاسة بنسبة الطرق المعبَّدة تحسنت بمعدل واضح في الكويت وقطر والإمارات والأردن لتصل إلى مستوى يضاهي مستواها في كوريا وماليزيا . وقد حقق الأردن تميزاً واضحاً، إذ بلغت هذه النسبة 100% ، أما في السعودية وعُمان فما زالت هذه النسبة منخفضة، كما تنخفض أيضاً هذه النسبة بمعدل ملحوظ في سوريا والمغرب والسودان، لكن تبقى النسبة في هذه الدول أفضل من موريتانيا واليمن.

أما تطور موانئ النقل البحري فإنها تعتبر المسرح الذي تتجسد فيه تنافسية البلدان عبر تصدير السلع إلى دول العالم، فدون تطوير مرافق حديثة لنقل هذه السلع تثبط وتقلل الميزة التنافسية للبلد، فإذا قسنا نشاط الموانئ بحركة نقل السلع عبر

الحاويات فإنه يظهر أن دولة الإمارات العربية المتحدة تشهد نشاطاً كبيراً؛ وذلك لحركة إعادة التصدير التي وصلت إلى أكثر من 5 ملايين حاوية سنة 2000 وهي أقل من مستوى كوريا الذي بلغ أكثر من 9 ملايين حاوية لكنه أعلى من مستوى ماليزيا. في حين تتميز السعودية وعُمان ومصر بمستوى يفوق مليون حاوية، أما الدول الباقية التي تتوافر فيها بيانات فإن مستوى النشاط التجاري للموانئ أقل من نصف مليون حاوية.

حركة نقل الحاويات تجاوزت مليون حاوية في أربع دول عربية فقط عام 2000، مقارنة بنحو 9 ملايين حاوية في كوريا الجنوبية.

وفي مجال تطوير شبكة توزيع واستهلاك الكهرباء فإن مستوى الأداء، الذي يقاس باستهلاك الكهرباء للفرد الواحد يشير إلى أن دول الخليج تتميز بارتفاع الاستهلاك وهذا راجع إلى الظروف المناخية ووفرة الطاقة، في حين مستواها متواضع في الدول العربية ذات الدخل المتوسط مقارنةً بمستوى دول المقارنة. أما الدول العربية ضعيفة الدخل فإن مستواها متدن جداً. بالمقابل تعتبر مستويات الاستهلاك في الأردن ولبنان مرتفعةً مقارنةً بمستوى الدول العربية ذات الدخل المتوسط مثل الجزائر، المغرب ومصر.

تتراجع نوعية البنية التحتية في الدول العربية بسبب مشكلات الصيانة والإدارة غير الملائمة للمرافق والخدمات.

وفيما يخص تطوير شبكة الهاتف التي تساهم بشكل كبير في تسهيل التجارة مع الخارج فإن البيانات التي تقيس مدى تطور هذا القطاع والتي تقيس الكثافة والتكلفة ومدى توافر هذه الخدمة تشير إلى أن كثافة المكالمات إلى الخارج ترتفع في الدول الخليجية نتيجة لوجود عمالة وافدة كبيرة بها، ومن ثم فهي لا تعكس كثافة اتصالات تجارية مع العالم الخارجي. بالمقابل نجد تكاليف الاتصال الدولي مرتفعة بشكل واضح في سوريا كما يرتفع أيضاً عدد السنوات للحصول على خط هاتف، وتعتبر الكويت أحسن أداءً من الدول الأخرى حيث إن تكلفة الاتصال الدولي تعادل مستوى كوريا مع عدم وجود انتظار للحصول على خط هاتف. وترتفع هذه الفترة في الجزائر بمعدل خمس سنوات، والسعودية بمعدل سنتين ونصف، وأكثر من ثلاث سنوات في اليمن والسودان.

تواجه أغلب الدول العربية صعوبات في تمويل مشاريع البنية الأساسية، مما يحتم فتح المجال أمام الاستثمارات الخاصة من خلال صيغ التمويل الحديثة.

إن الارتقاء بالبنية التحتية الأساسية العربية لتصبح داعماً أساسياً لتنافسية اقتصاداتها تواجهه تحديات كبيرة، حيث إن الاعتماد الكلي على تمويل هذه المشاريع من الموارد الحكومية أصبح صعباً جداً وذلك لشحة هذه الموارد وللتحولات الدولية الحاصلة في تدفقات رؤوس الأموال الخاصة؛ إذ إن الاستثمار الأجنبي المباشر أصبح يطغى على هذه التدفقات على حساب تدفقات القروض المصرفية التي بدأت تتراجع نتيجة تفاقم أزمات مديونية البلدان النامية، كما أن نوعية هذه البنية تشهد تردياً ناتجاً من مشكلات الصيانة والحالة غير الملائمة لهذه المرافق والخدمات. ونتيجة الاختلالات المالية وضرورة إجراء تعديلات هيكلية للوصول إلى الاستقرار الكلي فإن أغلب الدول تشهد صعوبات في تمويل مشاريع جديدة، وأصبح الاتجاه نحو فتح المجال للقطاع الخاص للاستثمار في البنية التحتية من خلال صيغ تسمح لهذا القطاع بالمساهمة الفعّالة في تقديم خدمات البنية التحتية.

مؤشر البنية التحتية في الأقطار العربية:

بني هذا المؤشر بوساطة عشرة مؤشرات أولية، كما هو مبين في الجدول (3-6) ، بغرض قياس مستويات كل المرافق المرتبطة بتوزيع السلع والخدمات. فمقارنة بكوريا، كان أداء جل الدول العربية متواضعاً، نتيجة لأزمة التمويل التي شهدتها مشاريع تطوير البنية التحتية. ويمكن تقسيم الدول العربية من حيث أداؤها في مجال تطور البنية التحتية إلى ثلاث مجموعات؛ الأولى هي: الدول الخليجية، والثانية: مكونة من الأردن ، مصر، دول المغرب العربي ، عُمان ولبنان، ويقل أداؤها عن المجموعة الأولى. أما أداء المجموعة الثالثة، المكونة من موريتانيا، اليمن، سوريا والسودان، فيعكس مستوى متدنياً لتطور البنية التحتية.

جاذبية الاستثمار:

القطاع المصرفي :

لقد شهد القطاع المصرفي العربي تطوراً كبيراً في العقد الماضي نتيجة لجهود الإصلاح المصرفي التي بذلتها العديد من الدول العربية، وقد انعكس ذلك في نمو الكثافة المصرفية؛ إذ بلغ عدد الفروع المصرفية بنهاية عام 2000 نحو 9426 فرعاً بمتوسط 20 فرعاً للمصرف الواحدمقارنة بحوالي 9170 فرعاً عام 1999 ، وطرأ تحسن في كفاية رأس المال؛ إذ زادت نسبة رأس المال إلى إجمالي الموجودات من 9% في 1995 إلى 11.7% في عام

جدول 6-3 مؤشر البنية التحتية لتوزيع السلع والخدمات ومكوناته

البلد	عدد الموانىء وطاقاتها السنوية	نسبة الطرق المعبدة	سنوات الانتظار للحصول على خط هاتف	المطارات وطاقاتها (الشحن الجوي)	المطارات وطاقاتها (نقل المسافرين)	المطارات وطاقاتها (عدد الرحلات)	طول السكك الحديدية وطاقاتها (نقل السلع)	طول السكك الحديدية وطاقاتها (نقل المسافرين)	حصة المركبات التجارية للفرد	استهلاك الطاقة الكهربائية للفرد	مؤشر البنية التحتية الأساسية
الجزائر	0.14	0.65	0.37	0.00	0.13	0.23	0.27	0.06	0.27	0.04	0.22
الأردن	0.01	1.00	0.83	0.04	0.04	0.06	0.83	-	0.14	0.09	0.34
الإمارات	0.12	0.90	1.00	0.09	0.13	0.15	-	-	0.28	0.66	0.42
البحرين	0.03	0.77	0.99	0.02	0.03	0.06	-	-	0.44	0.60	0.37
السعودية	0.17	0.30	0.65	0.16	0.46	0.53	0.00	0.00		0.34	0.29
السودان	0.00	0.28	0.21	0.00	0.01	0.02	0.62	-	0.00	0.00	0.13
الكويت	0.31	0.76	0.93	0.05	0.06	0.06	-	-	0.78	0.94	0.49
المغرب	0.06	0.42	0.98	0.01	0.09	0.16	0.98	0.08	0.09	0.03	0.29
اليمن	0.00	0.00	0.56	0.00	0.02	0.03	-	-	0.15	0.00	0.10
تونس	0.03	0.69	0.89	0.00	0.05	0.06	0.86	0.07	0.16	0.06	0.29
سوريا	0.04	0.39	0.00	0.00	0.02	0.03	0.54	0.07	0.10	0.06	0.13
عمان	0.00	0.17	0.96	0.02	0.05	0.07	-	-	0.39	0.21	0.23
قطر	0.08	0.87	1.00	0.02	0.04	0.06	-	-	0.95	0.95	0.50
لبنان	0.04	0.93	-	0.03	0.02	0.03	-	-	0.32	0.10	0.21
مصر	0.18	0.73	0.73	0.03	0.14	0.18	0.35	1.00	0.04	0.06	0.34
موريتانيا	0.00	0.02	0.44	0.00	0.00	0.00	-	-	0.00	-	0.07
تركيا	-	0.19	0.96	0.04	0.27	0.40	0.41	0.06	0.06	0.09	0.27
كوريا	1.00	0.74	1.00	1.00	1.00	0.96	0.40	0.18	0.42	0.30	0.70
ماليزيا	0.52	0.72	0.95	0.21	0.55	0.92	0.06	0.04	-	0.15	0.45

2000 ، وتحسن في نسب السيولة؛ إذ راوحت في المتوسط بين 23% و 26% خلال الفترة من 1995-2000 ، ونمو في النشاط الإقراضي؛ فبلغت نسبة نمو القروض المصرفية للمصارف التجارية نحو 64% مقارنة بـ 49% للودائع خلال نفس الفترة.

وتعكس نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص من جملة الائتمان، كما هو مبين في الشكل (3-1)، درجة التحرر في السوق المالي ودرجات التنظيم والقيود المفروضة على عمليات منح الائتمان للقطاع الخاص ومنافسة القطاع العام للقطاع الخاص في الموارد الائتمانية المتاحة، كما تدل ضمنياً على حجم النشاط والأعمال في القطاع الخاص. وتشير البيانات إلى نمو ملحوظ في هذه النسبة على المستوى العام؛ إذ زادت نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص في المتوسط من 65% في 1995 إلى 75% في 2000 وهي نسب عالية حتى إذا قورنت بالدولة المتقدمة مصرفياً، ويدلل ذلك على إيجابية الإصلاحات المصرفية في الدول العربية. غير أن هنالك العديد من الدول العربية لا يزال يعاني كبحاً مالياً ومزاحمة من القطاع العام للقطاع الخاص في الموارد الائتمانية المتاحة، حيث تشير البيانات إلى حصة القطاع الخاص دون الـ 25% في المتوسط في كل من الجزائر، سوريا واليمن خلال الفترة من 1995-2000.

وتعكس نسبة الائتمان الممنوح من البنك المركزي للمؤسسات المالية إلى جملة الائتمان الممنوح من تلك المؤسسات درجة اعتمادية المؤسسات المالية في

الشكل 3-1 نسبة ائتمان القطاع الخاص لجملة الائتمان

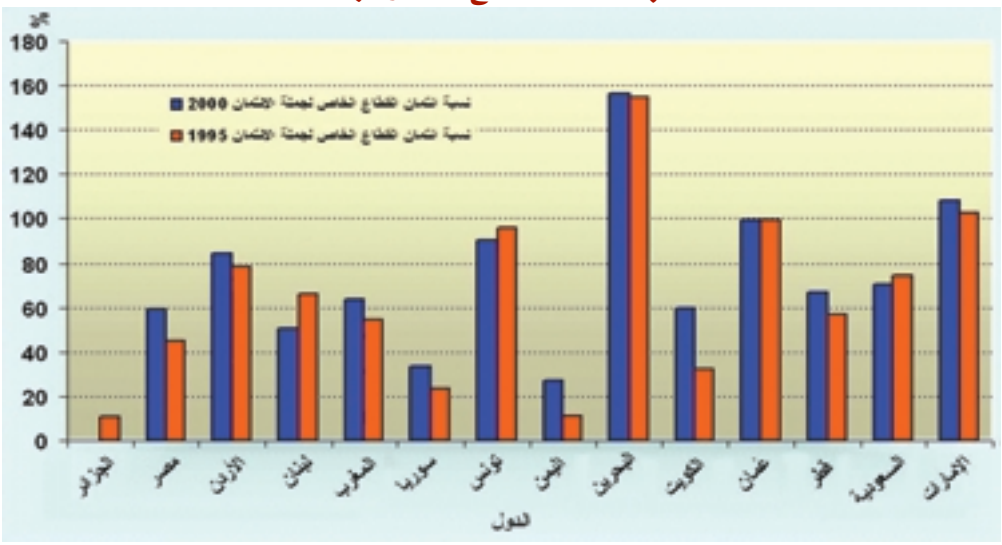

المصدر: الإحصاءات الماليةالدولية، صندوق النقد الدولي.

❖ تدل نسب الائتمان التي تفوق الـ 100% على وجود تدفقات سالبة في الائتمان الممنوح للقطاع العام.

مواردها على البنك المركزي. فكلما صغرت هذه النسبة دل ذلك على سلامة العمليات المصرفية وزيادة الدور الرقابي، ومن ثم نجاح عملية الإصلاح المصرفي. وتشير البيانات إلى أن العديد من الدول العربية قد شهد انخفاضاً في هذه النسبة كتونس والسعودية، في حين شهدت دول أخرى ارتفاعاً ملحوظاً في هذه النسبة كسوريا خلال الفترة 1995-2000 الشكل (3-2) وعموماً، لم تتعد هذه النسبة الـ 10% خلال الفترة من 1995-2000، ما عدا القليل من الدول كسوريا والجزائر، مما يشير بوضوح إلى أحد النجاحات التي حققتها عملية الإصلاح المصرفي في الدول العربية.

أما فيما يختص بالتوسع الرأسي والأفقي فوجود درجات عالية من التركيز للعمليات المصرفية في ظل بيئة مصرفية سليمة قد تكون أمراً صحياً ومطلوباً لتحقيق اقتصادات الحجم، مع المحافظة على قدر من المنافسة، ومن شأنه تعزيز تنافسية الجهاز المصرفي في ظل عولمة الصناعة المصرفية. وعلى المستوى العربي يلاحظ وجود مثل هذا التركز على المستويين القطري والإقليمي. قطرياً تستحوذ أكبر ثلاثة مصارف على 50% من الأصول في السعودية، 60% من الأصول في عُمان، 80% من الأصول في الكويت و 45% من الأصول في الإمارات. إقليمياً تستحوذ مصارف ست دول

الشكل 3-2 نسبة ائتمان البنك المركزي لجملة الائتمان

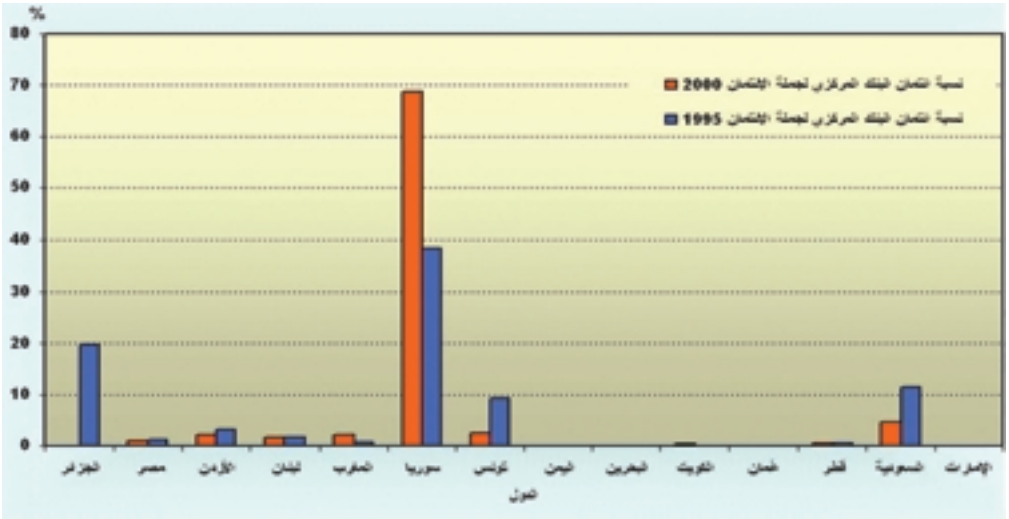

المصدر: الإحصاءات المالية الدولية، صندوق النقد الدولي.

عربية وهي: السعودية، مصر، الإمارات، الكويت، لبنان، والمغرب، على نحو 75% من الأصول المصرفية، 80% من حقوق المساهمين و 75% من جملة الودائع المصرفية في الدول العربية عام 1999.

أسواق المال العربية:

لم يواكب التطور الملحوظ في النظام المصرفي تطوراً موازياً في الأسواق المالية العربية؛ فلا تزال هذه الأسواق تعاني صغر الحجم مقارنة بأسواق المال الناشئة في الدول النامية الأخرى وضعف التكامل فيما بينها عبر الحدود من جهة وبين هذه الأسواق والجهاز المصرفي من جهة أخرى، غير أن هنالك بعض النجاحات التي تحققت في عدد من أسواق المال في الدول العربية خلال الآونة الأخيرة من حيث العمق المالي ودرجة النشاط كما يعكس ذلك مؤشرات الرسملة، وقيمة الأسهم المتداولة وعدد الشركات المدرجة في هذه الأسواق. وفي نهاية عام 2002 وجدنا 16 دولة عربية لها أسواق أوراق مالية، منها 12 سوقاً تقع ضمن قاعدة المعلومات التي يرصدها صندوق النقد العربي وهي البلدان التالية: الأردن، البحرين، تونس، السعودية، عُمان، الكويت، لبنان، مصر، المغرب، قطر والإمارات.

وبلغت جملة القيمة السوقية للاثنتي عشرة بورصة التي يرصدها صندوق النقد العربي 208.86 مليار دولار في عام 2002 مقارنة بـ 152.23 مليار دولار في عام 2001، أي بزيادة بلغت 37.2%، وجاءت السعودية في المرتبة الأولى بحصة بلغت 35.8% من إجمالي القيمة السوقية للاثنتي عشرة بورصة، تليها الكويت بنسبة 16.8% ، ثم مصر بنسبة 12.6% . وجاءت كل من أسواق قطر ولبنان في المؤخرة بنسب تقل عن الـ 1% لكل منهما.

أما من حيث التداول فقد شهدت أسواق سبع دول هي الأردن، السعودية، عُمان، الكويت، لبنان، مصر والمغرب تحسناً في عام 2002، في حين تراجعت بورصتا البحرين وتونس؛ فقد بلغت جملة التداول خلال العام 65.4 مليار دولار بزيادة نحو 53% عام 2001 . ويرجع ذلك للتطورات التي شهدتها سوقا السعودية والكويت؛ إذ تصدرت السعودية قائمة أسواق الدول الاثنتي عشرة بنسبة 47.3% من إجمالي قيمة التداول، تلتها الكويت بنسبة 32.4% ثم مصر بنسبة 9.8%.

وشهدت أيضاً أسواق كل من الأردن، البحرين، السعودية، عُمان، الكويت، لبنان، والمغرب تحسناً في عدد الأسهم المتداولة في عام 2002 مقارنة بعام 2001 ، في حين تراجع عدد الأسهم المتداولة في سوقي تونس ومصر. وبلغ إجمالي عدد الأسهم المتداولة في أسواق قاعدة بيانات صندوق النقد العربي نحو 46 مليار سهم في عام 2002 بزيادة تقدر بنحو 96% مقارنة بعام 2001. وتعزى هذه الزيادة أيضاً إلى التوسع في حجم التداول الذي شهدته سوق الكويت للأوراق المالية خلال عام 2002 حيث زاد عدد الأسهم المتداولة فيها من 28.8 مليار سهم في 2001 إلى نحو 42.2 مليار سهم في عام 2002 ، وتصدرت الكويت أسواق المال العربية في قاعدة بيانات صندوق النقد العربي من حيث عدد الأسهم المتداولة بنسبة 91.5%، تلتها السعودية بنسبة 3.7%، ثم مصر بنسبة 1.8% .

أما من حيث عدد الشركات المدرجة في أسواق المال الاثنتي عشرة فقد شهد العدد تحسناً ملحوظاً بين عامي 2001 و2002 في أربع دول هي تونس، عُمان، الكويت، ومصر، في حين تراجع العدد في أربع دول أخرى هي الأردن، البحرين، السعودية، ولبنان. وبلغ عدد الشركات المدرجة في عام 2002 نحو 1826 شركة بزيادة 8.2% عن عام 2001 ، وتصدرت مصر قائمة الأسواق الاثنتي عشرة بنسبة 63% من عدد الشركات المدرجة، تلتها الأردن بنسبة 8.6%، ثم سلطنة عُمان بنسبة 7.7% .

ويتضح من هذا المسح السريع أن أسواق الأوراق المالية في السعودية، الكويت، مصر، الإمارات، والأردن قد شهدت تطورات كبيرة خلال عام 2002 على صعيد العمق المالي ودرجة النشاط بما يعكس التحسن في البيئة الاستثمارية لهذه الدول، ويعزز القدرات التنافسية لهذه الاقتصادات، في حين تظل درجة نشاط الأسواق المالية وعمقها في المغرب وتونس محدودة على الرغم من قدم هذه الأسواق.

أما الأسواق العربية غير المدرجة في قاعدة بيانات صندوق النقد العربي فهي أسواق فلسطين، الجزائر، السودان، والعراق. وقد شهد السوق الفلسطيني تراجعاً كبيراً نتيجة الظروف السياسية

تعاني الأسواق المالية العربية صغر الحجم وقلة السيولة وضعف التكامل فيما بينها ومع الجهاز المصرفي.

خلال عام 2002، في حين لا تزال أسواق الجزائر، السودان، والعراق في المراحل الأولية وهي بذلك في حاجة لمزيد من الجهود التشريعية والتنظيمية.

أما الدول العربية التي لا توجد بها أسواق للأوراق المالية حتى عام 2002 فهي جيبوتي، سوريا، الصومال، ليبيا، موريتانيا، واليمن. وقد بدأت كل من سوريا، ليبيا، واليمن في اتخاذ الإجراءات الخاصة بإنشاء أسواق لتداول الأوراق المالية فيها ويتوقع أن تحذو حذوها بقية الدول الأخرى في إطار الإصلاحات الهيكلية التي يجري تطبيقها والتي تحتوي على برامج فرعية لتحرير القطاع المالي.

الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية أصبح من الأمور المسلم بها، وبخاصة أنها توفر موارد مالية مكملة للادخارالوطني والموارد القابلة للاستثمار داخل كل قطر، وتساهم في نقل التقنيات والمهارات وأساليب الإدارة الحديثة، وتساعد على استخدام شبكات التسويق الدولية. ولقد تصاعدت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر خلال العقد الأخير من القرن الماضي كأحد مصادر رأس المال، والإدارة، والتكنولوجيا للدول النامية. وتفسر التغيرات الأساسية التي طرأت على هيكل الاقتصاد العالمي معظم هذه الزيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر، وتتمثل تلك التغيرات في حدوث تحرك قوي باتجاه السوق، وتحرير نظم التجارة والاستثمار في الكثير من الدول النامية، فضلاً عن حدوث تحول مهم في التكامل الاقتصادي العالمي ومساهمة الدول النامية في هذا التكامل وإن كان بنسب متفاوتة. وقد ساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في إعطاء دفعة مهمة لمسيرة التكامل الاقتصادي العالمي من خلال المساهمة في ربط أسواق رأس المال وأسواق العمل وزيادة الأجور وإنتاجية رأس المال في الدول المتلقية لهذا الاستثمار.

وعلى الرغم من تلك التطورات التي شهدتها الساحة العالمية على صعيد التكامل الاقتصادي وترابط الأسواق العالمية وتحرير أنظمة التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر، فإن الدول العربية، ضمن هذا الإطار الجديد من المتغيرات

الشكل 3-3 محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

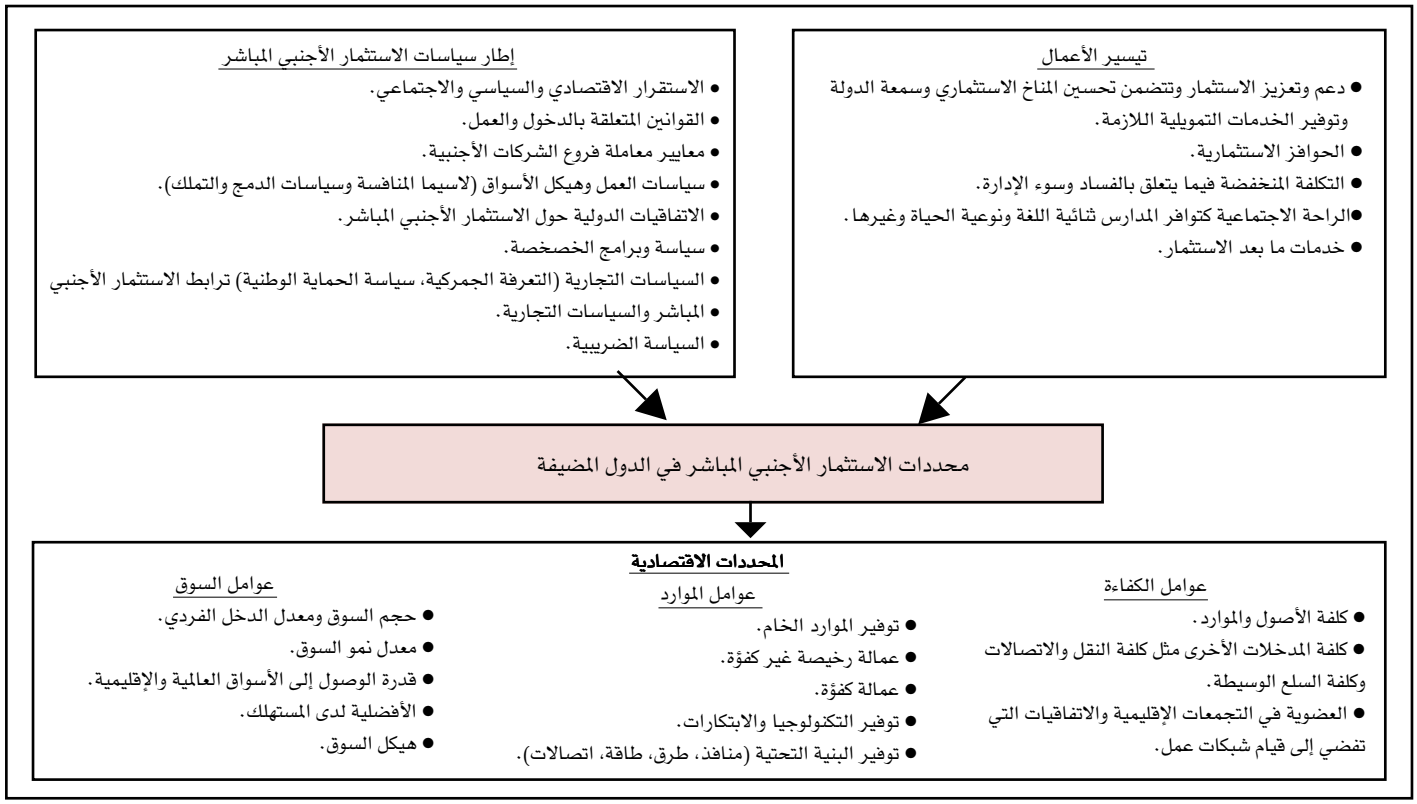

المصدر: أونكتاد، الاتجاهات والمحددات، 1998.

العالمية، تبقى متلقية هامشية للاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بالكثير من الدول النامية؛ فنصيب الدول العربية من جملة الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم قد بلغ نحو 0.8% في عام 2001 ، أما حصتها من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى الدول النامية فلم يتعد 3 بالمائة للفترة نفسها. هناك تفاوت بين الأقطار العربية فيما يتعلق بقدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، جدول (3-7)، ويتوقف ذلك على حجم اقتصاداتها وهيكلها، والسياسات المتبعة في ذلك الخصوص، وعلى امتلاكها موارد طبيعية من عدمه. من ناحية أخرى، فإن هناك فرقاً في أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة داخل الدول العربية، ولا سيما من حيث وزن هذه الاستثمارات في التكوين الرأسمالي وفي الإنتاج المحلي، ويلاحظ في هذا الخصوص الأهمية النسبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة في اقتصادات كل من مصر والمغرب وتونس، مقارنة ببقية الدول العربية، وبخاصة غير النفطية منها. لقد قامت الدول العربية منذ مطلع التسعينيات من القرن الماضي بخطوات ملموسة نحو تغيير الأطر التنظيمية الداخلية والخارجية الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر؛ فبالنسبة للأطر التنظيمية الداخلية، قام عدد كبير من الأقطار العربية بتنقيح قوانين الاستثمار وتوحيدها وجعلها متسقة بين مختلف القطاعات، بالإضافة إلى تعديل القوانين الخاصة بالتملك الأجنبي والقيود المفروضة على المستثمرين الأجانب في تعاملهم مع الاقتصاد الوطني ومنحهم مجموعة من الحوافز الضريبية وغيرها.

تعتبر أدبيات هذا الموضوع أن الإمكانات هي متوسط ثمانية متغيرات اعتمدتها الأونكتاد منها: الناتج المحلي الحقيقي وحصة الفرد منه ونسبة الصادرات إلى إجمالي الناتج ...الخ. أما الأداء فهو حصة البلد من الاستثمارات العالمية إلى حصته في الناتج المحلي العالمي. ويبين الجدول (3-7) تصنيف الدول العربية وفقاً لمعياري الإمكانات والأداء.

التدفقات المالية:

تشير البيانات الخاصة بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للدول العربية خلال الفترة من 1989-2001 إلى أن الاتجاه العام لتلك الاستثمارات قد جاء مشابهاً لذلك الذي رصد على مستوى العالم، حيث ارتفعت قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر من نحو 2.9 بليون دولار أمريكي كمتوسط سنوي للفترة من 1989-1994 إلى نحو 8.4 بليون دولار عام 1998. إلا أن هذا الاتجاه الصعودي للاستثمار انقلب بعد ذلك خلال عامي 1999 و 2000 لتنخفض قيمته إلى نحو 4.2 بليون دولار و 2.3 بليون دولار على التوالي، ثم عاد ليشهد تحسناً ملموساً خلال عام 2001 مرتفعاً إلى نحو 6 بلايين دولار أمريكي، وذلك على عكس اتجاه التدفقات العالمية .

لم يتجاوز نصيب الدول العربية من الإجمالي العالمي للاستثمارات الاجنبية المباشرة 0.8% عام 2001، على الرغم من تحسين الأطر التشريعية والتنظيمية ومنح الحوافز والاعفاءات.

جدول 3-7 تصنيف الدول العربية بحسب أداء وإمكانات الاستثمار الأجنبي المباشر للفترة من 1998-2000

	الأداء العالي في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر	الأداء المتدني في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر
الإمكانات المرتفعة للاستثمار الأجنبي المباشر	دول الطليعة البحرين	اقتصادات ما دون الإمكانات الأردن، الإمارات، سوريا، سلطنة عُمان، قطر، الكويت، لبنان، مصر، السعودية
الإمكانات المنخفضة للاستثمار الأجنبي المباشر	اقتصادات ما فوق الإمكانات تونس، السودان	الاقتصادات ذات الأداء القاصر الجزائر، ليبيا، المغرب، اليمن

المصدر: أونكتاد، 2002 .

استأثرت ثلاث دول مغاربية بنحو 72% من الاستثمارات المتجهة إلى الدول العربية عام 2001، وترتفع النسبة إلى 90% بإضافة مصر والسودان.

جدول 3-8 تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية
كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (نسبة مئوية)

البيان	1980	1985	1990	1995	2000
الصومال	4.8	0.5	-	-	-
فلسطين	-	-	-	-	7.0
سوريا	-	0.2	3.0	8.0	10.0
البحرين	2.0	10.9	13.0	41.1	72.4
السودان	0.4	0.6	0.4	2.3	12.1
المغرب	1.0	3.4	3.6	10.1	18.4
الكويت	0.1	0.2	0.1	-	1.4
لبنان	0.5	1.5	1.9	1.0	6.6
قطر	1.1	1.5	1.0	5.5	13.3
جزر القمر	1.6	1.8	6.8	8.4	12.1
جيبوتي	1.2	1.1	1.5	3.4	6.1
الأردن	3.9	9.6	15.3	9.2	18.1
اليمن	3.7	4.5	3.7	44.8	10.4
ألإمارات	1.4	1.8	2.2	4.1	3.8
مصر	9.9	16.4	25.6	23.4	21.1
الجزائر	3.1	2.2	2.2	3.5	6.5
موريتانيا	-	5.7	5.6	8.6	11.5
عُمان	8.1	12.0	16.4	18.3	12.5
تونس	70.4	85.6	62.0	61.0	58.8
السعودية	-	25.2	21.5	17.5	15.0
الدول العربية	7.1	9.7	10.3	15.9	16.7
كوريا	2.1	2.3	2.3	2.0	13.7
ماليزيا	20.7	23.3	23.4	32.3	58.8
تركيا	0.2	0.5	0.9	3.0	4.7
الدول النامية	10.2	13.9	13.0	15.0	30.9
العالم	6.1	7.8	8.9	10.0	20.0

المصدر: الأونكتاد (2002).

ولكن على الرغم من التحسن الإيجابي في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية خلال الفترة من 1989-2001، فإن نصيبها من جملة الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم قد سجل تراجعاً ملحوظاً من نحو 1.4% كمتوسط سنوي للفترة من 1989-1994 إلى نحو 0.8% في عام 2001. وينطبق هذا الواقع على نصيب الدول العربية من الاستثمار الأجنبي المباشر في الحصة الإجمالية للدول النامية؛ إذ انخفضت من 4.8% كمتوسط سنوي للفترة من 1989-1994 إلى نحو 2.9% لعام 2001.

وتشير الإحصاءات أيضاً إلى وجود تفاوت كبير بين الدول العربية فيما يتعلق بقدرتها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؛ فنجد، مثلاً، أن دول المغرب العربي (المغرب، الجزائر، تونس) تستأثر بنحو 72% من التدفقات المتجهة إلى الدول العربية في عام 2001 ، وإذا ما أضيفت حصتا مصر والسودان إلى ذلك الاستثمار فإن النسبة تصبح ما يقارب الـ 90% .

هذا، وتشير المعلومات المتوافرة إلى أن نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر لتكوين رأس المال الثابت على مستوى الدول العربية ارتفعت من نحو 4.6% كمتوسط للفترة من 1989-1994 إلى 19.6% سنة 1996 .

إن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي قد ارتفعت لمجمل الدول العربية من 7.1% لعام 1980 إلى 16.7% عام 2000، في حين ارتفعت في مجمل الدول النامية من 10.2% إلى 30.9% خلال الفترة ذاتها. انظر الجدول (3-8).

مناخ الاستثمار:

قامت الدول العربية في العقدين الماضيين بتطبيق سياسات أكثر تحريراً وجذباً للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أصدرت العديد من القوانين والتشريعات ذات الصلة، وقد تركز الاهتمام في العقد الأخير من القرن الماضي على تأمين الضمان اللازم للمستثمر الأجنبي، وغدت قيود دخول المستثمر الأجنبي أقل تشدداً، كما شهدت التدفقات النقدية تحريراً تدريجياً. واستطراداً؛ فقد صدرت القوانين التي تسمح باستعادة رأس المال إلى الدولة الأم، وتحويل الأرباح والعوائد، كما وضع الكثير من الحوافز وسهلت الكثير من الإجراءات البيروقراطية، وقد قامت العديد من الدول العربية باستحداث وكالات لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر فيها. وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من وجود عناصر قانونية وبيئة اقتصادية قد تكون ملائمة لعمل الاستثمار الأجنبي المباشر

في الدول العربية، فإن تلك العناصر تتطلب تقييماً شاملاً ودقيقاً من حيث قدرة المستثمر الأجنبي على إدراكه لها وتوقعاته حيالها، أي كفاءة تلك التشريعات وأهميتها لاستراتيجية المستثمر الأجنبي. وفيما يتعلق بتحرير أنظمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية يمكن تقسيم هذه الدول إلى ثلاث مجموعات من حيث الإطار التنظيمي الوطني:

- مجموعة قليلة من الدول، مثل لبنان، لديها تاريخ طويل ورؤية إيجابية نحو الاستثمار الأجنبي المباشر وإجراءات وقوانين متطورة نسبياً.
- مجموعة تتكون من بعض الدول المنتجة للنفط (البحرين، قطر، الإمارات العربية المتحدة) بدأت بالتحرير الناجح والتدريجي لسياسات الاستثمار لديها خلال السنوات القليلة الماضية.
- مجموعة أخرى من الدول مثل العراق، المملكة العربية السعودية، سوريا وبعض دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تعتمد تحريراً بطيئاً لأنظمة الاستثمار الأجنبي لديها. وقد قامت الدول العربية حتى يناير 1999 بالتوقيع على أكثر من 280 اتفاقية ثنائية لتشجيع الاستثمار وضمانه مع الدول الأجنبية وفيما بينها، منها 61 اتفاقية بين الأقطار العربية، كما قام العديد من الدول العربية بتوقيع اتفاقيات ثنائية تهدف إلى تجنب الازدواج الضريبي، معظمها مع الدول المتقدمة، وقد بلغ عدد هذه الاتفاقيات 65 اتفاقية حتى يناير 1999 معظمها مع الدول المتقدمة ونسبة 10% فقط بين الأقطار العربية، كما قامت

جدول 3-9 مؤشر جاذبية الاستثمار ومكوناته

البلد	حجم الأسواق المالية	سيولة الأسواق المالية	مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر للناتج المحلي الإجمالي	حصة القطاع الخاص من الائتمان المحلي	جانبية الاستثمار	مؤشر الجدارة الائتمانية	استثمار المحفظة للناتج المحلي الإجمالي	الضرائب للناتج المحلي الإجمالي	مؤشر جاذبية الاستثمار
الجزائر	-	-	0.06	0.10	0.49	0.44	0.11	0.81	0.33
الأردن	0.40	0.21	0.20	0.61	0.66	0.81	0.18	0.26	0.41
الإمارات	-	-	0.05	0.28	0.68	0.81	0.22	0.96	0.50
البحرين	0.66	0.09	0.74	0.66	0.66	0.78	0.20	0.73	0.57
السعودية	0.21	0.09	0.30	0.51	0.69	0.79	0.20	0.94	0.47
السودان	0.05	0.00	0.05	0.00	0.08	0.01	0.20	0.88	0.16
الكويت	0.35	0.48	0.00	0.36	0.52	0.79	0.20	0.99	0.46
المغرب	0.11	0.04	0.14	0.37	0.69	0.81	0.21	0.25	0.33
اليمن	-	-	-	0.01	0.59	0.68	0.17	0.67	0.42
تونس	0.04	0.02	0.88	0.53	0.79	0.86	0.27	0.05	0.43
سوريا	-	-	0.11	0.05	0.39	0.77	0.20	0.47	0.33
عمان	0.11	0.09	0.34	0.18	0.63	0.91	0.20	0.77	0.41
قطر	0.23	0.02	0.07	0.33	0.84	0.85	0.20	0.37	0.36
لبنان	0.08	0.02	0.03	0.54	0.40	0.48	0.78	0.73	0.38
مصر	0.09	0.04	0.38	0.31	0.74	0.71	0.29	0.47	0.38
موريتانيا	-	-	0.12	0.26	-	-	0.20	0.60	0.29
تركيا	0.11	0.36	0.03	0.14	0.53	0.59	0.53	0.40	0.34
كوريا	0.20	0.86	0.04	0.62	0.67	0.98	0.59	0.57	0.57
ماليزيا	1.00	0.72	0.62	0.97	0.78	0.94	0.20	0.46	0.71

الدول العربية بتنفيذ ترتيبات ثنائية أو جماعية مع دول أخرى بلغ عددها 71 ترتيباً.

بالإضافة إلى الاتفاقيات الثنائية، قام عدد كبير من الأقطار العربية بتوقيع اتفاقيات متعددة الأطراف، ولا سيما تلك الخاصة بوكالة ضمان الاستثمار المتعدد الأطراف، والتي تضم 16 دولة عربية، وكذلك الاتفاقية الدولية لفض نزاعات الاستثمار، والاتفاقيات الإقليمية ولا سيما تلك المتعلقة بمنظمة المؤتمر الإسلامي والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار.

مؤشر جاذبية الاستثمار:

إن الأداء العربي المتواضع في مجال استقطاب الاستثمار بصفة عامة والاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة، والذي يلخص تطور بيئة الأعمال يعكس إخفاق الدول العربية في أن تكون قطباً جاذباً يستفيد من هذا الاستثمار في مجال صناعة السلع التحويلية عبر نقل المعارف والتكنولوجيا والأموال، ويمكن استثناء تونس من هذه القاعدة، التي لها مؤشر أداء مرتفع على الرغم من تواضع أداء سوق الأوراق المالية فيها، كما أن البحرين تتميز بأداء جيد يضاهي مستوى تونس، أما السعودية وعمان ومصر والأردن فإنها أقل بكثير من الدولتين المذكورتين سابقاً لكن أداءها جيد قياساً ببقية الدول.

تشير نتائج مؤشر بيئة الأعمال إلى عدم تحقيق معظم الدول العربية أداء متميزاً في جميع المؤشرات الجزئية المكونة له.

أما المكون الثالث لمؤشر بيئة الأعمال فيتعلق بجاذبية الاستثمار ومستوى تطور النظام المالي، وقيست هذه الجاذبية بمستوى تطور الأسواق المالية ، من خلال مؤشرات الرسملة والسيولة، وبمستوى مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر واستثمار المحفظة المالية ومستوى الضرائب وحصة القطاع الخاص من الائتمان المحلي ومستويات الجدارة الائتمانية الكلية مقاسة بالمؤشر العام لنوعية المؤسسات وكذلك المؤشر الجزئي من هذا المؤشر العام الذي يقيس جانبية الاستثمار.

إن النتائج الرقمية لهذا المؤشر الجزئي في جدول (3-9) تعكس بعض الحقائق الأساسية المتعلقة بطبيعة أسواق المال والاستثمار الأجنبي المباشر؛ فلا توجد دولة واحدة لها أداء متميز عن باقي الدول حيث الأداء موزع على الدول بين المؤشرات؛ فباستثناء أداء مملكة البحرين الذي يضاهي أداء كوريا فإن أداء الدول الأخرى منخفض، وأغلب الدول العربية لها أداء متوسط، وتعاني الجزائر، المغرب، السودان، سوريا وتركيا تواضعاً في الأداء في مجال جاذبية الاستثمار، وعندما نعود إلى تفاصيل المؤشر يظهر أن هنالك ثلاث دول ليس لها سوق أوراق مالية، وهي موريتانيا، سوريا واليمن، هذا بالإضافة إلى الجزائر التي أنشأت أخيراً سوقها للأوراق المالية.

وبالنظر إلى مؤشرات الأسواق المالية العربية، من حيث الحجم أو السيولة ، يتبين أن أغلب الأسواق ضحلة وسيولتها بسيطة مقارنة بحجمها، وتنفرد الكويت عن هذه القاعدة حيث إن لها مستوى سيولة معتبراً مقارنة بحجم السوق.

تدخل الحكومة في الاقتصاد:

تدخل الحكومة والتنافسية:

تميز الأدبيات بين عدة أنواع من تدخلات الحكومات في الاقتصاد؛ فهنالك مثلاً التدخل المباشر من خلال أنشطة الحكومة الإنتاجية والاستهلاكية، وهنالك التدخلات غير المباشرة من خلال أدوات السياسة المالية والنقدية ومن خلال التوجيهات والأنظمة الإدارية والتشريعية. ويمكن التمييز أيضاًبين التدخل الحكومي الاستراتيجي الذي يهدف لتعزيز القدرات الاقتصادية في أنشطة اقتصادية بعينها والتدخل الحكومي العام بغرض التأثير على مسار الأداء الاقتصادي دون وجود أهداف محددة. وبغض النظر عن نوع التدخلات الحكومية في الاقتصاد، هنالك اختلاف كبير بين الاقتصاديين حول دور هذه التدخلات وحجمها، فمثلاً يرى بعض اقتصاديي مدرسة اقتصادات السوق أن كل أنواع تدخلات الحكومة في الاقتصاد في ظل توفر شروط المنافسة الكاملة، هي بالضرورة تشوهات تحول دون تحقيق الأداء الأمثل في الاقتصاد، ومن ثم فهم يؤمنون بأهمية تقليص دور النشاط الحكومي وحجمه، في حين يرى قطاع كبير من الاقتصاديين أهمية دور الحكومة في تحفيز الأداء الاقتصادي وترقيته، غير أنهم يختلفون أيضاً حول حجم وطبيعة التدخل الحكومي ويفضلون بصفة عامة التدخل غير المباشر على التدخل المباشر.

أما عن إيجابيات التدخل الحكومي المباشر في الاقتصاد وسلبياته، وهي موضوع هذا الجزء، فهنالك اتفاق شبه تام حول إيجابية النشاط الإنتاجي للحكومة في المجالات التي لا تناسب القطاع الخاص كخدمات البنية التحتية، التعليم، الصحة، والبحوث والتطوير وسلبية الإنفاق غير التنموي كالصرف على الأجور والمرتبات، الجهاز الإداري والمؤسسة العسكرية إضافة إلى النشاط الإنتاجي في المجالات التي يستطيع القطاع الخاص الاستثمار فيها. ولتقييم حجم القطاع العام ومدى تدخل الحكومة المباشر في النشاط الاقتصادي في الدول العربية يبين الشكل (3-4) مؤشرات الإنفاق العام للناتج المحلي الإجمالي، الأجور والمرتبات للناتج المحلي الإجمالي، حصة القطاع العام في جملة الاستثمار،ونسبة الإعانات والتحويلات للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية ودول المقارنة خلال عام 2000.

الشكل 3-4 تدخل الحكومة في الاقتصاد عام 2000

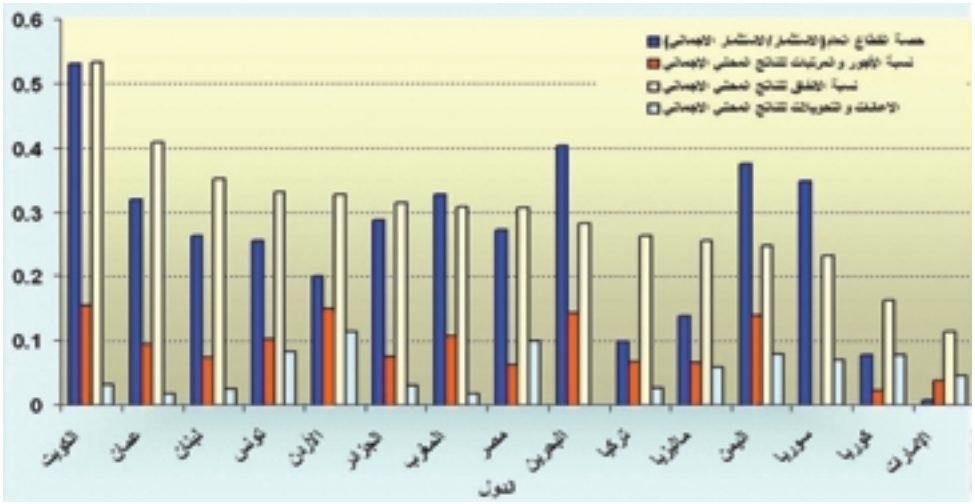

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم.

وتعكس نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي حجم القطاع العام ومدى تغلغله في النشاط الاقتصادي في البلد، ويشير الشكل بوضوح إلى الهيمنة النسبية للقطاع العام في الدول العربية مقارنة بكوريا أو ماليزيا، حيث تعدت نسبة الإنفاق العام في المتوسط الـ 30% في الدول العربية مقارنة بنحو 16% في كوريا، مثلاً. وتأتي كل من الكويت، عُمان، تونس والأردن ضمن أكبر الدول العربية حجماً في القطاع العام، في حين يلاحظ بوضوح صغر حجم القطاع العام في دولة الإمارات.

أما نسبة الأجور والمرتبات إلى الناتج المحلي الإجمالي فتعكس حجم أكبر بنود الإنفاق الحكومي وأقلها مساهمة في العملية التنموية، ومن ثم فهو أحد أهم المؤشرات التي يستدل بها على سلبية أثر التدخل الحكومي المباشر في الاقتصاد. ويفيد الشكل أيضاً بكبر حجم هذا البند في الدول العربية مقارنة بكوريا، ماليزيا وتركيا، حيث تجاوزت نسبة الإنفاق على الأجور والمرتبات إلى الناتج المحلي في المتوسط الـ 10% في الدول العربية وهي تعتبر من أعلى النسب في العالم، في حين لم تتجاوز الـ 2% في كوريا. ليس ذلك فحسب بل تشير البيانات إلى أن نسبة الإنفاق على الأجور والمرتبات قاربت أو تعدت الـ 50% من جملة الإنفاق العام في بعض الدول العربية كالأردن، البحرين واليمن خلال الفترة 1990 - 2000 .

تشكل الأجور أكبر بنود الإنفاق الحكومي وأقلها إسهاماً في التنمية، وتعتبر أبرز المؤشرات على توسع التدخل الحكومي في الاقتصاد.

أما أكثر المؤشرات صراحة في تقييم أثر التدخل الحكومي في تخصيص الموارد فهو مؤشر حصة استثمارات القطاع العام إلى جملة الاستثمار، والذي يعكس مدى مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص في الموارد الاستثمارية المتاحة. وفي هذا الخصوص يشير الشكل إلى أن حصة القطاع العام في الاستثمار في الدول العربية بلغت في المتوسط نحو 30% في حين لم تتعد في أكبر دول المقارنة حصة، أي ماليزيا، نسبة الـ 15% في المتوسط خلال الفترة. هذا، وتأتي كل من البحرين، الكويت وسوريا ضمن أكبر الدول العربية حجماً في حصة القطاع العام في إجمالي الاستثمار.

أما مؤشر نسبة الإعانات والتحويلات إلى جملة الناتج المحلي الإجمالي في الشكل فيعكس مزيجاً من الإشارات بعضها سلبي كأثر الدعومات على الكفاءة الاقتصادية وتخصيص الموارد، وبعضها إيجابي كأثر التحويلات على توزيع الدخل وتشجيع الاستثمار الخاص. عموماً تشير البيانات إلى صغر هذا البند في معظم الدول العربية، ماعدا

جدول 3-10 مؤشر تدخل الحكومة في الاقتصاد ومكوناته

البلد	نسبة الإنفاق للناتج المحلي الإجمالي	نسبة الأجور والمرتبات للناتج المحلي الإجمالي	حصة القطاع العام (الاستثمار/ الاستثمار الإجمالي)	الإعانات والتحويلات للناتج المحلي الإجمالي	مؤشر تدخل الحكومة في الاقتصاد
الجزائر	0.46	0.61	0.43	0.41	0.48
الأردن	0.42	0.11	0.58	0.83	0.49
الإمارات	0.96	0.81	0.83	0.99	0.90
البحرين	0.56	0.08	0.34	0.84	0.46
الكويت	0.00	0.11	0.22	0.04	0.09
المغرب	0.46	0.38	0.39	0.78	0.50
اليمن	0.50	0.21	0.65	0.63	0.50
تونس	0.42	0.43	0.52	0.41	0.45
سوريا	0.66	-	0.24	0.00	0.30
عمان	0.27	0.50	0.21	0.94	0.48
لبنان	0.35	0.56	0.49	0.66	0.52
مصر	0.39	0.71	0.21	0.62	0.48
تركيا	0.54	0.66	0.88	0.46	0.63
كوريا	0.85	1.00	0.93	0.48	0.81
ماليزيا	0.63	0.68	0.69	0.75	0.69

الإمارات وتونس، مقارنة ببند الصرف على الأجور والمرتبات. ويلاحظ أيضاً صغر هذا البند في الدول العربية مقارنة بكوريا، ماليزيا وتركيا، حيث لم تتجاوز نسبة الإعانات والتحويلات إلى الناتج المحلي في المتوسط الـ 5% مقارنة بنحو 8% في كوريا خلال نفس الفترة.

مؤشر تدخل الحكومة في الاقتصاد:

قياس مستوى "تدخل الحكومة" في الاقتصاد صعب جداً لأنه يتوجب تحديد مجالات النشاط المفضلة لهذا التدخل ومن ثم قياسها. فمثلاً هنالك فقر كبير في بيانات شركات القطاع العام الذي تتدخل من خلاله الحكومات في الاقتصاد عبر آلية التخصيص الإداري للموارد ومن خلال النظام البيروقراطي السياسي للدولة، ومن ثم اقتصر قياس التدخل الحكومي على نشاط الحكومة المركزية عبر الإنفاق الجاري والاستثماري، الذي قيس بنسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي وكذلك نسبة الأجور والمرتبات إلى الناتج المحلي الإجمالي كمقياس لحجم الحكومة المركزية، وحصة القطاع العام من الاستثمار، وهو مؤشر

إطار 3-2

تنافسية الأداء الصناعي

تزايد اهتمام صناع السياسات، بآليات وأدلة قياس الأداء الصناعي المعتمدة على المقارنة مع الدول الأخرى أو مع أفضل الممارسات. وذلك في إطار السعي إلى تحسين تنافسية الإنتاج الصناعي في الأسواق الدولية والمحلية أيضاً. ويرجع الاهتمام بآلية المقايسة إلى صعوبة تقييم الأداء الصناعي استناداً إلى نماذج جاهزة. وكذلك بسبب التغيرات السريعة في الاقتصاد العالمي والتطور الأكثر تسارعاً في التكنولوجيا، حيث يشكل استيعاب التكنولوجيا وتطويرها أحد العوامل المهمة في تحسين الأداء الصناعي، الأمر الذي جعل المقارنة عاملاً مهماً في الإجابة عن كثير من الأسئلة المحيرة، بحيث يمكن لأي دولة اعتبار الأداء الأفضل للدول الأخرى أنه يعكس مشكلة أو ضعفاً في أدائها في المجالات أو المتغيرات المعتمدة. ومع أن النتائج تعتبر مجرد مؤشرات أولية على الأداء، فإنها تشكل الأرضية التي يستند إليها لإعداد دراسات تحليلية مفصلة تتضمن مختلف المتغيرات أو العناصر النوعية المؤثرة، بما يكفل وضع السياسات اللازمة واتخاذ القرارات المناسبة.

ومع الأخذ بالاعتبار العديد من الأدلة التي تقيس الأداء الصناعي والتطور التكنولوجي بشكل مباشر أو غير مباشر، فإن السلسلة الجديدة من أدلة التنمية الصناعية التي أطلقتها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية اليونيدو عام 2002، تشكل إضافة مهمة في هذا المجال. فقد تضمن تقرير عام 2003/2002 مؤشراً مركباً "لتنافسية الأداء الصناعي"، يهدف إلى مقايسة الأداء الصناعي استناداً إلى قدرة الدولة على إنتاج السلع الصناعية بشكل تنافسي، وكذلك على العوامل الهيكلية المؤثرة في تلك القدرة، ومن ضمنها المكون التكنولوجي للأنشطة الصناعية، بما يسمح بتحديد قدرة الصناعة على البقاء والتطور في ظل المستجدات الدولية.

وقد شمل الدليل 87 دولة صناعية ونامية وذات اقتصاد متحول وغطى عامي 1985 و 1998 بغرض دراسة التطور التاريخي لأداء هذه الدول، وقد اعتمد على بيانات كمية منشورة وموثقة. ونظراً لصعوبة إيجاد مؤشر واحد يجمع مختلف أبعاد تنافسية الإنتاج الصناعي، اعتمدعلى أربعة مؤشرات فرعية تضم مجموعة من المتغيرات التي يعد معدو التقرير بزيادتها وتطويرها في المستقبل. والمؤشرات الأربعة هي:

1 – حصة الفرد من القيمة المضافة للإنتاج الصناعي: وهو معيار دقيق لقياس تنافسية الأنشطة الصناعية من الناحية النظرية؛ إذ يفترض أن كل الإنتاج الصناعي وفي كل الدول، يخضع لقدر متساو تماماً من المنافسة الدولية، ولكن ذلك غير ممكن في الواقع، فهناك العديد من العوامل التي تحد من تعرض الإنتاج المحلي للمنافسة الدولية مثل القيود الناجمة عن السياسات التجارية، محدودية الموارد الطبيعية، اختلاف أذواق المستهلكين وفجوة المعلومات. كما أن الإنتاج الموجه للسوق المحلية ولا سيما في الدول الكبيرة أو تلك التي تعتمد سياسات إحلال الواردات، يكون أقل تعرضاً للمنافسة الدولية من الإنتاج الموجه للتصدير.

2– حصة الفرد من الصادرات الصناعية: ويدل على مدى تنافسية النشاط

إطار 2-3

تابع - تنافسية الأداء الصناعي

الصناعي في الأسواق الخارجية، كما يدل على مدى وعمق استخدام التكنولوجيا المتقدمة في الإنتاج الصناعي أو على الأقل في الإنتاج المخصص للتصدير.

3- حصة الأنشطة متوسطة وعالية التقنية من القيمة المضافة للقطاع الصناعي: حيث يدل ارتفاع هذه الحصة على ارتفاع تنافسية أداء القطاع الصناعي، باعتبار أن التنمية الصناعية تتحقق بالانتقال من الإنتاج المعتمد على المواد الخام واستخدام التقنيات التقليدية إلى الإنتاج المعتمد على التكنولوجيا المتوسطة والعالية. فكثافة استخدام التكنولوجيا يعزز فرص النمو والتنمية، ويدل هذا المقياس على قدرة الدولة على استيعاب التكنولوجيا وتطويرها بما يسهم في استدامة النمو بظل التغيرات الدولية.

4- حصة المنتجات متوسطة وعالية التقنية من الصادرات الصناعية: ويختلف هذا المقياس عن مقياس الحصة من القيمة المضافة في حالات كثيرة كحالة الدول التي تعتمد سياسة إحلال الواردات، حيث يكون الإنتاج الصناعي المخصص للسوق المحلية أكثر تطوراً من الإنتاج المخصص للتصدير.

وتصنف الدول في المؤشرات الفرعية وكذلك في المؤشر المركب في سلم يتدرج من "صفر" ويدل على الأداء الأسوأ إلى "واحد" ويعني الأداء الأفضل. أما المؤشر المركب فهو عبارة عن المتوسط الحسابي البسيط لمجموع المؤشرات الفرعية الأربعة. كما يحلل تأثير كل واحد من المؤشرات الأربعة على التصنيف النهائي بشكل مستقل. ويعتبر التقرير أن هناك عامل ارتباط قوي بين المؤشرات الفرعية الأربعة. والارتباط الأكثر قوة هو بين مؤشر حصة الفرد من القيمة المضافة الصناعية والهيكل التكنولوجي لتلك القيمة. فكلما كان مستوى التصنيع مرتفعاً كان مستوى الهيكل التكنولوجي أكثر تطوراً. وكذلك الحال بالنسبة لمؤشر حصة الفرد من الصادرات الصناعية، فكلما كانت تلك الحصة مرتفعة كان هيكل القيمة المضافة الصناعية متطوراً. وينطبق ذلك أيضاً على ارتفاع مستوى التصنيع الذي يقابله ارتفاع حصة الفرد من الصادرات. أما الارتباط الأضعف فهو بين كثافة المكون التكنولوجي في الصادرات وهيكلها.

ويلحظ التقرير قضية بالغة الأهمية بالنسبة لصناع السياسات في الدول النامية، وهي الفرق بين نقل أو استخدام التكنولوجيا وبين توطينها وتطويرها محلياً، مشدداً على ضرورة التمييز بين الصناعات والصادرات المعتمدة على التكنولوجيا المتقدمة، وبين الصناعات والصادرات المعتمدة على تكنولوجية تقليدية لتجميع منتجات عالية التقنية. حيث تظهر بعض الدول التي لديها حصة عالية من الصادرات عالية التقنية ضمن الدول المتقدمة في الأداء الصناعي، كالفليبين مثلاً ،على الرغم من أن الجزء الأكبر من هذه الصادرات هي منتجات مجمعة وليست مصنعة محلياً.

ويعتبر التقرير أن الدخول في النظام العالمي للإنتاج عالي التقنية، مع أنه يشكل عنصراً مهماً في التقدم التكنولوجي، إلا أنه ليس الوسيلة الوحيدة المتاحة أمام الدول النامية لتطوير التكنولوجيا، بل قد لا تكون في بعض الحالات الطريقة الفضلى والمستدامة إذا اقتصرت على تجميع المنتجات عالية التقنية دون العمل على تطوير القدرات المحلية على إنتاجها. ويشير إلى أن بعض الدول النامية نجحت في تطوير صناعات تكنولوجية متقدمة بالانتقال من أنشطة التجميع إلى الإنتاج المعتمد على القدرات الوطنية دون مشاركة الشركات الأجنبية أحياناً، ولكن ذلك كان تطوراً صعباً ومكلفاً وعالي المخاطر.

فيما يتعلق بالنتائج، لحظ التقرير حدوث تغيير بسيط في ترتيب الدول وفقاً للمؤشر المركب بين عامي 1985 و 1998، وذلك ما يؤكد الحقيقة النظرية القائلة بأن تحسين الأداء الصناعي هو عملية بطيئة وتراكمية، كما يعكس حقيقة نجاح غالبية الدول تقريباً في تحقيق تقدم نسبي في أدائها. وقد اقتصر التغير الكبير في ترتيب الدول، أي ذلك الذي تجاوز 10 درجات، على 22 دولة فقط، من بينها 6 دول ارتفع ترتيبها و 12 دولة انخفض ترتيبها. ويرجع السبب الرئيسي في التغيير الحاصل إلى التقدم الذي حققته بعض الدول في زيادة اندماجها في شبكات الإنتاج العالمي الذي أدى إلى زيادة كبيرة في حصة المنتجات عالية التقنية من إجمالي الصادرات وإلى زيادة في القيمة المضافة مع مرور الوقت. ويشير إلى أن حصة المنتجات الصناعية كثيفة التقنية من الصادرات ارتفعت بشكل أكبر من الحصة في الإنتاج الصناعي عموماً. وهو ما يعكس تزايد الاتجاه نحو تدويل الإنتاج. وكان هناك 16 دولة من أصل 58 دولة نامية حققت تطوراً في هياكل إنتاجها وصادراتها مع ارتفاع حصة الإنتاج الصناعي عالي التقنية، من بينها دولة عربية واحدة هي السعودية، في حين ظل الهيكل التكنولوجي في الدول الأخرى على حاله منذ عام 1985.

ومن الاستنتاجات المهمة أيضاً أن غالبية الدول التي شهدت تغيراً في ترتيبها هي التي تحتل المراتب الوسطى من الدليل، في حين حافظت دول مجموعتي المقدمة والمؤخرة على مواقعها تقريباً. وقد أكد المؤشر التمايز بين الدول بحسب درجة التقدم؛ إذ جاءت الدول الصناعية في المراتب الأولى والدول النامية في المراتب الوسطى والدول الأقل نموا في المراتب الدنيا. وأكد أيضاً التمايز المعروف في التقدم بين الأقاليم الجغرافية، حيث احتلت دول شرق آسيا المقدمة، تلتها دول أميركا اللاتينية والكاريبي، ثم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فجنوب آسيا، وأخيراً أفريقيا جنوب الصحراء.

وتضمن الدليل قياسا للعلاقة بين الأداء الصناعي والبيئة؛ إذ لم يظهر وجود دليل واضح على ارتباط قوي بين زيادة التنافسية الصناعية وتلويث البيئة؛ ففي حين اعتبرت الدول الصناعية الأكثر تلويثاً للبيئة فإنها اعتبرت أيضاً الأكثر فعالية في مراقبة الملوثات الصناعية ومعالجتها. ومن بين الدول التي تحتل المراتب الخمس عشرة الأولى في المؤشر، لم تظهر أي منها في قائمة الدول الأكثر تلويثاً للبيئة. أما الدول ذات الاقتصادات المتحولة فقد سجلت أسوأ أداء في الحفاظ على البيئة، في حين كانت الدول النامية الأقل تسبباً في التلوث كنتيجة لضعف الأنشطة الصناعية فيها وليس لفعالية برامج الحماية البيئية.

وبالنسبة للدول العربية المشمولة بالتقرير، وهي الأردن، البحرين، تونس، الجزائر، السعودية، عمان، مصر، المغرب واليمن، فقد سجلت كلها باستثناء مصر تراجعاً كبيراً في ترتيبها، وقد جاءت كل من الجزائر، سلطنة عمان والسعودية في قائمة الدول الأربعين التي سجلت تراجعاً فاق 20 درجة. أما مصر فكانت الدولة الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي حققت تقدماً في ترتيبها؛ إذ ارتفعت من المرتبة 67 إلى المرتبة 57.

لطرد القطاع الخاص وحجم الإعانات والتحويلات إلى الناتج المحلي الإجمالي، وهو مؤشر لتشوه نظام تخصيص الموارد.

وتشير نتائج هذا المؤشر في جدول (3-10) إلى أن كوريا تحتل ثاني أعلى مرتبة أي أقل تدخل حكومي في الاقتصاد.

جدول 3-11 الإنتاجية في قطاع الصناعات التحويلية في الأقطار العربية ودول المقارنة

	إنتاجية العامل			الإنتاجية الكلية للعوامل	
	1990	1995	2000	1990	1995
الجزائر	0.25	0.12	0.20	0.54	0.20
البحرين	0.31	0.37	0.49	-	-
مصر	0.14	0.08	0.14	0.51	0.26
الأردن	0.20	0.14	0.21	0.38	0.35
الكويت	0.75	0.70	1.00	0.93	0.72
لبنان	0.17	0.14	0.27	-	-
موريتانيا	0.20	0.11	0.08	-	-
عُمان	0.34	0.34	0.40	0.15	0.13
قطر	1.00	0.39	0.56	0.33	-
السعودية	0.75	0.34	0.40	-	-
سوريا	0.34	0.18	0.34	-	-
تونس	0.35	0.24	0.23	0.95	0.63
الإمارات	0.78	0.64	0.89	-	-
اليمن	0.27	0.28	0.08	-	-
ماليزيا	0.23	0.24	-	1.00	1.00
تركيا	0.58	0.54	-	-	-
كوريا	0.66	1.00	-	-	-

المصدر: الإحصاءات الصناعية، المنظمة العربية للتنمية الصناعية واليونيدو

وعلى الرغم من أن كوريا شهدت تدخلاً حكومياً مرتفعاً في مراحل تنميتها الأولى، فإنها مع ارتفاع مستويات تنميتها بدأ التدخل الحكومي يتقهقر، لكن ما زال أداؤها في مجال الإعانات والتحويلات منخفضاً مما يدل على استمرار تدخل الحكومة عن طريق الدعم المباشر للقطاع الخاص.

وتعتبر الكويت من بين الدول العربية التي لها أعلى نسب في الإنفاق والاستثمار الإجمالي، كما تحتل كل من مصر، سوريا والمغرب أعلى ترتيب فيما يتعلق بحصة القطاع العام في الاستثمار الإجمالي، أما الأردن، تونس، لبنان ومصر فتعتبر من أكثرالدول العربية، بعد الكويت، من حيث نسبة الإنفاق إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتعتبر دولة الإمارات من أقل الأقطار العربية تدخلاً في كل مجالات تدخل الحكومة المأخوذة في المؤشر الجزئي.

الإنتاجية والتكلفة:

الإنتاجية :

يقصد بالإنتاجية مقدار ما تنتجه الوحدة الواحدة من عوامل الإنتاج، ويمكن التمييز بين نوعين من مؤشرات الإنتاجية: المؤشرات الجزئية كإنتاجية العامل وإنتاجية رأس المال، والمؤشرات الكلية كالإنتاجية الكلية للعوامل. ويفضل الاقتصاديون مؤشر الإنتاجية الكلية للعوامل على المؤشرات الجزئية لشموليته على الرغم من صعوبة حسابه. ويعتبر مؤشر" تورنفست" للإنتاجية الكلية للعوامل أشهر مؤشرات الإنتاجية وأكثرها استخداماً في الاقتصاد التطبيقي. ولحساب هذا المؤشر استخدمنا قاعدة اليونيدو للإحصاءات الصناعية

الشكل 3-5 تطور مؤشر إنتاجية العامل في قطاع الصناعات التحويلية في الأقطار العربية

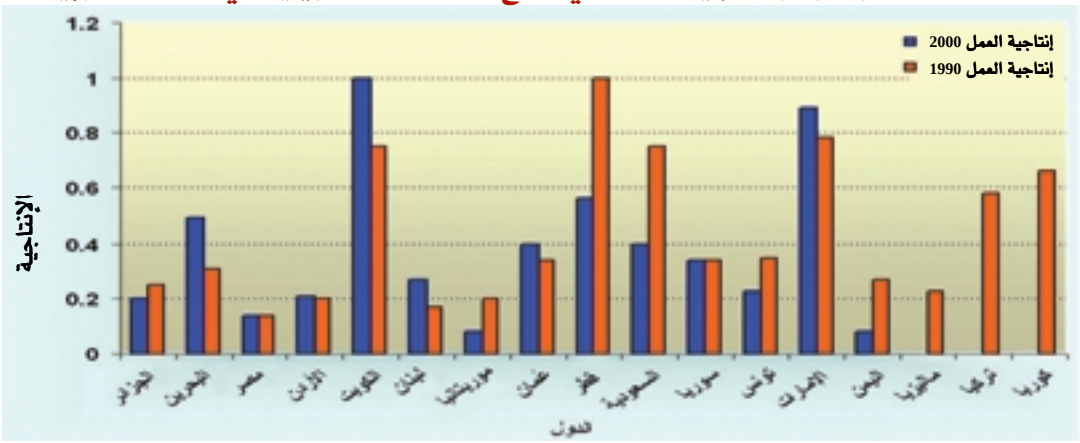

لقطاع الصناعات التحويلية بعد أن استكمل حساب رأس المال فيها بدلالة القيمة المضافة، متوسط معدل الأرباح ومتوسط أسعار الفائدة. ويورد جدول (3-11) والشكل (3-5) معدلات الإنتاجية الكلية للعوامل وإنتاجية العامل في قطاع الصناعات التحويلية في الدول العربية للأعوام 1990، 1995 و 2000. ويستخلص منه ما يأتي : أولاً - يلاحظ من الجدول ذلك الاختلاف الكبير بين إنتاجية العامل ومؤشر الإنتاجية الكلية للعوامل، فباستثناء الجزائر، مصر، الأردن، وتونس، التي تتميز بكثافة العمل نلاحظ عدم اتساق ترتيب الدول فيما بينها وبالنسبة لدول المقارنة للمؤشرين. وتبلغ درجة عدم الانسجام هذه أقصاها في الدول الخليجية التي يتميز فيها الإنتاج بكثافة رأس المال.

فمثلاً بين الدول الثماني التي حسبت مؤشرات الإنتاجية الكلية لقطاع الصناعة التحويلية فيها نجد أن قطر وعُمان تأتيان في المقدمة من حيث إنتاجية العامل، في حين تحتلان المؤخرة من حيث الإنتاجية الكلية للعوامل. كذلك فإنه في الوقت الذي نلاحظ فيه ارتفاع معدلات إنتاجية العامل في العديد من هذه الدول مقارنة بماليزيا نلاحظ انخفاضاً في معدلات الإنتاجية الكلية للعوامل في كل هذه الدول مقارنة بماليزيا.

ثانياً - يشير الجدول بوضوح إلى تدني الإنتاجية وتدهورها في العديد من الدول العربية خلال الحقبة 1990-2000. فأما التدني فيعكسه بوضوح مؤشر الإنتاجية الكلية للعوامل، الذي يشير إلى الفارق الكبير بين معدلات الإنتاجية في ماليزيا ومعدلاتها في الدول العربية؛ فيما عدا الكويت وتونس، تقل نسبة معدلات الإنتاجية الكلية للعوامل في الدول العربية لمعدلاتها في ماليزيا عن الـ 60% للعامين 1990 و 1995، كما يلاحظ بوضوح التدني في إنتاجية العامل في الدول غير النفطية مقارنة بالدول النفطية في كل سنوات المقارنة ، ويفسر ذلك بكثافة استخدام رأس المال في الدول النفطية. وأما التدهور فتشير إليه كل من مؤشرات الإنتاجية الكلية للعوامل ومؤشرات إنتاجية العامل. ففي جانب الإنتاجية الكلية للعوامل تشير النتائج إلى انخفاض ملحوظ وعام في معدلات الإنتاجية في العديد من الدول العربية بين عامي 1990 و 1995. وفي جانب إنتاجية العامل تشير النتائج إلى التأرجح في إنتاجية العامل بين سنوات المقارنة والانخفاض العام في مستوى الإنتاجية بين عامي 1990 و 2000 في العديد من الدول العربية كالجزائر، مصر، قطر، السعودية، تونس واليمن.

ثالثاً - يلاحظ أن الدول العربية ذات الاستخدام الكثيف للعمالة كمصر، المغرب، تونس، والأردن تتميز بمعدلات أعلى للإنتاجية الكلية للعوامل مقارنة بإنتاجية العامل، في حين تتميز الدول الخليجية كثيفة الاستخدام لرأس المال عموماً بمعدلات أعلى لإنتاجية العامل مقارنة بالإنتاجية الكلية للعوامل، مما يدعو للحذر في استخدام مؤشر إنتاجية العامل.

رابعاً - هنالك بعض الدول حققت معدلات جيدة في الإنتاجية الكلية للعوامل كالكويت وتونس ودول حققت معدلات جيدة في إنتاجية العامل كالكويت، الإمارات والبحرين.

كما أن هنالك دولاً سجلت معدلات متدنية للإنتاجية الكلية للعوامل بسبب ضعف استغلال الطاقات الإنتاجية المتاحة كقطر وعُمان أو بسبب الظروف السياسية كالجزائر، ودولاً سجلت تدهوراً كبيراً في معدل إنتاجية العامل كقطر والسعودية واليمن.

تتميز الدول العربية ذات الاستخدام الكثيف للعمالة بمعدلات أعلى للإنتاجية الكلية للعوامل مقارنة بإنتاجية العامل.

الكفاءة:

يقصد بالكفاءة أو الفاعلية الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة، وتتكون الكفاءة الاقتصادية للمنشأة أو القطاع من الكفاءة التقنية، التي تعني المقدرة على الحصول على أكبر قدر من الإنتاج باستخدام المتاح من المدخلات، ومن الكفاءة التوظيفية، التي تعني المقدرة على استخدام المزيج الأمثل للمدخلات.

وتنعكس الكفاءة التقنية في مدى استغلال المنشأة للطاقات الإنتاجية المصممة والكفاءة التوظيفية في مدى استغلال القطر لميزاته النسبية. هذا وتمثل الكفاءة هدفاً مباشراً لسياسات الخصخصة والتحرير الاقتصادي ومؤشراً أساسياً لتقييم القدرات التنافسية للشركات والقطاعات الإنتاجية في البلدان المختلفة.

جدول 3-12 مؤشرات الكفاءة في قطاع الصناعات التحويلية للأقطار العربية

	1990			1995		
	التقنية	التوظيفية	الشاملة	التقنية	التوظيفية	الشاملة
الجزائر	0.88	0.92	0.81	0.58	0.95	0.55
مصر	0.94	1.00	0.94	1.00	0.90	0.90
الأردن	0.89	0.74	0.66	1.00	1.00	1.00
الكويت	1.00	0.86	0.86	1.00	0.74	0.74
المغرب	0.88	0.88	0.78	0.93	0.94	0.87
عُمان	0.69	0.71	0.49	0.76	0.94	0.72
قطر	0.79	0.88	0.70	-	-	-
تونس	0.97	0.94	0.91	0.93	0.99	0.91
متوسط الدول العربية	0.93	0.87	0.81	0.90	0.93	0.83
ماليزيا	1.00	0.86	0.86	1.00	1.00	1.00

حققت بعض الدول العربية مستوى جيداً من الكفاءة التقنية والتوظيفية مقارنة بدول طليعية مثل ماليزيا.

ويورد جدول (3-12) مؤشرات الكفاءة لقطاع الصناعات التحويلية التي حسبت باستخدام منهجية البرمجة الخطية وقاعدة بيانات اليونيدو المشار إليها.

ويشير الجدول مجملاً إلى مستويات جيدة من الكفاءة التقنية والتوظيفية في الدول العربية إذا ما قورنت بدول الطليعة في مجموعة الدول النامية مثل ماليزيا، حيث بلغ متوسط معدل الكفاءة الشاملة في الدول العربية 81% مقارنة بـ 86% لماليزيا في 1990 و 83% مقارنة بـ 100% لماليزيا في1995.

أما عن مكوني الكفاءة فيشير الجدول إلى تحسن ملحوظ في توظيف الموارد، حيث زاد متوسط معدل الكفاءة التوظيفية من 87% في 1990 إلى 93% في 1995 مما أدى إلى زيادة متوسط معدل الكفاءة الشاملة من 81% إلى 83% على الرغم من انخفاض متوسط معدل الكفاءة التقنية من 93% في 1990 إلى 90% في 1995 . إن متوسط معدل الكفاءة التوظيفية قد فاق بالفعل معدل الكفاءة التوظيفية لماليزيا في 1990، حيث كان 87% مقارنة بـ 86% في ماليزيا.

في المقابل يشير الجدول إلى تباين كبير بين الدول العربية على مستوى الأقطار حيث راوحت معدلات الكفاءة الاقتصادية الشاملة بين 55% في الجزائر و 100% في الأردن في 1995 . هذا وقد زادت معدلات الكفاءة الشاملة بين 1990 و 1995 في كل من الأردن، المغرب وعُمان، في حين قلت في كل من الجزائر، مصر والكويت وبقيت على معدل الـ 91% في تونس. ويعزى التحسن الملاحظ في معدلات الكفاءة للدول المذكورة بين 1990 و 1995 أساساً إلى التحسن في الكفاءة التوظيفية، حيث ارتفع معدلها في كل الدول ماعدا مصر والكويت، وجاءت الأردن في المقدمة حيث ارتفع معدل الكفاءة التوظيفية من 74% إلى 100%، تليها عُمان التي ارتفع معدل الكفاءة التوظيفية فيها من 71% إلى 94% بين عامي 1990 و 1995. هذا ويعكس التحسن في الكفاءة التوظيفية التقدم في إزالة التشوهات السعرية الذي أحرزته سياسات التحرير الاقتصادي في البلدان العربية. أما من حيث الكفاءة التقنية فأكثر ما يلاحظ هو التدهور الذي حدث في الجزائر حيث انخفض المعدل من 88% في 1990 إلى 58% في 1995 بسبب الظروف السياسية. أما الدول الأخرى، فباستثناء تونس التي انخفض فيها معدل الكفاءة التقنية من 97% في 1990 إلى 93% في 1995، نلاحظ زيادة المعدل في كل هذه الدول؛ حيث جاءت الأردن في المقدمة بزيادة 11% من 89% إلى 100% ، تليها عُمان بزيادة 7% من 69% إلى 76% ، ثم مصر بزيادة 6% من 94% إلى 100% . وبناء على ذلك يكون

ترتيب الدول في جدول (3-12) لعام 1995 من حيث الكفاءة كالآتي: الأردن، تونس، مصر، المغرب، الكويت، عُمان ثم الجزائر.

التكلفة:

ويقصد بها أساساً تكاليف الإنتاج كالأجور، أسعار الأراضي والطاقة وتكاليف رأس المال وغيره من المدخلات الأخرى إضافة إلى رسوم الإنتاج، ضرائب أرباح الأعمال، والرسوم الجمركية على الواردات من مدخلات الإنتاج. وتعتبر التكلفة حجر الزاوية في تقييم التنافسية واختلاف التكاليف النسبية للإنتاج هو الأساس في تعريف الميزات النسبية التي قامت عليها العديد من نظريات التجارة الخارجية من ريكاردو وحتى هكشر- أولين.

كما أن التكلفة من أكثر عناصر التنافسية أهمية هي أيضاً من أكثرها صعوبة في التقييم بسبب صعوبة التحقق من التقنيات الإنتاجية والأسعار في الواقع مما يجعل حساب المؤشرات الأكثر ارتباطاً بالتنافسية كتكلفة الموارد المحلية ومعدلات الحماية الفعلية أمراً في عداد المستحيل. لذلك رأينا أن نكتفي باستعراض بعض عناصر التكلفة في الدول

جدول 3-13 تكاليف الإنتاج في الدول العربية ودول المقارنة

	الرسوم الجمركية (1995-2000)	سعر الفائدة الحقيقي		متوسط الأجور في قطاع الصناعات التحويلية بالدولار	
	المتوسط المرجح	1990	2000	1990	2000
الجزائر	16	-	-	5555	2933
البحرين	-	3.5	-	-	-
مصر	15	0.5	7.0	2517	1766
الأردن	19	-1.0	11.9	2643	3008
الكويت	-	-	-	7092	10548
لبنان	16	21.2	18.6	-	-
ليبيا	21	-	-	-	-
موريتانيا	-	7.2	-	-	-
المغرب	26	3.3	11.6	3215	4163
عُمان	5	-		2549	3712
قطر	-	-	-	8984	-
السعودية	10	-	-	-	-
السودان	4	-	-	-	-
سوريا	-	-8.7	6.0	-	-
تونس	29	-	-	5647	5944
الإمارات	-	-	-	-	-
اليمن	-	-	-	-	-
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	-	-	-	-	-
الدول ذات الدخل المنخفض	-	-	-	-	-
ماليزيا	6	-	1.4	2976	4812
تركيا	6	-	-	-	-
كوريا	5	-0.6	10.3	9352	-

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم.

العربية التي تضمنتها مجموعة المؤشرات الدولية للتنمية، إضافة إلى مؤشر تكلفة وحدة العمل، الذي حسب من قاعدة بيانات الإحصاءات الصناعية للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين. وتشمل المؤشرات الدولية جدول(3-13) أعلى ضريبة حدية على أرباح الأعمال، التعرفات الجمركية، أسعار الفائدة الحقيقية، ومتوسط أجر العامل في قطاع الصناعات التحويلية.

ساهمت مساعي الانضمام لمنظمة التجارة العالمية في إحداث تغييرات كبيرة على الهياكل الجمركية في مختلف الدول العربية.

أولاً – تميزت المعدلات الضريبية على أرباح الأعمال في الدول العربية عموماً بالانخفاض، وبخاصة في دول مجلس التعاون الخليجي. فمثلاً قد تدرجت معدلات أعلى ضريبة حدية في عام 2000 من صفر في كل من البحرين والكويت و 12% في عُمان إلى 35% في المغرب و 40% في مصر مقارنة بـ 28% في ماليزيا و 30% في تركيا. أما عن مدلولات مثل هذا النمط من الضرائب على بيئة الاستثمار وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فيلاحظ أن الدول التي بحاجة لمثل هذه التدفقات ترتفع فيها الضريبة الحدية على أرباح الأعمال كما هو الحال في مصر والمغرب، في حين تنخفض الضريبة الحدية في الدول التي تتمتع بفوائض استثمارية كما هو الحال في الدول الخليجية.

ثانياً – شهدت العديد من الدول العربية، في إطار سعيها للانضمام لمنظمة التجارة العالمية خلال التسعينيات من القرن الماضي، مراجعات وتغييرات كبيرة على هياكلها الجمركية تمثلت في تخفيض المستوى العام للمعدلات الجمركية وتقليل الفوارق الجمركية على السلع المختلفة. ولكن على الرغم من هذه التغييرات لا يزال هنالك تباين كبير بين الدول العربية تعكسه مؤشرات متوسط التعرفة الجمركية والانحراف المعياري للتعرفة التي أوردتها مجموعة المؤشرات الدولية للتنمية للفترة من 1995-2000 . فمثلاً باستثناء عُمان والسودان راوح متوسط التعرفة بين 15% في مصر و29% في تونس مقارنة بـ 6% في كل من ماليزيا وتركيا و5% في كوريا. كما راوح الانحراف المعياري للتعرفة بين 1% في عُمان و 37% في ليبيا مقارنة بـ 33% في ماليزيا و 13% في تركيا.

يشير التباين الكبير في تكلفة وحدة العمل بين الدول العربية إلى التفاوت في درجة تنافسيتها في مجال الصناعات التحويلية كثيفة العمالة.

ثالثاً – اتسمت أسواق المال العربية بمعدلات عالية من التشوهات رغم سياسات التحرير المصرفي في التسعينات وتمثل ذلك في عدم الاستقرار الواضح في هيكل الأسعار الحقيقية للفائدة. ففي حين راوحت تلك الأسعار بين -8.7% في سوريا و 21.2% في لبنان في 1990 راوحت بين 6.0% في سوريا و 18.6% في لبنان في 2000 . وقد جاء الارتفاع في الأسعار الحقيقية للفائدة جراء التحكم في معدلات التضخم خلال التسعينيات مما كان له الأثر الواضح في تشجيع الادخار. لكن على الرغم من إيجابية التغيير في اتجاه أسعار الفائدة فإن الزيادة الكبيرة التي طرأت عليها لاشك تزيد من تكلفة الاستثمار للمنتج، حيث ارتفع، مثلاً، معدل سعر الفائدة الحقيقي في مصر من 0.5% في 1990 إلى 7.0% في 2000، وفي الأردن من -1% إلى 11.9% وفي سوريا من -8.7% إلى 6%، وكان أقل معدل لسعر الفائدة الحقيقي في عام 2000 يعادل أربعة أضعاف معدل سعر الفائدة في دولة مثل ماليزيا.

أخيراً تتمثل أهم عناصر تكلفة الإنتاج في الأجور؛ حيث بلغت أقل مساهمة للأجور في القيمة المضافة لقطاع الصناعات التحويلية في 1990 نحو 16% في قطر وأعلى مساهمة 44% في الجزائر. هذا، وقد راوح متوسط أجر العامل في قطاع الصناعات التحويلية بين 2517 دولار في مصر و 8984 دولار في قطر مقارنة بـ 2976 في ماليزيا في 1990 وبين 1766 دولار في مصر و 10548 دولار في الكويت مقارنة بـ 4812 في ماليزيا في 2000 . وباستثناء الجزائر ومصر زاد متوسط أجر العامل في كل الدول العربية بين 1990 و 2000 ولكن بدرجات متفاوتة، حيث كانت أعلى نسبة زيادة في الكويت وعُمان وأدناها في تونس.

يلاحظ أيضاً الارتباط الوثيق بين الإنتاجية ومعدلات الأجور، حيث زادت الأجور في الدول التي شهدت زيادة في إنتاجية العامل وقلت في الدول التي شهدت انخفاضاً في إنتاجية العامل. أما من حيث التكلفة النسبية بين العمل ورأس المال فتأتي مصر في مقدمة أقل الدول العربية تكلفة للعمل مقارنة برأس المال تليها المغرب وتأتي الدول الخليجية في المؤخرة، وقد انعكس ذلك على كثافة

الشكل 6-3 تطور مؤشر تكلفة وحدة العمل في الدول العربية 1990-2000

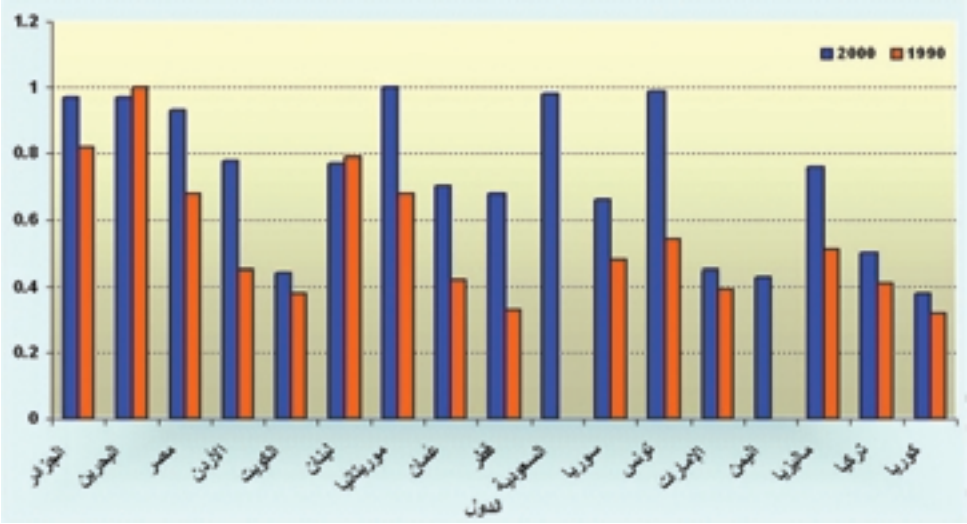

العمل في قطاع الصناعات التحويلية مصداقاً لنظرية الميزات النسبية حيث كانت كثافة العمل 36% في مصر، 37% في المغرب وأقل من 16% في الدول الخليجية في 1990 . كما ينعكس الارتباط بين الإنتاجية وتكلفة العمل بصورة أوضح في الشكل (6-3) الذي يورد مؤشر تكلفة وحدة العمل في الدول العربية للعامين 1990 و 2000.

وأول ما يلاحظ من الشكل ذلك التباين الكبير في تكلفة وحدة العمل بين الدول العربية مما يشير إلى التفاوت في درجة تنافسية الدول العربية في مجال الصناعات التحويلية كثيفة الاستخدام لعنصر العمل. وتأتي كل من الجزائر، البحرين، مصر، الأردن، المغرب، لبنان والسعودية ضمن الدول التي ترتفع فيها تكلفة وحدة العمل إذا ما قورنت بماليزيا، تركيا أو كوريا، في حين تتميز كل من الكويت، الإمارات، قطر، عُمان، واليمن بتكلفة أقل لوحدة العمل مقارنة بماليزيا أو تركيا. ثانياً – يلاحظ التشابه في أنماط اتجاه التكلفة النسبية لوحدة العمل بين الدول العربية، حيث يشير الشكل إلى اتجاه عام نحو تساوي تكلفة وحدة العمل بين الدول العربية، ما عدا الكويت والإمارات وسوريا واليمن، ويعزى ذلك إلى التحسن في سياسات التشغيل وتيسير حركة العمالة بين الدول العربية. ثالثاً – يلاحظ أن التكلفة النسبية لوحدة العمل ارتفعت في كل الدول العربية، ماعدا البحرين ولبنان، بين عامي 1990 و 2000 ولكن بدرجات متفاوتة حيث يشير الشكل إلى أن مصر، الأردن، المغرب، قطر وتونس شهدت أكثر ارتفاعاً في التكلفة النسبية وفي المقابل يشير الشكل إلى أن الكويت، سوريا، الإمارات واليمن تأتي في مقدمة أقل الدول ارتفاعاً في التكلفة النسبية لوحدة العمل. ويدل هذا النمط على تحسن في تنافسية الدول الأخيرة وتدهور في تنافسية المجموعة الأولى من الدول في إنتاج وتصدير السلع الكثيفة الاستخدام لعنصر العمل .

تتوقف تنافسية قطاع الصناعات التحويلية العربي على تطور الانتاجية وتخفيض التكاليف.

عموماً تشير المؤشرات التي استعرضت إلى أن عدداً من الدول العربية تتمتع بقدرات تنافسية جيدة إذا ما قورنت بدول مثل ماليزيا وتركيا. فمثلاً تميزت كل من مصر، الأردن، المغرب وعُمان بتكلفة أقل للعمالة مقارنة بماليزيا ولكن عابها تدني إنتاجية العامل، مما ساهم في ارتفاع تكلفة وحدة العمل فيها، في حين تميزت ماليزيا على مجموعة هذه الدول بانخفاض تكلفة رأس المال وانخفاض معدلات ضرائب أرباح الأعمال والرسوم الجمركية. ومن حيث الكفاءة مثلاً تفوقت مصر، الكويت وتونس على ماليزيا في 1990 وتفوقت الكويت والإمارات على ماليزيا في إنتاجية العامل وتكلفة وحدة العمل في العامين 1990 و 1995 . إذن أهم ما يمكن استخلاصه لدعم القدرات التنافسية في الدول العربية حول محور الإنتاجية، التكلفة والكفاءة هو الاهتمام برفع معدلات الإنتاجية والاستمرار في سياسات الإصلاح المالي وإزالة التشوهات السعرية.

جدول 3-14 مؤشر الإنتاجية والتكلفة ومكوناته

البلد	معدل الضريبة	حصة الصناعات التحويلية	معدل النمو (الصناعات التحويلية)	إنتاجية العمل في القطاع التحويلي	معدل الأجور	نسبة الأجور في القيمة المضافة	سعر الصرف الحقيقي	الإنتاجية الكلية للعوامل	أسعار الفائدة (الإقراض)	مؤشر الإنتاجية والتكلفة
الجزائر	0.19	0.18	0.32	0.10	0.74	0.09	0.64	0.56	0.89	0.41
الأردن	0.47	0.34	0.55	0.10	0.86	0.50	0.48	0.57	0.91	0.53
الإمارات	0.93	0.13	0.37	0.69	0.27	0.71				0.52
البحرين	0.92	0.43		0.36	0.24	0.71	0.57		0.91	0.59
السعودية		0.10	0.54	0.41	0.35	0.08	0.55		1.00	0.43
السودان	0.60	0.01	0.54				0.29	0.50		0.39
الكويت	1.00	0.12		0.72	0.25	0.59	0.58		0.95	0.60
المغرب	0.05	0.48	0.45	0.09	0.77	0.12	0.53	0.42	0..91	0.42
اليمن	0.83	0.17	0.48	0.36	0.88	0.99	0.33			0.58
تونس	0.42	0.49	0.47			0.32	0.56	0.57		0.47
سوريا		0.55	0.67	0.19	0.72	0.40	0.38			0.49
عمان	0.98	0.00	0.65	0.29	0.7	0.62	0.59		0.94	0.59
قطر				0.56	0.38	0.58	0.45			0.49
لبنان	0.86	0.19	0.29			0.40				0.44
مصر	0.03	0.48	0.57	0.02	0.92	0.23	0.51	0.61	0.83	0.47
موريتانيا		0.18	0.48	0.05			0.69		0.92	0.47
تركيا	0.31	0.51	0.54	0.57	0.49		0.47	0.56	0.00	0.43
كوريا	0.54	1.00	0.64	0.83	0.00	0.52	0.48	0.50	0.93	0.60
ماليزيا	0.84		0.54	0.10	0.89	0.72	0.47	0.60	0.96	0.64

مؤشر الإنتاجية والتكلفة:

تعتبر الإنتاجية والتكلفة بالإضافة إلى اعتبارات النوعية أحد المحددات الرئيسية للتنافسية الجزئية (القطاع والمشروعات) للبلد. وعلى الرغم من شح البيانات في هذا المجال فقد ركز على قطاع الصناعات التحويلية لقياس الإنتاجية والتكلفة عن طريق توليف تسعة مؤشرات جزئية تقيس أحد جوانب التكلفة أو الإنتاجية كما هي موضحة في الجدول (3-14) . حصة الصناعات التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي تعكس حجم هذا القطاع في توليد القيم المضافة القابلة للتصدير بالإضافة إلى توليد مداخيل مستدامة وإشباع رغبات السكان من المواد الاستهلاكية وتقليل الاعتماد على الواردات. بناء على هذا المؤشر وقياساً بأداء كوريا فإنه يمكن التقاط الدول التي حققت نجاحاً جزئياً في هذا المجال والدول التي ما زالت في المراحل الأولية من التنمية الصناعية، مع ملاحظة أن الدول النفطية التي يساهم فيها قطاع الطاقة بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي قد يعطي الانطباع بأن هذه الدول تعاني صغر حجم قطاع الصناعات التحويلية. فمثال السعودية واضح، حيث إن المؤشر عند مستوى 0.10يعكس ضآلة القطاع، لكن هذا غير صحيح وذلك نتيجة كبر حجم قطاع الطاقة. لكن الدول غير النفطية التي لها أداء جيد في مجال حجم قطاع الصناعات التحويلية هي سوريا، البحرين، تونس، المغرب، مصر والأردن، لكنها كلها تقريباً أقل من نصف أداء كوريا. أي أن الطريق ما

زال طويلاً أمام ما يعرف بالدول العربية ذات الاقتصاد المتنوع. أما الدول الفقيرة والنفطية ولبنان فما زال أداؤها متواضعاً ولا يمكن التحدث عن تنافسية صناعية لديها عند هذا المستوى من التنمية الصناعية.

أما ديناميكية قطاع الصناعات التحويلية فقد قيست بمعدل نمو هذا القطاع. فبحسب نتائج هذا المؤشر الأولي فإن الجزائر، الإمارات ولبنان تشهد انخفاضاً في الأداء، أما باقي الدول العربية فهي أيضاً لا تتميز بتسارع وتائر نمو هذا القطاع وإن كان بمعدلات أعلى من هذه المجموعة. قطاع الصناعات التحويلية لن يكون تنافسياً إلا إذا تطورت إنتاجيته وتحسنت تكاليفه. فبحسب معدل إنتاجية العمل (القيمة المضافة على عدد العمال) في هذا القطاع مقارنة بكوريا فإن الأداء العربي متواضع جداً.

ومع ملاحظة أن الأداء في دول الخليج أعلى منه في باقي الدول العربية، وبخاصة في الكويت والإمارات، التي تستخدم عمالة وافدة على صعيد واسع في هذا القطاع بالإضافة إلى المرونة الواسعة في مجال العقود والتوظيف وإنهاء الخدمة مما ينجم عنه انخفاض تكلفة العمل لكل وحدة إنتاج.

الدول العربية ذات الإنتاجية المتدنية لها أيضاً معدلات أجور متدنية، وهذا واضح جداً في حالة الجزائر، مصر، الأردن، المغرب، سوريا واليمن، في حين نجد العكس هو الصحيح في كوريا، أي ارتفاع التكلفة يقابله ارتفاع الإنتاجية. هذا السلوك ما بين الأجور والإنتاجية يعكس فقط ظاهرة تعادل إنتاجية عوامل الإنتاج مع سعرها الحقيقي والناجمة عن السلوك الأمثل لعوامل الإنتاج. ويمكن تلخيص هذا الأداء ما بين الإنتاجية والأجور بحساب تكلفة وحدة العمل التي تعكس التكلفة النسبية في الأسواق الدولية حيث إن ارتفاع تكلفة وحدة العمل واضحة في حالة الجزائر، مصر، المغرب والسعودية. أما الدول التي لها انخفاض نسبي في تكلفة وحدة العمل فهي البحرين، عمان، الإمارات والكويت، وهذا ناجم عن توظيف عمالة وافدة مرنة. فالمجموعة العربية الأولى تحتاج إلى إعادة هيكلة صناعية عميقة وكذلك إجراء الاصلاحات الضرورية في سوق العمل وتقليل درجة القطاع العام الصناعي عبر الخصخصة وذلك لإضفاء المرونة المطلوبة في الأجور والإنتاجية. ويحتوي المؤشر عوامل تكلفة أخرى وهي معدل الضريبة وأسعار الفائدة على الإقراض التي تؤثر في أسعار المنتوج وكذلك تكاليف التمويل والاستثمار. فعلى الرغم من أن كوريا لها معدل ضريبة منخفض فإن الدول الخليجية تنخفض فيها معدلات الضريبة عموماً، لكن لا توجد مؤشرات على ارتفاع مفرط في هذا المعدل مقارنة بكوريا. فالدول التي لها معدلات مرتفعة نسبياً هي الجزائر، مصر والمغرب. أما أسعار الفائدة فهي أيضاً لا تظهر وجود نمط سلوكي يدل على تفاوت في تحديد أسعار الفائدة. ونتيجة كل هذه العوامل المتضافرة فإن مؤشر التكلفة والإنتاجية الذي يعكس متوسطها يدل على أن الدول العربية لها أداء أقل من دولة المقارنة لكن بمستويات غير متباعدة باستثناء الجزائر، السودان، لبنان والسعودية، التي لها أداء أقل من باقي الدول العربية في هذا الخصوص.

ديناميكية الأسواق والمنتجات والتخصص:

المنافسة في الأسواق العربية :

شهد العديد من البلدان العربية منذ بداية التسعينيات بعض الجهود التنظيمية والإصلاحية في إطار التحول التدريجي نحو اقتصاديات السوق هدفت إلى تحرير الأسواق، تحسين البيئة الاستثمارية وزيادة مشاركة القطاع الخاص بغرض تعزيز قدراتها التنافسية واستقطاب الاستثمارات الأجنبية. ولنجاح عملية تحرير الأسواق وتعزيز مشاركة القطاع الخاص دلت التجارب الدولية على ضرورة سن القوانين والتشريعات التي تحمي المنافسة وترشد سلوك قطاع الأعمال بما يتماشى مع الأهداف الاقتصادية، وهياكل قوى السوق والسمات الأساسية للنظام القانوني والقضائي للبلد. وفي المقابل وعلى الرغم من أهمية وجود مثل هذه التشريعات وتطبيقها فإن تجارب العديد من البلدان النامية أشارت أيضاً إلى ضرورة الحذر والتدرج في تطبيق هذه التشريعات حتى لا تتأثر تنافسية الصناعات الوطنية الناشئة في ظل وجود

دلت التجارب أن التحول نحو اقتصاد السوق يتطلب سن القوانين لحماية المنافسة ولترشيد سلوك قطاع الأعمال بما يتماشى مع أهداف تعزيز التنافسية.

العديد من المعوقات الهيكلية الأخرى في هذه البلدان. وهنا تجدر الإشارة إلى أن العلاقة بين المنافسة والتنافسية ليست تكاملية في الأسواق الخارجية كما هي في الأسواق الداخلية مما يفضل معه الاستخدام الاستراتيجي لسياسات المنافسة بهدف تدعيم القدرة التنافسية للشركات الوطنية كما هو الحال في العديد من الدول المتقدمة. ويتطلب هذا الاستخدام الاستراتيجي تفعيل المنافسة في القطاعات الإنتاجية التي تتجه نحو الأسواق المحلية التي تقل فيها المنافسة من الواردات مع السماح بمقومات التركز والقوة السوقية في الصناعات ذات القابلية التنافسية في الأسواق العالمية التي تتجه نحو التصدير. وعند تطبيق هذه التشريعات يجب التمييز أيضاً بين مفهوم هياكل الأسواق ومفهوم سلوك الأعمال، حيث المهم فيما يتعلق بتحرير الأسواق وتفعيل المنافسة هو سلوك الأعمال وليس حجم الشركات العاملة أو عددها. فهنالك العديد من الأمثلة التي نجد فيها شركات صغيرة تتمتع بقدرات احتكارية كبيرة، في حين نجد في أسواق أخرى شركات كبيرة لا تتمتع بنفس القدرات الاحتكارية بسبب قابلية المنافسة في تلك الأسواق.

عموماً يتسم الوضع الحالي في الأسواق العربية بضعف قوى المنافسة في بعض المجالات، وانعدامها في مجالات أخرى، واشتدادها في عدد محدود من الأنشطة. ففي المجالات التي سمحت السلطات بترخيص عدد كبير من الشركات للعمل فيها تشير بيانات القطاع الصناعي إلى وجود عدد كبير من المنتجين أما الأنشطة التي لا تصرح السلطات فيها إلا لعدد محدود من المنتجين كقطاعات الكهرباء، والاتصالات والمصارف، فتنتشر فيها الممارسات الاحتكارية بوضوح. وأما من ناحية سهولة النفاذ إلى الأسواق العربية والخروج منها، فتضع التصانيف الدولية، على غرار مؤشر الحرية الاقتصادية، كُلاً من البحرين، الإمارات، الكويت، قطر وسلطنة عُمان ضمن الدول التي يسهل النفاذ لأسواقها بينما تضع كلاً من اليمن، سوريا، وليبيا ضمن الدول التي يصعب النفاذ إلى أسواقها.

لا تزال الدول العربية تعتمد إجراءات وقوانين تضعف التنافسية مثل الحماية الجمركية للصناعات المحلية والحوافز الصناعية والاحتكارات الحكومية والوكالات التجارية.

أما في الجانب التشريعي فيعتبر قانون حماية المنافسة ومنع الاحتكار ظاهرة حديثة في العالم العربي، حيث إن عدد الدول التي لديها قوانين منافسة وأصدرتها رسمياً دولتان فقط هما تونس (1991) والجزائر (1995) . غير أن هنالك عدداً من الدول تمر بمراحل متباينة حالياً بغية إصدار قوانين منافسة تنبع من ظروفها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وتستجيب إلى شروط العضوية لدى بعض المنظمات الإقليمية والدولية كما في حالات اتفاقيات الشراكة الأوروبية-الأوسطية ومنظمة التجارة العالمية.

في المقابل يوجد عدد كبير من الإجراءات والقوانين التي تضعف القدرات التنافسية للشركات الوطنية وتتشابه الدول العربية إلى حد كبير في تبني مثل تلك الإجراءات، التي نذكر فيما يلي بعضها:

- الحماية الجمركية للسلع المنتجة محلياً مما ترتب عليه آثار سلبية على نوعية المنتج وتنوعه، وهنالك تباين كبير في درجات الحماية الجمركية في الدول العربية، حيث تشتد درجات الحماية بوضوح في دول المغرب العربي ومصر وتضعف في الدول الخليجية.
- الحوافز الصناعية التي تقدم بنسب متفاوتة على رأس المال في شكل قروض ميسرة، وأراض صناعية بإيجارات رمزية، ومصادر الطاقة والمياه بأسعار مدعمة إضافة للإعفاءات الضريبية والجمركية لمدخلات الإنتاج الصناعي. وعلى الرغم من دور الحوافز في جذب المستثمرين للأنشطة الصناعية فإنها تساعد في خلق تشوهات سعرية في الاقتصاد الوطني تخفي الندرة النسبية لعناصر الإنتاج، ومن ثم تؤدي إلى توزيع أقل كفاءة للموارد المتاحة إضافة إلى تأثيرها المستقبلي على التنافسية الدولية للمنتج الوطني؛ لذلك يجب إخضاع مثل هذه الحوافز الصناعية، كغيرها من أدوات السياسة التجارية، لحسابات المنافع والتكاليف قبل الحكم عليها.
- الاحتكارات الطبيعية التي منحتها الدول لنفسها في مجالات المرافق والخدمات العامة، كإنتاج الكهرباء وتوزيعه والماء والاتصالات والصرف

الصحي وخدمات التلفاز والطيران حيث احتكرت الدولة أسواق هذه الأنشطة بشكل واضح ولفترات طويلة. غير أننا نلاحظ وجود اتجاه عام نحو التحرير والخصخصة في قطاعي الاتصالات والطيران في الآونة الأخيرة ضمن سياسات التحرير الاقتصادي كما في مصر، المغرب، الأردن، موريتانيا، السودان، لبنان، والكويت.

- التراخيص والموافقات الحكومية للعمل في المجال المعين، مثل تراخيص التوسع في الطاقات الإنتاجية، تعديل هيكل المنتجات المرخصة، تصاريح البناء، تراخيص البلدية، تراخيص استقدام العمالة الأجنبية وغيرها من التراخيص. أضف لذلك عدد المستندات المطلوبة للحصول على كل ترخيص والفترة الزمنية الطويلة التي يستغرقها الحصول على كل منها مما يشكل عائقاً واضحاً للدخول في الأسواق المحلية.

- الوكالات المنتشرة في مختلف الدول العربية، وبخاصة الخليجية منها، تمثل عائقاً آخر يفصل السوق المحلي عن السوق العالمي وهي مثال لحماية المنافسين بدلاً من حماية المنافسة وأداء لتكريس الاحتكارات والهيمنة السوقية، وقد شهدت الساحة العربية أخيراً جدلاً واسعاً حول دور هذه الوكالات وأثرها على المنافسة في الأسواق العربية.

- استبعاد الأجانب من التنافس في السوق المحلي بفعل شرط الوكيل الوطني المعتمد، وشروط الملكية وفروقات الأسعار في عقود المشتريات الحكومية، وشروط ملكية الأراضي، والأسهم الحالية أو السندات الحكومية وعدم المساواة بين الشركات الوطنية والأجنبية من حيث الحوافز، والضرائب واستقدام العمالة الأجنبية.

- استبعاد صغار المستثمرين في العقود الحكومية؛ إذ تحتوي هذه العقود على شروط يصعب الوفاء بها كشرط الضمان المالي الذي تصل نسبته في بعض الدول العربية إلى 15% – 20% لا ترد إلا بعد فترة تصل إلى 6 أشهر من تاريخ الانتهاء من العملية موضوع العقد ودون فوائد.

- قوانين إنشاء الشركات التي تحول دون دخول البعض للأسواق المحلية بسبب صعوبة الإيفاء بشروطها الكثيرة من حيث تحديد مجالات العمل ومتطلبات الإطار القانوني ورؤوس الأموال المبدئية، إضافة إلى التعقيدات في قوانين الإفلاس في حالة الخروج من السوق.

- نقص المعلومات والشفافية عن الهيكل الصناعي وغياب القوانين التي تحمي حقوق الملكية والاختراع. غير أنه في إطار اتفاقيات الشراكة الأوروبية – المتوسطية بدأت بعض الدول العربية بسن القوانين لحماية الملكية الفكرية كالأردن، لبنان، ومصر.

إذن، يتضح من السمات العامة أن تفعيل المنافسة في الأسواق العربية يتطلب إزالة العديد من عوائق الدخول كالعوائق الجمركية، والعوائق الإدارية والفنية والعوائق البيروقراطية. وفي إطار سياسات الإصلاح الهيكلي التي انتظمت البلدان العربية في الحقبة الماضية بذلت الحكومات العربية جهوداً كبيرة في تحرير أسواقها وتشجيع دخول الاستثمارات الأجنبية، وقد تنوعت هذه الجهود بين إعادة تنظيم وهيكلة لبعض القطاعات الاستراتيجية وفتح للأسواق وتدعيم لدور القطاع الخاص والمنافسة في القطاعات الأخرى.

تدل معدلات التركز العالية في القطاع الصناعي العربي على توافر مقومات الاحتكار، وبخاصة إذا واكب ذلك معدلات حمائية عالية.

هياكل الأسواق والمنافسة في قطاع الصناعات التحويلية:

من الطبيعي الإشارة إلى أهمية قطاع الصناعات التحويلية والدور المنوط به في تنمية القدرات الصناعية وتطويرها من ناحية وفي تنويع تنافسية الاقتصادات العربية ودعمها من ناحية أخرى. وتتمثل أهم سمات الأسواق والمنافسة في الدول العربية في الآتي:

- يمكن تقسيم الدول العربية من حيث سمات الأسواق بصفة عامة إلى ثلاث مجموعات: مجموعة الدول النفطية وتضم معظم الدول الخليجية إضافة إلى الجزائر وليبيا ويتسم قطاع الصناعة التحويلية فيها بهيمنة صناعات النفط ومشتقاته على دفة الإنتاج الصناعي مستندة في ذلك إلى ميزاتها النسبية. أما خارج قطاع النفط والصناعات المرتبطة به فيلاحظ ضعف القاعدة الصناعية وافتقارها لمقومات الإنتاج الكبير والتنوع بسبب ضيق السوق المحلية حيث تتجه معظم الصناعات للاستهلاك المحلي إضافة إلى اشتداد

المنافسة في أسواق تلك المنتجات بسبب الواردات. أما المجموعة الثانية فهي مجموعة الاقتصادات المتنوعة، وتمثلها دول مثل مصر، الأردن، تونس، والمغرب ويتميز فيها قطاع الصناعات التحويلية بالتنوع والديناميكية في الجمع بين الصناعات الاستهلاكية ذات الكثافة العالية في عنصر العمل والموجهة للسوق المحلي والصناعات الرأسمالية والتقنية ذات القيمة المضافة العالية والموجهة للتصدير. ويلاحظ في هذه الدول اشتداد المنافسة في أسواق السلع الاستهلاكية على الرغم من ارتفاع المعدلات الحمائية، في حين تتميز أسواق السلع الوسيطة والرأسمالية بارتفاع معدلات التركز ووجود مقومات القوة الاحتكارية. وأما المجموعة الثالثة فهي مجموعة الاقتصادات الأخرى، وتمثلها دول مثل موريتانيا، السودان، اليمن ولبنان ويتسم قطاع الصناعات التحويلية فيها بضعف البنية الصناعية وافتقارها إلى التنوع من ناحية وهيمنة الصناعات الصغيرة ذات القيمة المضافة المتدنية والموجهة للسوق المحلي على دفته. وأما من ناحية المنافسة فتتميز أسواق المنتجات الوطنية فيها بوجود بعض المنافسة بسبب عدد المنتجين أو الواردات، في حين تقل المنافسة وتنتشر الاحتكارات في أسواق السلع الوسيطة والرأسمالية.

ترتفع درجات المنافسة الداخلية في الصناعات الاستهلاكية العربية، وتنخفض في الصناعات الرأسمالية وعالية التقانة.

- هنالك تباين كبير في معدلات التركز الصناعي في الدول العربية حيث تراوح معدلات التركز الصناعي العام، مقاساً بمعامل جيني، بين 0.1 في تونس والمغرب، 0.5 في الأردن إلى 0.7 في كل من مصر والكويت مقارنة بـ 0.2 في دولة مثل ماليزيا مما يوحي بوجود درجة كبيرة من عدم التوازن في البنيات الصناعية للدول العربية، كما تدل معدلات التركز العالية على توافر مقومات الاحتكار خاصة إذا واكب ذلك وجود معدلات حمائية عالية في الأسواق كما هو الحال في مصر مثلاً.
- ترتفع درجات المنافسة بصفة عامة في أسواق السلع الاستهلاكية في الدول العربية، حيث تتميز الصناعات الاستهلاكية بالكثافة النسبية في عدد المنشآت الإنتاجية وصغر أحجامها مع وجود المنافسة من الواردات مما يقلل من درجات التركز السوقي. وفي هذا الخصوص نلاحظ أن درجات المنافسة أعلى في الأسواق الخليجية حيث تنخفض معدلات الحماية الجمركية وغير الجمركية عن أسواق المغرب العربي ومصر حيث تزداد بوضوح المعدلات الحمائية.
- يأتي قطاع المنتجات الغذائية في قائمة السلع الاستهلاكية التي تتميز أسواقها بدرجات عالية للمنافسة حيث يضم القطاع أكثر من 20% من المنشآت الإنتاجية في قطاع الصناعات التحويلية في الدول العربية وتزيد هذه النسبة إلى أكثر من 50% في البلدان الزراعية كالسودان ومصر. ويلي قطاع المنتجات الغذائية قطاع المنسوجات والملبوسات من حيث درجات المنافسة في الأسواق العربية ويضم حوالي 15% من المنشآت العاملة في قطاع الصناعات التحويلية وترتفع النسبة إلى أكثر من 25% في سوريا، تونس، والمغرب. ويأتي في المرتبة الثالثة قطاع المنتجات الخشبية والأثاث (السودان، تونس، الجزائر)، المنتجات المعدنية المصنعة (الكويت، الأردن، مصر، عُمان) وصناعات الخزف والفخار (عُمان، المغرب).
- تتسم أسواق المشروبات ، السجائر والتبغ، الأحذية، المنتجات الورقية، والمنتجات المطاطية والبلاستيكية في الدول العربية بدرجات متفاوتة من هياكل الأسواق الاحتكارية تبعاً لدرجات انفتاح الأسواق ومعدلات الحماية الجمركية.
- يقل عدد المنشآت وتزيد معدلات التركز الإنتاجي والاستثماري للمنشأة بصورة ملحوظة في الصناعات الرأسمالية والصناعات عالية التقانة ذات القيمة المضافة العالية والموجهة نحو التصدير كالمعدات المعدنية غير الذائبة، الحديد والصلب، الآليات الكهربائية، الكيماويات الصناعية، معدات النقل والمعدات العلمية والمهنية في الدول التي توجد فيها مثل هذه الصناعات في العالم العربي ، ومن ثم تقترب هياكل الأسواق والمنافسة فيها من نموذج احتكار القلة المعروف في نظرية المنشأة. وتتميز هذه الصناعات بإمكانات توافر اقتصادات الحجم فيها كما تعرف بأنشطتها في مجال البحث والتطوير، ومن ثم في بناء القدرات التنافسية لاقتصاد البلد المعني. ويلاحظ خلو قطاع الصناعات التحويلية في الدول العربية من وجود

متكامل لمثل هذه الصناعات ما عدا بعض الأمثلة كصناعة البتروكيماويات في السعودية، الكويت، وقطر، صناعة الحديد والصلب في البحرين، الإمارات، مصر، تونس، والجزائر، صناعة الكيماويات والأدوية في الأردن، المغرب، الجزائر، عُمان، مصر، وتونس، صناعة الآليات الكهربائية في المغرب، الأردن، مصر، وتونس، صناعة معدات النقل في مصر والأردن، وصناعة المعدات العلمية والمهنية في المغرب والأردن.

- تتعدم المنافسة ويسود الاحتكار الكامل ممثلاً في الدولة في قطاع صناعات تكرير النفط ومشتقاته، الذي تميز بدرجات عالية من التركز الإنتاجي والاستثماري، وبخاصة في الدول النفطية مما ساهم بشكل أساسي في ارتفاع معدلات التركز العام في قطاع الصناعات التحويلية في الدول الخليجية. وإضافة للقوة الاحتكارية يعاني قطاع المنتجات البترولية في الدول العربية أيضاً التشوهات السعرية التي أفرزها التدخل المستمر للدولة من خلال الضرائب في الدول العربية المستوردة للنفط بغرض دعم الإيرادات الحكومية ومن خلال الإعانات في الدول المنتجة والمصدرة للنفط مما يشكل عائقاً لتنافسية الصناعات ذات الاستخدام الكثيف للطاقة في الدول الأخيرة إذا ما تم إلغاء هذه الإعانات في ظل التزامات تلك الدول تجاه اتفاقية منظمة التجارة العالمية.

المدلولات التنافسية لهياكل الأسواق والمنافسة في قطاع الصناعات التحويلية:

لتقييم المدلولات التنافسية لهياكل الأسواق والمنافسة نبدأ بتوضيح علاقة عنصرين أساسيين هما المنافسة والتركز بالتنافسية.

أولاً : هنالك اختلاف كبير بين مفهوم المنافسة والتنافسية، ففي حين تعنى المنافسة بوصف هياكل الأسواق وسلوك الأفراد والأعمال في السوق المعني تعنى التنافسية بتقييم أداء الشركات أو الدول ومقارنته في ظروف المنافسة المتاحة في هذه الأسواق.

ثانياً : في كثير من الحالات نجد أن تفعيل المنافسة بفتح الأسواق وتسهيل دخول الشركات وخروجها من شأنه تحفيز المستثمر المحلي والأجنبي على الاستثمار في إنتاج، تطوير، تنويع وتسويق المنتج المحلي ومن ثم يساعد في خلق وتعزيز تنافسية المنتج على الصعيد العالمي غير أنه في حالات أخرى قد يكون وجود القوة الاحتكارية هو المحفز الرئيسي لدخول المستثمر الأجنبي في إنتاج المنتج المعني وتسويقه.

ثالثاً : على الرغم من ارتباط التركز بالقوة الشرائية والسوقية، فإن وجود التركز لا يعني بالضرورة وجود الاحتكار؛ إذ في كثير من الأحيان قد يكون إنتاج القطاع ذو التركز الصناعي العالي موجهاً نحو التصدير كما هو الحال في صناعة البتروكيماويات في دول الخليج إضافة إلى إمكانية توافر المنافسة من الواردات بفتح الأسواق.

رابعاً : قد يكون التركز مطلوباً من الناحية الاقتصادية والاستراتيجية كالاستفادة من وفورات الحجم في الصناعات الرأسمالية والتقنية ذات القيمة المضافة العالية والمرتبطة بنشاطات البحوث والتطوير والابتكار والتي من شأنها تعزيز القدرات التنافسية للمنتج الوطني. لذلك فإنه ليس من قبيل الصدفة أن نجد العديد من الدول المتقدمة تستخدم سياسة المنافسة استراتيجياً لتنمية قدراتها التنافسية من خلال إعفاء بعض الصناعات ذات الثقل الاستراتيجي والتقني فيها من قوانين المنافسة.

في ضوء ما سبق تكمن تنافسية قطاع الصناعات التحويلية في الدول العربية في تنوعه من ناحية ودرجة الموازنة بين تفعيل المنافسة على وجه العموم والسماح ببعض التركز في الصناعات ذات الثقل الاستراتيجي والتقني والتي تتوفر فيها مقومات اقتصاديات الحجم من ناحية أخرى. ومن خلال هذا المنظور يلاحظ تميز قطاعات الصناعات التحويلية في كل من الأردن، تونس مصر والمغرب بالتنوع والجمع بين الصناعات الاستهلاكية ذات الكثافة العمالية الموجهة للسوق المحلي والصناعات الرأسمالية والتقنية ذات البعد التنافسي والاستراتيجي. يلاحظ أيضاً التوافق الجيد بين تفعيل المنافسة في قطاع الصناعات الاستهلاكية والسماح للتركز وبعض القوة

تكمن تنافسية قطاع الصناعات التحويلية العربي في الموازنة بين تفعيل المنافسة عموماً والسماح ببعض التركز في الصناعات ذات الثقل الاستراتيجي والتقني والتي تتوافر فيها مقومات اقتصادات الحجم.

الاحتكارية في الصناعات الرأسمالية والتقنية في كل من الأردن، تونس والمغرب.

أما قطاعات الصناعات التحويلية في الدول الخليجية فإنه يلاحظ افتقارها إلى التنوع والتشابك، ومن ثم إلى مقومات التنافسية عدا صناعات البتروكيماويات على الرغم من درجات المنافسة العالية وانفتاح أسواقها للواردات. في المقابل تمثل أحد عوائق المنافسة في أسواق المغرب العربي للمنتجات الاستهلاكية في المعدلات الحمائية العالية، وبخاصة في الجزائر، فيما مثلت معدلات التركز الصناعي العالية عائقاً مهماً للمنافسة في القطاع التحويلي في مصر.

العولمة والاندماج والتنافسية:

تعبّر العولمة عن عملية الاندماج المتزايد بين الأمم المستقلة في مجالات التجارة، الاستثمار، الأفراد والتكنولوجيا والتي جاءت كنتاج لتزايد موجات التحرير الاقتصادي والمالي وإعادة توزيع الإنتاج على المستوى الكوني عبر الشركات المتعددة الجنسيات. ويأتي الاهتمام بالعولمة لكونها تتيح فرصة كبيرة للدول النامية لتعزيز نموها الاقتصادي وزيادة مساهمتها في التجارة العالمية من ناحية ولكونها تنطوي على مخاطر كبيرة للاقتصادات الهشة التي لا تقوى على التنافس والتأقلم مع البيئة الجديدة من ناحية أخرى. وفي إطار التنافسية الدولية يتوقع أن تكون الاقتصادات الأكثر اندماجاً في الاقتصاد العالمي هي الأقوى على المنافسة العالمية والأقدر على النفاذ لأسواق الدول الأخرى.

تسعى الدول العربية للاستفادة من العولمة وتجنب مخاطر التهميش، عبر الانخراط في منظمة التجارة العالمية واتفاقيات الشراكة وتطوير منطقة تجارة عربية حرة.

وسعياً للاستفادة من الفرص التي تحققها العولمة تحاول الدول العربية الاندماج في الاقتصاد الكوني عبر الانخراط في منظمة التجارة العالمية، اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وعبر تطوير منطقة تجارة عربية حرة تعزز مكانتها في الاقتصاد الكوني وتحميها من مخاطر العولمة والتهميش.

لقد شهدت الدول النامية تزايداً ملحوظاً في معدلات اندماجها في الاقتصاد الكوني خلال العقدين الأخيرين نتيجة تغير توجهات التنمية فيها من سياسات التوجه الداخلي وإحلال الواردات لصالح سياسات التوجه الخارجي والانفتاح وتحرير الاقتصاد وتخفيض القيود على التجارة الخارجية. وقد كان ثمرة هذا الاندماج أن ارتفعت صافي التدفقات المالية وتزايد دور الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الدول، حيث زادت مجمل تدفقات رأس المال الخاص للدول النامية من 28 مليار دولار أمريكي في السبعينيات إلى 306 مليارات دولار في 1997.

أما الدول العربية فقد تخلفت كثيراً عن الركب حيث لم تحقق معدلات النمو المنشودة؛ إذ لا يزال أكثر من نصفها يعتمد على استغلال الموارد الطبيعية بصورة غير مستدامة، التي تأثرت عائداتها كثيراً بتذبذب الأسعار العالمية وتحول الطلب العالمي عنها. كذلك أخفقت الدول العربية في استقطاب التدفقات الرأسمالية التي واكبت العولمة مقارنة بالدول النامية في آسيا وأمريكا اللاتينية حيث لم يتعد نصيب الدول العربية الـ 1% من جملة التدفقات الاستثمارية من الدول الصناعية للدول النامية في التسعينيات. وعلى الرغم من النجاحات التي حققتها السياسات الاقتصادية في جانب الاستقرار الاقتصادي فإن ذلك وحده ليس كافياً لتعزيز اندماج البلدان العربية في الاقتصاد العالمي بل يتطلب ذلك، بالإضافة إلى تدعيم هذه السياسات، تخفيف حدة القيود الهيكلية والمؤسسية التي تقف عائقاً أمام عملية الاندماج. ويتضمن ذلك المزيد من الإصلاح المؤسسي وتحرير التجارة الخارجية، وتطوير الأنظمة التشريعية والنظم المالية وتطوير البنيات التحتية والمعلوماتية، وبخاصة في مجال المواصلات والاتصالات.

الاندماج المالي:

يشكل الاندماج التجاري والمالي العمود الأساسي للعولمة الاقتصادية، ويشكل انفتاح الأسواق المالية عملية معقدة يصعب قياسها بمؤشر واحد حيث إنها تتضمن العديد من المواضيع، أهمها رفع القيود على الاستثمار الأجنبي المباشر وباقي الأدوات المالية الأخرى. واستخدم البنك الدولي مؤشر مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر للناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للاندماج المالي لكن دون تصنيف الدول إلى معولمة ومهمشة. وعلى الرغم

الشكل 7-3 مؤشر الإندماج التجاري والمالي في البلدان العربية وبلدان المقارنة 1995-1999

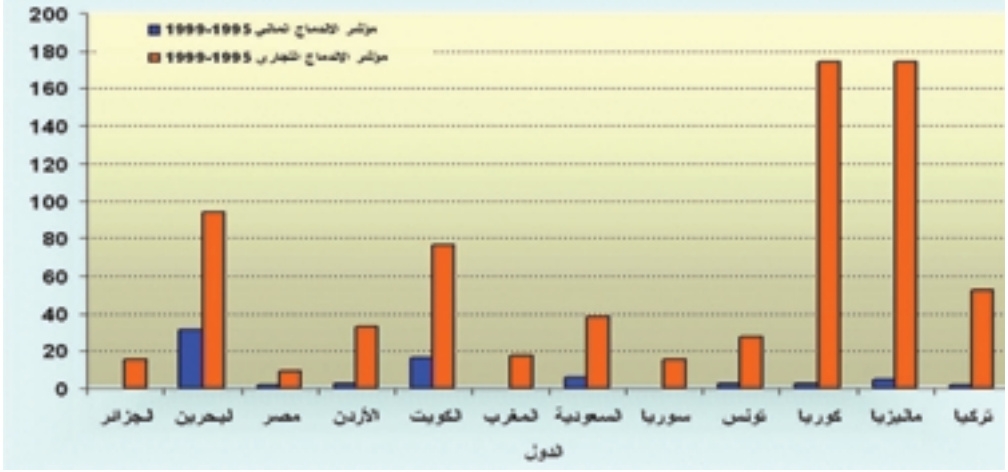

المصدر: العباس 2002.

يدل تدهور معدل الاندماج التجاري العربي مقارنة بمعدلات دول مثل كوريا وماليزيا، على عدم استفادة الدول العربية من فرص تحرير التجارة.

من أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في عملية الانفتاح ودوره في النمو فإنه يشكل جزءاً واحداً فقط من التدفقات المالية التي يشملها تدفق رأس المال الخاص، ولتجنب هذه الإشكالية استخدم تعريف آخر للاندماج المالي يتمثل في مجموع الأصول والخصوم للاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ويتميز هذا المؤشر بأنه لا يعكس القيود على حساب رأس المال فقط بل على السياسات الأخرى أيضاً مثل نافذية القيود ودور البيئة الاستثمارية في جذب رؤوس الأموال.

ويشير الشكل (7-3) إلى أن الاندماج المالي العربي في الأسواق المالية الدولية ضعيف جداً مقارنة بمجموعة دول المقارنة ويستثنى من ذلك مملكة البحرين (31.42%) والكويت (16.54%) والسعودية (6.39%). وبالنسبة للبحرين فإن مستوى الاندماج المالي المحقق يضاهي المستوى الذي حققته كل من كوريا وماليزيا.

أما دول الجزائر وسوريا والمغرب فمستوى اندماجها هامشي (أقل من 1%) وأما تونس وعُمان والأردن ومصر ولبنان فتتفوق على المجموعة السابقة بهامش طفيف.

ويدل هذا الاندماج المالي الضعيف للدول العربية غير الخليجية على الكبح المالي وحدة القيود على ميزان المدفوعات وعدم توافر بيئة استثمارية جاذبة، في حين يعود أداء الدول الخليجية المميز إلى الارتفاع النسبي للاستثمارات الخارجية التي تقوم بها هذه الدول وليس بالضرورة نتيجة انفتاح ميزان المدفوعات أو تطور البيئة الاستثمارية فيها.

الاندماج التجاري:

يعتبر مؤشر الاندماج التجاري والمعرف بمجموع الواردات والصادرات كنسبة للناتج المحلي الإجمالي أهم مؤشر لقياس مستوى انخراط الدول في التجارة الخارجية. ويسمى أيضاً مؤشر الانفتاح على التجارة الخارجية ويقيس مدى مساهمة الاقتصاد في التجارة الخارجية بغض النظر عن درجة القيود المفروضة على هذه التجارة.

لذلك فاستخدام هذا المؤشر لقياس الاندماج التجاري لا يعكس السياسات التجارية فقط وإنما السياسات الاندماجية الأخرى والقاعدة الاقتصادية للبلد أيضاً. وعادةً ما ينتقد هذا المؤشر كمعبر عن درجة الاندماج نظراً لأن ارتفاعه يمكن أن يكون نتيجة وجود موارد طبيعية دون أن تكون هناك مساهمة فعلية في التجارة الخارجية.

مع ان التجارة الخارجية تمثل قطاعاً حيوياً في الدول العربية؛ إذ تساهم بنحو 50% من الناتج المحلي الاجمالي، فإن حصة هذ الدول من التجارة العالمية تقدر بنحو 3.5%.

وعلى الرغم من التحفظات أعلاه حول هذا المؤشر فإنه يبقى المؤشر الأكثر استخداماً في قياس معدلات الاندماج التجاري، وقد اعتمد البنك الدولي نسبة التغير في هذا المؤشر كمقياس لعولمة الاقتصاديات حيث تم تصنيف الثلث الأعلى تصاعدياً كدول معولمة والثلثين الأخيرين كدول مهمشة. وتبعاً لهذا الاستخدام احتسب متوسط معدل الاندماج التجاري ما بين 1990 و 1999 (انظر الشكل 7-3) لعشر دول عربية وذلك بحسب أسعار القوة الشرائية الثابتة لضمان صحة المقارنة

إطار 3-3

مؤسسات دعم الصادرات في الدول العربية

تؤدي مؤسسات وآليات تنمية الصادرات المتعلقة بالترويج والتمويل والضمان، دوراً كبيراً في دعم القدرة التنافسية للصادرات في الأسواق الخارجية، ومن ثم في تعزيز تنافسية الدول، وينطبق ذلك على الدول الصناعية والنامية على السواء مع تأكيد الحاجة الملحة لهذه الآليات بالنسبة للدول النامية لزيادة صادراتها وتسهيل اندماجها في الأسواق الدولية. إضافة إلى الحاجة الأكثر إلحاحاً بالنسبة للمنتجين والمصدرين في الدول النامية لهذه الآليات وتحديداً لآليتي التمويل والضمان؛ إذ يشكل تمويل الصادرات بشروط ميسرة عاملاً أساسياً في تعزيز القدرة التنافسية؛ لأنه يسمح للمصدر بمنح تسهيلات بالدفع للمستوردين، وهو ما يعتبر شرطاً مهماً في التعاملات التجارية. ونادراً ما يكون باستطاعة المنتج منح مثل هذا التسهيلات. أما الضمان الذي يغطي عادة المخاطر التجارية والسياسية لائتمان الصادرات، فيسهم في حل مشكلة التمويل بشكل غير مباشر؛ إذ يشجع وجود ضمان جهة مستقلة ذات مصداقية عالية، البنوك التجارية على خصم الأوراق التجارية التي يحصل عليها المصدر مقابل قيمة صادراته، كما يؤدي الضمان إلى تشجيع المصدرين والمنتجين على ارتياد أسواق جديدة وتوسيع دائرة المستوردين الذين يتعاملون معهم.

وقد قامت الدول العربية بإنشاء هيئات وطنية لترويج الصادرات وضمانها وتمويلها، كما قامت بعض المؤسسات العربية والإقليمية بإنشاء أنظمة وآليات خاصة بالتمويل والضمان.

مؤسسات الترويج

تقدم مؤسسات ترويج الصادرات خدمات مهمة للمنتجين والمصدرين تتمثل في المعلومات والخبرات اللازمة لارتياد الأسواق العالمية، وقد ازداد عدد هذه المؤسسات وتوسعت قدراتها الفنية والمالية بصورة ملحوظة خلال حقبة التسعينات (أونكتاد 1995) بفضل الجهود الوطنية والعالمية الرامية إلى زيادة مشاركة الدول النامية في التجارة الدولية وتعزيز القدرات التنافسية لمنتجاتها الوطنية. أما فلسفة إنشاء هذه المؤسسات فقد ارتبطت بهدفين رئيسيين؛ الأول: تقديم المساعدة الفنية للمصدرين في مجالات إدارة الجودة والتعامل مع القوانين وتحديد الأسواق والترويج المباشر وتقديم الاستشارات الفنية والإدارية والهدف الثاني: هو التنسيق بين القطاعين العام والخاص فيما يتعلق بانعكاسات التجارة الخارجية على الاقتصاد القومي. أما على أرض الواقع فقد تنوعت أنشطة هذه المؤسسات واختلفت باختلاف الأقطار وتعددت في كثير من الأحيان الهدفين الأساسيين إلى أهداف أخرى كالتمويل والمشاركة الفعلية في العمليات التصديرية.

وعلى الرغم من تأخر العديد من الأقطار العربية في هذا المضمار فإن هناك عدداً من الدول العربية أنشأت مثل هذه المؤسسات التي تولت ممارسة مختلف الأنشطة المتعارف عليها دولياً مع بعض الفروقات في شموليتها وفعاليتها من دولة إلى أخرى. أما بالنسبة لمردود تلك الأنشطة على مستوى المنتجين والمصدرين فتشير الإحصاءات القليلة المتوافرة عن مسوحات الرأي بين المصدرين إلى ضعف فعالية هذه المؤسسات وعدم قدرتها على توصيل خدماتها لعدد كبير من المصدرين، وبخاصة صغار المصدرين. وهناك مراكز لتشجيع الصادرات وترويجها في كل من تونس، الأردن، سوريا، سلطنة عمان، السعودية، المغرب، مصر، فلسطين مركز التجارة الفلسطيني، البحرين، والجزائر .

مؤسسات التمويل

قامت عدة دول عربية بإنشاء مؤسسات وطنية متخصصة في تمويل الصادرات؛ غير أن هذه المؤسسات تعاني، بدرجات مختلفة، من محدودية مواردها ومحدودية نطاق أنشطتها التمويلية. وهنالك البنوك التجارية التي أدت الإصلاحات المصرفية الأخيرة إلى تحسين كفاءتها التمويلية غير أن تمويلها لأنشطة التصدير ما زال تكتنفه العديد من العقبات كتركيزها على التمويل قصير الأجل وتقديرها المتحفظ بشأن المخاطر الائتمانية للعمليات التصديرية مما انعكس في الارتفاع النسبي لتكلفة التمويل والمطالبة بوجود ضمان إضافي لعمليات التمويل. وهناك مؤسسات وطنية لتمويل الصادرات في كل من الأردن (بنك الصادرات والتمويل)، السعودية (برنامج الصادرات السعودية في الصندوق السعودي للتنمية)، مصر (بنك تنمية الصادرات)، تونس (البنك العربي التونسي- الليبي للتنمية والتجارة الخارجية)، الجزائر (بنك الجزائر الخارجي). وعلى المستوى الإقليمي هنالك عدد محدود من المؤسسات التي تقوم بتقديم التمويل لقطاع الصادرات في الدول العربية مثل البنك الإسلامي للتنمية، برنامج تمويل التجارة العربية البينية، والبنك الأفريقي للاستيراد والتصدير. أما عن طرق التمويل فتختلف من مؤسسة إلى أخرى فمثلاً، يقوم البنك الإسلامي للتنمية بتوفير التمويل المباشر للمصدرين من الدول الأعضاء، في حين يقوم برنامج تمويل التجارة العربية بإعادة تمويل ائتمان الصادرات للتجارة البينية بين الدول العربية. وبالنسبة لقنوات التمويل يستخدم كل من البنك الإسلامي للتنمية وبرنامج تمويل التجارة العربية البنوك التجارية كوكلاء لمنح التمويل نيابة عنهما.

مؤسسات ضمان الصادرات

اهتمت الدول العربية بآلية الضمان أكثر من التمويل؛ فأنشئت مؤسسات وطنية لضمان الصادرات في كل من مصر (الشركة المصرية لضمان الصادرات، والأردن (الشركة الأردنية لضمان القروض)، وسلطنة عمان(وكالة ضمان ائتمان الصادرات)، والجزائر (الشركة الجزائرية لتامين ولضمان الصادرات)، والمغرب (الشركة المغربية لتأمين الصادرات)، وتونس (الشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية).

أما على المستوى الإقليمي فهناك ثلاث مؤسسات كبيرة تعمل في مجال توفير ضمان الصادرات للدول العربية هي المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات التابعة لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية والوكالة الأفريقية لتأمين التجارة.

هيئات ترويج وتمويل الصادرات في بعض الدول العربية

وعلى غرار الاهتمام بمؤسسات ضمان الصادرات، فقد اهتمت غالبية الدول العربية بقضية تشجيع وترويج الصادرات. إذ تم إنشاء مراكز وهيئات لتنمية وتشجيع الصادرات في كل من تونس، الأردن، سوريا، سلطنة عمان، السعودية، المغرب، مصر، فلسطين، البحرين، الجزائر.

كما قامت بعض الدول العربية بإنشاء مؤسسات متخصصة لتمويل الصادرات مثل الأردن، السعودية، ومصر وتونس والجزائر.

بين الدول. بلغ معدل الاندماج التجاري العربي للفترة 1990-1994 مستوى 46% مقارنة بـ 143.77% لكوريا وماليزيا وتدهور باطراد حتى وصل إلى 33% للفترة 1995-1999. ويشكل هذا الانخفاض القاسم المشترك لكل الدول العربية، في حين ارتفع في المقابل مؤشر الاندماج التجاري بشكل مستمر في حالة كوريا، ماليزيا وتركيا، وهو ما يدل على أن الدول العربية في حالة تراجع ولا تستفيد من فرص انفتاح التجارة الخارجية حول العالم.

أما معدلات النمو الاتجاهية لمؤشر الاندماج التجاري فتدل على تقهقر مستمر في حالة الجزائر والبحرين والأردن والسعودية وسوريا وتونس، في حين ارتفع المؤشر بشكل ملحوظ في حالة المغرب وفي العشرية الثانية، 1990-1999، في حالة مصر والكويت.

خاصيات التجارة الخارجية العربية:

يعتبر وزن الأقطار العربية في التجارة العالمية ضئيلاً نسبياً؛ إذ لم تتجاوز حصتها 3.5% من إجمالي التجارة العالمية في المتوسط.

وعلى الرغم من ضعف وزنها في التجارة العالمية فإن التجارة الخارجية تمثل قطاعاً حيوياً مهماً بالنسبة للأقطار العربية؛ فقد تجاوز متوسط حصة التجارة الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي 50% خلال السنوات الأخيرة.

الاتجاه الجغرافي للتجارة الخارجية العربية:

بالنظر إلى التوزيع الجغرافي للصادرات العربية تتبين أهمية عاملين رئيسيين؛ الأول له علاقة بالعوامل الجغرافية والثاني بطبيعة السلع المصدرة. فتركز صادرات كلّ من تونس والجزائر والمغرب وموريتانيا وليبيا في أسواق المجموعة الأوروبية يفسره القرب الجغرافي من القارة الأوروبية حيث يتجاوز معدل حصة صادرات هذه الأقطار إلى المجموعة الأوروبية 60% .

كما نجد بلداً مثل الأردن يصدّر ما يضاهي 48% من صادراته السلعية إلى الدول المجاورة في منطقة الشرق الأوسط ولا سيما العراق والسعودية اللذين يمثلان أبرز شريكين تجاريين له. وكذلك الشأن بالنسبة لجيبوتي التي تمثل القارة الأفريقية مخرجاً لأكثر من 60% من صادراتها.

أما الأقطار النفطية مثل السعودية والإمارات وقطر وعُمان والكويت والبحرين، فهي مرتبطة تجارياً بالقارة الآسيوية ليس لقربها الجغرافي فقط بل لكونها سوقاً كبيرةً لصادراتها من الطاقة أيضاً، ولاسيما النفط الخام والغاز الطبيعي والصناعات المرتبطة بالنفط مثل البتروكيماويات.

وبصفة عامة، فإن الدول العربية تصدر للدول الصناعية أكثر منها للدول النامية الأخرى؛ إذ إن حصة صادرات ثلثي الأقطار العربية للدول الصناعية تفوق الخمسين بالمائة من إجمالي صادراتها .وتحتل المجموعة الأوروبية مكانة كبيرة بالنسبة لصادرات الدول العربية؛ إذ إن حصة هذه المجموعة تفوق 50% من إجمالي صادرات سبع دول عربية، في حين يبلغ متوسط هذه الحصة نحو 30% بالنسبة لكل الدول العربية.

وتمثل الدول الصناعية أهم مصدر لواردات معظم الدول العربية، وتأتي المجموعة الأوروبية على رأس الدول الصناعية من حيث أهميتها كمصدر للواردات العربية، وتعتبر المجموعة الأوروبية كشريك تجاري من حيث الواردات الأقل أهمية بالنسبة للأردن؛ إذ لا تتجاوز حصة وارداته من المجموعة 1.1% ، في حين تعتبر الأكثر أهمية بالنسبة لتونس حيث تتجاوز هذه الحصة 70% من الواردات التونسية. ويلاحظ أن من بين الأقطار العربية التي تُكوّن الدول النامية مصدراً مهماً لوارداتها نجد الدول المصدرة للنفط مثل الإمارات والبحرين والسعودية والعراق والكويت وعُمان وقطر التي ترتبط بدول آسيا ودول منطقة الشرق الأوسط ليس من حيث صادراتها فقط بل من حيث وارداتها أيضاً.

وفيما يتعلق بالتجارة البينية العربية فإن متوسّط حصتها من التجارة الكلية للأقطار العربية خلال السنوات العشر الماضية لم يتجاوز 8.9% .

من ناحية أخرى، لا تمثل التجارة البينية للأقطار العربية من حيث الصادرات أو الواردات حصة يعتد بها لمعظم الدول العربية؛ إذ إن حصة الصادرات البينية إلى إجمالي الصادرات السلعية العربية لم

تتجاوز 7.3% خلال سنة 2000، في حين لم تتجاوز حصة الواردات البينية إلى إجمالي الواردات السلعية العربية 9.7% خلال نفس السنة. وحتى بعد استبعاد المواد الخام والوقود المعدني، وهي السلعة التي تحتل أول مرتبة في التجارة العربية البينية من حيث الأهمية، فإن هذه الحصص تظل ضعيفة نسبياً؛ إذ لم تتجاوز 12.9% و 9.8 % على التوالي.

ولو أخذنا حصة الصادرات البينية من إجمالي الصادرات، لرأينا أن هذه الحصة مهمة نسبياً بالنسبة للأردن والصومال ولبنان فقط؛ إذ تراوح هذه الحصص بين ثلث صادرات الأقطار المذكورة وثلثيها. أما فيما يتعلق بالواردات البينية فنجد أن حصتها تتجاوز ثلث إجمالي الواردات السلعية لكل من البحرين واليمن وعُمان فقط.من ناحية أخرى، تعتبر السوق السعودية أهم سوق تصدير للدول العربية وأهم مصدر للواردات البينية، ويؤثر البعد الجغرافي، من حيث المجاورة، إلى حد كبير في حجم التجارة العربية البينية ويجعلها مركزة بين الأقطار المتاخم بعضها لبعض.

هيكل التجارة الخارجية العربية:

يتأثر حجم التجارة العربية الإجمالي بشكل كبير بتقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية؛ فتمثل حصة الوقود المعدني في الصادرات السلعية للأقطار العربية كمجموعة أكثر من الثلثين.

وقد اتضح هذا التأثر بأسعار النفط من خلال تراجع الصادرات العربية في سنة 1998 بنسبة 22.1% مقارنة بسنة 1997 نتيجة لانخفاض أسعار النفط في تلك السنة.

وفي المقابل فإن هذه الصادرات تأثرت إيجابياً في سنة 2000 بنسبة 43.1% نتيجة للارتفاع الملحوظ في أسعار النفط في أواخر التسعينيات.

الشكل 3-8 توزيع الصادرات العربية الإجمالية 2000

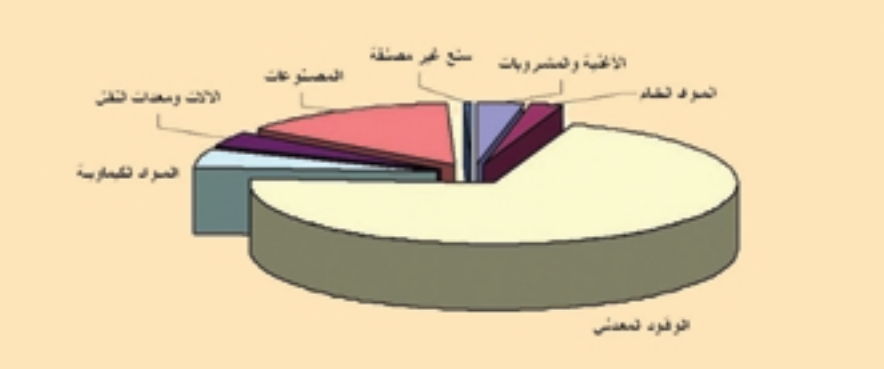

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2001.

الشكل 3-9 توزيع الواردات العربية الإجمالية 2000

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2001.

جدول 3-15 هيكل الصادرات العربية ودول المقارنة للفترة (1990-2000) نسب مئوية

الدولة	الاغـــذية	المواد الزراعية الخام	الوقـــود	المعـــادن	الســـلع التحـويلية	المـــواد الكيـمـاوية	سلع تحويلية أخرى	الآلات ومعدات النقل	أخـــرى
الجزائر (1)	0.7	0.0	96.4	0.4	2.5	1.0	1.1	0.5	
الجزائر (2)	0.6	0.1	96.3	0.5	2.6	1.3	1.0	0.3	0.0
البحرين	2.2	0.1	54.3	25.7	17.7	5.9	10.6	1.2	0.1
	1.7	0.1	63.8	20.9	13.6	3.8	8.9	0.9	0.0
جزر القمر	76.4				23.2	21.2	0.3	1.8	0.4
	73.6	0.0	0.1	1.1	23.5	19.0	0.5	4.0	2.6
جيبوتي	29.2	5.1	0.1	0.2	11.2	0.2	3.6	7.5	54.2
مصر	9.5	5.3	42.3	6.1	36.8	4.8	31.1	0.9	0.1
	9.8	5.6	39.3	5.4	38.3	6.4	31.1	0.8	1.6
الاردن	18.0	0.8	0.0	31.2	49.9	30.3	16.6	3.0	0.1
	20.6	0.9	0.0	23.9	54.6	28.6	20.6	5.4	0.0
الكويت	0.4	0.1	91.8	0.3	7.4	1.3	1.9	4.2	0.1
	0.4	0.1	92.9	0.3	6.3	3.4	1.4	1.5	0.1
ليبيا	0.5	0.1	94.9	0.3	4.3	3.6	0.7	0.0	0.0
	0.3	0.1	94.8	0.0	4.9	3.3	1.6	0.0	
موريتانيا	55.8	0.1	0.5	40.4	0.2		0.0	0.2	3.0
	55.3	0.1	0.5	42.2	0.1		0.0	0.1	1.8
المغرب	28.1	2.9	2.7	12.5	53.9	19.8	29.2	4.9	0.0
	26.5	2.3	2.3	11.3	57.7	16.6	34.5	6.6	0.0
عمان	3.5	0.0	82.8	1.3	11.7	0.4	2.5	8.8	0.7
	4.5	0.0	77.2	1.4	16.1	0.7	4.2	11.2	0.9
قطر	0.2	0.0	82.7	0.1	16.9	10.6	6.3	0.0	0.0
	0.1	0.0	90.1	0.1	9.7	5.9	3.8	0.0	
السعودية	0.8	0.1	90.5	0.4	8.2	6.6	1.3	0.4	0.0
	0.8	0.1	88.7	0.4	10.0	7.4	2.1	0.5	0.0
السودان	43.3	46.1	0.3	0.4	6.2	0.0	6.1	0.0	3.8
	55.6	31.3	0.3	0.5	3.2	0.0	3.1	0.2	9.4
سوريا	13.0	6.0	59.1	1.1	20.8	4.6	15.8	0.4	0.0
	14.6	6.5	66.3	1.1	10.1	0.4	9.4	0.3	1.5
تونس	11.7	0.7	12.7	1.4	73.5	12.6	52.2	8.7	0.1
	9.6	0.7	9.0	1.5	79.4	12.0	56.0	11.4	0.0
الإمارات العربية	7.5	0.7	5.3	41.7	44.4	5.1	33.1	6.2	0.6
اليمن	38.8	5.2	51.8	3.7	0.7	0.3	0.3	0.0	
	3.7	1.0	94.1	0.5	0.7	0.3	0.4	0.0	0.0
كوريا	2.8	1.2	1.9	0.9	92.5	5.6	42.0	45.0	0.7
	2.0	1.1	3.7	1.3	88.8	7.4	28.7	52.7	3.2
ماليزيا	10.3	9.5	11.9	1.5	66.2	2.2	17.7	46.3	0.7
	8.4	4.0	7.6	1.2	77.7	3.3	16.0	58.4	1.1
تركيا	22.5	2.0	1.7	3.2	70.5	4.4	57.6	8.6	0.1
	17.4	1.4	1.1	2.7	76.7	3.9	57.7	15.1	0.8

المصدر: الكتاب الإحصائي السنوي أونكتاد 2000.

(1) الفترة 1990-1995

(2) الفترة 1995-2000

يتأثر حجم التجارة العربية بتقلبات أسعار النفط؛ إذ تمثل حصة الوقود المعدني في الصادرات السلعية العربية أكثر من الثلثين.

ويوضح الهيكل السلعي العام للتجارة الخارجية للأقطار العربية، كما هو مبين (بالشكل3-8)، أن الوقود المعدني يمثل أكبر حصة للصادرات العربية متبوعاً بالمصنوعات؛ إذ بلغت هذه الحصص على التوالي 71% و 14.5% في سنة 2000 . أما من جانب الواردات فتمثل الآلات ومعدات النقل والمصنوعات أهم سلع مستوردة؛ فقد كانت حصصها على التوالي 34.7% و 28.3% سنة 2000 (الشكل 3-9) ويتسم هذا الهيكل بالثبات خلال السنوات الخمس الأخيرة؛ فلم يطرأ أي تغيير ملحوظ على الأهمية النسبية للسلع المصدرة والمستوردة . ويوضح الجدول (3-15) الهيكل التفصيلي للصادرات بحسب الأقطار العربية وحسب تقسيم نظام التصنيف المعياري للتجارة (SITC) . ويتبين من هذا الجدول أن هناك بعض الأقطار، على غرار مصر والأردن والمغرب وتونس وبدرجة أقل السعودية، غيرت هيكل صادراتها من خلال تخفيض حصة المواد الخام والوقود والمعادن ورفع حصة السلع التحويلية، وهذا يتماشى مع توجهات الأسواق الدولية ويعتبر سمة من سمات الاقتصادات البازغة التي تدعم تنافسيتها على غرار كوريا الجنوبية، ماليزيا، وتركيا .

أما بالنسبة لبقية الدول العربية، فإن هيكل صادراتها لم يتبع هذا الاتجاه وبقيت الأهمية النسبية لمختلف السلع على حالها تقريباً.

أما فيما يتعلق بالتجارة العربية البينية، فإن هذا الهيكل يختلف بعض الشيء عن هيكل التجارة الخارجية الإجمالية.

ففي حين يحتل بند المواد الخام والوقود المعدني الصدارة بالنسبة للصادرات والواردات البينية العربية، يأتي بند الآلات والمعدات في المرتبة الأولى بالنسبة للواردات الإجمالية للأقطار العربية. ويحتل بند المصنوعات المرتبة الثانية من حيث الأهمية في التجارة البينية العربية متبوعاً بالمواد الكيماوية والأغذية والمشروبات، كما هو مبين في الجدول (3-16).

تنافسية الصادرات العربية في الأسواق الدولية:

تتلخص تنافسية صادرات قُطر معين في قدرته على مجاراة الطلب العالمي و زيادة حصصه بشكل مستمر في هذه الأسواق، وتحدد هذه القدرة من خلال عدة عوامل تتعلق بالأسعار والجودة والتسويق والقدرة على إيجاد ديناميكية لخلق ميزات تنافسية جديدة توفر أسواقاً إضافية للسلع المصدرة. وبغرض تحليل وضع الأقطار العربية من حيث تنافسية صادراتها في الأسواق الدولية سوف يتم الاعتماد على المؤشرات الواردة أدناه.

- **نسبة تركّز الصادرات:**

إن قدرة الأقطار على المحافظة على حصصها في الأسواق الدولية، تتوقف من بين أشياء أخرى، على عدد السلع المصدرة من قبل هذه الأقطار ومدى وجود طلب عالمي عليها. فكلما كانت صادرات بلد معين منحصرة في عدد قليل من السلع زادت احتمالات منافسته من قبل مصدرين آخرين وقلّت قدرته على الاستجابة للتغيرات في الطلب العالمي إلاّ إذا كانت لهذه السلع خاصيات محددة، مثل تمتّع المصدّر بقدرة احتكارية في

تتضاءل القدرة التنافسية طرداً مع زيادة نسبة تركز الصادرات في عدد محدود من السلع، وهي مشكلة تعانيها غالبية الدول العربية.

جدول 3-16 هيكل الصادرات والواردات العربية البينية (نسبة مئوية)

	الصادرات			الواردات		
	1990	1995	2000	1990	1995	2000
الأغذية والمشروبات	19.3	16.2	15.9	17.9	18.7	15.4
المواد الخام والوقود المعدني	22.8	18.8	51.9	29.7	27.9	49.8
المواد الكيماوية	14.9	14.9	18.1	15.5	15.2	17.0
الآلات ومعدات النقل	7.5	17.9	6.1	7.3	7.9	5.1
المصنوعات	35.5	32,2	8.0	29.6	30.3	12.7
الإجمالي	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

المصدر: احتسبت بناءً على بيانات التجارة الخارجية للأمم المتحدة والتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2001.

الشكل 3-10 نسبة تركز الصادرات العربية ودول المقارنة - مؤشر هيرشمن 2000

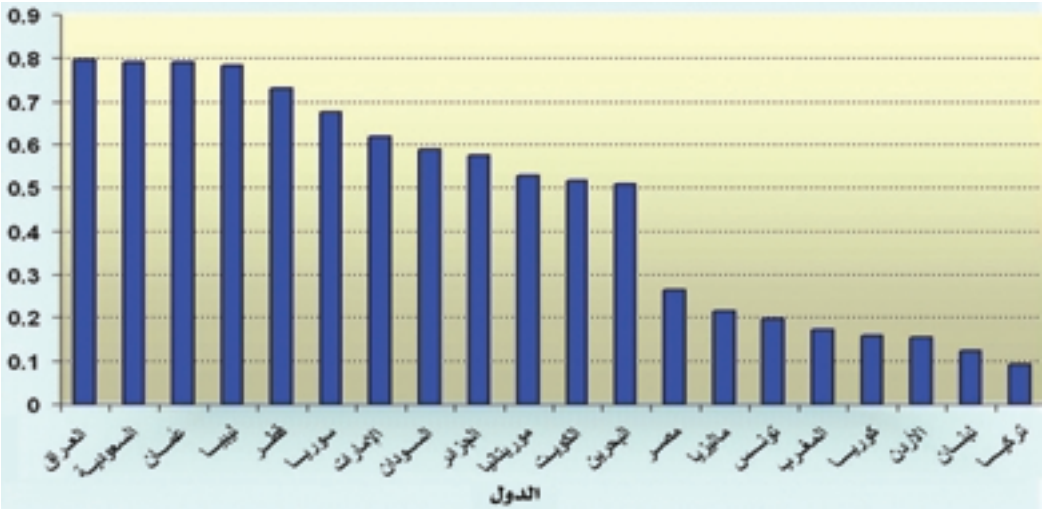

المصدر: أونكتاد التقرير السنوي، لعدة سنوات .
القيم القريبة من الصفر تدل على تنوع كبير في الصادرات .

الأسواق الدولية لتلك السلع. وفي المقابل فإن تنوع الصادرات يقيس ديناميكية القُطر المصدر وقدرته على المنافسة الدولية.

يعطي الشكل (3-10) نسبة تركّز التجارة الخارجية لعدد من الأقطار العربية مع بعض الأقطار المقارنة بالنسبة لسنة 2000 . ويلاحظ مباشرة من هذا الشكل أن الدول العربية المصدرة للبترول لها معامل تركّز أعلى من الدول الأخرى. وبالنظر إلى تطور هذا المؤشر بين سنتي 1990 و 2000، نرى أن هناك دولاً قد استطاعت تحسين نسبة تركّز صادراتها من السلع في حين لم تستطع دول أخرى تنويع هيكل صادراتها بشكل ملحوظ. وتبرز نفس الإحصاءات أن الدول العربية التي استطاعت أن تحسن من نسبة تنوع صادراتها في العقدين الماضيين هي

جدول 3-17 توافق صادرات الدول العربية وبعض الدول المقارنة مع واردات بعض الأقاليم: مؤشر جيب التمام [1]

الدول	الدول النامية		المجموعة الأوروبية		منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية	
	1995	1999	1995	1999	1995	1999
الأردن	9.13	* 5.51	2.20	* 2.44	2.72	* 2.67
تونس	2.07	2.25	1.34	1.86	1.39	1.90
الجزائر	0.43	0.50	0.73	0.54	0.77	0.51
عُمان	1.47	1.24	2.38	1.85	2.24	1.87
السعودية	1.08	* 1.63	1.67	* 2.30	1.96	* 2.75
السودان	3.19	* 1.09	1.94	* 1.48	2.02	* 1.45
المغرب	8.14	** 7.49	1.53	** 1.84	2.16	** 2.77
مصر	0.83	3.11	1.19	2.57	1.33	2.86
ماليزيا	5.69	5.11	3.83	4.08	3.82	4.05
تركيا	3.51	4.07	1.68	2.89	2.32	3.34
كوريا	7.46	6.71	1.00	1.77	1.47	3.00

المصدر: احتسبت بناءا على بيانات التجارة الخارجية، الأمم المتحدة – قسم الإحصاء.
(1) ضربت القيمة بألف لذلك فإن القيم القريبة من الألف تعني توافق الصادرات العربية مع الطلب العالمي.
* لعام 1998 ** لعام 1997

تونس، مصر، المغرب، والأردن، من الدول غير النفطية. أما الدول النفطية التي استطاعت تنويع صادراتها فهي الجزائر، الكويت، عُمان والسعودية. وهذا التحسّن في مؤشر تركز الصادرات أتى نتيجة للسياسات التي اتبعتها الدول العربية المذكورة في العقدين الأخيرين من أجل تنويع مصادر الدخل وعدم الاعتماد على عدد قليل من السلع يمكن أن يؤدّي إلى هزّات مستمرة للاقتصاد.

حققت أربع دول عربية فقط تحسناً في درجة تخصص صادراتها، والتي تعتبر أبرز مؤشرات القدرة التنافسية للصادرات.

- **توافق صادرات الأقطار العربية مع واردات الأسواق الدولية:**

من المحددات الأساسية لتنافسية صادرات أي قُطر هو قدرته على الاستجابة للتغيرات في الطلب العالمي. ومن ثم، فإن توافق صادرات أي دولة مع واردات أهم الأسواق الدولية هو اللبنة الأولى لرفع قدرات الأقطار المصدرة على اقتحام الأسواق الدولية.

الجدول (3-17) يعطينا مؤشر جيب التمام لتوافق الصادرات السلعية لبعض الأقطار العربية مع أهم أقاليم العالم: الدول النامية والمجموعة الأوروبية ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ويلاحظ من خلال هذا الجدول أن درجة توافق صادرات بعض الدول العربية، مثل تونس والمغرب ومصر والسعودية، ترتفع بشكل مطرد بالنسبة لكل الأسواق، وبخاصة أسواق الدول الصناعية. كما أن هناك أقطاراً على غرار السودان قد تراجعت نسبة توافق صادراتها مع معظم الأسواق الدولية. أما بقية الأقطار فقد تراجعت درجة التوافق في بعض الأسواق، في حين تحسنت في بعض الأسواق الأخرى. وفي المجمل، فإن الدول العربية لا تتأقلم بالسرعة المطلوبة مع متطلبات الأسواق الدولية، الشيء الذي يحد من آفاق تطوير التجارة العربية مستقبلاً ومن قدرتها على اقتحام الأسواق الدولية.

- **درجة تخصص الصادرات العربية:**

من بين المؤشرات المستخدمة في الأدبيات المتخصصة حول القدرة التنافسية لصادرات بلد ما هي التجارة داخل نفس الصناعة، أي تصدير سلع واستيرادها داخل نفس المجموعات السلعية الضيقة، وهي مقياس بدورها لدرجة التخصص. وما دام التخصص ، مهما كانت مصادره هو، بحسب نظريات التجارة الخارجية، الأساس في

جدول 3-18 تطور نسبة التجارة داخل نفس الصناعة للفترة 1995 - 1999 في الدول العربية ودول المقارنة

الدول	1995	1996	1997	1998	1999
الأردن	0.112	-	0.078	0.130	-
تونس	0.189	0.192	0.186	0.187	0.194
الجزائر	0.012	0.013	0.009	0.009	0.017
عُمان	0.360	0.377	0.430	0.379	0.427
السعودية	0.068	0.065	-	0.067	-
السودان	0.004	0.006	0.002	0.003	-
المغرب	0.067	0.060	0.060	-	-
مصر	0.049	0.043	0.055	0.074	0.095
ماليزيا	0.277	0.304	0.297	0.311	0.316
تركيا	0.156	0.173	0.187	0.209	0.224
كوريا	0.331	0.365	0.367	0.339	0.366

المصدر: احتسبت بناء على بيانات التجارة الخارجية، الأمم المتحدة – قسم الإحصاء بحسب التفصيل السادس للنظام المتناسق.

❖ القيم القريبة من الصفر تدل على إنعدام التجارة داخل نفس الصناعة.

لم تنجح الدول العربية عموماً في توفيق صادراتها مع واردات الأسواق العالمية، على الرغم من النجاح النسبي لعدد منها في التأقلم مع تغيرات الطلب العالمي.

شرح اتجاه السلع المتاجر فيها وحجمها ونوعها، فهو بالضرورة عنصر مهم في تحديد القدرة التنافسية لصادرات أي قُطر.

وبصفة عامة، فلقد بينت الأدبيات أنه كلما زاد مستوى تقدم الأقطار زاد مستوى التخصص الصناعي مقاساً بمؤشر جروبر-لويد والذي يقدر درجة التجارة داخل نفس الصناعة (IIT) 1997. كما لوحظ من خلال تجارب دول شرق آسيا أن نجاحها في اقتحام الأسواق الدولية رافقه زيادة في التخصص الصناعي. يعطينا جدول (3-18) المؤشر المجمع IIT بالنسبة لكل الصادرات السلعية لبعض الأقطار العربية مقارنة بثلاث دول أخرى هي ماليزيا، تركيا، وكوريا الجنوبية. ويلاحظ من هذا الجدول التحسن الطفيف في مؤشر IIT بالنسبة لعُمان، تونس، مصر، الأردن والجزائر. وبالنظر إلى الهيكل المفصل بحسب السلع، يبين الشكل (3-11) ، عدد السلع التي زادت فيها قيمة IIT . ويلاحظ أن أعلى نسب الزيادة في التخصص خلال الفترة من

الشكل 3-11 عدد السلع التي زادت فيها قيمة مؤشر التجارة داخل نفس الصناعة لبعض الدول العربية في الفترة 1995-1999

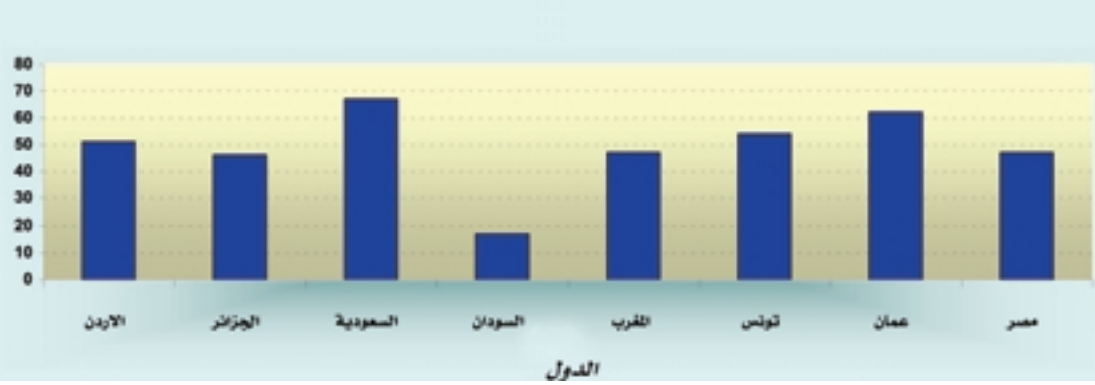

المصدر: احتسبت بناء على بيانات التجارة الخارجية، الأمم المتحدة – قسم الإحصاء بحسب أهم فصول النظام المتناسق.

خسرت الدول العربية أسواقاً أكثر مما ربحت، في السلع التي تتمتع فيها بميزات نسبية، خلال الفترة 1995 - 1999.

جدول 3-19 تطور حصص الصادرات العربية ذات الميزات النسبية في الأسواق الدولية [1] للفترة 1995 - 1999

الدولة	عدد الميزات النسبية[2]	عدد السلع التي ربح فيها الأسواق[3]	عدد السلع التي خسر فيها الأسواق[3]
الأردن	78	24	45
الجزائر	70	3	66
السعودية	88	4	84
السودان	35	11	23
المغرب	93	33	59
تونس	94	21	73
عُمان	90	6	83
مصر	87	24	62

المصدر: احتسبت بناء على بيانات التجارة الخارجية، الأمم المتحدة – قسم الإحصاء بحسب أهم فصول النظام المتناسق.
(1) تعني الأسواق الدولية أهم الأقاليم الاقتصادية وهي المجموعة الأوروبية، الدول النامية ودول منطقة التعاون الاقتصادي والتنمية.
(2) الميزات النسبية تعني السلع التي يكون فيها متوسط مؤشر الميزة النسبية الظاهرة (RCA) أكبر من واحد.
(3) خسارة (ربح) الأسواق يعني تراجع (تحسن) الحصة في كل هذه الأسواق.

1995-1999 سجلت في عُمان، تونس والسعودية؛ إذ كانت 25.3% ، 20.8 % و 20.0% من السلع المصدرة على التوالي.

• تطور حصص الصادرات العربية ذات الميزة النسبية:

عادة ما يعتقد بأن اكتساب ميزة تنافسية أو نسبية في سلعة محددة أو قطاع محدد سوف يُمكّن الأقطار من المحافظة عليها من خلال تراكم التجربة والخبرة. والسؤال المطروح هنا : هل حافظت الدول العربية على ميزاتها التنافسية؟. يعطينا الجدول (3-19) عدد السلع بحسب تقسيم النظام المتناسق، التي خسرت أو ربحت فيها مزيداً من الأسواق الدولية من خلال انخفاض حصصها في هذه الأسواق أو ارتفاعها.

وإذا قُمنا بتحليل مردود تنافسية الأقطار من خلال الاكتساب الصافي للأسواق، فإن الدول العربية المدرجة في التحليل خسرت أسواقاً أكثر مما ربحت، وهو مؤشر سلبي في حد ذاته؛ إذ إن تراجع حصة الأقطار العربية في الأسواق الدولية بالنسبة للسلع التي تتمتع فيها بميزات نسبية يعتبر مؤشراً ينبئ بتراجع عائداتها من تصدير تلك السلع وكذلك تراجع أهميتها مقارنة بالمنافسين المباشرين على نفس الأسواق. ففيما يتعلق بالأقطار العربية التي توافرت حولها البيانات، نرى أن مردود الأردن وتونس ومصر والمغرب أحسن نسبياً من الأقطار العربية الأخرى.

• ديناميكية صادرات الأقطار العربية :

درجت أدبيات التجارة الخارجية أن تطلق على السلع التي يتزايد الطلب العالمي عليها بالديناميكية. وعلى هذا الأساس تعرّف السلع الديناميكية على أنها السلع التي يتزايد الطلب العالمي عليها أو تتزايد حصتها في الصادرات الدولية. ومن هذا المنطلق يمكن تبويب أي سلعة مصدرة من قبل أي قطر إلى أربع مجموعات بحسب ما إذا كانت حصة تلك السلعة في إجمالي صادرات ذلك البلد تزيد أم تتضاءل وكذلك بحسب ما إذا كان الطلب العالمي يزيد عليها أم لا. ويمكن تلخيص هذا التبويب كما في الجدول (3-20).

وبناءً على هذا الجدول فإن ديناميكية أي قطر، من حيث الصادرات، يمكن أن تقيم من خلال كثافة الخانتين الشمال شرقية والجنوب غربية، حيث تعكسان قدرة ذلك القُطر على تصدير سلع يزيد الطلب عليها عالمياً وتحويل هيكل صادراته بعيداً عن السلع التي يتقهقر الطلب العالمي عليها. وفي المقابل فإن الخانتين المتبقيتين تعبران عن توجهات غير ملائمة فيما يتعلق بكسب أسواق في سلع يتناقص عليها الطلب العالمي أو تقهقر الحصص بالنسبة لسلع يزيد عليها الطلب العالمي.

ويبين الجدول (3-21) ديناميكية تنافسية الصادرات السلعية لبعض الأقطار العربية ودول المقارنة بالنسبة للفترة من 1995-1999 من خلال عدد أهم السلع بحسب أهم فصول النظام المتناسق. ويكشف هذا الجدول أن بعض الأقطار العربية مثل تونس، الأردن، المغرب، مصر، السعودية وعُمان تقوم بالتوجه نحو السلع الأكثر طلباً في الأسواق العالمية وتبتعد عن السلع التي يتقهقر الطلب عليها. ومن ثم، فإن تنافسية السلع المصدرة من قبل هذه

نجحت 6 دول عربية في تحسين ديناميكية صادراتها من خلال زيادة حصة سلع يزيد الطلب عليها في الأسواق العالمية، والابتعاد عن السلع التي يتقهقر عليها الطلب.

جدول 3-20 مصفوفة الأسواق والحصص

حصة المنتج في التجارة العالمية / حصة المنتج في إجمالي صادرات القطر	صاعدة	هابطة
صاعدة (تنافسي)	تنافسية أكبر في سلع ديناميكية يزيد عليها الطلب	تنافسية أكبر في سلع يتراجع عنها الطلب
هابطة (غير تنافسي)	فقدان التنافسية في سلع ديناميكية	فقدان التنافسية في سلع غير ديناميكية

جدول 3-21 ديناميكية تنافسية صادرات بعض الدول العربية ودول المقارنة 1995 - 1999

البلد	حصة المنتج في التجارة العالمية / حصة المنتج في صادرات السلع	(عدد السلع)	
		صاعدة (ديناميكية)	هابطة (آفلة)
تونس	صاعد (تنافسي)	23	41
	هابط (غير تنافسي)	4	24
الجزائر	صاعد	17	24
	هابط		18
الأردن	صاعد	18	37
	هابط	4	15
مصر	صاعد	17	38
	هابط	5	23
المغرب	صاعد	16	31
	هابط	11	31
السعودية	صاعد	25	3
	هابط	50	10
السودان	صاعد		1
	هابط	21	3
عُمان	صاعد	20	40
	هابط	2	16
ماليزيا	صاعد	15	24
	هابط	12	38
تركيا	صاعد	23	32
	هابط	7	34
كوريا	صاعد	17	27
	هابط	13	38

المصدر: احتسبت بناء على بيانات التجارة الخارجية، الأمم المتحدة – قسم الإحصاء بحسب أهم فصول النظام المتناسق.

الأقطار والسياسات المتبعة من قبلها في ذلك الخصوص قد حققت خطوات إيجابية.

مؤشر ديناميكية الأسواق والتخصص:

يشكل أداء الصادرات العربية المحور الرئيسي للتنافسية العربية في الأسواق الدولية، ولعكس هذه الأهمية الكبيرة لهذا القطاع فقد حسب مؤشر فرعي موسع حول هذا الأداء يحتوي 10 مؤشرات أولية، بحيث يشكل متوسطها المؤشر الجزئي المعروف بديناميكية الأسواق والمنتجات والتخصص.

في الواقع عند التصميم الأولي لمؤشرات هذا القطاع اقترح الكثير من المتغيرات والمؤشرات التي تعكس ديناميكية قطاع الصادرات، وللأسف الشديد لم تدرج كلها في المؤشر نتيجة شح البيانات.

ومن أهم المؤشرات الأساسية التي تستخدم في تقييم قطاع الصادرات ومساهمته في بناء قاعدة تنافسية مؤشر حصة الصادرات من السلع المصنعة، وهو في الواقع يقيس الجهد التنموي نحو التوجه إلى نموذج مبني على الاستفادة من تصنيع السلع التحويلية والابتعاد عن تصدير السلع الأولية المعروفة بعدم المرونة السعرية والدخلية في الأسواق الدولية، بالإضافة إلى التذبذب الحاد في الأسعار وما له من آثار سلبية على الإدارة الاقتصادية الكلية ومن تدهور حدود التبادل. كل هذه العوامل أدت بالدول إلى التخلي تدريجياً عن سياسات إحلال الواردات والتوجه نحو استراتيجية ترويج الصادرات لاستدامة مُعدلات النمو ورفاهية السكان.

وتحتل كوريا الصدارة في هذا المجال باعتبارها دولة تصنف ضمن الدول المصنعة الحديثة التي تعتمد أساساً على الأسواق الخارجية في السلع المصنعة لإحداث النمو المطلوب.

وحققت تونس تقدماً لا بأس به في هذا المجال بمعدل أكبر بقليل من تركيا. ومن بعد ذلك تبدأ الهوة تتوسع بين هذه الدول والدول العربية الباقية. فالمغرب والأردن والإمارات ومصر، بدرجة أقل، تعتبر مجموعة دول حققت تقدماً متواضعاً حيث أداؤها يراوح بين 0.4 و 0.6.

حققت تونس وبدرجة أقل المغرب والأردن والإمارات ومصر، تقدماً متواضعاً في زيادة حصة السلع المصنعة من إجمالي الصادرات، في حين ظل أداء باقي الدول العربية متواضعاً في هذا المجال.

أما الدول النفطية والفقيرة فإن أداءها يدل على أنها بعيدة عن توظيف سياسة ترويج صادرات مبنية على السلع المصنعة وأن القطاع الأولي ما زال مسيطراً على أداء قطاع الصادرات؛ وذلك نتيجة طغيان النفط أو سلع أولية أخرى.

وعلى الرغم من ارتفاع حصة صادرات السلع المصنعة وبما فيها من مزايا سبق ذكرها أعلاه فإن النفط ما زال مصدر رفاهية كبيرة بالنسبة للدول النفطية، ومؤشر الصادرات للفرد يعكس هذا الواقع بشكل واضح. فمثلاً، في حين تحتل تونس مكانة مرموقة في مجال نسبة الصادرات من السلع المصنعة نجدها تحتل مكانة أقل تواضعاً في مجال الصادرات للفرد، وتحتل الدول النفطية الصغيرة الصدارة وتتفوق على الدول الكبيرة نتيجة قلة عدد السكان. وهذا يعني أن الصادرات في الدول غير النفطية ما زالت بعيدة عن أن تكون مصدر رفاه مستدام للسكان ومصدراً للنمو؛ إذ إن أداء الصادرات للفرد في كوريا يصل إلى 0.31 في حين هو 0.031 فقط في دولة المغرب التي تعتبر ذات اقتصاد متنوع. فالدول العربية غير النفطية بالإضافة إلى الجزائر تحتاج إلى بذل جهود كبيرة في مجال رفع الصادرات لكي تستطيع بناء نظام اقتصادي قادر على استدامة رفاهية السكان.

هذا الإخفاق ملحوظ أيضاً في حصة الصادرات من التجارة العالمية؛ إذ إن الدول العربية، باستثناء السعودية التي تفوق حصتها نصف حصة كوريا، لا تتمتع بحصة صادرات كبيرة من الصادرات العالمية. ويمكن قياس أداء الدول العربية في مجال الصادرات أيضاً باعتماد مقياس التنافسية الذي طوره الأونكتاد (1997) لحساب المصادر الدافعة للصادرات والمكونة من مساهمة ارتفاع حصة الصادرات في معدل نمو الصادرات، ومساهمة ارتفاع الطلب العالمي، وأخيراً مساهمة التنويع في رفع معدل نمو الصادرات. فالدول التي تشهد ارتفاع معدل نمو الصادرات نتيجة ارتفاع حصتها في السوق العالمية تعتبر حققت تنافسية أفضل، أما الدول التي تحقق ارتفاع معدل نمو الصادرات عن طريق ارتفاع الطلب العالمي فهي تعتبر دولاً ما زالت تعتمد على ما يعرف بالتنافسية الموروثة أو

جدول 3-22 مؤشر ديناميكية الأسواق و التخصص ومكوناته

البلد	نسبة الميزان التجاري للناتج المحلي الإجمالي	حصة الصادرات من التجارة العالمية	معدل نمو حصة الصادرات	معدل نمو الصادرات التحويلية	الصادرات للفرد	سرعة التكامل التجاري	معدل نمو الصادرات- الناجم عن الطلب العالمي	معدل نمو الصادرات- الناجم عن حصة السوق	معدل نمو الصادرات- الناجم عن التنويع	متوسط التعرفة الجمركية	نسبة السلع المصنعة المصدرة	مؤشر ديناميكية الاسواق و التخصص
الجزائر	0.70	0.11	0.52	0.44	0.04	0.13	0.61	0.39	0.44	0.67	0.02	0.37
الأردن	0.61	0.02	0.45	0.52	0.06	0.59	0.53	0.47	0.50	0.52	0.56	0.44
الإمارات	0.84	0.27	0.42		0.83	0.49	0.82	0.18	0.64		0.47	0.55
البحرين	0.59	0.04	0.49	0.46	0.67	0.81	0.66	0.34	0.47	0.91	0.11	0.50
السعودية	0.59	0.47	0.56	0.48	0.25	0.28	0.53	0.47	0.44		0.08	0.41
السودان	0.56	0.00	0.66	0.58	0.00	0.00	0.50	0.50	0.61	0.40	0.02	0.35
الكويت	0.87	0.09	0.56	0.51	0.58	0.42	0.64	0.36	0.56	0.97	0.10	0.51
المغرب	0.65	0.07	0.49	0.43	0.02	0.17	0.50	0.50	0.42	0.38	0.60	0.39
اليمن	0.67	0.26	0.57		0.00	0.21				0.34	0.00	0.29
تونس	0.60	0.06	0.49	0.40	0.06	0.36	0.50	0.50	0.38	0.38	0.82	0.41
سوريا	0.70	0.03	0.55	0.44	0.02	0.22	0.56	0.44	0.31	0.15	0.13	0.32
عمان	0.62	0.06	0.27	0.52	0.25	0.37				0.93	0.14	0.39
قطر	0.65	0.02	0.40		0.66	0.31	0.73	0.27	0.55		0.15	0.42
لبنان	0.06	0.00	0.55		0.02	0.27				0.59		0.25
مصر	0.68	0.10	0.46	0.35	0.01	0.12	0.51	0.49	0.35	0.51	0.40	0.36
موريتانيا	0.61	0.00	0.33	0.96	0.01	0.41	0.98	0.02	0.93		0.00	0.42
تركيا	0.65	0.26	0.57	0.44	0.04	0.07	0.52	0.48	0.39	0.93	0.79	0.47
كوريا	0.70	1.00	0.55	0.44	0.23	0.21	0.58	0.42	0.43	0.87	1.00	0.58
ماليزيا	0.68	0.54	0.62	0.53	0.80	0.93	0.67	0.33	0.30	0.95	0.77	0.65

الميزة النسبية. ونتائج المؤشر تدل على أن الدول العربية ذات الاقتصاد المتنوع غير النفطية تعتمد بالدرجة الأولى على توسيع حصتها في السوق العالمية، لكن نتيجة تذبذب هذا الأداء فإنها في المتوسط لا تحقق أداءً مرتفعاً وينحصر تنقيطها بين 0.4 و0.5 . أما الدول النفطية فإنها، باستثناء السعودية، حققت أداء متواضعاً. بالمقابل تعتمد الدول المصدرة للمواد الأولية على ارتفاع الطلب العالمي لرفع معدلات صادراتها بشكل ملحوظ، والعلاقة الموجودة بين الاعتماد على رفع حصة السوق أو على الطلب العالمي هي شبه مثالية وهي تمثل الخط الذي تنتقل فيه الدول من الاعتماد على التنافسية أو الميزة النسبية.

ومن خلال كل المؤشرات المدرجة في حساب مؤشر ديناميكية الأسواق والتخصص (جدول 3-22) يلاحظ أن الدول النفطية (الإمارات، الكويت والبحرين) تحتل مكانة مرموقة مع كوريا؛ وذلك نتيجة لما سبق ذكره بالإضافة إلى انخفاض التعرفة الجمركية وانفتاحها الشديد على التجارة الخارجية وقوة ميزانها التجاري. أما الدول العربية ذات الأداء المتوسط، وهي الأردن، قطر، موريتانيا، السعودية وتونس ، فإنها تحتاج إلى جهود إضافية لتحسين قطاع الصادرات، في حين يلاحظ أن الدول التي تليها انطلاقاً من عُمان إلى اليمن جاء أداؤها أقل من المجموعات السابقة، وهذا يعكس تدهوراً في قطاع الصادرات.

أما دولة لبنان، على الرغم من أنها غير نفطية وتعتمد على الصادرات من قطاع السلع المصنعة، فإن أداءها منخفض بشكل ملحوظ.

الفصل الرابع

مؤشر التنافسية الكامنة

الفصل الرابع
مؤشر التنافسية الكامنة

مقدمة

لم تعد التنافسية مجرد الإنتاج بأقل التكاليف بل تعدت ذلك في اقتصاد تنافسي معولم إلى ترسيخ مبدأ الجودة والتميز وهو ما يسمح بالمنافسة على الرغم من ارتفاع التكاليف. وسواء اتبع مسار تقليص التكلفة أو تحسين النوعية ، فالأمر يحتاج إلى موارد بشرية علمية تستطيع السيطرة على التكلفة وليس فقط من خلال تقليص الأجور، كما تقود إلى إبداع أشكال التميز والإتقان في المنافسة من خلال الرخص والنوعية.

قد يكون تكوين هذه الموارد المطلوبة هو الحدود الدنيا فيما يتعلق بالعمالة المنفذة والحدود العليا في الإدارة والهندسة. وفي المنافسة من خلال التميز، تصبح الأهمية منصبة على تطوير الموارد البشرية في الإدارة والبحوث والتصميم والإنتاج والتسويق...إلخ. ويعد التقدم العلمي والتقاني اليوم العامل الرئيسي في اكتساب القدرة التنافسية واستدامتها. وعندما يميز بين التنافسية الجارية والتنافسية الكامنة، فإن الغرض هو الوصول إلى محددات استدامة القدرة التنافسية وليس إلى تقييم الحالة الراهنة لها فقط؛ إذ من المعروف أن ارتفاع التنافسية الجارية، مهما كانت المؤشرات المستعملة في قياسها، لا يضمن الحفاظ عليها ما لم تكن تتوافر للبلدان عناصر ديناميكية تشكل أسس استدامة القدرة التنافسية في عالم متغير بل سريع التغير. ويدخل في هذه العناصر التعليم، البحث والتطوير، بيئة الابتكار والبنية التحتية التقانية.

وعلى الرغم من صعوبة توافر البيانات حول هذه المناطق بالقياس إلى ما يمكن توافره من مؤشرات حول التنافسية الجارية فإن قدراً من الاهتمام يتوجب توجيهه إلى هذه العناصر.

ومن الحسابات الواردة في هذا التقرير لمؤشر التنافسية العربية ومكوناته، يمكن ملاحظة ضعف الدول العربية مقارنة بدول مثل كوريا وماليزيا.

كما يلاحظ المرء أن الدول العربية، كمجموعة وكأقطار، أقرب إلى دول المقارنة هذه في مؤشر التنافسية الجارية منها في مؤشر التنافسية الكامنة حيث يتجلى الواقع العربي أقل بريقاً، ومن ثم يشير إلى ضرورة الاهتمام بعناصر هذه التنافسية كالموارد البشرية والعلوم والتقانة والبنية التحتية الرقمية التي تشكل، بين جوانب أخرى ، الأساس للتنافسية الجارية في السنوات القادمة.

وقد قسم مؤشر التنافسية الكامنة إلى ثلاثة مؤشرات جزئية وهي الطاقة الابتكارية وتوطين التقانة، ورأس المال البشري، والبنية التحتية التقانية. وهذه المجالات اختيرت على أنها تعكس الطاقات الكامنة للنهوض بالتنافسية بالإضافة إلى كونها نظماً تحتاج إلى استثمار طويل الأمد لتغيير تركيبتها وأدائها.

الطاقة الابتكارية وتوطين التقانة:

قد يكون من نافل القول التركيز على أهمية البحث العلمي والتطوير في تحقيق غايات الأمة في التنمية والأمن والمشاركة الفعالة في التقدم الحضاري العالمي .

كما أن الدعوة إلى الاستثمار في ميدان البحوث، الأساسية والتطبيقية، سواء أتمت في الجامعات أم مراكز البحث المتخصصة أم المؤسسات الاقتصادية الإنتاجية، تجد ما يسوغها في العائد الكبير لهذا الاستثمار على المستويين المؤسسي والوطني. ويقوم العنصر البشري المؤهل عالياً بالدور الأكبر في تشيط البحوث العلمية من حيث توليد المعارف العلمية ونقلها واستغلالها . كما تقوم البحوث بدورها في تطوير الكفاءات البشرية وتوفير العوائد التي تكفل تنميتها وبيئتها، أي على العموم تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية الشاملة.

ويجمع الاقتصاديون في دراستهم لأوضاع مختلف البلدان من حيث النمو الاقتصادي على أن الموارد

تعتبر الموارد البشرية عنصراً حاسماً في التنافسية؛ إذ تسهم بالسيطرة على التكاليف، وكذلك بإبداع أشكال التميز والإتقان.

أبرز عناصر استدامة التنافسية هي التعليم، البحث والتطوير، بيئة الابتكار والبنية التحتية التقانية.

الطبيعية ليست وحدها المسؤولة عن فروق النمو بين الدول؛ فاليابان لا تمتلك سوى موارد قليلة وتستورد أغلب الطاقة اللازمة لصناعتها، وكذلك هونغ كونغ الفقيرة في المواد الأولية والأرض الزراعية الخصبة لا تمتلك مصادر محلية للطاقة ومع ذلك حققتا نمواً اقتصادياً لافتاً للنظر على امتداد العقود. وبالمقابل فإن دولاً غنية بمواردها، مثل غانا وكينيا وبوليفيا، لم تحقق سوى نمو بطيء وما زالت فقيرة. ويستنتج المحللون أن الموارد الطبيعية قد تكون غير مجدية من دون التنظيم والمهارة والتقانة ورأس المال، وهي عوامل الإنتاج اللازمة لتنمية الدول.

والتقدم التقاني هو إدخال منتجات جديدة أو أساليب جديدة في الإنتاج أو وسائل إنتاج جديدة بحيث يتمكن العمال من إنتاج أكبر بتكلفة ثابتة أو إنتاج ثابت بتكلفة أقل، ويحدث التطور التقاني من خلال التكوين الرأسمالي والاستثمار في مجالات البحث العلمي والتطوير. وهو، كأي استثمار، يتطلب تضحية آنية مقابل منافع مستقبلية أكبر.

ويجمع علماء التاريخ الاقتصادي على أن التقدم التقاني السريع كان المصدر الأساسي للتقدم الاقتصادي خلال القرون الأخيرة؛ فقد أدت التقانة إلى تغيير أسلوب الحياة وأدخلت الآلات التي تدار بالطاقة محل العمل البشري وأسهمت في تنمية مصادر الطاقة وبدائلها والتقدم في النقل والمواصلات، وهي أمور صنعت المجتمع الغربي الحديث وتبشر بمجتمعات ما بعد الصناعة وما بعد الحداثة.

ومع أن التقدم التقاني قد أدى دوراً مهماً في تطوير التقدم المادي فإنه ليس شرطاً كافياً لاستمرار النمو الاقتصادي؛ إذ إن التقانة الحديثة متاحة للجميع بعد فترات الحماية المعروفة والمتزايدة، بما فيها أقل الدول تقدماً، ولكن هذه الدول الأخيرة لم تحقق النمو السريع مما يشير إلى أن التقدم التقاني شرط لازم وغير كاف للتقدم الاقتصادي.

فلكي تتمكن التقانة من دفع عملية النمو لا بد من توافر القوى العاملة المزودة بالمعارف العلمية والتطبيقية الكافية لتشغيل الآلات المعقدة، كما لا بد من وجود المنظمين المجددين القادرين على تكييف التقانة مع حاجات المجتمع وتوفر الموارد وهيكل الأسعار في دولة ما، ولا بد من توافر الادخارات والاستثمارات اللازمة وخصوصاً في مجالات البنية التحتية المادية والتقنية.

وليس من المؤكد أن السوق يمكن أن تخصص الموارد، بصورة مناسبة، للتعليم والبحوث . فعندما يتخذ الناس قراراً حول كمية التعليم التي يريدون الحصول عليها أو كمية البحوث والتطوير التي يبغونها، فإنهم يوازنون بين التكاليف الحدية الخاصة مقابل المنافع الحدية الخاصة، وبذلك فإنهم لا يقيمون، كما ينبغي، المنافع الخارجية. وكنتيجة لذلك إذا أردنا أن نترك التعليم والبحوث والتطوير لقوى السوق غير المنظمة فإننا سنحصل على القليل من هذه الأنشطة، ولتقديم هذه الأنشطة بكميات فعّالة، فإن المجتمع لا يستطيع الاعتماد على آليات السوق أو القرارات الفردية فقط ، الأمر الذي يتطلب تدخلاً واعياً سواء من الحكومات أو مراكز البحوث أو حتى الشركات .

لا يمكن الاعتماد على قوى السوق لتوفير الاستثمارات اللازمة للتعليم والبحوث والتطوير، ولا بد من التدخل الواعي للحكومات ومراكز البحوث وحتى الشركات .

الموارد المخصصة للبحث والتطوير في الدول العربية:

يشكل البحث والتطوير إسهاماً في تطوير التشغيل ورفع نوعيته، ويلاحظ، من متابعة إحصاءات الموارد المخصصة للبحث والتطوير في العالم، بشرية كانت أو مادية، اهتمام عالمي بزيادة عدد العلميين والمهندسين العاملين في هذه الأنشطة؛ لكن الجهد الأكبر من الموارد المالية والبشرية المخصصة للبحث والتطوير يتركز في الدول المتقدمة.

أما فيما يخص الدول العربية، فتشير الإحصاءات الدولية المتوافرة إلى تواضع أداء قطاع البحث والتطوير مقارنة ببعض الدول النامية الأخرى. فمثلاً، كما يشير الجدول 4-1، بلغ متوسط الإنفاق على البحث والتطوير بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي للفترة 1989-2000 في تونس، وهي تعتبر من أحسن الدول العربية أداءً في هذا المجال، 0.45% فقط. ويعادل هذا الرقم فقط سدس ما تنفقه كوريا على البحث والتطوير. وكذلك الحال بالنسبة لأداء الدول العربية في مجال نشر المقالات

جدول 4-1 بعض مؤشرات العلم والتقانة في البلدان العربية

الدولة	العلميون والمهندسون في البحث والتطوير لكل مليون ساكن	التقنيون العاملون في البحث والتطوير لكل مليون	الإنفاق على البحث والتطوير % من GDP	المقالات العلمية
مصر	493	366	0.19	1198
الأردن	1948	717	-	204
الكويت	212	53	0.20	260
ليبيا	361	493	-	19
عُمان	4	0	-	73
سوريا	29	24	0.18	55
تونس	336	32	0.45	237
قطر	591 (1)			
كوريا	2319	564	2.68	6675
ماليزيا	160	45	0.40	416
تركيا	306	38	0.63	2761
أوروبا	2302	1028	2.12	112077
الدول متوسطة الدخل	778	245	-	62409

المصدر: البنك الدولي(2003). (1) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2003).

العلمية؛ إذ بلغ عدد المقالات المنشورة في كوريا لسنة 1999 ، ستة أضعاف ما نشر في مصر التي تعتبر من أحسن الدول العربية أداءً في هذا المجال.

التقانة في صادرات الدول العربية:

نتيجة للتاريخ الصناعي في الدول العربية من حيث مستويات التنمية، الاستثمارات وخيارات الصناعة، الموارد البشرية، القدرات المحلية في العلوم وفي استيعاب توطين وتطوير التقانات، فإن صادرات البلدان العربية ما زالت تتمركز في المواد غير المصنعة. وحتى في الصناعات فإن نصيب الصناعات عالية التقانة محدود بالقياس إلى زمر العالم المختلفة. وتشير المقارنات العالمية إلى أن صادرات التقانة في الأقطار العربية لسنة 2000 لم تتجاوز 2% من صادراتها الإجمالية بالمتوسط مقارنةً بـ 23% كمتوسط للدول النامية و20% كمتوسط الصادرات العالمية.

لقد حظي دور التقانة في التنافسية والتجارة باهتمام كبير من قبل مفكري المدرسة الكلاسيكية للتجارة الخارجية وعلى رأسهم دافيد ريكاردو، كما أشارت أدبيات نظرية النمو الداخلي أو الجواني إلى أهمية التقانة كمصدر للتجارة الخارجية والنمو. وفي نفس الوقت تقر نظريات التجارة الخارجية الحديثة بأن الميزات النسبية والتنافسية مرتبطة بشكل كبير بتحسن إنتاجية عناصر الإنتاج، التي ترتبط بدورها بعمليات البحث والتطوير وانتشار المعرفة والاستثمار في رأس المال البشري.

ومن هذا المنطلق فإن من المتوقع أن تكون السلع ذات الكثافة التقانية العالية أكثر تنافسية من السلع ذات الكثافة التقانية المتدنية في المدى الطويل. ويبين الجدول (4-2) مؤشر حصة الصادرات السلعية العربية ذات الكثافة التقانية العالية في إجمالي صادراتها السلعية كمؤشر إضافي لتنافسية صادراتها.

ويمكن ملاحظة تواضع مساهمة التقانة في التجارة الخارجية وفي تكوين ميزات تنافسية للأقطار العربية مقارنة بدول أخرى مثل كوريا الجنوبية وماليزيا اللتين قفزت حصة الصناعات عالية التقانة في صادراتهما خلال العقد الماضي من 22% إلى 29% في كوريا ومن 31% إلى 44%

لا تتجاوز الصادرات العربية عالية التقانة2% من صادراتها الإجمالية مقارنةً بنحو23% كمتوسط للدول النامية.

جدول 4-2 مؤشر الطاقة الابتكارية وتوطين التقانة ومكوناته

البلد	نسبة الخريجين في العلوم والتقانة	نسبة الاستثمار الخارجي من جملة الاستثمار	نسبة الواردات من السلع الرأسمالية إلى إجمالي الواردات	نسبة الصادرات ذات التقانة العالية	مؤشر الطاقة الابتكارية وتوطين التقانة
الجزائر	0.85	0.25	0.43	0.02	0.39
الأردن	0.40	0.34	0.29	0.08	0.28
الإمارات	0.33	0.22	0.95	0.00	0.37
البحرين	0.57	0.67		0.01	0.42
السعودية	0.06	0.27	0.85	0.01	0.30
السودان	0.05	0.72	0.35	0.00	0.28
الكويت	0.37	0.24	0.90	0.09	0.40
المغرب	0.75	0.37	0.34	0.05	0.38
اليمن	0.00	0.29	0.10	0.00	0.10
تونس	0.53	0.43	0.76	0.05	0.44
سوريا	0.23	0.31	0.47	0.00	0.25
عمان	0.13	0.27	0.65	0.06	0.28
قطر	0.21	0.31	0.87	0.00	0.35
لبنان	0.38	0.28			0.33
مصر	0.03	0.38	0.30	0.00	0.18
موريتانيا	0.70	0.26	0.07		0.34
تركيا	0.92	0.26	0.57	0.05	0.45
كوريا	0.73	0.28	0.41	0.56	0.49
ماليزيا	0.30	0.61	0.99	0.91	0.70

الشكل (4-1): نسبة صادرات السلع ذات التقانة العالية إلى إجمالي الصادرات العربية ودول المقارنة 1995 - 2000

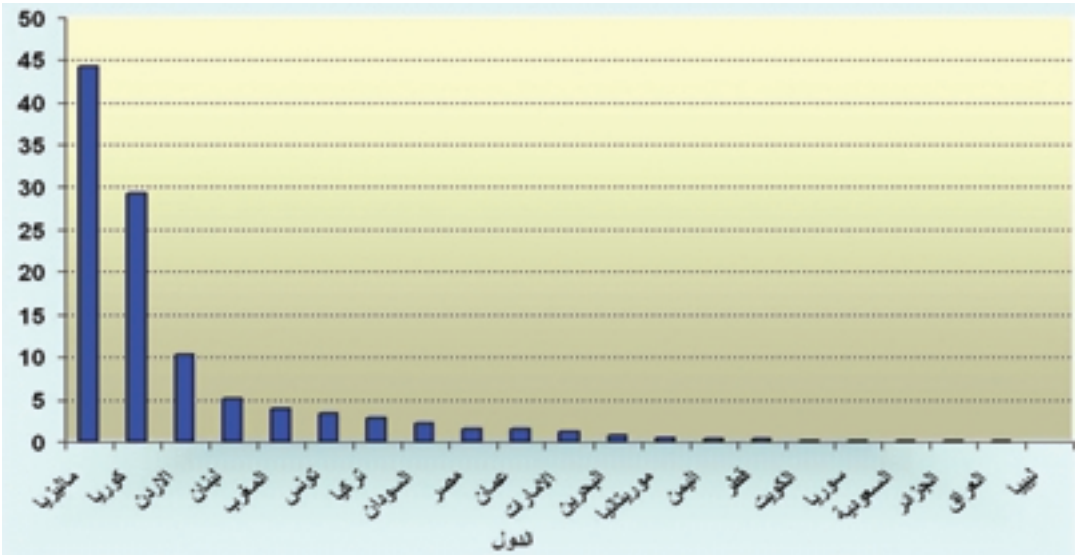

المصدر: احتسبت بناءً على بيانات الكتاب السنوي – الأونكتاد (2002).

في ماليزيا. كما يلاحظ من الشكل (4-1) أن الأردن ولبنان والمغرب وتونس ومصر، تعتبر أكثر الدول العربية كثافة في تصدير السلع ذات التقانة العالية، وأن هذه الأقطار قد سجلت تطوراً ملحوظاً في قدرتها على تطويع هذا النوع من السلع نتيجة لارتفاع نسبة صادرات هذه السلع من إجمالي صادراتها. وترجع المكانة المرموقة نسبياً التي تحتلها الأردن ومصر في مجال تصدير السلع ذات التقنية العالية إلى تطوير الأدوية والسلع الطبية الأخرى نتيجة لتشجيع وتطور صناعة الأدوية في هذين البلدين. أما بالنسبة لتونس والمغرب ولبنان، فإن أهم السلع ذات التقانة العالية المصدرة من هذه الأقطار هي السلع الكهربائية. وبالنسبة للأقطار المذكورة فإن توجهها إلى السلع المتميزة على غرار الكهربائيات والسلع ذات المهارات العلمية العالية، مثل الأدوية والسلع الطبية، يعتبر مؤشراً على مواكبتها تطور الطلب العالمي، ومن ثم على تنافسيتها مقارنة بالأقطار العربية الأخرى. وإذا كانت حصة صادرات السلع عالية التقانة لدى الأردن أعلى من تلك الحصة في الدول العربية الأخرى؛ إذ بلغت نحو 10%، فهذه النسبة لم تتجاوز ربع الحصة المماثلة لدى ماليزيا. وهذا ما يدل على جسامة الفجوة المطلوب تجسيرها في هذا المجال.

مؤشر الطاقة الابتكارية وتوطين التقانة:

وفيما يتعلق بقياس الطاقة الابتكارية وتوطين التقانة فإنه اعتمد على أربعة مؤشرات جزئية، وعلى الرغم من عدم التمكن من إدراج المتغيرات المتعلقة بأنشطة البحث والتطوير، فإن المؤشرات الأولية المدرجة تمكن من إعطاء صورة حول توطين التقانة من خلال نسبة الاستثمار الأجنبي إلى الاستثمار الكلي ونسبة الواردات من السلع الرأسمالية إلى إجمالي الواردات. أما الطاقة الابتكارية فقربت بنسبة المتخرجين في العلوم والتقانة من إجمالي الطلبة المتخرجين وكذلك نسبة الصادرات ذات التقانة العالية. ويبين الجدول (4-2) حسابات هذا المؤشر بالنسبة للأقطار العربية ودول المقارنة.

تشير النتائج المتعلقة بمؤشر الطاقة الابتكارية إلى وجود عدة أنماط من التعامل مع الطاقة الابتكارية؛ منها دول لها طاقة ابتكارية ذاتية، وهذا ينعكس في ارتفاع نسبة المتخرجين ونسبة الصادرات ذات التقانة العالية دون الاعتماد على استيراد هذه التقانة. هذا النمط تمثله كوريا التي لها مؤشر مرتفع للطاقة الابتكارية، في حين لها مؤشر منخفض لتوطين التقانة. أما في الجزائر، فعلى الرغم من وجود نظام تعليم متجه نحو العلوم ونظراً لانعزال النظام العلمي والبحثي في داخل الجامعات، فإن هذا النظام ظل منفصلاً عن المحيط الاقتصادي بحدة مما يفسر ضآلة نسبة السلع ذات التقانة العالية من إجمالي الصادرات، ولم يشفع توجه الجزائر نحو تطويع التقانة في رفع هذه النسبة.

وفي حالة الكويت، فإن ارتفاع نسبة الواردات من السلع الرأسمالية يفسر ارتفاع مؤشر الطاقة الابتكارية لديها عن طريق التطويع دون دلالة على وجود نظام اختراع يسند الطاقة الابتكارية. أما في المغرب فهنالك مزيج متوسط من تطويع التقانة ووجود طاقة ابتكارية متوسطة، يجعل مؤشر الابتكار وتوطين الطاقة من أحسن المستويات العربية؛ لكنه يبقى بالمقابل عند حد بعيد عن دول المقارنة.

وفي مصر هناك اتجاه نحو توطين التقانة عن طريق استيراد التقانة أكثر من الاعتماد على تطوير الطاقة الابتكارية. والظاهرة نفسها موجودة في عمان وقطر والسعودية والسودان. أما من جانب مؤشر الأداء الكلي في مجال تطوير الطاقة الابتكارية وتوطين التقانة فإن الدول العربية تنقسم إلى مجموعتين؛

الأولى : ذات أداء متوسط مثل الجزائر، البحرين، الكويت، المغرب وتونس. والثانية : تضم الدول الباقية وأداؤها متواضع وتسجل تقهقراً واضحاً في مجال منظومة الطاقة الابتكارية وتطويع التقانة.

رأس المال البشري:

إذا كان الاقتصاديون في بحثهم عن أسباب مصادر النمو الاقتصادي ومحددات التنافسية، يعيدونها إلى عدد من العوامل منها: التزايد في مدخلات العمل وتحسين في نوعية هذا المدخل والزيادة في رأس المال المادي واقتصاد الحجم،

يتركز الجزء الأكبر من الصادرات العربية عالية التقانة في الأدوية والكهربائيات.

يشكل مخزون رأس المال البشري الحالي أبرز محددات النمو المستقبلي؛ لأنه يسمح بتطويع التقانة وتطويرها موفراً للاقتصاد عناصر التميز والكفاءة.

جدول 4-3 معدلات العائد بحسب مستوى التعليم لعدد من أقاليم العالم

الأقاليم	العائد الاجتماعي			العائد الخاص		
	ابتدائي	ثانوي	عالي	ابتدائي	ثانوي	عالي
أفريقيا جنوب الصحراء	24.3	18.2	11.2	41.3	26.6	27.8
آسيا	19.9	13.3	11.7	39.0	18.9	19.9
أوربا/ الشرق الأوسط/ شمال أفريقيا	15.5	11.2	10.6	17.4	15.9	21.7
أمريكا اللاتينية والكاريبي	17.9	12.8	12.3	26.2	16.8	19.7
دُول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	14.4	10.2	8.7	21.7	12.4	12.3
جملة العالم	18.4	13.1	10.9	29.1	18.1	20.3

المصدر: ساكاروبولوس (1994) وعلي عبدالقادر وآخرون (2001).

يعكس انخفاض معدلات العائد من التعليم في الدول العربية خللاً في ملاءمة منظومة التعليم لاحتياجات سوق العمل والتنمية أو تشوهاً في منظومة الأجور.

فإنهم يعيرون أهمية خاصة إلى دور التحسن في التعليم والتقانة؛ إذ إن المعارف الجديدة ليست قادرة على تقليص كمية المدخلات اللازمة للإنتاج فحسب، بل تمكن من تقديم منتجات جديدة أيضاً، وتستعمل مواد لم تكن ذات قيمة اقتصادية أو لم تكن تستعمل الاستعمال الاقتصادي.

وإذا كانت الإنتاجية إحدى ركائز التنافسية كما تشير الأدبيات وتجارب التنمية فإن هذا يتم عن طريق زيادة الطاقة الإنتاجية والاستثمارات في الأصول الملموسة وغير الملموسة مثل الابتكار والتعليم والتدريب، وهو ما يحقق أهداف اكتساب الأسواق ورفع مستويات التشغيل على آماد طويلة.

إن من محددات النمو المستقبلي المهمة مخزون رأس المال البشري الحالي في البلدان وخصائص سكانها لأن هذا المخزون يكمل دور التقانة ويسمح بتطويعها وابتكارها وبذلك يقدم للاقتصاد عناصر التميز والكفاءة. وتبين الدراسات أن النمو مرتبط إيجابياً بمستوى الانطلاق لمتوسط سنوات التحصيل المدرسي من المستويين الثانوي والعالي للذكور البالغين. ويفسر ذلك بأن العمال ذوي التعليم الأعلى مكملون للتقانات الجديدة، ويؤدون دوراً مهماً في نشر التقانات وتطويعها، الأمر الذي يشكل عنصراً رئيسياً في التنافسية ومن ثم في عملية التنمية. كما أن تعليم المرأة، بكونه يؤثر على المستوى التعليمي وعلى صحة أفراد العائلة، يعد مؤشراً على نوعية تكوين رأس المال البشري للأجيال القادمة، ومن ثم على القدرات التنافسية الكامنة.

وإذا كانت الموارد البشرية عامل إنتاج فهو يحتاج إلى استثمار مسبق شكله الأساسي التعليم. وأن نوعية العمل دالة في العديد من العوامل، منها التعليم والتكوين ،كماً ونوعاً، اللذان يتلقاهما الفرد قبل دخوله إلى سوق العمل أو خلال حياته المهنية، وهذا يسوغ حساب مخزون التعليم المتجسد في السكان أو بشكل أدق في قوة العمل.

ولكي يلعب التعليم دوره في الاقتصاد وفي رفع القدرة التنافسية يجب أن يكون العائد على المستويين الفردي والمجتمعي مجزياً ليشكل الحافز على الاستثمار وعلى تخصيص الموارد. وتبرز حسابات معدلات العائد من مستويات التعليم المختلفة في زمر العالم، على الرغم من تفاوتها ، أهمية الاستثمار البشري ، من الناحية الاقتصادية على الأقل.

ويبين الجدول (4-3) مجملاً لهذه المعدلات بحسب مستويات التعليم، ومنه نلاحظ ارتفاع المعدلات، وخصوصاً في المراحل الأولى من التعليم. وإذا كانت معدلات العائد من التعليم في عدد من الدول العربية، وبعضها سالب، تعرض تفاوتاً كبيراً، فإنها تدعو إلى إعادة التفكير في مردودية التعليم في هذه الدول كما يبين الجدول (4-4) ، وقد يفسر تدهور هذه المعدلات خللاً في ملاءمة منظومة التعليم لحاجات سوق العمل والتنمية من جانب، أو تشوهاً في منظومة الأجور ومعظمها من القطاع العام من جانب آخر.

وتعرض حالة اليمن مثالاً عن معدلات العائد من التعليم الابتدائي التي لا تتماشى مع ما هو ملاحظ

جدول 4-4 معدل العائد على التعليم في عينة من الدول العربية (الطريقة الموسعة)

البيان	المغرب	الصومال	السودان	تونس	اليمن	الأردن❖	عمان❖❖	موريتانيا❖	الكويت❖
مُعدل العائد الاجتماعي									
الابتدائي	50.5	20.6	-	-	2.0	-	17.1	-	-
الثانوي	0.1	10.4	8.0	-	26.0	-	6.6	-	-
العالي	13.0	19.9	4.0	-	24.0	-	6.4	-	-
مُعدل العائد الخاص									
الابتدائي	-	59.9	-	-	10.0	2.80	19.3	-0.96	-
الثانوي	-	13.0	13.0	13.0	41.0	-0.30	7.9	8.07	6.5
العالي	-	33.2	10.0	27.0	56.0	12.05	17.2	10.43	8.0

المصدر : سكاروبولس (1994) ص 1341 جدول أ -1

❖ الأوراق القطرية الأولية للبحث الميداني في المعهد العربي للتخطيط حول العلاقة بين التعليم وسوق العمل وقياس عوائد الاستثمار البشري.

❖❖ عمانيون فقط ولعام 1996

في العالم. وأن تدهور معدلات العائد واتجاهات الاستثمار المبنية عليها تظهر الفجوة بين مخرجات المنظومة التعليمية وما هو مطلوب في سوق العمل. وهذا لا يصب في تعزيز القدرة التنافسية لهذه البلدان .

المخزون التعليمي العربي:

يشكل المخزون التعليمي عماد قطاع انتاجي قوي وتنافسي في أي بلد ليسند هذا القطاع ويمثل قوة دفع لنشاطاته. وإن من أفضل المؤشرات المستخدمة لقياس المستوى التعليمي للسكان متوسط سنوات الدراسة. وقد كان من أوائل من قدم بيانات عن عدد كبير من دول العالم حول متوسط سنوات الدراسة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إذ تشير بياناته إلى ضآلة نصيب الفرد في الدول العربية من التعليم وتشتت كبير بحسب البلدان؛ فقد بلغ المتوسط في عام 1980 نحو 0.3 سنة فقط، في موريتانيا وجيبوتي بل و 0.2 في الصومال،مقابل 5 سنوات في الأردن و 4.5 في قطر والكويت و 4.4 في لبنان، مقابل ما يزيد على 10 سنوات في الدول المتقدمة. أما في 1992 وعلى الرغم من التحسن الكبير في هذا الرقم لعدد من البلدان ورغم جهود التعليم لعقد من الزمان فإن المتوسط ما زال متواضعاً. فأعلى رقم كان لقطر 5.8 سنة ثم الإمارات 5.6 ثم الكويت 5.5.

أما الصومال فقد ارتفع الرقم إلى 0.3 سنة، ولكل من جيبوتي وموريتانيا 0.4 سنة. وثمة 7 دول عربية، أي ثلث عددالدول العربية، لا يتجاوز هذا المتوسط السنة الدراسية الواحدة. وبالطبع فإن هذا المؤشر، مثل أي مؤشرات متوسطة أخرى، يخفي تشتتاً داخلياً كبيراً ضمن البلد الواحد بحسب الجنس أو الحضر والريف أو الزمر الاجتماعية المختلفة.

والمجموعة الثانية الواسعة من البيانات قدمت من بارو ولي (2000) وتمثل متوسطات المخزون التعليمي بالسنوات لدى أقاليم العالم وتطورها. وتتضمن زمرة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المجموعة ثماني دول عربية وثلاث دول غير عربية. وإذا اعتبرنا أن هذه الزمرة ممثلة للدول العربية، مبدئياً، فإننا نجد أن متوسط التحصيل التعليمي للإناث من سن 25 سنة فما فوق في هذه الزمرة قد تطور من 0.77 سنة عام 1960 إلى 1.64 سنة عام 1980، وإلى 4.09 سنة فقط عام 2000 .

وتطور من 1.51 سنة عام 1960 إلى 3.35 سنة عام 1980 وإلى 6.09 سنة عام 2000 لدى الذكور بتضاعف كل عشرين سنة تقريباً.

إن نسبة نصيب الفرد من المخزون التعليمي لدى دول الشرق الأوسط و شمال أفريقيا إلى متوسط العالم قد تحسنت للذكور من 30.44% عام 1960 إلى 83.24% عام 2000 لكن مخزون الإناث لم يتطور بنفس النسبة رغم تسارعه؛ فقد كان

على الرغم من الإنفاق الكبير على التعليم، لا يزال متوسط المخزون التعليمي مقاسا بمتوسط سنوات التمدرس في الدول العربية أقل من فقيرة مثل سيرلانكا.

17.99% عام 1960 ووصل إلى 66.18% فقط عام 2000 ، وبالطبع فإن المقارنة مع الدول المتقدمة تظهر فجوة أكبر من ذلك.

كما يبين الشكل (4-2) أن هذا المتوسط لم يصل عام 2000 إلى سبع سنوات لدى السكان من عمر 15 سنة فما فوق في الأردن التي لها أحسن متوسط سنوات تعليم وهو6.91 سنة بينما كان 2.33 سنة عام 1960 . وفي بعض البلدان فإن المتوسط أقل من ذلك بكثير إذ هو 1.48 سنة في اليمن عام 1990 و 2.14 سنة في السودان عام 2000.

الشكل (4-2): متوسط سنوات الدراسة للدول العربية وبعض دول المقارنة [1]

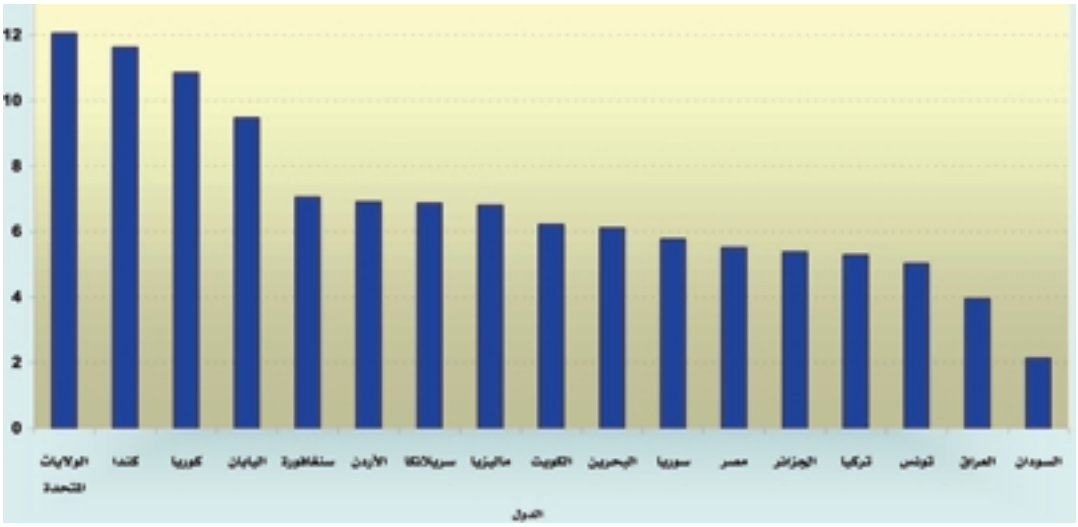

المصدر: بارو ولي (2000).

(1) السكان من 15 سنة فما فوق لعام 2000.

إطار 4-1

مؤشر مركب لقياس التحصيل التعليمي في البلدان العربية ودول المقارنة

من المعروف أن متوسط سنوات الدراسة لا يقدم دليلاً على نوعية التعليم على الرغم من أهمية هذا الجانب. ولتمثيل التحصيل التعليمي العربي، بالكم والكيف معاً, اقترحنا بناء مؤشر مركب عن التعليم في الدول العربية يأخذ بعين الاعتبار العوامل التالية:

(1) معرفة القراءة والكتابة باعتبارها مؤشراً عاماً عن التحصيل كمخزون .

(2) معدلات التمدرس الإجمالية لكل من المراحل التعليمية الثلاث باعتبارها مؤشراً على تكوين ذلك المخزون. أي أنها تدفقات آنية اليه.

(3) مُعدلات التأطير مقاسة بعدد الطلاب لكل أستاذ في المراحل التعليمية الثلاث باعتبارها مؤشراً على نوعية التعليم المقدم في كل مرحلة في القطر المعني.

وقد استعملنا في بناء المؤشر المعادلة التالية:

$$EI_t = lit_t + \sum_{i=1}^{3} e\pi_{it} / enc_{it}$$

حيث:

EI : مؤشر التعليم .

lit : نسبة معرفة القراءة والكتابة لدى سكان القطر .

$e\pi_i$: معدل التمدرس الإجمالي للمرحلة التعليمية I.

enc_i : نسبة عدد الطلاب لكل أستاذ في المرحلة I.

t : سنة الحساب، وقد استعملنا سنة 1990 كسنة أساس وسنة 1997 وهي آخر سنة متاحة عنها بيانات في الكتاب الإحصائي السنوي لليونسكو.

وتكمن ميزة هذا المؤشر على عكس ما هو شائع في قياس التحصيل التعليمي، بأنه جمع بين عناصر المخزون والتدفق والنوعية.

إطار 4-1

تابع - مؤشر مركب لقياس التحصيل التعليمي في البلدان العربية ودول المقارنة

تطور مُؤشر التحصيل التعليمي للدول العربية ودول المقارنة

البلدان	مؤشر التحصيل التعليمي 90	مؤشر التحصيل التعليمي 97	(مؤشر 97/ مؤشر 90) x 100
البحرين	81.98	80.39	98.07
الكويت	63.38	82.82	130.67
الإمارات	74.95	83.03	110.77
قطر	128.21	115.9	90.4
ليبيا	90.22	110.17	122.11
السعودية	62.75	74.68	119.01
لبنان	94.91	119.38	125.79
عُمان	42.87	57.6	134.37
تونس	55.35	59.12	106.81
الأردن	58.32	57.98	99.41
الجزائر	55.04	55.8	101.38
سوريا	58.09	56.01	96.42
مصر	57.13	59.39	103.96
المغرب	39.53	40.37	102.11
العراق	54.04	50.11	92.72
جزرالقمر	32.9	24.37	74.07
السودان	21.59	28.29	131.02
اليمن	32.52	30.96	95.2
جيبوتي	16.69	20.57	123.25
موريتانيا	19.44	21.59	111.05
المتوسط	50.52	54.24	107.37
كوريا	64.81	72.95	112.56
ماليزيا	63.98	68.83	107.59
تركيا	51.63	56.28	109

ويلاحظ من هذا الجدول أن المتوسط العربي ما زال أقل من الدول المقارنة، كما يلاحظ تقدم لبنان وقطر وليبيا عام 1997، والجهود النسبية الكبيرة التي بذلتها عمان والسودان والكويت ولبنان.

وفي الوقت ذاته نجد أن هذا المتوسط يصل عام 2000 إلى 9.47 سنة في اليابان، 10.84 سنة في كوريا و 11.62 سنة في كندا و 12.05 سنة في الولايات المتحدة. وحتى في بلدان نامية أقل ثراء من جملة البلدان العربية مثل سيرلانكا، نجد أن هذا المتوسط يفوق المتوسطات العربية . إن هذا الضعف في مستوى التحصيل التعليمي لدى القوة العاملة في الأقطار العربية، لا يضع الأقطار العربية في موقع مناسب لتحسين قدراتها التنافسية.

لن يستطيع أي بلد أن يكون تنافسياً إذا كان نظامه التعليمي يضخ المهارات الخطأ في سوق العمل، مما يشكل هدراً للموارد البشرية.

التعليم وسوق العمل في البلدان العربية:

لن يستطيع أي قطر أن يكون تنافسياً إن صنع نظامه التعليمي المهارات الخطأ مما يسبب هدراً في الموارد البشرية وتأثيراً سلبياً على التنافسية. والعلاقة بين التعليم وسوق العمل علاقة معقدة ومتعددة الاتجاهات؛ فالتعليم يؤثر في سوق العمل، على الأقل، من خلال ما يقدمه إلى السوق من مهارات ومن خلال ما يسحبه من السوق من يد عاملة على شكل أساتذة ومديرين وطلبة أو من خلال ما يطلبه من الصناعات الأخرى التي تشغل جزءاً مهماً من سوق العمل. ومن جانب آخر، تؤثر سوق العمل في التعليم، على الأقل، من خلال الإفصاح عن حاجاتها من اليد العاملة المتعلمة والماهرة ومن خلال تطويل مدة التعليم أو العودة إليه نتيجة لشبح البطالة الذي قد يواجه المتعلمين.

ويمكن تقديم هذه المشكلات الخاصة بالتعليم وسوق العمل من خلال الواقع العربي مع التنبيه المبكر على أنها ليست بالضرورة موجودة ، بنفس الحدة، في كل أقطار الوطن العربي المتفاوتة في الموارد وفي درجة تطور بناها الاقتصادية والتعليمية.

- استمرار الأمية: تعتبر الأمية سبباً للتخلف الاقتصادي والاجتماعي ونتيجة له – في آن واحد – ، وهدراً للموارد البشرية وكمونها وسبباً من أسباب ضعف القدرة التنافسية. وفي الوقت الذي اختفت فيه الأمية في أقاليم عديدة في العالم أو أنها أصبحت ذات معدلات منخفضة جداً، حتى في العديد من البلدان النامية، فإن المعدلات في البلدان العربية ما زالت مرتفعة بل وإن عدد الأميين المطلق يزداد مع الزمن؛ فقد تطور هذا العدد من 49 مليون أمي وأمية عام 1970 إلى 68 مليوناً عام 2000 . (انظر الشكل 4-3) .
- معدلات القيد: من متابعة معدلات القيد الإجمالية للمراحل الثلاث في الأقطار العربية بين عامي 1992 و 2000 ، كما وردت في الجدول (4-5) ، نجدها ما زالت ضعيفة في العديد من الدول العربية؛ فقد تجاوز عدد محدود من الدول العربية معدل 75% ، في حين ظلت هذه الفجوة واسعة بدرجات متفاوتة بين بقية البلدان العربية والبلدان المتقدمة في هذا المجال على غرار ليبيا والبحرين ولبنان.

الشكل (4-3): تطورات معدلات الأمية في العالم

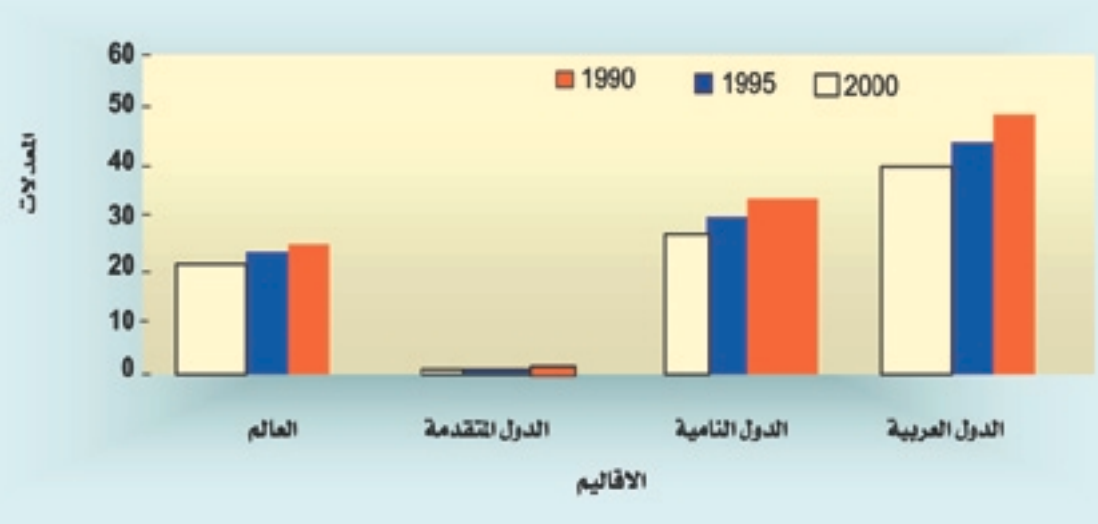

على الرغم من انخفاض معدلات الأمية، فقد ارتفع العدد المطلق للأميين العرب من 49 مليون شخص عام 1970 إلى 68 مليوناً عام 2000.

● تعليم الإناث: إن فجوة التعليم حسب الجنس هي أكثر ارتفاعاً لدى الدول العربية من بقية زمر العالم كما يتبين من بيانات اليونسكو. فعلى سبيل المثال، نجد أن معدل التمدرس للمراحل الثلاث هو عام 1997 لدى الدول العربية 63% للذكور و 52.6% للإناث، في حين كانت لدى الدول النامية 63.4% للذكور و 54.3% للإناث، وفي الدول المتقدمة اتجاه آخر حيث معدل الإناث 88% ومعدل الذكور 84.7%. وإذا كانت نسبة الإناث في التعليم عموماً أقل من نسبة الذكور فإنها في التعليم العالي، في بعض دول الخليج، أكبر للإناث منها للذكور. وإذا أخذنا بالاعتبار معدلات الإسهام في النشاط الاقتصادي الضئيلة جداً للإناث، فإن جزءاً مهماً من رصيد رأس المال البشري العالي لا يجد الاستخدام الكافي له، على الأقل من الناحية الاقتصادية المباشرة.

● نوعية التعليم وصلته بسوق العمل: من الصعب قياس نوعية التعليم لصعوبة الاتفاق على مقاييس

ارتفاع نسبة الإناث في التعليم العالي في بعض دول الخليج مقارنة بنسبة الذكور، يقابله ضعف مساهمتهن في النشاط الاقتصادي، مما يعتبر هدراً لرصيد رأس المال البشري.

جدول 5-4 تطور معدلات القيد في مراحل التعليم الثلاث في الدول العربية

الدولة / الأعوام	1992	1994	1997	1999	2001 - 2000
ليبيا	66	91	92	92	89
البحرين	84	85	81	80	81
لبنان	73	75	76	78	76
مصر	67	69	72	76	76
قطر	75	73	71	75	81
تونس	64	67	70	74	76
الجزائر	66	66	68	72	71
الامارات	80	82	69	68	67
سوريا	67	64	60	63	59
السعودية	52	56	56	61	58
الكويت	47	57	57	59	54
عمان	59	60	58	58	58
الأردن	66	66	66	55	77
المغرب	43	46	49	52	51
اليمن	44	52	49	51	52
العراق	55	53	51	50 (1)	...
موريتانيا	32	36	41	40	43
جزرالقمر	37	36	39	35	40
السودان	31	31	34	34	34
جيبوتي	18	20	21	22	21
الصومال	7	7 (2)	...	...	...
كوريا	79	82	90	90	91
ماليزيا	60	62	65	66	72
تركيا	61	63	61	62	60

المصدر: تقارير التنمية البشرية عدة سنوات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

(1) لعام 1998 (2) لعام 1993

الشكل (4-4): نسبة الخريجين من التعليم العالي في بعض الدول العربية ودول المقارنة، في التربية والعلوم الإنسانية والاجتماعية، لعام 1997

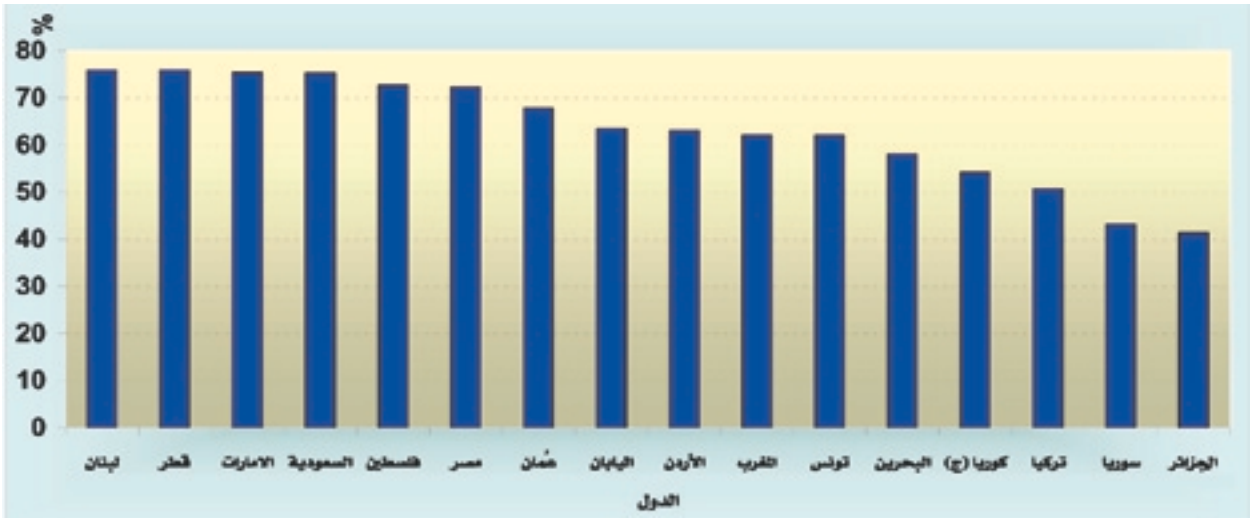

المصدر: يونسكو (1999).

مناسبة أو توافر بيانات عنها. ولكن الملاحظ أن الصلة بين مخرجات التعليم وحاجات سوق العمل في الأقطار العربية ضعيفة، وهذا ما لا يخدم هدف النهوض بالقدرة التنافسية؛ فيلاحظ مثلاً كما يبين الشكل (4-4) ، أن نسبة كبيرة من خريجي التعليم العالي هي من كليات التربية والعلوم الإنسانية على حساب العلوم الصحيحة والتطبيقية، كما أن المنظومة التعليمية في الأقطار العربية، نتيجة لاضطلاع الحكومة بدور "مشغل الملاذ النهائي"، تهيىء الناس أساساً لوظائف عمومية لم تعد متوافرة كما هو الحال في السابق، مما أدى إلى ظهور بطالة متعلمين أخذت بالشيوع في كل البلدان تقريباً. ومن المؤشرات الأخرى للتدليل عن ضعف صلة التعليم بالتشغيل نسبة القيد في التعليم الثانوي الفني بالقياس إلى التعليم الثانوي إجمالاً أو بنسبة القيد أو الخريجين في الكليات العلمية والتقانية بالقياس إلى مجمل التعليم العالي. وكلا المؤشرين ضعيف في المنطقة العربية، وأدى هذا الخلل الواضح في العلاقة بين سوق العمل والتعليم إلى عدم قدرة هؤلاء المتعلمين على متابعة المتغيرات الكبيرة الحاصلة في سوق العمل من جانب وفي التقدم العلمي والتقاني وتطبيقاته من جانب آخر، وهو مظهر آخر من مظاهر الهدر في رأس المال البشري وأحد مفسرات تراجع الإنتاجية في الأقطار العربية. فعلى الرغم من فيض المتعلمين، فإن متوسط الإنتاجية في الدول العربية قد تدهور بين عامي 1960 و 1990، على عكس بقية زمر العالم وفقاً لأحد تقارير البنك الدولي لعام 1995.

لا تزال منظومة التعليم العربية، تهيىء الطلبة لوظائف عمومية لم تعد متوافرة كما كان الحال في السابق، مما أدى الى ظهور بطالة المتعلمين.

- الإنفاق على التعليم: يشكل الإنفاق على التعليم مؤشراً على الأهمية النسبية التي توليها الدولة لتشكيل رأس المال البشري. وثمة سباق غير محسوم بين الطلب المتزايد على التعليم والموارد المحدودة المخصصة لهذا القطاع في إطار التزامات الدولة الأخرى. وهكذا نجد أن نسبة الإنفاق على التعليم إلى الناتج القومي الإجمالي هي في الحدود العالمية وإن تراجعت أخيراً. ولكن الذي يثير الانتباه هو تراجع الإنفاق العمومي على التعليم للساكن الواحد؛ فقد كان هذا الرقم 122 دولاراً أمريكياً عام 1985 تراجع إلى 110 دولارات عام 1995 في الدول العربية، مقابل 520 دولاراً و 1211 دولاراً لنفس الأعوام على التوالي في الدول المتقدمة . وإذا كان هذا الرقم قد تشابه مع متوسط العالم عام 1985، فإنه أصبح لا يشكل إلا نحو 40% منه عام 1995، الأمر الذي يشير دون شك إلى مشكلة نوعية لا يمكن تجنبها.

- تحديات سوق العمل: تعاني سوق العمل العربية عدداً من المشكلات نذكر منها ثنائية السوق بين تقليدية وحديثة، بين قطاع عام وخاص، قطاع منظم وغير منظم، عمالة محلية ووافدة.. إلخ، بالإضافة إلى ضعف مهارات العاملين لضعف تكوينهم وتضخم القطاع العام وما يحمله من بطالة

مقنعة وتنافسية ضعيفة في الغالب. كما يعتبر بروز مشكلات بطالة المتعلمين وهجرة الأدمغة، وضعف معدلات الإسهام في النشاط الاقتصادي وقلة عوائده، إضافة إلى بدائية الهيكل القطاعي للإنتاج من حيث هيمنة القطاع الزراعي وقطاع الخدمات الحكومية على التشغيل، عوائق تحد من إمكانية استخدام العنصر البشري في رفع تحدي التنافسية؛ إذ ما زالت حصتي القطاع الزراعي والحكومي مرتفعة في العديد من الدول العربية.

- البطالة: تشكل البطالة إحدى أكبر مشكلات إدارة الموارد البشرية، بل المشكلات التنموية في المنطقة العربية. وتركز تقارير المنظمات الدولية على حاجة بلدان المنطقة إلى إيجاد فرص عمل جديدة كافية يقدرها الباحثون بما يزيد على 52 مليون وظيفة خلال الأعوام حتى 2015، وهو أمر لا بد معه من ربط التشغيل بخطط النمو، بل جعل تلك الخطط ومعها برامج دعم القدرة التنافسية للاقتصادات الوطنية تهتم بموضوع التشغيل اهتماماً بالغاً، ويزيد من هذه الأهمية تراجع التشغيل الحكومي وفرص العمل في القطاع العام. ومن نتائج المعطيات الديموغرافية، وعلى رأسها فتوة السكان وارتفاع مستويات التعليم وازدياد معدلات إسهام المرأة في النشاط الاقتصادي نتيجة للتعليم إلى حد كبير، أن معدلات نمو قوة العمل تفوق معدلات نمو السكان، ويلاحظ أن دول المنطقة العربية تعرف على العموم ارتفاعاً في كلا المعدلين بالقياس إلى زمر العالم الأخرى ودول المقارنة.

- بطالة المتعلمين: من المعروف أن البطالة تصيب فئات السن الشابة والداخلين الجدد إلى سوق العمل دون خبرات سابقة. على العكس مما كان معروفاً أن التعليم يشكل ضماناً تجاه البطالة ، فقد عرفت الدول العربية، بدرجات متفاوتة، بروز ظاهرة بطالة التعليم، ولكن بطالة حملة الشهادات التي تتزايد في العديد من دول العالم وفي عدد من البلاد العربية على الخصوص، تدفع إلى التفكير بالمدى الذي تتم فيه الاستفادة من المورد البشري المهم ومن الاستثمارات الممتدة في التعليم ومدى ملاءمة ذلك التعليم بالنظر إلى بروز ظواهر عديدة تمثل هدراً للموارد البشرية والموارد المالية على السواء مثل: ظاهرة فرط التعليم؛ حيث أخذ أرباب العمل في القطاعين العام والخاص يطلبون شهادات أعلى لملء مناصب العمل التي كانت تعزى إلى حملة مؤهلات أقل ويعود ذلك إلى فائض العرض المتزايد من حملة الشهادات. والظاهرة الثانية : هي بطالة المتعلمين المقنعة، وبخاصة في الحكومة والقطاع العام، حيث كانت هذه الجهات تكلف تشغيل حملة الشهادات لأسباب سياسية اجتماعية أكثر من كونها لأغراض اقتصادية مرتبطة بتوصيف مناصب العمل وتحديد المؤهلات والكفاءات اللازمة فعلاً لتلبية مهامها. أما الظاهرة الثالثة فهي : بطالة المتعلمين الصريحة. وفي مختلف الحالات فإن مشكلة الصلة بين التعليم وسوق العمل، من حيث الكم والمحتوى، تطرح بشكل حاد ضرورة إيجاد الحلول الملائمة لتراجع الإنتاجية وارتفاع تكلفة العمل، ومن ثم الخسارة في القدرة التنافسية للمنتجات والتدهور في معدلات النمو وعدم استدامتها.

تشكل البطالة إحدى أكبر مشكلات التنمية في المنطقة العربية، ويقدر عدد فرص العمل المطلوب توفيرها حتى عام 2015 بنحو 52 مليون فرصة.

مؤشر رأس المال البشري

أثبتت نماذج النمو الحديثة ونظرياته أن رأس المال البشري يؤدي دوراً يضاهي في أهميته رأس المال المادي في توليد ثروات الأمم وتقدمها التنموي، وتطور رأس المال البشري يعكس مستوى تنمية البلاد وكذلك بناء القدرات في إدارة المنظومة المركبة الاقتصادية الاجتماعية، فتحسن رأس المال البشري يساعد البلدان على استيعاب اقتصاد المعرفة الحديث والتعامل مع تعقيدات الإنتاج والتوزيع ويسمح برفع مستويات التنافسية الوطنية عن طريق تحسين المهارات المطلوبة في هذه العملية. ويتكون مؤشر رأس المال البشري العربي المبين في الجدول (4-6) ، من معدلات التمدرس الصافية في التعليم الثانوي والجامعي ومعدل توقع الحياة ومعدل انخفاض الأمية لدى الكبار ونسبة الإنفاق على التعليم.

فوفق النتائج المحسوبة لهذا المؤشر، فإن مستويات رأس المال البشري تتفاوت في البلاد العربية بشكل كبير ووفق مستويات تحاكي تقريباً مستويات الدخل. فعلى الرغم من أن المجموعة الأولى المكونة من البحرين، الأردن، الكويت وقطر لها مستوى رأس مال بشري مرتفع، فإنه يظل تحت مستوى دول المقارنة. وهذا راجع أساساً لوجود نسبة غير

جدول 6-4 مؤشر رأس المال البشري ومكوناته

البلد	معدل التمدرس (جامعي)	معدل التمدرس (ثانوي)	معدل توقع الحياة	معدل انخفاض الأمية	معدل الإنفاق على التعليم	مؤشرراس المال البشرى
الجزائر	0.20	0.56	0.75	0.38	0.58	0.49
الأردن	0.29	0.44	0.78	0.81	0.83	0.63
الإمارات	0.14	0.68	0.82	0.56	0.00	0.44
البحرين	0.39	0.97	0.87	0.80	0.29	0.66
السعودية	0.26	0.45	0.81	0.57	0.70	0.56
السودان	0.02	0.06	0.15	0.24	0.37	0.17
الكويت	0.28	0.49	1.00	0.70	0.75	0.64
المغرب	0.16	0.23	0.60	0.11	0.53	0.33
اليمن	0.03	0.22	0.16	0.05	0.60	0.21
تونس	0.20	0.48	0.83	0.46	0.71	0.54
سوريا	0.26	0.33	0.70	0.55	0.23	0.42
عمان	0.04	0.52	0.83	0.44	0.27	0.42
قطر	0.54	0.76	0.92	0.70	0.25	0.64
لبنان	0.60	0.76	0.75	0.77	0.05	0.59
مصر	0.41	0.73	0.59	0.23	0.36	0.46
موريتانيا	0.00	0.00	0.00	0.01	0.41	0.08
تركيا	0.30	0.46	0.70	0.75	0.13	0.47
كوريا	1.00	0.95	0.84	1.00	0.27	0.81
ماليزيا	0.11	0.44	0.84	0.79	0.37	0.51

يقتضي اكتساب القدرة التنافسية واستدامتها التركيز في آن واحد على التقنيات الحديثة ورأس المال البشري المرتفع والقابل للاستخدام.

هينة من أمية الكبار وتفاوت كبير في معدلات التمدرس، وبخاصة الجامعي وبدرجة أقل في الثانوي على الرغم من أن الإنفاق على التعليم في هذه الدول أعلى من مستوى كوريا. أما المجموعة الثانية من الدول العربية ذات الأداء المتوسط والمكونة من الجزائر، مصر، لبنان، عمان، سوريا، تونس والإمارات، فإنها تحتاج إلى جهود أكبر للنهوض بالتنمية البشرية من أجل إنتاج المهارات المطلوبة لدعم القدرة التنافسية. أما المجموعة الثالثة ذات مستوى التطور المتدني من رأس المال البشري والمكونة من موريتانيا، السودان واليمن والمغرب ، فإنها لا تستطيع عند هذا المستوى إلاّ الاعتماد على نمط تنافسية لا يتطلب مهارات عالية ولا مستويات متقدمة من التنمية البشرية ولاسيما في الصناعات التحويلية كثيفة العمالة .

البنية التحتية التقانية:

من السياسات العمومية المواتية للتنافسية تلك الهادفة إلى تحفيز تنمية البنية التحتية المادية والتقانية للمشروعات وإزالة العقبات أمامها. ونظراً لعدم وجود جدوى اقتصادية منظورة وسريعة لمشاريع البنية التحتية الابتكارية، وبخاصة أمام السهولة النسبية لاستيراد التقنيات الجاهزة لم تول الدول النامية، بقطاعيها العام والخاص، هذا الجانب ما يستحقه من أهمية. وتضم البنية التحتية التقانية مؤسسات القطاع العام في مجال الابتكار التقاني، مثل مخابر البحث ومعاهده والمراكز التقانية الحكومية والجامعات ومؤسسات التعليم العالي الأخرى ذات التوجه التقاني.

وإذا أخذنا الاستثمار الخاص في قطاع الاتصالات كمؤشر لمدى تطور البنية التحتية التقانية، فإننا

جدول 7-4 عدد مستخدمي الإنترنت في الدول العربية ودول المقارنة (ألف مستخدم)

الدولة	1995	1997	1999	2000	2001
الأردن	1	27	120	127	212
الإمارات	3	90	400	765	976
البحرين	2	10	30	40	140
تونس	1	4	30	250	400
الجزائر	0.5	1	20	50	60
جزر القمر	-	-	0.8	2	3
جيبوتي	0.1	0.5	0.8	1	3
السعودية	2	10	100	200	300
السودان	-	0.7	5	30	56
سوريا	-	5	20	30	60
الصومال	-	-	0.2	0.5	1
العراق	-	-	-	-	-
عُمان	-	10	50	90	120
فلسطين	-	-	-	35	60
قطر	1	17	24	30	40
الكويت	4	40	100	150	200
لبنان	3	45	200	300	-
ليبيا	-	-	7	10	20
مصر	20	60	200	450	600
المغرب	1	6	50	200	400
موريتانيا	-	0.1	3	5	7
اليمن	-	3	10	15	17
الدول العربية (مجموع)	37	329	1371	2780	3675
الدول العربية (متوسط)	3.1	19.4	68.5	132.4	183.8
معدل النمو السنوي في الدول العربية ٪	-	526.4	253.9	93.2	38.8
كوريا	366	1634	10860	19040	24380
ماليزيا	40	600	2500	4000	6500
تركيا	50	300	1500	2000	2500
العالم	34298	95843	241938	399285	501328
معدل النمو السنوي في العالم ٪	-	179.4	152.4	65.0	25.6

المصدر: البنك الدولي، بيانات التنمية في العالم

نجد أن جملة استثمارات ثماني دول عربية تتوافر عنها بيانات لم تصل عام 2001 إلى نصف استثمارات كوريا البالغة 17.56 مليار دولار وتقل عن استثمارات تركيا البالغة 47.8 مليار دولار.

ولا تشكل استثمارات الدول العربية المتاحة معاً إلا 7.56 مليار دولار أمريكي من أصل الاستثمار العالمي البالغ 236.62 مليار دولار، أي ما نسبته 3.2% من العالم.

لم تتجاوز الاستثمارات الخاصة في قطاع الاتصالات العربي 7.6 مليار دولار عام 2001 من أصل الاستثمار العالمي البالغ 236.6 مليار دولار.

تقانة المعلومات :

تحدث ثورة تقانة المعلومات تغيراً عميقاً في الطريقة التي يعمل بها الاقتصاد. ويرى "جرين سبان" رئيس مجلس الاحتياط الفدرالي بالولايات المتحدة الأمريكية أن التحسينات الهائلة في قوة الحوسبة وتقانات الاتصالات والمعلومات هي القوة الكبرى خلف نمو الإنتاجية في الاقتصاد الأمريكي. والأمر ذاته ينطبق على المستوى الدولي أيضاً؛ فلقد ارتفع عدد مستعملي "الإنترنت" في العالم من 34.3 مليوناً عام 1995 إلى 501.3 مليوناً عام 2001 . كما انتقل لدى الدول العربية من 3.1 ألف مستخدم فقط بالمتوسط عام 1995 ليصل إلى 138.8 ألفاً عام 2001 بالمتوسط، أما الأعداد العربية الإجمالية فقد ارتفعت من 37 ألفاً عام 1995 إلى 3.6 مليون مستخدم عام2001 ولكنها مع ذلك لا تبلغ سدس عدد المستخدمين في بلد مثل كوريا، كما يتبين من الجدول (4-7) . وقفزت أنشطة الأعمال عبر الإنترنت من 27 ألف عنوان أعمال عام 1995 إلى 764 ألفاً عام 2000 في العالم. وتأتي أمريكا والبلدان الاسكندنافية في قمة الترتيب.

أهداف التشغيل ودعم القدرة التنافسية والتقانة ليست متعارضة، فإذا كانت التقانات الجديدة ترفع القدرة التنافسية وتضمن مزيداً من التشغيل فذلك يسهل مهمة صناع القرار بالتركيز عليها.

ويقدر أنه في عام 1997 كان هناك نحو 10 ملايين شخص قد استعملوا الإنترنت في إجراء مشتريات التجزئة . أما في عام 1999 فإن التقديرات تفيد أن العدد قد تجاوز 60 مليوناً بقيمة مشتريات تصل إلى 110 بلايين دولار . كما تستعمل شبكة الإنترنت في إجراء العمليات المصرفية وشراء أسهم البورصة وبطاقات الطيران والصحف والصفقات المالية. ويمثل قطاع تقانة المعلومات نحو 6.1% من الأنشطة الاقتصادية للولايات المتحدة عام 1990 وارتفعت هذه النسبة إلى 8.2% عام 1998 . ويستخدم هذا القطاع 7.4 مليون عامل، أي ما يعادل 6.2% من التشغيل الكلي. كما أن الاستثمار في تقانة المعلومات يبلغ نحو 45% من استثمارات الأعمال في الولايات المتحدة .

آثار التقانات الجديدة:

إن التدفقات المتزايدة للتقانات الجديدة الناجمة عن الانفتاح التجاري وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر قد لا يكون لها الأثر الإيجابي المطلوب على النمو في الدخل في البلد المستضيف إذا لم تقترن هذه التدفقات بعتبة دنيا من مخزون رأس المال البشري.

التقدم التقاني والاستثمار في رأس المال البشري :

تشير الأدبيات إلى أن البلدان التي تمتلك رأس مال بشرياً مرتفعاً تحقق معدلات نمو مرتفعة ومستديمة؛ وذلك باعتبار أن التقانة، نمطياً، تقود النمو وتحتاج إلى وفرة في رأس المال البشري، في حين لا تحظى البلدان ضعيفة التقانة وضعيفة الموارد البشرية بزيادات جوانية في الإنتاجية والنمو.

وثمة من يجادل بأن بلداناً في شرق آسيا قد حققت نمواً اقتصادياً من خلال سياسات التصدير على الرغم من ضعف موهوباتها من رأس المال البشري وذلك من خلال استيعاب التقانة التي طورت خارجياً، كما أن هناك من انتقد تعليق أهمية كبيرة على دور التوجه نحو التصدير في الأداء الاقتصادي للبلاد.

وتشير إحدى الدراسات إلى إمكان تعايش ثلاثة قطاعات مختلفة من حيث مستويات التقنية في البلد الواحد؛ أولها: قطاع يستعمل البحث والتطوير وموارد بشرية مرتفعة المهارة لإنتاج سلع ذات تقانة عالية . القطاع الثاني : يستعمل تقانة منخفضة أو تقانات طورت في القطاع الأول لإنتاج سلع لا يستلزم إنتاجها يداً عاملة عالية المهارة. القطاع الثالث : ينتج سلعاً تقليدية تستخدم الموارد المتاحة في البلد وتتطلب أيدياً عاملة غير ماهرة.

ومن هذا المنطلق، يمكن لبلد قليل الوفرة في رأس المال البشري أن يعرف نمواً في ناتجه من خلال نقل التقانة، سواء من خارج البلد أو من قطاعات متقدمة في البلد ذاته وتطويرهامستفيداً من الميزة النسبية في العمل الرخيص.

إطار 2-4

شهادات الأيزو كمؤشر تقريبي عن النوعية

على الرغم من أن الشهادات التي تصدرها المنظمة العالمية للتقييس "أيزو" تركز على القضايا المرتبطة بإدارة النوعية، فإنها تشكل مؤشراً، ولو تقريبياً، للتطور التكنولوجي في الدول النامية؛ لأن استخدام التكنولوجيا الحديثة والمناسبة يعتبر شرطاً أساسياً ، ولو كان غير مباشر، لاستيفاء شروط الحصول على هذه الشهادات ولا سيما تلك المدرجة في عائلة أيزو 9000 والمتعلقة بجودة المنتجات والمواد وطرق التصنيع، وكذلك بنوعية الخدمات وفعالية وسائل توفيرها. كما أن شهادات الأيزو تشكل مؤشراً جيداً على القدرة التنافسية للدول والمؤسسات؛ نظراً للدور المهم لهذه الشهادات في تعزيز فرص التصدير والوصول إلى أسواق جديدة.

وتعرف شهادات الأيزو بأنها جملة من المعايير النموذجية لنظم الإدارة؛ حيث تعني كلمة "نموذجية" أن المعاييرذاتها قابلة للتطبيق على أي مؤسسة صغيرة أو كبيرة، ومهما كانت طبيعة إنتاجها ونشاطها، وسواءأكانت مؤسسة خاصة أم عامة أم حتى إدارة حكومية. أما عبارة "نظم الإدارة" فتعني كيفية قيام المؤسسة بإدارة أنشطتها وعملها.

إن هناك نوعين أكثر شهرة وانتشاراً من شهادات الأيزو، الأول : شهادة الأيزو 9000 الخاصة بنظم إدارة النوعية أو الجودة المتعلقة بسلوك وأنشطة المؤسسات الخاصة أو الحكومية لتحقيق رضا المستهلك من خلال تلبية متطلباته المتنوعة والمتغيرة من جهة مع القدرة على الوفاء بالالتزامات والإجراءات التنظيمية من جهة أخرى. والثاني : شهادات الأيزو 14000 التي بدأ تطبيقها عام 1996 ، وتعنى بالإدارة البيئية المتعلقة بعمل المؤسسة لتقليل الانعكاسات الضارة لأنشطتها على البيئة وقدرتها على التطوير المستمر لأدائها في هذا الشأن. ومهما كانت طبيعة المؤسسة وأنشطتها، فإن حصولها على أي من الشهادتين يتطلب منها الوفاء بجملة من المعايير الصارمة.

وسجلت شهادات الأيزو بنوعيها رقماً قياسياً جديداً عام 2001، حيث أظهر المسح السنوي الحادي عشر الذي تجريه المنظمة العالمية للتقييس لشهادات الأيزو 9000 و 14000 ، أن عدد الشهادات الممنوحة بلغ نحو 547.4 ألف شهادة وزعت على 161 دولة مرتفعة بنسبة 25% تقريباً مقارنة بالعام 2000، وهي أعلى نسبة نمو منذ عام 1993 . ومن بين هذه الشهادات نحو 510.6 آلاف شهادة من عائلة أيزو 9000 ونحو 36.8 ألف شهادة من عائلة أيزو 14000.

وبالنسبة للدول العربية، فقد احتلت، كما في مختلف المؤشرات الدالة على القدرة التنافسية، مرتبة متأخرة من حيث عدد الشهادات؛ إذ بلغ عددها عام 2001 نحو 3510 شهادات أيزو 9000، تشكل نحو 0.7% من إجمالي عدد الشهادات في العالم، ونحو 367 شهادة أيزو 14000، تشكل نحو 0.5% من الإجمالي. في حين بلغ عدد الشهادات في دولة نامية واحدة مثل كوريا نحو 17.7ألفاً ونحو 880 لنوعي الشهادات على التوالي. وبلغ العدد في ماليزيا نحو 3195 و 367 شهادة.

ووزعت شهادات الأيزو 9000 على 17 دولة عربية؛ احتلت دولة الإمارات المرتبة الأولى بينها بعدد 747 شهادة، تلتها السعودية بنحو 705 شهادات، ثم مصر 546، فالأردن 402 وتونس 302 شهادة. أما شهادات الأيزو 14000 فقد وزعت على 12 دولة عربية، واحتلت مصر المرتبة الأولى بنحو 100 شهادة، تلتها الإمارات بنحو 49 شهادة، ثم الأردن 10، فتونس 7 ، والسعودية 6 شهادات.

لكن يسجل للدول العربية ارتفاع نسبة نمو عدد الشهادات فيها مقارنة بالعالم ومقارنة ببعض الدول النامية المختارة مثل ماليزيا وتركيا؛ إذ ارتفع عدد شهادات الأيزو 9000 من نحو 231 شهادة عام 1995 إلى نحو 3510 شهادات بنسبة نمو قدرها 993% . في حين لم تتجاوز نسبة نمو الشهادات في العالم 301% ونحو 580% في تركيا ونحو 363% في ماليزيا.

كما يسجل للدول العربية أيضا ارتفاع حصتها من إجمالي الشهادات في العالم؛ إذ ارتفعت من نحو 0.25% عام 1995 إلى نحو 0.70% عام 2001 لشهادات الأيزو 9000 ومن 0.13% إلى 0.54% للأيزو 14000.

إن حيزاً مهماً من أدبيات ا لنمو التي تركز على التقدم التقاني والاستثمار في رأس المال البشري يحاول أن يربط بينهما وفق أحد من التوجهين؛ الأول : هو الاتجاه التعويضي الذي يرى أن التقانة تعوض مهارات رأس المال البشري، ومن ثم فإن التقدم التقاني سيقلص الطلب على رأس المال البشري وينقص المتطلبات من التعليم والتدريب. والثاني : هو الاتجاه التكاملي الذي يرى أن تقدم التقانة يغير الطلب النسبي على المهارات محولاً إياه من الطلب على العمالة قليلة المهارة إلى العمالة الماهرة والأكثر تعليماً، ومن ثم يزيد الاستثمار في رأس المال البشري، وتميل البراهين الامبريقية إلى دعم الاتجاه التكاملي أكثر منها للاتجاه التعويضي.

ومنه يتبين أن اكتساب القدرة التنافسية واستدامتها يقتضيان التركيز في آن واحد على التقنيات الحديثة ورأس المال البشري المرتفع والقابل للاستخدام.

التقانات الجديدة والاستخدام:

من المرغوب به تحديد أثر التقانات الجديدة على التشغيل ونوعية الصادرات. وإذا كانت هذه الآثار تسير في اتجاه واحد، سواء أكان إيجابياً أم سلبياً، فإن الانحياز مع التقانات الجديدة أو ضدها يسهل فهمه وتسويغه. ولكن إذا كان بعض هذه الآثار ايجابياً وبعضها الآخر سلبياً فإن القرار يقتضي ترجيحاً لمختلف هذه الآثار من أجل خيار توجهات السياسة المثلى.

وتمركزت معظم الأعمال الأمبريقية على الأثر في التشغيل وأظهرت أنه حتى على مستوى المنشأة وحتى مع الأخذ لتحيز التقانة الموفرة للعمل، فإن تقانات الإلكترونيات الصغرية الجديدة، مثلاً، لم تؤد بالضرورة إلى البطالة.

وتوصل العديد من الدراسات إلى أنه في بعض المشروعات كان الطلب المتزايد من أجل التصدير يعوض أو يفوق أثر التقانة "الموفرة للعمالة". ومن ثم فالمحصلة هي زيادة في الطلب على اليد العاملة وليس تناقصه على الرغم من التقانات المتقدمة المستعملة. وهذا ما يدفع إلى ضرورة التمييز بين الابتكارات في المنتجات والابتكارات في العمليات، فإن الأولى يبدو أنها أكثر ملاءمة للتشغيل من الثانية. إن الزيادة في تمايز المنتجات تسمح، غالباً من خلال التصدير، بالانطلاق إلى مدى يتجاوز مجرد الاعتماد على تخفيض السعر للسلع الحالية. يتبين إذن، أن هاجس التشغيل ينبغي ألا يتعارض مع هدف دعم القدرة التنافسية والتقانة، بل إذا كانت التقانات الجديدة ترفع القدرة التنافسية وتضمن مزيداً من التشغيل، في آن واحد، فهذا يسهل على متخذ القرار خيار التقانات والمنافسة من خلالها.

تسهم تقنية إدارة الجودة الشاملة في تحسين الإنتاجية وترفع القدرة التنافسية للصناعات وتفعل تخصيص الموارد، وتشجع الابتكار.

ثقافة الجودة الشاملة:

تمثل الجودة سمة من سمات الدول والمؤسسات الناجحة في مجال القدرة التنافسية حيث إنها تعبر ، في الوقت ذاته، عن أداء آني ومستقبلي جيد. وتؤدي الجودة في اقتصاديات السوق الحرة دوراً مهماً ومتزايداً في اكتساب الأسواق المحلية والدولية. وهذا ما دعا إلى تبني تقنيات، مثل إدارة الجودة الشاملة، ومكّن الشركات اليابانية من اكتساب حصص متزايدة في أسواق العالم، وأدخل هذا المفهوم، إضافة إلى مفهوم الإنتاج في الوقت المناسب والاستغناء عن المخزون، تحسينات كبيرة في علوم الإدارة وفي تنظيم أقسام الشركات.

إن تحليل" الجودة الشاملة" و"الوقت المناسب" من وجهة النظر الاقتصادية والتنظيمية يسمح بالقول: إن الجودة الشاملة كتقانات تنظيم علمية جديدة، تحسن الإنتاجية من خلال التشجيع على استعمال العلم في اتخاذ القرار كما تثبط السلوك الدفاعي المعادي للإنتاجية.

وترفع بذلك القدرة التنافسية للصناعات وتحسن تخصيص الموارد فيها، وتشجع الجودة أيضاً الابتكار الفعال واستعمال معارف معينة عبر المؤسسة. ويتطلب إدخال إدارة الجودة الشاملة، عموماً ،

الشكل (4-5): حصة الدول العربية ودول مختارة من إجمالي شهادات الايزو في العالم (عام 2001)

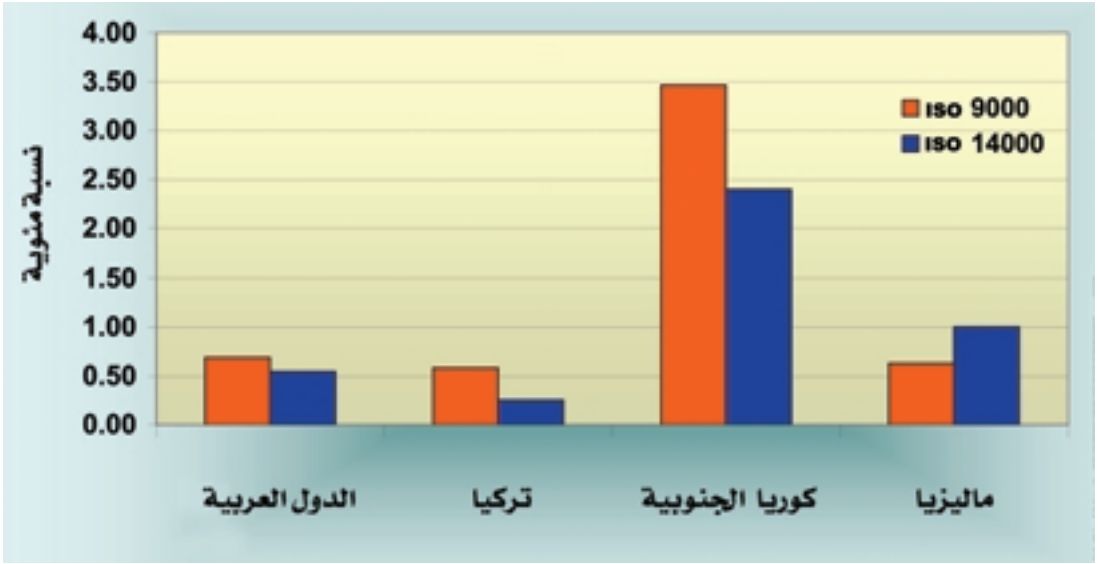

المصدر: المنظمة العالمية للتقييس

تغيرات كبرى في مكونات القواعد التنظيمية، وبخاصة منظومات قرارات التخصيص ومنظومات قياس الأداء، ومنظومات الثواب والعقاب.

وثمة دلائل إمبريقية على أن الأثر التراكمي للتغيرات التقنية الصغيرة في الإنتاجية الناجمة عن تحسين في الجودة، هو غالباً مهم، على الأقل مثل أهمية أثر الابتكارات التقنية في زيادة التنافسية. وتوضح البراهين الإمبريقية أن تقاسم الربح بين العمال و المالكين ومساهمة العاملين وإدارة الجودة الكاملة أمور يمكن أن ترفع

جدول 4-8 شهادات الأيزو في الدول العربية ودول مختارة

الدولة	أيزو 9000		أيزو 14000	
	1995	2001	1996	2001
الأردن	2	402		10
الإمارات	104	747	1	49
البحرين	9	59		2
تونس	13	302		7
الجزائر		12		
السعودية	98	705		6
السودان		3		
سوريا		158		5
عمان	20	67		5
فلسطين		78		
قطر	5	52		1
الكويت	9	78		3
لبنان	6	129		5
ليبيا		4		
مصر	45	546	1	100
المغرب	9	158		6
اليمن	1	10		
مجموع الدول العربية	321	3510	2	199
تركيا	434	2949	6	91
كوريا	619	17676	57	880
ماليزيا	690	3195	7	367
اجمالي الدول المشمولة	127349	510616	1491	36765
نسب المقارنة				
الدول العربية إلى العالم	0.25	0.69	0.13	0.54
تركيا إلى العالم	0.34	0.58	0.40	0.25
كوريا إلى العالم	0.49	3.46	3.82	2.39
ماليزيا إلى العالم	0.54	0.63	0.47	1.00

المصدر: المنظمة العالمية للتقييس ـ المسح الحادي عشر لشهادات الأيزو ـ

الإنتاجية وأداء المؤسسة، ومن ثم تنافسيتها. ولا تستعمل إدارة الجودة الشاملة في مجال الإنتاج الصناعي أو السلعي فحسب، بل في الإدارة الحكومية وخدماتها أيضاً؛ فقد بينت إحدى الدراسات أن طرق تحقيق الأهداف القومية في التعليم الجامعي، تكمن في تطبيق إدارة الجودة الشاملة على عملية التعليم والتعلم.

إن عملية التعليم والتعلم تركز الاهتمام على وظيفة " الإدارة " التي تحول جهود المعلم والطالب إلى تعلم. كما دعت دراسة أخرى إلى اعتماد إدارة الجودة الشاملة في أداء حكومة الولايات المتحدة و إلى إيجاد شهادات جودة وظيفية معترف بها تمنح للموظفين وللشركات العارضة.

شهادات الأيزو والعالم العربي:

لمحاولة مقاربة تقييم الجودة والتطور التقاني في المنطقة العربية يمكن الاستعانة ببيانات شهادات الأيزو إطار (4-2) ويتفاوت حظ الدول العربية من هذه الشهادات على الرغم من التوسع المستمر في ا لحصول عليها (أنظر الشكل 4-5).

كما يبين الجدول (4-8) فقد تطور عدد الشهادات أيزو 9000 الممنوحة لأقطار عربية من 321 إلى 3510 بين عامي 1995 و2001 ، في حين تطور العدد للشهادات من نوع أيزو 14000 من 2 عام 1996 إلى 199 عام 2001 . وتبقى هذه الأرقام ضئيلة بالقياس بما تحصل عليه دولة واحدة من دول المقارنة التي استعملت في هذا التقرير، حيث بلغ عدد الشهادات من نوع 9000 ، 17676 في كوريا عام 2001 أي ما يزيد على خمسة أضعاف البلدان العربية مجتمعة. وحتى ضمن هذه الأعداد المحدودة من الشهادات الممنوحة في الوطن العربي فيهيمن عليها التميز في الإدارة على حساب التميز في نوعية المنتج، وهو أمر لا يساعد على اكتساب ثقة العملاء والأسواق. وتتركز شهادات الدول العربية أساساً في عدد من البلدان كالإمارات والسعودية ومصر.

بلغ عدد شهادات أيزو 9000 في كوريا عام 2001 خمسة أضعاف الشهادات الممنوحة في البلدان العربية مجتمعة.

جدول 4-9 مؤشر البنية التحتية التقانية ومكوناته

البلد	الربط للشبكة الكوكبية	عدد الحواسيب المستخدمة	كثافة خطوط الهاتف النقال	عدد التلفونات (لكل 1000 شخص)	مؤشر البنية التحتية التقانية
الجزائر	0.00	0.02	0.00	0.10	0.03
الأردن	0.05	0.06	0.03	0.16	0.08
الإمارات	0.32	0.56	0.80	0.69	0.59
البحرين	0.19	0.57	0.57	0.58	0.47
السعودية	0.01	0.37	0.06	0.24	0.17
السودان	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
الكويت	0.29	0.54	0.82	0.60	0.56
المغرب	0.00	0.03	0.02	0.08	0.04
اليمن	0.00	0.00	0.01	0.02	0.01
تونس	0.02	0.05	0.01	0.14	0.06
سوريا	0.00	0.06	0.00	0.16	0.06
عمان	0.03	0.08	0.09	0.19	0.10
قطر	0.21	0.61	0.38	0.57	0.44
لبنان	0.13	0.20	0.31	0.36	0.25
مصر	0.02	0.05	0.01	0.12	0.05
موريتانيا	0.00	0.03	0.00	0.00	0.01
تركيا	0.07	0.14	0.13	0.51	0.21
كوريا	0.88	1.00	0.58	1.00	0.87
ماليزيا	0.33	0.33	0.45	0.38	0.37

تحتاج جميع الدول العربية إلى جهود ضخمة لتجسير الهوة الرقمية، بما في ذلك دول الخليج التي حققت اداء افضل من غيرها نسبياً.

مؤشر البنية التحتية التقانية:

أصبح جلياً أن ثورة تقانة المعلومات والحاسوب المتسارعة سترفع حدود المعرفة البشرية وبمستويات التقانة وطرق الإنتاج والتوزيع وتخفيض التكاليف ورفع الإنتاجية في عالم يسوده الانفتاح المتزايد. والدول التي لا تواكب التيار المعروف بالعولمة وتستفيد من هذه التقانة ستجد نفسها مهمشة غير قادرة على المنافسة في الأسواق الدولية؛ لأنها لا تسيطر على هذه التقانة ولا تستطيع أن تتفاعل مع المؤسسات والمنظومات الحديثة، ولأن الهوة التقانية تزداد بنسق متسارع. ويعتبر الاستثمار في البنية التحتية الداعمة للتقانة إحدى الوسائل الضرورية لتحقيق هذه العملية وتقليص الهوة مع الدول المعولمة. وللوقوف على مستوى تطور الدول العربية في هذا المجال اعتمد مؤشر جزئي لتحديد نوعية البنية التحتية التقانية في مجال الربط بين الشبكة الكوكبية واستخدام الحاسوب وكثافة استخدام الهاتف الثابت والنقال.

ففي مجال استخدام الإنترنت. كما يتبين من جدول (4-9) ، نجد أن ما يعرف بالهوة الرقمية واضح بصورة جلية، إذ إن مستوى دول المقارنة بعيد عن الأداء العربي على الرغم مما حققته بعض الدول الخليجية بشكل متواضع مثل الكويت، قطر والإمارات، وبدرجة أقل البحرين ولبنان. أما باقي الدول العربية فلها مستوى متدن وهوة رقمية واسعة. وتنعكس الظاهرة ذاتها أيضاً في مجال استخدام الحواسيب؛ إذ إن الدول الخليجية حققت أداء متواضعاً يضاهي نصف مستوى دول المقارنة، أما الدول الأخرى فهوتها كبيرة وتحتاج إلى جهود ضخمة لتجسيرها. وفي مجال استخدام الهاتف النقال، فباستثناء البحرين والكويت وقطر والإمارات، نجد استخدام هذه الوسيلة في الدول العربية مازال ضعيفاً، ونتيجة لذلك فإن مؤشر البنية التحتية التقانية يعكس تدهوراً عربياً واضحاً، باستثناء دول الخليج التي استطاعت أن تردم الهوة الرقمية جزئياً.

الفصل الخامس

توجهات في سياسات دعم القدرة التنافسية

مقدمة

يمثل رفع القدرة التنافسية هدفاً وسيطاً لتحقيق هدف أبعد مدى هو رفع مستوى رفاه المجتمع وإحداث التنمية المستدامة. ويتبين من المؤشرات العديدة، على اختلافها بحسب الأقطار، أن تجسير فجوة الدول العربية في مجال التنافسية، مقارنة بدول العالم، يحتاج إلى شوط كبير وشاق من العمل الدؤوب. يمثل الشكل (5-1) حجم فجوة متوسط الدول العربية مقارنة بحالة إحدى دول المقارنة مثل كوريا في عدد من المؤشرات التي اعتمدها هذا التقرير. ويبرز هذا الشكل أن الفجوة مشاهدة، بدرجات متفاوتة، في كل المجالات المتعلقة بالتنافسية.

ولعل من المفيد، لأغراض صياغة السياسات الملائمة، تحديد أهم مكامن الفجوة بهدف ترتيب جدول أولويات تتناسب مع جسامة الفجوة وخصوصاً الفجوة الكامنة المرتبطة بالأداء طويل الأمد.

ومن الملاحظات المباشرة التي يمكن الخروج بها في هذا الشأن أن أداء الدول العربية مجتمعة أفضل في مجال التنافسية الجارية منه في التنافسية الكامنة، كما هو مبين في الشكل (5-2) ويعكس هذا الواقع أمراً سلبياً نظراً إلى كون التنافسية الكامنة هي التي تضمن تحقيق النمو واستمراريته ورفع مستوى رفاه المجتمع على المدى الطويل.

وحتى في التنافسية الجارية هناك مكامن ضعف تحتاج إلى اهتمام خاص ولا سيما على مستوى بيئة الأعمال وديناميكية الأسواق والتخصص. ويبين الشكل (5-3) أهمية مختلف مكونات التنافسية بحسب جسامة الفجوة وبناء على التحليل الذي ورد في هذا التقرير.

وبتفصيل أكبر، نجد أن بعض هذه المكونات يحتل مركزاً متقدماً على سلم الأولويات التي يجب مراعاتها لتجسير تلك الفجوة.

وقد بني الجدول (5-1) بقياس الفجوة بين متوسط الدول العربية ودولة مقارنة هي كوريا الجنوبية. كما هو مبين في الجدول، فإن البنية التحتية التقانية

البنية التحتية التقانية والبنية التحتية الأساسية، أهم معوقات تطوير القدرات التنافسية العربية.

الشكل (5-1): مكامن فجوة التنافسية العربية مع كوريا

الشكل (5-2): فجوة التنافسية في الأقطار العربية

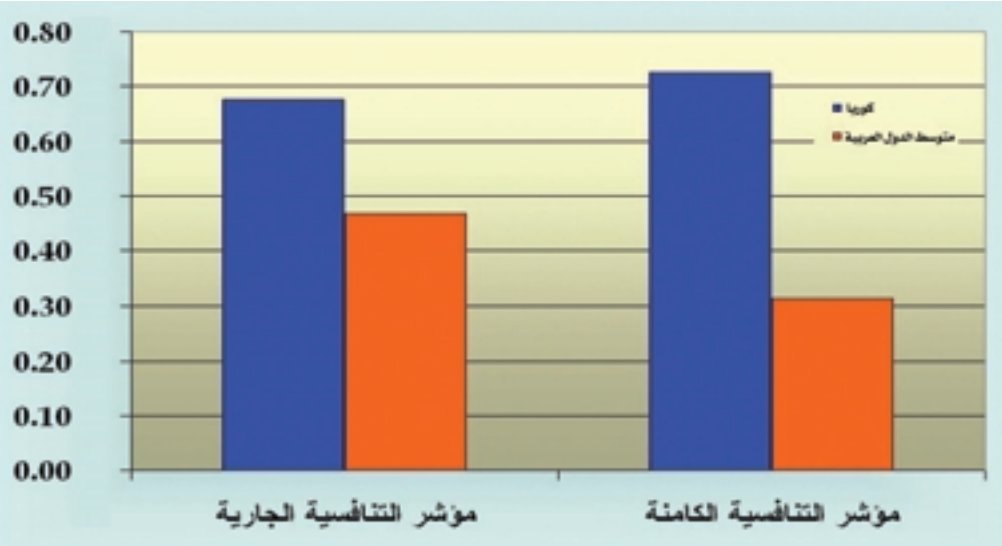

جدول 5-1 فجوة التنافسية العربية (1)

المؤشر	الفجوة مع كوريا
البنية التحتية التكنولوجية	0.70
البنية التحتية الأساسية	0.43
الحاكمية وفاعلية المؤسسات	0.39
رأس المال البشري	0.36
الأداء الحكومي	0.35
بيئة الأعمال	0.34
ديناميكية الأسواق والتخصص	0.18
جاذبية الاستثمار	0.18
الطاقة الابتكارية	0.18
الإنتاجية والتكلفة	0.11
الأداء الاقتصادي الكلي	0.02

(1) بحسب الأهمية

والبنية التحتية الأساسية هما من أهم العوائق أمام تطوير القدرات التنافسية العربية.

ويسعى هذا الفصل لتقديم جملة من توجهات سياسات دعم القدرة التنافسية في مختلف المجالات، الجارية والكامنة، بقطع النظر عن ترتيب الأولويات المجمعة التي تختلف من قطر إلى آخر، مع الإشارة إلى أن التحليل المجمع يجب ألا يغفل حقيقة وجود تباين في أوضاع الأقطار العربية من حيث أدائها في التنافسية كما في التنمية على العموم.

إن إنشاء بنى مؤسسية فعالة لإدارة التنافسية مستندة إلى قواعد بيانات وافية موثوقة ومحدثة، يعتبر من أولى المهام التي يتعين على الأقطار العربية، منفردة أو مجتمعة، الاهتمام بها بما في ذلك بنى الوظائف المساندة كالترويج والضمان والتمويل.

أداء اقتصادي كلي قوي:

- تكمن أهمية سياسات الاقتصاد الكلي في أنها تؤثر على توقعات المتعاملين الاقتصاديين، بمن فيهم المستثمرون في القطاع الخاص، حول مستقبل الاقتصاد وتطوراته وثقتهم فيه، لذلك فإن من الصعب أن تحافظ صادرات الأقطار على قدرتها التنافسية في بيئة اقتصادية غير مستقرة أو يشوبها قدر كبير من عدم اليقين.
- تفيد المؤشرات بأن الدول العربية قد حققت نجاحاً ملحوظاً في جانب الاستقرار الاقتصادي خلال حقبة التسعينيات بفضل سياسات التثبيت والانضباط المالي للحكومات، التي اتخذت في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي والهيكلة في بداية

إطار 1-5

القواعد الذهبية للتنافسية الدولية

حدد تقرير التنافسية الدولية للمعهد الدولي للتنمية الإدارية عشرة عوامل ضرورية لدعم التنافسية، اعتبرها "القواعد الذهبية للتنافسية"، هي:

- إيجاد بيئة قانونية مستقرة وشفافة.
- تطوير بنية اقتصادية مرنة.
- تعزيز الاستثمار في البنية الأساسية المادية والتقنية.
- تشجيع الاستثمار الخاص والادخار المحلي.
- تنمية القدرة على غزو الأسواق الخارجية من خلال الصادرات وكذلك تنمية جاذبية البلد على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- التركيز على كفاءة وسرعة وشفافية الإجراءات الإدارية الحكومية.
- المحافظة على توازن العلاقة بين الأجور والإنتاجية والضرائب.
- حماية النسيج الاجتماعي من خلال تقليص الفروقات في الأجور وتقوية الطبقة الوسطى.
- تكثيف الاستثمار في التعليم والتدريب.
- الموازنة بين الانفتاح الاقتصادي والعولمة بما يحمله من فرص لخلق الثروة وبين الانغلاق والحماية الذي يعزز التماسك الاجتماعي ويحمي نظم القيم.

إنشاء بنى مؤسسية فعالة لإدارة التنافسية من أولى المهام التي يتعين على الأقطار العربية الاهتمام بها.

الشكل (3-5): أولويات التنافسية العربية

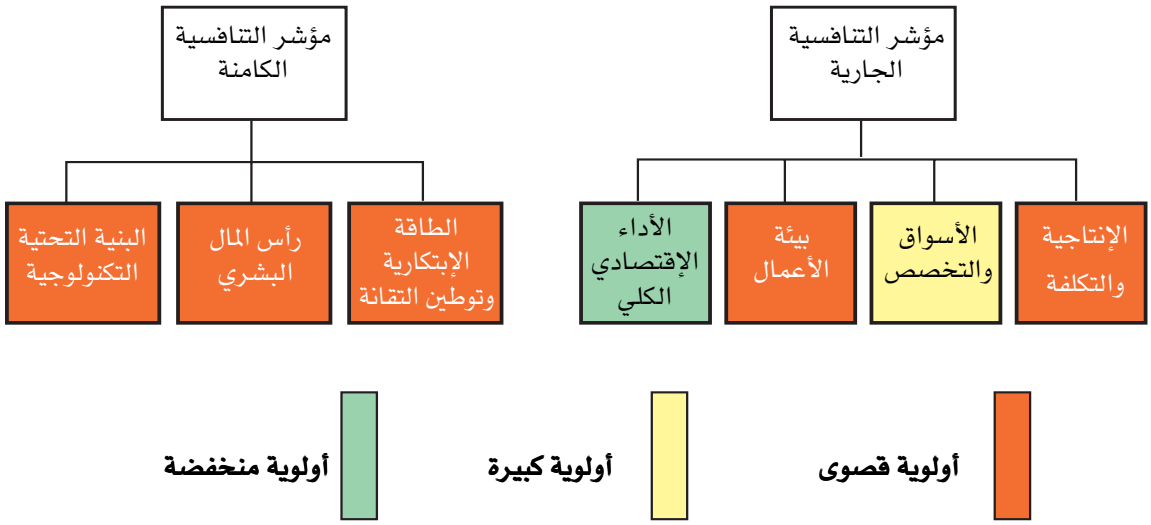

الحقبة، غير أن مشكلة المحافظة على هذا الاستقرار تبقى أحد أهم التحديات في السنوات المقبلة، وبخاصة فيما يتعلق بأسعار الصرف وعجوزات الموازنة والحساب الجاري.

- في المقابل أخفقت السياسات الاقتصادية الكلية في الدول العربية خلال حقبة التسعينيات في حفز واستقرار معدلات النمو الاقتصادي الذي تدهور كثيراً بسبب تدني الإنتاجية، وتواضع معدلات الاستثمار ونوعيته وقصور آليات توظيفه رغم انقضاء فترات غير قصيرة من تبني سياسات الإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة.

تتفاقم مشكلة تذبذب الأداء الاقتصادي العربي بسبب التجاوب مع الصدمات الإيجابية بسياسات حكومية توسعية، وعدم المرونة في امتصاص الصدمات السلبية.

- تكمن الإشكالية الرئيسة للأداء الاقتصادي العربي في ضآلة معدلات النمو وتذبذبها. ويمكن إرجاع هذين العنصرين إلى مصادر مختلفة، بحسب الأقطار، وإلى صدمات داخلية وخارجية، ويشكل النفط والسياحة والفلاحة أمثلة عن القطاعات التي تتأثر مباشرة بهذه الصدمات.
- إن مما يزيد التذبذب في الأداء الاقتصادي هو عدم التناظر في السياسات؛ إذ إن الأقطار أقدر على التجاوب مع الصدمات الإيجابية، مثل تحسن أسعار الصادرات أو تدفق رأس المال، التي تتبعها عادة سياسات حكومية توسعية، ولا تتوفر القدرة

ذاتها على امتصاص الصدمات السلبية بسبب عدم المرونة التي تمنع من نزول الأجور أو تغير تلقائي في أسعار الصرف.

- يعتمد مردود الصادرات بشكل كبير على سياسات تستهدف استقرار أسعار الصرف الحقيقية عند مستويات تنافسية بحيث لا تزيد تكلفة السلع المصدرة على نظيراتها في الدول المنافسة. وتعاني معظم الدول العربية مستويات مرتفعة لمعدلات الصرف وبعضها تعدد أسعاره، ومن الضروري مساندة سياسة سعر الصرف بسياسات مالية ونقدية غير توسعية لتقليص الضغوط التضخمية التي من شأنها أن تؤثر على تكلفة الإنتاج والإنتاجية، ومن ثم على سعر الصرف الحقيقي. إن مرونة سعر الصرف ليست ضرورية لدعم التنافسية وجذب الاستثمار فحسب بل هي جزء من سياسات الانفتاح أيضاً، حيث يصعب الإبقاء على سعر صرف مثبت وسياسات نقدية مستقلة في ظل نظام خارجي حر.

تدني نوعية البنية التحتية والمؤسسات، وعدم ملاءمة بيئة قطاع الأعمال، والتدخل المفرط للحكومة، أهم معوقات تحسين التنافسية الجارية.

- من المناسب لامتصاص الصدمات بناء نظام رقابي وتحوطي والاعتماد على مؤشرات الإنذار المبكر في الأجل القصير، والتوجه في الأمد الأطول نحو تطوير سياسات تهدف إلى تنويع الاقتصادات العربية وإضفاء المرونة على السياسات الاقتصادية الكلية.

- يتضح من ذلك أن أولويات سياسات الاقتصاد الكلي في الدول العربية للسنوات المقبلة يجب أن تتركز على حفز معدلات النمو مع المحافظة على الاستقرار الاقتصادي. ولتحقيق تلك الأهداف يمكن:

تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني والتطبيق السليم للقوانين، عوامل أساسية في تحسين الحاكمية وتطوير المؤسسات.

- الاستمرار في تنفيذ سياسات إعادة الهيكلة والمراجعة الدورية لهذه السياسات بغرض تحسين الكفاءة ورفع القدرات الإنتاجية.

- الاهتمام بتوظيف الموارد المحلية عبر تشجيع استثمارات القطاع الخاص. وكذلك إصلاح الأنظمة المالية ورفع معدلات تدفقات الاستثمارات الأجنبية عبر تحسين البيئة الاستثمارية واستخدام أدوات السياسة الصناعية لتحفيز المستثمر الأجنبي.

- الاستمرار في سياسات الاستقرار الاقتصادي مع إنشاء شبكات الضمان الاجتماعي الفعالة وتطويرها لامتصاص الآثار السلبية لهذه السياسات.

بيئة أعمال جذابة :

- فيما يتعلق بالتنافسية الجارية للأقطار العربية، يمثل تدني نوعية البنية التحتية والمؤسسات، وعدم ملاءمة بيئة قطاع الأعمال والتدخل المفرط للحكومة في النشاط الاقتصادي، أهم المعوقات الأساسية تجاه تحسين تنافسيتها الجارية.

- في مجال بيئة قطاع الأعمال والتطور المؤسسي، تعاني معظم الأقطار العربية تأخر جهازها الإداري ووجود الفساد فيه. وهذه البيئة تعتبر من أهم العناصر المثبطة للاستثمار المحلي أو الخارجي والمساهمة في زيادة تكلفة المعاملات.

- إن العوامل المتعلقة ببيئة الأعمال التي تؤثر على تنافسية الصادرات القُطرية عديدة، منها ما يرتبط بقطاع التجارة الخارجية مثل قضايا التخليص الجمركي وإجراءات الشحن والتصدير، ومنها ما يتعلق بالبيئة المؤسسية مثل القوانين التجارية وقوانين الاستثمار وظروف التمويل وقوانين الملكية والإفلاس وإجراءات التعيين والفصل وفض النزاعات التجارية وتوافر العمالة الماهرة بالإضافة إلى وجود مؤسسات مساندة لقطاع الأعمال في مجال الاستشارات وتوفير المعلومات وتجميعها والترويج والتسويق. كما أن هناك عوامل مؤسسية وحواجز بيروقراطية وغيرها تضاف إلى تكلفة المعاملات حيث إن التدخل في تحديد أسعار السلع والخدمات، بشكل مباشر أو غير مباشر، من جرّاء الإجراءات الإدارية المختلفة يشكل عائقاً أمام التنافسية.

حاكمية فعالة وشفافية:

- من الملاحظ أن مستوى الحاكمية ومدى تطور المؤسسات في دول المنطقة لا يتماشيان مع مستويات دخلها. وتفيد الأدبيات الحديثة أن تحسين الحاكمية وتطوير المؤسسات يمران قطعاً بإشراك مختلف طبقات المجتمع المدني في إحداث التنمية، وكذلك بالمساءلة وضمان الشفافية ورفع

مستوى الجهاز الإداري من حيث التعيين والترقية بحسب الكفاءة والعمل على إخراج هذا الجهاز من دائرة ضغوطات أصحاب المصالح. كما أن تحسين الحاكمية يمر عن طريق إنفاذ القانون والعمل على عدم تضارب اللوائح والتشريعات.

بنية تحتية مساندة متطورة:

- تلعب البنية التحتية الأساسية من شبكة الطرق والهاتف والنقل البري والبحري والجوي وتوفير الكهرباء والماء والطاقة دوراً حاسماً في ترويج الاقتصاد وتحسين بيئة الأعمال لجذب رأس المال والاستثمار ولنقل السلع وتوفير الخدمات على أحسن وجه. من دون بنية تحتية مادية أساسية جيدة لا يمكن للبلد أن يطور منتجات ذات صيغة تنافسية من حيث التكلفة والنوعية.

- إن هوة الفجوة في مجال البنية التحتية مؤشر يُعبر عن الصعوبة التي تجدها الأقطار العربية في رفع قدرتها التنافسية من حيث اقتحام الأسواق الدولية في مجالات الصادرات والقدرة على اجتذاب الاستثمارات الداخلية والخارجية؛ إذ إن البنية التحتية إلى جانب بيئة الأعمال والعوامل المؤسسية من أهم محددات الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

- على الرغم من الجهود الاستثمارية المعتبرة التي بذلتها الحكومات المتعاقبة في تطوير البنية التحتية في البلدان العربية، فإن الأداء العربي يشهد تأخراً في بعض القطاعات مقارنة بأداء دول المقارنة، مما ينعكس سلباً على تنافسية هذه البلدان في جذب رأس المال أو ارتفاع تكلفة المنتجات؛ إذ إن تكلفة النقل والتوريد قد تشكل جزءاً مهماً من السعر النهائي.

- للارتقاء بنوعية البنية التحتية في ظل بيئة مناوئة للتدخل الحكومي المباشر في الاقتصاد وفي ظل برامج التصحيح الهيكلي والتحول إلى اقتصاد السوق والانفتاح على الخارج، فإن على الحكومات العمل على تشجيع الاستثمار في البنية التحتية والعمل على استخدام الصيغ التمويلية الحديثة مثل الامتياز وعقود الإدارة، والتي تضمن مساهمة القطاع الخاص عبر تحقيق عائد مرتفع للمشاريع مقابل توفير خدمة جيدة وضمان صيانة هذه المشاريع. وهذا يتطلب تشجيع المنافسة ومساهمة شركات القطاع الخاص وتقليل القيود المفروضة على الدخول لهذه الأسواق وتنظيمها وفق قواعد اقتصاد السوق.

- من الضروري إنجاز جملة من السياسات الهادفة إلى تطوير شبكة الطرق السريعة وفق صيغ التمويل الحديثة المعروفة مثل نظام "البناء – التشغيل – التحويل"، أو الصيغ البديلة. كما يستحسن فتح مجال النقل الجوي للسلع والمسافرين للمبادرة الخاصة، وتطوير النقل البري بالسكك الحديدية في الدول ذات المساحات الكبيرة وتطوير إدارة الموانىء وتطبيق الأنظمة الالكترونية الحديثة لتقليل مدة العبور وتسليم البضائع في وقتها وتشجيع النقل بالحاويات وفتح مجال إنتاج الكهرباء للمنافسة وتقليل القيود وإصلاح أنظمة التسعير لترشيد الاستهلاك وتشجيع الإنتاج وتقليل الخسائر.

من دون بنية أساسية جيدة لا يمكن تطوير منتجات ذات قدرة تنافسية من حيث التكلفة والنوعية، ولا يمكن اجتذاب الاستثمارات الخاصة.

تدخل حكومي رشيد:

- إن التدخل المفرط للحكومة في مجال الملكية وكذلك تدخلها في قطاع الأعمال وهيمنتها على القطاع الإنتاجي يحد من تطور الإنتاجية، كما أن استفحال ظاهرة "البحث عن الريع" يزيد تكلفة الأعمال، إضافة إلى أن لعب دور "مشغل الملاذ الأخير" يحدث تشوهات في خيارات الأفراد ولاسيما في اختيار تخصصات التعليم واختيار الوظائف الحكومية وهذا ما ينتج المهارات غير المطلوبة من سوق العمل ويتسبب في تدني الإنتاجية.

- لذلك يتعين إحداث نقلة نوعية في دور الحكومات من خلال تقليص تدخلها المباشر والمفرط في النشاط الاقتصادي من حيث الإنتاج والتشغيل لتجنب الاختلالات التي يحدثها هذا التدخل. إن إيجاد شراكة ملائمة مع القطاع الخاص سبيل إلى تخفيف الأعباء المالية عن الحكومة والتخلص من عقلية التواكل عليها التي مازالت منتشرة في أغلب الدول العربية.

لا بد من تشجيع الاستثمار الخاص في مشاريع البنية الأساسية من خلال السماح بتحقيق عائد مناسب وحفز المنافسة وتقليل القيود.

تحفيز الاستثمار:

- إن الأقطار العربية، في مجملها، لا توفر البيئة الجاذبة للاستثمار، بشقيه الأجنبي والداخلي. وإذا أخذنا بمعيار نسبة الاستثمار الداخلي الخاص

استمرار الحكومات بلعب دور مشغل "الملاذ الأخير" يشوه خيارات الأفراد في تخصصات التعليم والعمل.

ونسبة الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه للبلدان العربية فإنه يمكن الجزم بسهولة في عدم جاذبية هذه البلدان للاستثمارات. ويتطلب توفير البيئة الملائمة إحداث تغييرات عميقة في الهياكل والمؤسسات والسياسات التي من شأنها أن تحفز الاستثمار.

يتطلب توفير البيئة الملائمة للاستثمار إحداث تغييرات عميقة في الهياكل والمؤسسات والسياسات وتطوير أسواق الأوراق المالية.

- في مجال النظام المالي العربي يلاحظ سيطرة المصارف في التمويل عبر القروض المصرفية وقلة مصادر التمويل الأخرى، وبخاصة عبر أسواق الأوراق المالية وسندات الشركات. ويتطلب تطوير بيئة استثمارية جيدة تشجيع المصادر التمويلية المختلفة وتعزيز قدرة المصارف وبيوت المال على تجميع الموارد وتحويلها إلى استثمارات ناجعة.
- إن تطوير أسواق الأوراق المالية عملية مهمة، وبخاصة في مجال رفع ثقافة استخدام الأسهم في الحصول على التمويل، ورفع درجة كفاءة هذه الأسواق والحفاظ على شفافيتها وانسياب المعلومات. وعلى الرغم من أهمية الأسواق المالية في تمويل التنمية فإنه يجب التنويه لمخاطر الاستثمار المالي الخارجي في شكل محافظ الأسهم والسندات وذلك جراء حساسية هذا الاستثمار واحتمالات خروجه المفاجيء وتدفقه العكسي مما يزيد من مخاطر حدوث أزمات مصرفية وأزمات سعر الصرف.
- الدعوة إلى تخفيض سيطرة الحكومة على مصادر التمويل ورفع نسب القطاع الخاص من الائتمان وتطوير أنظمة ضمان القروض لتشجيع المصارف على منح القروض للقطاع الخاص، وإلى إجراء إصلاح ضريبي وتقديم تسهيلات جبائية وإلغاء الازدواج الضريبي وتطوير المناطق التجارية والمناطق الحرة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

ضرورة مراعاة السياسات للاتجاه الحديث للاستثمارات الأجنبية نحو القطاعات ذات الكثافة المعرفية والتقنية العالية.

- تطوير مراكز المعلومات عن الوضع المالي للشركات والأفراد المتوقعة استفادتهم من النشاط المصرفي لتقليل مخاطر التمويل، وتطوير قدرة النظام القضائي على تحصيل الديون وتطوير نظام الرهونات وشهادات الملكية لدعم المستقرضين الصغار وذوي المشاريع الديناميكية.
- التركيز على استقطاب أكثر للاستثمار الأجنبي المباشر؛ وذلك لدوره في تعزيز النمو وإنشاء مناصب شغل ورفع الإنتاج ونقل التقانيا وقلة تأثره بالتقلبات الظرفية. ولا شك في أن حث الشركات الكبيرة على الانفتاح على العالم الخارجي، عبر تطوير شراكات أجنبية، يساعد على تطوير الإنتاج وتحسين نوعيته وكسب أسواق جديدة، ومن الضروري تسريع برامج الخصخصة؛ وذلك لاستقطاب أكثر للاستثمار الأجنبي المباشر وكوسيلة فعالة لتطوير أسواق الأوراق المالية.
- تطوير عمليات المساهمة في حلقات الإنتاج الكونية لصالح الشركات الأجنبية؛ وذلك لكسب الخبرة وضمان الأسواق.
- الإقلال من البيروقراطية والإجراءات الإدارية لدخول الاستثمار الأجنبي المباشر وتشجيع عمليات النافذة الموحدة وتطوير قوانين استثمار حديثة مرتكزة على التطورات الدولية وإعطاء الضمانات المطلوبة للمستثمر وإلغاء التمييز ما بين المستثمر المحلي والأجنبي. كما يجب عدم التركيز على الحوافز التقليدية التي يمكن أن تمنحها الأقطار المنافسة، لاستقطاب الاستثمار مثل الحوافز الضريبية وتدني الأجور، التي لم تعد حوافز كافية وحدها.
- التركيز على تطوير مشكاة تكون جذابة للاستثمار الأجنبي المباشر مثل قطاع هندسة البرمجيات؛ وذلك لما لها من آثار كبيرة على التنافسية عبر نقل التقانيا والتدريب والتأهيل للمهارات المحلية، بحيث تستجيب هذه المشكاة إلى الأولويات التنموية داخل كل قطر.
- أهمية تفعيل دور المؤسسات التسويقية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وضرورة أن يكون العاملون فيها على قدر عال من الكفاءة.
- أمام الاتجاه الحديث للاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو القطاعات ذات الكثافة المعرفية والتقنية العالية، يتعين على الأقطار العربية محاولة تنمية قطاعات جاذبة بعيداً عن أقسام من القطاعات التقليدية مثل قطاع الطاقة وقطاع الصناعات التحويلية. ويتوقع أن يلعب قطاع الخدمات في هذا الشأن دوراً كبيراً في المستقبل.

كما يبقى المجال رحباً للاستثمارات الأجنبية في قطاع الصناعات الاستخراجية.

- أهمية استخدام وتوظيف اتفاقيات الشراكة والتكامل الاقتصادي، ولا سيما العربية – الأوروبية والعربية – العربية، من خلال تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

- ضرورة الدراسة المتأنية للآثار الممكنة للاتفاقيات التجارية الحديثة في ظل منظمة التجارة العالمية، ولا سيما تلك المرتبطة بالاستثمار والخدمات ، وتحليل آثارها الممكنة على الاستثمار الأجنبي المباشر من ناحية، وعلى الأولويات التنموية لكل قطر من ناحية أخرى.

إنتاجية أعلى وتكلفة أقل:

- تعتبر الإنتاجية والتكلفة بالإضافة إلى النوعية أحد أهم محددات القدرة التنافسية القطرية والدولية للشركات. وبالنسبة للدول العربية تشير مؤشرات الإنتاجية في قطاع الصناعات التحويلية إلى التدهور الكبير في الإنتاجية الكلية للعوامل بسبب تقادم التقنيات، وإهدار الموارد وضعف استغلال الطاقات الإنتاجية المتاحة. أما بالنسبة لإنتاجية العامل فتفيد المؤشرات بتدني إنتاجية العامل في الدول العربية كثيفة الاستخدام لعنصر العمل في قطاع صناعتها التحويلية والذي انعكس في ارتفاع تكلفة وحدة العمل في هذه الدول إذا ما قورنت بكوريا أو ماليزيا، على الرغم من انخفاض أجور العمل فيها. وفيما يتعلق ببنود التكلفة الأخرى تفيد المؤشرات بارتفاع تكاليف رأس المال والمعدلات الضريبية والجمركية في الدول العربية ذات الصناعات التحويلية المتنوعة مقارنة بكوريا أو ماليزيا مما انعكس سلباً على تنافسية الصناعات التحويلية في هذه البلدان.

- إن عوامل التكلفة والإنتاجية مرتبطة إلى حد كبير ببيئة الأعمال وكذلك بتوفر التقانة وبخاصة المهارات اللازمة.

- إن من أهم السياسات للارتقاء بالأداء العربي في جانب الإنتاجية والتكلفة:

- الاستمرار في سياسات الإصلاح المالي ومراجعة الهياكل الضريبية والجمركية بما يساعد في إزالة التشوهات، وتقليل تكاليف الإنتاج، وتشجيع المستثمرين المحليين والأجانب. كما يتعين إزالة أو تقليص التشوهات السعرية في عوامل الإنتاج وإتاحة المدخل إليها وإزالة التكاليف الخفية للإنتاج. ويدخل فيها تكاليف المعاملات والتخليص الجمركي وأزمنة الانتظار ....الخ.

- ضرورة إعادة هيكلة وتأهيل قطاع الصناعات التحويلية في الدول العربية من حيث التقنيات والطاقات الإنتاجية، إدارة وتوظيف الموارد، ومن حيث تنوع المنتج وتلاؤمه مع الأسواق الدولية بما يتيح رفع الإنتاجية وتعزيز تنافسية القطاع.

- يتعين تجنب التشوهات السعرية وغير السعرية التي تساهم في الاستخدام غير الأمثل لعوامل الإنتاج كالتدخل في تحديد حدود دنيا مرتفعة للأجور أو تكثيف الإجراءات الإدارية التي تزيد من تكلفة عوامل الإنتاج. من ناحية أخرى تحتاج السياسات إلى استهداف تعظيم الطاقة الاستخدامية للشركات؛ حيث إن الشركات الناجحة هي الشركات التي تقل فيها الطاقات العاطلة التي تساهم في ارتفاع تكلفة التشغيل وتحد من قدرة الشركات على المنافسة.

- إصلاح الأنظمة التعليمية وربطها بسوق العمل بما يتيح المرونة في التوظيف والأجور، وكذلك إصلاح أسواق العمل بإزالة العقبات التي تحول دون حرية انتقال العمالة وإصلاح سياسات التشغيل في مؤسسات القطاع العام.

- تقدم التقانة أحد مداخل رفع الإنتاجية من خلال تقصير دورة الإنتاج والتخزين ووقت التسليم، ويوصى باعتماد الطرق الحديثة في إدارة الإنتاج في مختلف مراحله.

أسواق متخصصة وأكثر ديناميكية:

- لا تعتمد معظم الدول العربية على المنافسة الداخلية لترشيد استخدام الموارد وتوزيعها. كما أنها تركز على سلع غير ديناميكية ينخفض الطلب العالمي عليها ولا تتأقلم مع تغيرات هذا الطلب، ولم تستطع زيادة تخصصها في إنتاج السلع التي تصدرها. وفي بعض الأحيان تخسر أسواقاً في

تتأثر التنافسية العربية سلباً بالتدهور الكبير في الإنتاجية الكلية للعوامل بسبب تقادم التقنيات، وإهدار الموارد وضعف استغلال الطاقات الإنتاجية المتاحة.

تعتبر المنافسة الداخلية عنصراً أساسياً لتحفيز الابتكار ورفع الإنتاجية ودعم القدرة التنافسية في الأسواق الدولية.

سلع من المفروض أن تملك فيها ميزات نسبية. لذا يتوجب إدخال ثقافة المنافسة في تنظيم قطاع الأعمال والنهوض بقدرات الأقطار والمؤسسات المتخصصة في تسويق المنتجات المحلية في الأسواق الدولية.

يجب تكوين رؤية واضحة للتخصص الصناعي بهدف التأقلم مع تغيرات الطلب العالمي، والتوجه نحو سلع ديناميكية يزيد عليها الطلب.

- إن المنافسة الداخلية بين الشركات تعتبر عنصراً أساسياً لتحفيزها على الابتكار ورفع الإنتاجية ودعم قدرتها التنافسية نظراً إلى أن السيطرة على السوق من قبل عدد قليل من الشركات من شأنه أن يثبط دافع الابتكار ورفع الإنتاجية وتحسين الكفاءة والنوعية. وعلى هذا الأساس فإن إيجاد مناخ تنافسي داخلي يعتبر شرطاً أساسياً في دعم القدرة التنافسية في الأسواق الدولية.

إن المنافسة الداخلية هي غالباً شرط ضروري لكنه غير كاف لتحقيق التنافسية في الأسواق الدولية، بل ثمة حالات لا تكون المنافسة شرطاً للتنافسية مثال: صناعة السيارات في اليابان التي تطورت وأصبحت ذات قدرة تنافسية دولياً في ظل بيئة داخلية يصعب توصيفها بالتنافسية. إذن، قد يكون الشرط الكافي للتنافسية الدولية هو الابتكار وتطوير أساليب الإنتاج والإدارة بشكل مستمر، وإن توفير هذا الشرط يستدعي، من بين أشياء أخرى، التركيز على الاستثمار في رأس المال البشري من خلال التعليم والتدريب ودعم مؤسسات البحث والتطوير.

- تكوين رؤية واضحة في التخصص الصناعي والتوجه نحو سلع ديناميكية يزيد عليها الطلب والتأقلم مع تغير الطلب العالمي بصفة عامة، والقيام بجهود فعلية نحو تنويع القاعدة الإنتاجية ومصادر الدخل.

تسهم سياسة "اختيار الرابحين" في دعم القدرة التنافسية عبر اختيار القطاعات الصناعية الأكثر ملاءمة لتعظيم الإنتاجية ولتحقيق التشابك مع بقية القطاعات.

- الدخول في اتفاقيات الشراكة وتوقيع الاتفاقيات الدولية والانفتاح، عوامل تشجع على الانضباط في مجال الأعمال وتساعد، على الرغم من التحديات التي تطرحها، على التأقلم مع البيئة العالمية.

- إن العناصر التي اقترحها بورتر في "جوهرة الميزة الوطنية" للبيئة التي تنشأ وتنافس الشركات ضمنها، تقود إلى إبراز أهمية مساندة الدولة في تكوين وتدريب المهارات والتقانيا اللازمتين وتوفير مناخ وطني تنافسي ولاسيما من خلال الانفتاح الخارجي وتحرير التجارة الخارجية وتوفير بيئة أعمال ملائمة للمستثمرين الأجانب والشركات العابرة للقارات لنقل التقانيا وأساليب الإنتاج والتنظيم الحديثة.

سياسات صناعية واعية:

- إن من أهم التحديات التي تواجه الأقطار التي تعمل على دعم قدراتها التنافسية وعلى ديمومة النمو هو اختيار القطاعات أو الصناعات التي من شأنها أن تُكوّن حافزاً لتعظيم الإنتاجية والتشابك الخلفي والأمامي بين مختلف قطاعات الاقتصاد. ولقد اختلفت تجارب الأقطار في العالم من حيث القطاعات التي اختارتها لتكون محورية في عملية النمو والتنمية، كما اختلفت هذه الأقطار من حيث المعايير المستخدمة لاختيار تلك القطاعات.

- إن سياسات دعم الصادرات ولاسيما على مستوى دول شرق آسيا كان لها نجاح كبير؛ حيث حققت هذه الأقطار معدلات نمو قياسية. ويعزى جزء من هذا النجاح إلى "سياسة اختيار الرابحين"، أي اختيار القطاعات الصناعية الملائمة التي من شأنها أن تكون أكثر تنافسية من غيرها وتحقق أعلى مستويات التشابك القطاعي مع بقية الاقتصاد. ولا تعني سياسة اختيار الرابحين، بالضرورة، التدخل المباشر في تطوير قطاعات بعينها بقدر ما تتمثل في توفير الظروف المؤسسية والبيئة الملائمة لتطور هذه القطاعات.

- ما يتعلق بالقطاعات أو الصناعات التي يتعين اختيارها لكسب رهان التنمية المستديمة والتنافسية، فإن معايير اختيارها متعددة. ويمكن ذكر بعض منها بحيث تختار الصناعات التي:

  – تتمتع بمرونات الدخل العالية للطلب العالمي.

  – لا تتأثر بسهولة من جرّاء منافسين يتمتعون بأجور أقل وتتوافر لهم موارد أولية أكثر.

  – ذات قيمة مضافة عالية بعيداً عن الصناعات ذات الطلب المشبع، ودون إهمال الصناعات التقليدية التي لها أسواق وللقطر فيها مزايا نسبية.

  – تكون فيها نسبة التعلم وإمكانية رفع الإنتاجية والتشابك القطاعي مع بقية الاقتصاد، عالية.

– بالإضافة إلى اختيار قطاعات جديدة محورية، يمكن أن تساهم في رفع القدرة التنافسية من خلال التحديث أو إعادة الهيكلة الصناعية. ويتمثل تحديث الصناعة أو إعادة هيكلتها بشكل يخدم التنافسية في شيئين وهما: أولاً ـ التخفيض من تكلفة العمالة وتقليص "الوزن الزائد"، ثانياً ـ إعادة هندسة المشروعات.

- تتمثل سياسات تقليص الحجم في تسريح العمالة الزائدة التي يمكن تعويضها أو الاستغناء عنها دون أن يتسبب ذلك في إرباك مستوى الإنتاج بل يرفع إنتاجية المنشأة، وبخاصة في حالة ارتفاع حصة الأجور والرواتب الإجمالية في التكلفة.

كما يتضمن تحديث الصناعة عملية إعادة الهندسة المتمثلة أساساً في الاستثمار في التقانيا الحديثة وتغيير حصص عوامل الإنتاج بما يكفل زيادة الكفاءة والإنتاجية وتدريب العاملين وإعادة توزيع العمل وتنظيم العملية الإنتاجية بشكل أفضل.

يمكن الاهتداء بتجارب بلدان كتونس والمغرب في تنفيذ برامج لتحديث صناعاتها في إطار الاتفاقيات الموقعة مع المجموعة الأوروبية وعلى غرار التجربة الناجحة للبرتغال. وتهدف هذه البرامج، بشكل عام، إلى الرفع من قدرات الصناعة على مستويات عدة.

على مستوى المنشأة يهدف التحديث إلى تحسين تنظيم عملية الإنتاج والإدارة والنهوض بمكونات التصميم والجودة والتسويق واستخدام التقانيا والنهوض بالعنصر البشري داخل هذه المنشآت من خلال برامج التكوين والتدريب الملاءمة.

على مستوى مجموعة الصناعات يتمثل هدف برامج التحديث في توفير خدمات الدعم داخل الصناعة من خلال تعزيز الروابط بين مختلف المنشآت ورجال الأعمال وتعزيز شبكة الاتصال بين كل العناصر الفاعلة في الصناعة.

على المستوى الوطني، تهدف سياسات تحديث الصناعة إلى توفير مناخ وبيئة أعمال ملائمة من خلال سن القوانين وتعديل التشريعات القائمة فيما يتعلق بمعايير الجودة وتحسين البيئة القانونية والتنظيمية، وتوفير المعلومات وجمعها لفائدة قطاع الأعمال وتقديم المشورة والدعم للصناعات فيما يتعلق بالبحث والتطوير .

- ربط الحوافز المقدمة إلى الصناعة على شكل خطوط ائتمانية بتكلفة منخفضة وحوافز ضريبية مختلفة وغيرها، بمعايير الإنجاز ولا سيما من حيث الابتكار ورفع الإنتاجية وكسب الحصص في الأسواق الدولية.

سياسات تجارة خارجية مرنة:

- تشكو السياسات المباشرة المعتادة في التجارة الخارجية مشكلات لا تساعد على استدامة التنافسية، وتضم هذه السياسات: الرقابة الجبائية المتمثلة في الرسوم والدعومات الخاصة بالعناصر المختلفة لميزان المدفوعات، والرقابة التجارية المتمثلة في الحصص الاستيرادية والتصديرية ومختلف الحوافز غير الجمركية، وأخيراً الرقابة النقدية التي تضم الرقابة على الصرف ونظم الصرف المتعدد وشروط الودائع المسبقة.

لم تعد سياسات التجارة الخارجية التقليدية، كالرقابة الجبائية والتنظيمية والنقدية، ملائمة لدعم القدرة التنافسية للصادرات في الأسواق الدولية.

- يصعب التنبؤ بأثر الرقابة الجبائية بشكل مسبق نظراً إلى أن هذا الأثر يتوقف على عدة عوامل، من بينها طبيعة السوق التي تعمل فيه الشركات المصدرة ودرجة تنافسيتها. وعلى هذا الأساس، فإن استخدام أي أداة من هذه الأدوات محفوف بالمخاطر نظراً لاحتمال حصول نتائج معاكسة للنتائج المرغوبة، كما أن استخدام الأدوات الجبائية، مثل دعم الصادرات، يمكن أن يؤدي إلى اتخاذ إجراء مماثل من قبل الشركات الأجنبية المنافسة. وبناء على ذلك لا يتحقق الهدف الذي اتخذ الإجراء من أجله. وأمام عولمة الاقتصادات وتحرير التجارة الخارجية وانضمام عدد كبير من دول العالم إلى منظمة التجارة العالمية والدخول في اتفاقيات تحرر بمقتضاها كل أنواع الحماية على التجارة الخارجية، فإن استخدام أداة الرقابة الجبائية على غرار دعم الصادرات لم يعد وسيلة يمكن اعتبارها لدعم القدرة التنافسية للصادرات في الأسواق الدولية.

- يشكل جزء كبير من الإجراءات التجارية عائقاً أمام دعم تنافسية الصادرات العربية بما في ذلك إجراءات التصدير المعقدة والإجراءات الإدارية الأخرى. وتجدر الإشارة إلى تواضع التسهيلات داخل

الموانئ والمطارات وتعقيد إجراءات الرقابة والمعايير التقنية كالتفتيش ومنح الشهادات قبل الإبحار، وكلها عوائق إضافية تساهم في تثبيط التصدير.

- إن تحرير التجارة الخارجية على مستوى الرقابة الجبائية ورفع الحواجز الجمركية وغير الجمركية يجعل السياسات التنظيمية وإجراءات التجارة الخارجية مكونات مهمة في التأثير على تنافسية الصادرات في الأسواق الدولية؛ ففي حالة رفع الحواجز الجمركية والحواجز غير الجمركية مثل رخص الاستيراد فإن الإجراءات المتعلقة بالبنية التحتية والنقل والتخليص الجمركي والسياسات المؤثرة مباشرةً على العرض تصبح أهم محددات لتنافسية الصادرات، ومن ناحية أخرى، فإن أي سياسات تنظيمية وإجراءات ترفع من تكلفة الإنتاج المحلي تؤثر مباشرةً في تنافسية الصادرات.

- تكمن خطورة إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية على التنافسية في إمكانية تحولها إلى استخدام السياسات التنظيمية، بما فيها من تعقيد الإجراءات واللوائح التي من شأنها زيادة تكلفة المعاملات محلياً، كوسيلة للحماية بدلاً من الأدوات الجمركية التقليدية. وفي هذه الحالة فإن الوسائل البديلة للحماية يمكن أن يكون لها تأثير سلبي على التنافسية أكبر من تأثير الوسائل الحمائية التقليدية.

القدرة التنافسية لا تتوقف على استيراد التكنولوجيا، بل على بناء نظام وطني للبحث والتطوير وعلى توظيف التقانة وتطويعها.

- تمثل الرقابة على الصرف حاجزاً مهماً أمام المصدّرين في إطار الحصول على العملات الأجنبية اللازمة لاستيراد الموارد الوسيطة من الخارج وفي إمكان الاحتفاظ بعائدات الصادرات من العملات الأجنبية ووجود شروط الودائع المسبقة والعمل بأسعار صرف متعددة وما يمثل ذلك من صعوبات إدارية إضافية للتحقق من طبيعة السلع المصدرة وسعر الصرف الذي يجب العمل به؛ لذا فإن إصلاح النظام الرقابي على الصرف يبدو ذا أولوية لدعم القدرة التنافسية.

دعم الابتكار وتوطين التقانة:

- يؤثر التقدم التقاني على عدد من العوامل الأخرى المرتبطة بالتنافسية كالتكلفة والاستخدام وتوزيع الدخل ونوعية الصادرات وحصص الأسواق، وقبل كل شيء على نوعية العنصر البشري ومقدار الاستثمار في رأس المال البشري والعلاقة التعويضية أو التكاملية بين التقانة والموارد البشرية.

- تطرح تقانة المعلومات تحدياً خاصاً على الاقتصاد العالمي نظراً للتسارع الشديد في دخول هذه التقانات مجالات التصميم والإنتاج والإدارة والتعليم والتدريب والتسويق والتوزيع.

- إن استخدام التقانة الحديثة، سواء باستيرادها أو تطويرها محلياً، غير كاف لترجمتها إلى ميزات تنافسية جديدة في الأسواق الدولية. إن القدرة على تكوين ميزات تنافسية بشكل مستديم يعتمد على تطوير نظام محلي للبحث والتطوير والقدرة على إدارته؛ إذ إن القدرة التنافسية لا تتوقف على استيراد التقانة أو المكائن والمعدات المنطوية على التقانة الحديثة بقدر توقفها على تطوير نظام وطني للبحث والتطوير، يعتمد بالدرجة الأولى على المهارات العالية المتوفرة محلياً.

- إن التقانة ليست سهلة الانتقال من بلد إلى آخر دون عناء، أو دون حاجة إلى تطوير نظام محلي للبحث والتطوير. بالإضافة إلى ذلك فإن التقانة، أكثر من أن تكون مكائن أو معدات، إنها أيضاً مجموعة من المعلومات ذات تطبيقات محددة. يمكن أن يرتبط تطبيق التقانة بعدة مجالات يحتاج المستخدم فيها إلى تطويعها بحسب نوع الاستعمال. ومن هنا فإن القدرة التنافسية ترتبط بقدرة الشركات على توظيف التقانة وتطويعها باستمرار وبشكل يختلف عن المنافسين.

- إن عمليات الابتكار تتدرج في سلسلة من الوظائف من توليد المعرفة إلى التطوير التقاني إلى النقل والتطويع والتوطين. وعلى الرغم من الجدل حول أولوية التطوير أو الاكتفاء بالتطويع فإن البلدان العربية تحتاج إلى مزيج من هذه الوظائف يكفل مواجهة الواقع والاستعداد للمستقبل في آن واحد. وإذا كان التطويع أسهل منالاً، نسبياً، فإنه في الوقت الذي يتم فيه تطويع التقانات الناضجة أو البازغة لحاجات الاقتصاد العربي وأسواقه، ينبغي تولية قدر من الاهتمام لبناء قدرات التطوير. والمزيج الأمثل يختلف من بلد لآخر وفقاً لقاعدته العلمية والتقانية.

- إن استيراد التقانة ليس معوضاً عن تطويرها محلياً ، بل إن استيرادها وتطويرها متكاملان. فكثير من دول شرق آسيا تستورد التقانة مباشرةً أو عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر والمشاريع المشتركة مع شركاء أجانب والتعاقدات الصناعية مع كبريات الشركات العابرة للقارات. وفي الوقت ذاته تعمل على تطوير التقانة وإدارتها بشكل مستقل. ومن الضروري الاستفادة من تجارب آسيوية ناجحة استخدمت فيها التقانة المستوردة لتطويرها بشكل مستقل مثل تجربة "الدورة العكسية للمنتج"، حيث تطور صناعات التجميع بدءاً من نهاية المنتج ثم تطور شيئاً فشيئاً صناعات إنتاج مكونات المنتج، ثم الوصول إلى تصنيع المنتج النهائي بأكمله.

- أثبتت التجارب أن فعّالية سياسات البحث والتطوير تعتمد، بالإضافة إلى مؤسسات البحث والتطوير، على سلوك الشركات الذي يعتمد بدوره على عدة عوامل من بينها حوافز أو إشارات السوق، السياسات الحكومية ووجود ثقافة للتطوير والابتكار داخل المجتمع. ففي ظل وجود رغبة واضحة من الحكومات لدعم البحث والتطوير يبقى تطوير التقانة وتطبيقه متوقفاً على الشركات والعاملين فيها وإرادة إدارتها على ذلك. ويلعب رؤساء الشركات ومديروها ومستواهم العلمي والتقاني دوراً مهماً في هذا الشأن، حيث إن القناعة العلمية بدور التقانة والتغيير التقاني في دعم القدرة التنافسية للشركات يعد من العناصر الرئيسة التي تحفز الشركات على اقتناء التقانة وتطويرها، وهذه القناعة مرتبطة ارتباطاً كبيراً بالمستوى العلمي لمديريها وكذلك انتشار ثقافة الإبداع والتطوير في المجتمع الذي تعمل فيه هذه الشركات.

- يحتاج تطوير القدرات التقانية إلى توفير عتبة دنيا من الجهد العلمي والموارد العلمية البشرية والموارد المادية والبنى المواتية. كما يحتاج إلى بيئة حاضنة بدءاً من منظومة التعليم بمستوياتها المختلفة إلى الجهاز الإداري وإلى جهاز الإنتاج ذاته. ويوصى أن يتم تحسيس رجال الأعمال، وخصوصاً الجدد، بدور التقانة في رفع القدرة التنافسية لمنتجاتهم ومشروعاتهم، وكذلك رفع قدراتهم الإدارية والفنية.

- يلعب العامل المؤسسي في البحث والتطوير التقاني دوراً مهماً في أي سياسات رامية إلى دعم القدرة التنافسية. واختلفت تجارب الدول النامية في هذا الإطار حيث اختار معظمها تطوير مراكز حكومية مستقلة للبحث والتطوير، في حين اختارت بعض الأقطار الأخرى تطوير هذه المراكز ضمن كبريات الشركات الصناعية. وتُفيد التجارب أن نشاط البحث والتطوير ضمن المراكز الحكومية لم يكن له وقع مؤثر على التطور التقاني واستخدامه في مجال الصناعة مقارنة بالمراكز التي تعمل مباشرة ضمن قطاع الإنتاج.

من ناحية أخرى، تبين من خلال النظر إلى التجارب القُطرية أن مراكز البحوث التي تركّز على التعليم بالإضافة إلى تطوير القدرة على الابتكار والتطوير، لها جدوى أكبر من المراكز الأخرى.

- تلعب الحوافز دوراً مهماً في تنشيط الابتكار إذا ربطت بالإنجاز سواءً أكانت حوافز للأفراد أم للمشروعات. ويلعب التمويل العمومي والأهلي دوراً لا يقل عن دور المشروعات بهذا الصدد. وثمة أشكال متعددة لأنظمة الحوافز العمومية مثل الخطوط الائتمانية التفضيلية والسياسات الضريبية، وبخاصة سياسات استهلاك رأس المال.

- تشكل الحاضنات، بمعناها التقاني، أحد الأشكال المؤسسية الفعالة التي تسهل النقل المثمر للتقانة ومن ثم تطويعها للحاجات المحلية. وتحتاج الحاضنات، بهذا المعنى، إلى حسن اختيار القطاع وإلى إدارة ديناميكية على المستوى الجزئي وإلى تبن كاف على المستوى الكلي.

كما أن ربط هذه الحاضنات بمراكز البحوث التطبيقية يزيد من فاعلية أدائها ويقلص من مدة استيعاب التقانة.

- على الرغم من أن التقانة أو السلع كثيفة المهارات والتقانة، أصبحت هي السلع التي يزيد الطلب العالمي عليها، فإن المكون التقاني في صادرات الأقطار العربية مازال ضعيفاً ويعتمد في أحسن الأحوال على سلع مثل الكهربائيات وصناعات الأدوية وبعض الصناعات التحويلية، وهي ذات قيمة مضافة متواضعة وذات ترابط

يحتاج تطوير القدرات التقانية إلى حد أدنى من الموارد البشرية والمادية وإلى بيئة حاضنة تشمل منظومة التعليم والجهاز الإداري والإنتاجي.

تشكل الحاضنات التكنولوجية أحد الأشكال المؤسسية الفعالة للنقل المثمر للتقانة وتطويعها للحاجات المحلية.

لا يزال المكون التكنولوجي في صادرات الأقطار العربية متدنياً، ويعتمد على سلع ذات قيمة مضافة متواضعة، مثل الكهربائيات وصناعات الأدوية وبعض الصناعات التحويلية.

خلفي وأمامي ضعيف مع بقية الصناعات. إن تغير الهيكل التقاني لصادرات الدول العربية مرتبط، بين أمور أخرى، بمقدار اكتساب التقانات وتوطينها وتطويرها وصولاً إلى توليدها.

- ثمة حاجة في المنطقة العربية لتبني ثقافة الإتقان وإدارة الجودة الشاملة والالتزام بالمعايير والأذواق العالمية التي دونها يصعب تصور تنافسية عربية مستدامة في الأسواق الدولية، بل يصعب الحفاظ على الأسواق المحلية ذاتها.

وبالنظر إلى شهادات الأيزو الموزعة في الأقطار العربية مقارنة بدول أخرى، يظهر أن النهوض بالنوعية كاستراتيجية طويلة المدى لتحسين القدرات التنافسية مازال هدفاً غير عال في سلم أولويات الأقطار العربية.

- انطلاقاً من أن المعرفة ذات منافع خارجية فإن من الضروري توجيه السياسات العمومية لضمان أن أولئك الذين يطورون أفكاراً جديدة يحصلون على حوافز تشجعهم على بذل مستويات فعّالة من الجهود. والطريقة الرئيسة لإيجاد الحوافز المناسبة هي تمكين المخترع من الاحتفاظ بحقوق اختراعه. لذا ينبغي اتخاذ كل السياسات التي تكفل حقوق الملكية الفكرية مثل البراءات والعلامات والماركات ومختلف أشكال حقوق الملكية. وثمة مبادلة تتم بين محاسن الابتكار وثمن الاحتكار.

يفترض أن تستهدف السياسات العامة حماية الحقوق المادية للمخترع من خلال تفعيل قوانين حقوق الملكية الفكرية.

النهوض برأس المال البشري:

- إن الاستثمار في رأس المال البشري وفي الطاقات الفكرية عنصر مهم في رفع القدرة التنافسية، وهذه المهمة وتمويلها يحتاجان إلى مساهمة كل الأطراف في توفير هذا الاستثمار بالقدر اللازم للتنمية أو التنافسية. كما أن من الضروري ترتيب الأولويات في التعليم لإزالة تشوهات هيكل العائد عليه.

الاستثمار في رأس المال البشري عنصر مهم في رفع القدرة التنافسية، ومن الضروري ترتيب الأولويات في التعليم لإزالة تشوهات هيكل العائد عليه.

- إن معدلات الأمية الأبجدية والتقانية مازالت مرتفعة في العديد من الأقطار العربية، كما أن مستوى المهارات، مقاسة بمتوسط سنوات التعليم لدى القوى العاملة، يعتبر من أقل المستويات في العالم النامي. ويلاحظ أن الفجوة بين المستوى التعليمي للمرأة والرجل، وهي محدد رئيسي لمستوى التنمية البشرية في المستقبل، أعلى من متوسط الفجوة في الدول النامية.

- إضافة إلى ضعف الإنفاق النسبي على التعليم فإن الدول العربية تولي أهمية أكبر للكم على حساب الكيف. ومن تبعات ذلك الانتشار الواسع للدروس الخصوصية وتواضع نتائج الدول العربية في المناظرات الدولية للعلوم. وهذا لا يخدم أغراض التنافسية والقدرة على اقتحام الأسواق الدولية في المستقبل. ويتوجب لتحسين النوعية، بين أمور أخرى، إيلاء أهمية قصوى لانتقاء المعلمين وتكوينهم وتحفيزهم وتطوير قدراتهم باستمرار، وتحديث المناهج وربطها بالعلم والعمل.

- من المهم مراجعة هياكل التعليم، الأفقية بحسب الاختصاصات، والعمودية بحسب مستويات المهارة، ومحتوياته ليتوافق بالكم والنوع مع حاجات سوق العمل المستقبلية وليس السوق الحالية فقط؛ لأن القدرة التنافسية مرتبطة بشكل كبير مع نوعية التعليم والمحتوى التقني فيه.

- إن رفع حصة التعليم المهني والتقني، قبل الدرجة الجامعية الأولى، عنصر مهم لربط التعليم بسوق العمل وتزويد الاختصاصيين بمساعدين لا غنى عنهم لضمان حسن قيام المهنيين، مثل الأطباء والمهندسين والباحثين، بمهامهم العليا. ويقتضي هذا ا لتوجه عدم انتقاء الطلبة "المتأخرين دراسياً" للدخول إلى هذه الفروع بالقياس إلى فروع التعليم العام أو الجامعي، التي تحصل الآن على أوائل الخريجين من المراحل التعليمية الأدنى.

- إن تعليم اللغات عنصر مهم في وصل مهارات القوى العاملة مع الحداثة والعولمة، كما أن من المهم عدم اعتبار منظومة التعليم القطرية/ العربية منفصلة عن المنظومات المماثلة في العالم. إن إحدى الصلات التي أثبتت فاعليتها، إضافة إلى الصلات الوظيفية، هي الصلات الأفقية الانتشارية أي "انفتاح على التعليم العالمي" كتوأمة الجامعات وتبادل الأساتذة والمناهج. وهذا لا يعني التخلي عن الهوية.

- يشكل التدريب أثناء العمل أحد أشكال مواكبة التغيير التقاني السريع إضافة إلى دوره في تشكيل فرق العمل المتكاملة في المشروع وتلبية حاجات سوق العمل الداخلية فيه. ويمتاز هذا النمط من

التدريب بكون عوائده أكثر جاهزية من التكوين المدرسي النظامي نظراً لقربه من الحاجات المخصوصة على مستوى المشروعات أو مستوى فروع الصناعة. وهذا يتطلب دوراً فاعلاً وآليات تمويل ليس من الشركات فقط بل من التجمعات المهنية والنقابات أيضاً لدعم هذا التدريب وتحفيزه.

- إن الربط بين التعليم وسوق العمل يمكن أن يتم من خلال تفاعل منظومة التعليم ومنظومة التشغيل مع منظومة البحث والتطوير التي هي مولدّة المعارف العلمية والتقانية ومصدر المناهج التعليمية المفترض. ولا يتجلى هذا التفاعل بالوجود معاً في مكان واحد فقط، مثل حدائق العلوم في الولايات المتحدة وأوروبا واليابان، بل أيضاً من خلال إسهام قطاع الأعمال في تحديد حاجاته التعليمية والتدريبية من المنظومة التعليمية واستيعاب المتعلمين في مؤسساته أثناء الدراسة كفترات تدريب تسهّل التحاقهم بها مستقبلاً بعد التخرج.
- إن استلهام نموذج حدائق العلوم يوفر الصلة بين الاختراع والتدريب عليه وإنتاجه. ويتحول الباحث المخترع إلى أستاذ ينقل اختراعه إلى طلابه، وفي الوقت نفسه يسجل براءة اختراعه ويقوم، بالتعاون مع ممولين، بإنتاج حصيلة الاختراع وتسويقها. كل ذلك يتم في مكان واحد وفي زمن متسارع يحتاجه انتقال الفكرة من الإبداع إلى الاستعمال ويبتعد عن الأبراج العاجية والانعزال الوظيفي بين مخبر البحث ومقعد الدراسة وورشة الإنتاج، وتوفر هذه الصلة المؤسسية فرصاً عالية للتقدم العلمي والاقتصادي على السواء.
- على المدرسة العربية أن تتحول من تقديم المعلومات أو التلقين إلى تقديم المعارف ومن ثم إلى تقديم المهارات. والمهارات المطلوبة ليست لسوق العمل الآنية بل لسوق العمل المستقبلية التي يكتنفها الغموض وتحكمها التسارعات وحيث الفشل في المواءمة مكلف. ولعل الحل في تقديم المدرسة لنواة تعليم قاعدي تتبعه فرص تعليم متواصل وإعادة تأهيل، ويستند إلى دعم القدرة على التعلم الذاتي، ولا شك أن توسيع استخدام تقانات التعليم كالحاسبات ووسائط الاتصال المتعدد يرفع من نوعيته.
- تخلي القطاع العام عن دور "مشغل الملاذ الأخير" ومراجعة نظام الأجور والحوافز الذي يشجع المنظومة التعليمية على أن تصبح مصنعاً للموظفين الحكوميين وليس مصنعاً لمهارات تصلح لسوق العمل على اتساعها. وفي عالم سريع التغير نشير إلى أن سياسات الأمس لا تصلح لمواجهة مشكلات الغد، بل قد تكون تلك السياسات هي التي تسبب، ولو جزئياً، في خلق هذه المشكلات. وقد يكون من المفيد هنا الإشارة إلى أهمية قيام منظومة التعليم، والدولة أيضاً، بتشجيع الأفراد وتأهيلهم للعمل للحساب الخاص وتوفير التدريب على مهارات الاستحداث والمبادرة.
- إن حسن الاستفادة من الموارد البشرية يقتضي إزالة أسباب الهدر في هذه الموارد المهمة سواء أكان هذا الهدر على شكل بطالة صريحة أم انسحاب من عالم الإنتاج أم بطالة جزئية أم مقنعة أم هجرة المهارات خارج اختصاصاتها، إن لم يكن خارج أقطارها. وثمة العديد من السياسات الهادفة إلى الاحتفاظ بهذه المهارات وزيادة عطائها، من بينها إنشاء نظام فعال للحوافز، المادية والمعنوية وبناء بيئة علمية صحيحة.

تجسير الهوة الرقمية:

- أدى التطور السريع في تقانة المعلومات والحاسوب إلى تعميق ما يعرف بالهوة الرقمية في البلدان العربية. وترجع أهمية البنية التحتية التقانية في تدعيم القدرة التنافسية للشركات العربية على المساهمة الكبيرة في النفاذ إلى الأسواق وتقليل التكاليف المرتبطة بالتعامل والبحث عن الأسواق وتكاليف التسويق والدعاية والإعلان بالإضافة إلى الحصول على كمية هائلة من المعلومات عن الأسواق والمستهلكين على صعيد كوني. كما تفتح البنية التحتية الرقمية إمكانية تطوير التجارة الإلكترونية، التي تتزايد أهميتها بشكل كبير وتحول المستهلكين إلى هذا النوع من التسوق على حساب التجارة التقليدية.
- لتقليل الهوة الرقمية، فإن الدول العربية مطالبة بإحداث تغييرات جذرية في مجال البنية التحتية الرقمية، التي تهدف إلى إلغاء الأمية الرقمية بتوسيع استخدام الحاسوب الشخصي، وبخاصة في المدارس، وتشجيع مجالات التدريب على استخدام الحاسوب. كما يتعين على البلدان العربية

إضافة إلى ضرورة زيادة الإنفاق على التعليم، يجب إعادة النظر في هياكل التعليم العربية بهدف التركيز على الكيف بدل الكم، بما يخدم سوق العمل المستقبلية والحالية.

يتطلب تضييق الهوة الرقيمة إحداث تغييرات جذرية في مجال البنية التحتية التكنولوجية، تشمل الغاء الأمية التقانية وتشجيع مشاريع الحكومة الالكترونية وزيادة الاستثمار في الوسائط الحديثة للاتصالات.

تطوير برامج عمل الحكومات ومشاريع الحكومة الالكترونية على غرار بعض الدول، وذلك لتحديث أداء هذه الحكومات وزيادة فعاليتها وشفافيتها وتقليل البيروقراطية.

- من الضروري رفع الاستثمار في مجال الوسائط الحديثة للاتصالات، وبخاصة التقانة الرقمية وزيادة طاقة مختلف الشبكات وزيادة سرعتها وكفاءتها في معالجة ونقل البيانات بمختلف أشكالها، وتقليل تكلفة استخدام الشبكات والهاتف عبر رفع المنافسة في قطاع الاتصالات وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في شبكة الهاتف، ولا سيما استخدام أشكال التمويل الحديثة لمشاريع البنية التقانية والمعلوماتية، وإنشاء شركات توفير خدمات "الإنترنت" والهاتف النقال.
- يتعين تطوير التشريعات وخدمات التأمين لحماية المعلومات والارتقاء بالتجارة الالكترونية كالتوقيع الالكتروني والمصادقة، كما يفيد حث الشركات على تطوير مواقع لها على شبكة "الإنترنت" وتطوير استخدام هذه الشبكة في التفاعل بين الشركة وزبائنها وأقرانها في مختلف أوجه نشاطها.

الملحق (1)

الملامح العامة ومؤشر التنافسية العربية حسب الأقطار

الملحق (1)

الملامح العامة ومؤشر التنافسية العربية حسب الأقطار

تحتوي هذه الملاحق على النتائج الرقمية لمؤشر التنافسية العربية في شكل جداول تلخيصية وأشكال بيانية تُلخص مستويات التنافسية العربية في الأسواق الدولية. تقدم مجموعة الجداول في الملحق الأول أوراقاً قطرية تلخص النتائج الأساسية لمؤشر التنافسية العربية الإجمالي والجاري والكامن وكذلك المؤشر الفرعي الذي يقيس بيئة الأعمال. ويمثل عمود الترتيب ترتيب البلد المعنى بين البلدان التسعة عشر المدروسة في التقرير. كما تحتوي الورقة القطرية على معلومات أساسية لسنة 2000 أو أقرب سنة تتوافر عنها البيانات، جمعت من قاعدة معطيات مؤشرات التنمية الدولية (2002) ، وأدرجت أهم المتغيرات التي تعكس مستوى التنمية والأداء الاقتصادي والاجتماعي. كما تضم الورقة القطرية شكلاً بيانياً لتطور مؤشر التنافسية العربية خلال 1990 و2000 وشكلاً آخر يقارن الأداء النسبي لكل قطر عربي بدولة كوريا؛ وذلك لمقارنة وضع التنافسية القطرية.

مؤشر التنافسية العربية

الأردن

	قيمة المؤشر	الترتيب
مؤشر التنافسية الإجمالي	0.429	8
مؤشر التنافسية الجاري	0.529	5
مؤشر التنافسية الكامن	0.329	11
مؤشر بيئة الأعمال	0.475	5

معلومات أساسية لعام 2000 ❖

مُعدل أمية الكبار	10.19
توقع الحياة عند الولادة	71.52
السكان (مليون)	4.89
الدخل القومي الإجمالي للفرد (دولار أمريكي)	1720.00
نسبة صادرات السلع والخدمات من الناتج	42.38
مُعدل نمو دخل الفرد	0.87
نصيب قطاع الصناعات التحويلية من الناتج	15.59
الاندماج التجاري	110.42
نصيب الصادرات من السلع التحويلية	68.97
نصيب قطاع الخاص من الائتمان المحلي	76.55
سعر الصرف الحقيقي الفعلي (1995-100)	..
عدد الهواتف النقالة لكل 1000 نسمة	77.19
نسبة الطرق المعبدة	100.00
عدد خطوط الهاتف لكل 1000 نسمة	92.90
نسبة الصادرات ذات التقانة العالية	7.98
عدد الحواسيب الشخصية لكل 1000 نسمة	29.77
نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الإجمالي من الناتج	9.36
عدد مستخدمي الإنترنت لكل 1000 نسمة	26.05
معدل التضخم السنوي	0.67
نسبة الموازنة للناتج	-2.00
نسبة الميزان الجاري للناتج	0.69

❖ أو أقرب سنة منها

مؤشر التنافسية العربية

الإمارات

	قيمة المؤشر	الترتيب
مؤشر التنافسية الإجمالي	0.532	4
مؤشر التنافسية الجاري	0.594	3
مؤشر التنافسية الكامن	0.469	6
مؤشر بيئة الأعمال	0.574	3

معلومات أساسية لعام 2000 ❖

مُعدل أمية الكبار	23.80
توقع الحياة عند الولادة	75.29
السكان (مليون)	2.91
الدخل القومي الإجمالي للفرد (دولار أمريكي)	18060.00
نسبة صادرات السلع والخدمات من الناتج	..
مُعدل نمو دخل الفرد	-10.64
نصيب قطاع الصناعات التحويلية من الناتج	..
الاندماج التجاري	..
نصيب الصادرات من السلع التحويلية	..
نصيب قطاع الخاص من الائتمان المحلي	60.01
سعر الصرف الحقيقي الفعلي (100-1995)	..
عدد الهواتف النقالة لكل 1000 نسمة	486.08
نسبة الطرق المعبدة	100.00
عدد خطوط الهاتف لكل 1000 نسمة	391.40
نسبة الصادرات ذات التقانة العالية	..
عدد الحواسيب الشخصية لكل 1000 نسمة	136.15
نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الإجمالي من الناتج	..
عدد مستخدمي الإنترنت لكل 1000 نسمة	253.01
معدل التضخم السنوي	..
نسبة الموازنة للناتج	-0.31
نسبة الميزان الجاري للناتج	..

❖ أو أقرب سنة منها

مؤشر التنافسية العربية

مؤشر التنافسية العربية

البحرين

	قيمة المؤشر	الترتيب
مؤشر التنافسية الإجمالي	0.551	3
مؤشر التنافسية الجاري	0.584	4
مؤشر التنافسية الكامن	0.518	4
مؤشر بيئة الأعمال	0.538	4

معلومات أساسية لعام 2000 ❖

مُعدل أمية الكبار	12.48
توقع الحياة عند الولادة	73.09
السكان (مليون)	0.64
الدخل القومي الإجمالي للفرد (دولار أمريكي)	10760.00
نسبة صادرات السلع والخدمات من الناتج	81.93
مُعدل نمو دخل الفرد	4.94
نصيب قطاع الصناعات التحويلية من الناتج	..
الاندماج التجاري	165.57
نصيب الصادرات من السلع التحويلية	9.86
نصيب قطاع الخاص من الائتمان المحلي	54.82
سعر الصرف الحقيقي الفعلي (1995-100)	112.96
عدد الهواتف النقالة لكل 1000 نسمة	309.46
نسبة الطرق المعبدة	77.60
عدد خطوط الهاتف لكل 1000 نسمة	249.70
نسبة الصادرات ذات التقانة العالية	1.10
عدد الحواسيب الشخصية لكل 1000 نسمة	138.74
نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الإجمالي من الناتج	11.60
عدد مستخدمي الإنترنت لكل 1000 نسمة	57.89
معدل التضخم السنوي	-0.79
نسبة الموازنة للناتج	2.20
نسبة الميزان الجاري للناتج	9.82

❖ أو أقرب سنة منها

مؤشر التنافسية العربية

مؤشر التنافسية العربية

الجزائر

	قيمة المؤشر	الترتيب
مؤشر التنافسية الإجمالي	0.367	13
مؤشر التنافسية الجاري	0.431	16
مؤشر التنافسية الكامن	0.304	12
مؤشر بيئة الأعمال	0.335	15

معلومات أساسية لعام 2000 ❖

مُعدل أمية الكبار	33.29
توقع الحياة عند الولادة	70.48
السكان (مليون)	30.38
الدخل القومي الإجمالي للفرد (دولار أمريكي)	1580.00
نسبة صادرات السلع والخدمات من الناتج	42.36
مُعدل نمو دخل الفرد	0.93
نصيب قطاع الصناعات التحويلية من الناتج	7.74
الاندماج التجاري	63.77
نصيب الصادرات من السلع التحويلية	2.31
نصيب قطاع الخاص من الائتمان المحلي	6.11
سعر الصرف الحقيقي الفعلي (1995-100)	107.70
عدد الهواتف النقالة لكل 1000 نسمة	2.83
نسبة الطرق المعبدة	68.90
عدد خطوط الهاتف لكل 1000 نسمة	57.00
نسبة الصادرات ذات التقانة العالية	3.80
عدد الحواسيب الشخصية لكل 1000 نسمة	6.58
نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الإجمالي من الناتج	..
عدد مستخدمي الإنترنت لكل 1000 نسمة	1.04
معدل التضخم السنوي	0.34
نسبة الموازنة للناتج	9.91
نسبة الميزان الجاري للناتج	..

❖ أو أقرب سنة منها

مؤشر التنافسية العربية

مؤشر التنافسية العربية

السعودية

	قيمة المؤشر	الترتيب
مؤشر التنافسية الإجمالي	0.416	10
مؤشر التنافسية الجاري	0.490	8
مؤشر التنافسية الكامن	0.342	10
مؤشر بيئة الأعمال	0.418	12

معلومات أساسية لعام 2000 ❖

مُعدل أمية الكبار	23.77
توقع الحياة عند الولادة	72.51
السكان (مليون)	20.72
الدخل القومي الإجمالي للفرد (دولار أمريكي)	8120.00
نسبة صادرات السلع والخدمات من الناتج	49.57
مُعدل نمو دخل الفرد	2.19
نصيب قطاع الصناعات التحويلية من الناتج	..
الاندماج التجاري	68.54
نصيب الصادرات من السلع التحويلية	7.13
نصيب قطاع الخاص من الائتمان المحلي	52.46
سعر الصرف الحقيقي الفعلي (1995-100)	106.69
عدد الهواتف النقالة لكل 1000 نسمة	63.68
نسبة الطرق المعبدة	30.10
عدد خطوط الهاتف لكل 1000 نسمة	137.20
نسبة الصادرات ذات التقانة العالية	0.40
عدد الحواسيب الشخصية لكل 1000 نسمة	60.17
نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الإجمالي من الناتج	1.00
عدد مستخدمي الإنترنت لكل 1000 نسمة	9.65
معدل التضخم السنوي	-0.81
نسبة الموازنة للناتج	..
نسبة الميزان الجاري للناتج	7.60

❖ أو أقرب سنة منها

مؤشر التنافسية العربية

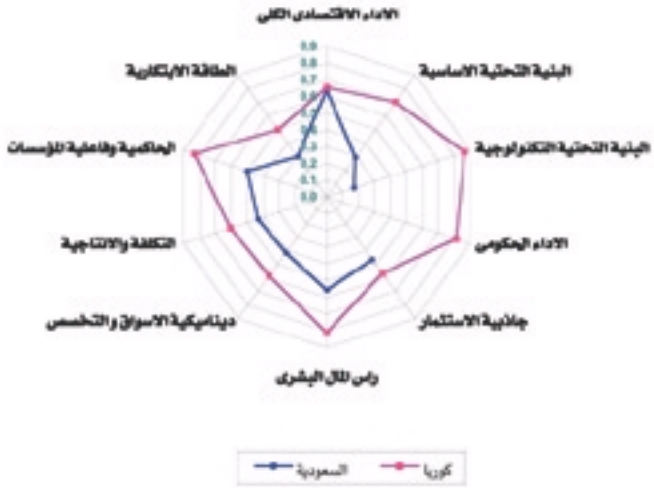

مؤشر التنافسية العربية

السودان

	قيمة المؤشر	الترتيب
مؤشر التنافسية الإجمالي	0.231	19
مؤشر التنافسية الجاري	0.312	19
مؤشر التنافسية الكامن	0.150	17
مؤشر بيئة الأعمال	0.108	19

معلومات أساسية لعام 2000 ❖

مُعدل أمية الكبار	42.33
توقع الحياة عند الولادة	57.46
السكان (مليون)	31.10
الدخل القومي الإجمالي للفرد (دولار أمريكي)	310.00
نسبة صادرات السلع والخدمات من الناتج	16.74
مُعدل نمو دخل الفرد	4.24
نصيب قطاع الصناعات التحويلية من الناتج	9.62
الاندماج التجاري	33.76
نصيب الصادرات من السلع التحويلية	2.67
نصيب قطاع الخاص من الائتمان المحلي	2.47
سعر الصرف الحقيقي الفعلي (1995-100)	..
عدد الهواتف النقالة لكل 1000 نسمة	0.74
نسبة الطرق المعبدة	36.30
عدد خطوط الهاتف لكل 1000 نسمة	12.40
نسبة الصادرات ذات التقانة العالية	0.10
عدد الحواسيب الشخصية لكل 1000 نسمة	3.22
نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الإجمالي من الناتج	3.49
عدد مستخدمي الإنترنت لكل 1000 نسمة	0.96
معدل التضخم السنوي	15.99
نسبة الموازنة للناتج	-0.93
نسبة الميزان الجاري للناتج	-4.60

❖ أو أقرب سنة منها

مؤشر التنافسية العربية

مؤشر التنافسية العربية

المغرب

	قيمة المؤشر	الترتيب
مؤشر التنافسية الإجمالي	0.365	14
مؤشر التنافسية الجاري	0.483	10
مؤشر التنافسية الكامن	0.247	14
مؤشر بيئة الأعمال	0.435	9

معلومات أساسية لعام 2000 ❖

مُعدل أمية الكبار	51.16
توقع الحياة عند الولادة	67.65
السكان (مليون)	28.71
الدخل القومي الإجمالي للفرد (دولار أمريكي)	1180.00
نسبة صادرات السلع والخدمات من الناتج	31.22
مُعدل نمو دخل الفرد	-0.77
نصيب قطاع الصناعات التحويلية من الناتج	17.57
الاندماج التجاري	68.58
نصيب الصادرات من السلع التحويلية	64.09
نصيب قطاع الخاص من الائتمان المحلي	58.65
سعر الصرف الحقيقي الفعلي (1995-100)	103.17
عدد الهواتف النقالة لكل 1000 نسمة	81.59
نسبة الطرق المعبدة	56.40
عدد خطوط الهاتف لكل 1000 نسمة	50.20
نسبة الصادرات ذات التقانة العالية	10.80
عدد الحواسيب الشخصية لكل 1000 نسمة	12.19
نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الإجمالي من الناتج	1.45
عدد مستخدمي الإنترنت لكل 1000 نسمة	6.97
معدل التضخم السنوي	1.89
نسبة الموازنة للناتج	-2.46
نسبة الميزان الجاري للناتج	-1.42

❖ أو أقرب سنة منها

مؤشر التنافسية العربية

مؤشر التنافسية العربية

اليمن

	قيمة المؤشر	الترتيب
مؤشر التنافسية الإجمالي	0.284	17
مؤشر التنافسية الجاري	0.461	13
مؤشر التنافسية الكامن	0.107	19
مؤشر بيئة الأعمال	0.345	14

معلومات أساسية لعام 2000 ❖

مُعدل أمية الكبار	53.64
توقع الحياة عند الولادة	59.48
السكان (مليون)	17.51
الدخل القومي الإجمالي للفرد (دولار أمريكي)	410.00
نسبة صادرات السلع والخدمات من الناتج	50.45
مُعدل نمو دخل الفرد	1.50
نصيب قطاع الصناعات التحويلية من الناتج	6.46
الاندماج التجاري	79.57
نصيب الصادرات من السلع التحويلية	0.70
نصيب قطاع الخاص من الائتمان المحلي	5.10
سعر الصرف الحقيقي الفعلي (1995-100)	..
عدد الهواتف النقالة لكل 1000 نسمة	1.74
نسبة الطرق المعبدة	11.50
عدد خطوط الهاتف لكل 1000 نسمة	18.80
نسبة الصادرات ذات التقانة العالية	..
عدد الحواسيب الشخصية لكل 1000 نسمة	1.91
نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الإجمالي من الناتج	2.16
عدد مستخدمي الإنترنت لكل 1000 نسمة	0.86
معدل التضخم السنوي	7.92
نسبة الموازنة للناتج	-3.46
نسبة الميزان الجاري للناتج	20.29

❖ أو أقرب سنة منها

مؤشر التنافسية العربية

تونس

	قيمة المؤشر	الترتيب
مؤشر التنافسية الإجمالي	0.416	9
مؤشر التنافسية الجاري	0.489	9
مؤشر التنافسية الكامن	0.344	9
مؤشر بيئة الأعمال	0.433	10

معلومات أساسية لعام 2000 ❖

مُعدل أمية الكبار	28.98
توقع الحياة عند الولادة	72.10
السكان (مليون)	9.56
الدخل القومي الإجمالي للفرد (دولار أمريكي)	2100.00
نسبة صادرات السلع والخدمات من الناتج	44.01
مُعدل نمو دخل الفرد	3.54
نصيب قطاع الصناعات التحويلية من الناتج	18.22
الاندماج التجاري	91.58
نصيب الصادرات من السلع التحويلية	77.00
نصيب قطاع الخاص من الائتمان المحلي	66.19
سعر الصرف الحقيقي الفعلي (1995-100)	100.84
عدد الهواتف النقالة لكل 1000 نسمة	12.42
نسبة الطرق المعبدة	64.80
عدد خطوط الهاتف لكل 1000 نسمة	..
نسبة الصادرات ذات التقانة العالية	3.40
عدد الحواسيب الشخصية لكل 1000 نسمة	22.86
نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الإجمالي من الناتج	3.92
عدد مستخدمي الإنترنت لكل 1000 نسمة	10.46
معدل التضخم السنوي	2.93
نسبة الموازنة للناتج	-2.57
نسبة الميزان الجاري للناتج	-4.22

❖ أو أقرب سنة منها

مؤشر التنافسية العربية

سوريا

	قيمة المؤشر	الترتيب
مؤشر التنافسية الإجمالي	0.336	16
مؤشر التنافسية الجاري	0.431	15
مؤشر التنافسية الكامن	0.242	15
مؤشر بيئة الأعمال	0.326	17

معلومات أساسية لعام 2000 ❖

مُعدل أمية الكبار	25.56
توقع الحياة عند الولادة	69.73
السكان (مليون)	16.18
الدخل القومي الإجمالي للفرد (دولار أمريكي)	950.00
نسبة صادرات السلع والخدمات من الناتج	38.09
مُعدل نمو دخل الفرد	-1.87
نصيب قطاع الصناعات التحويلية من الناتج	25.58
الاندماج التجاري	68.37
نصيب الصادرات من السلع التحويلية	7.77
نصيب قطاع الخاص من الائتمان المحلي	8.54
سعر الصرف الحقيقي الفعلي (1995-100)	..
عدد الهواتف النقالة لكل 1000 نسمة	1.85
نسبة الطرق المعبدة	23.10
عدد خطوط الهاتف لكل 1000 نسمة	103.40
نسبة الصادرات ذات التقانة العالية	0.50
عدد الحواسيب الشخصية لكل 1000 نسمة	15.44
نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الإجمالي من الناتج	1.51
عدد مستخدمي الإنترنت لكل 1000 نسمة	1.85
معدل التضخم السنوي	-0.46
نسبة الموازنة للناتج	0.71
نسبة الميزان الجاري للناتج	5.93

❖ أو أقرب سنة منها

مؤشر التنافسية العربية

عمان

	قيمة المؤشر	الترتيب
مؤشر التنافسية الإجمالي	0.397	12
مؤشر التنافسية الجاري	0.529	6
مؤشر التنافسية الكامن	0.266	13
مؤشر بيئة الأعمال	0.454	6

معلومات أساسية لعام 2000 ❖

مُعدل أمية الكبار	28.29
توقع الحياة عند الولادة	73.58
السكان (مليون)	2.41
الدخل القومي الإجمالي للفرد (دولار أمريكي)	6180.00
نسبة صادرات السلع والخدمات من الناتج	..
مُعدل نمو دخل الفرد	2.47
نصيب قطاع الصناعات التحويلية من الناتج	..
الاندماج التجاري	..
نصيب الصادرات من السلع التحويلية	12.42
نصيب قطاع الخاص من الائتمان المحلي	36.86
سعر الصرف الحقيقي الفعلي (100-1995)	..
عدد الهواتف النقالة لكل 1000 نسمة	64.75
نسبة الطرق المعبدة	30.00
عدد خطوط الهاتف لكل 1000 نسمة	88.80
نسبة الصادرات ذات التقانة العالية	2.90
عدد الحواسيب الشخصية لكل 1000 نسمة	31.52
نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الإجمالي من الناتج	0.35
عدد مستخدمي الإنترنت لكل 1000 نسمة	37.58
معدل التضخم السنوي	-1.11
نسبة الموازنة للناتج	-4.76
نسبة الميزان الجاري للناتج	17.26

❖ أو أقرب سنة منها

مؤشر التنافسية العربية

مؤشر التنافسية العربية

قطر

	قيمة المؤشر	الترتيب
مؤشر التنافسية الإجمالي	0.477	6
مؤشر التنافسية الجاري	0.478	11
مؤشر التنافسية الكامن	0.475	5
مؤشر بيئة الأعمال	0.445	8

معلومات أساسية لعام 2000 ❖

مُعدل أمية الكبار	18.78
توقع الحياة عند الولادة	74.70
السكان (مليون)	0.58
الدخل القومي الإجمالي للفرد (دولار أمريكي)	..
نسبة صادرات السلع والخدمات من الناتج	..
مُعدل نمو دخل الفرد	..
نصيب قطاع الصناعات التحويلية من الناتج	..
الاندماج التجاري	71.98
نصيب الصادرات من السلع التحويلية	9.69
نصيب قطاع الخاص من الائتمان المحلي	28.95
سعر الصرف الحقيقي الفعلي (1995-100)	..
عدد الهواتف النقالة لكل 1000 نسمة	201.95
نسبة الطرق المعبدة	90.00
عدد خطوط الهاتف لكل 1000 نسمة	267.60
نسبة الصادرات ذات التقانة العالية	..
عدد الحواسيب الشخصية لكل 1000 نسمة	150.39
نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الإجمالي من الناتج	..
عدد مستخدمي الإنترنت لكل 1000 نسمة	51.29
معدل التضخم السنوي	1.68
نسبة الموازنة للناتج	..
نسبة الميزان الجاري للناتج	..

❖ أو أقرب سنة منها

مؤشر التنافسية العربية

الكويت

	قيمة المؤشر	الترتيب
مؤشر التنافسية الإجمالي	0.504	5
مؤشر التنافسية الجاري	0.472	12
مؤشر التنافسية الكامن	0.535	2
مؤشر بيئة الأعمال	0.388	13

معلومات أساسية لعام 2000 ❖

مُعدل أمية الكبار	18.07
توقع الحياة عند الولادة	76.58
السكان (مليون)	1.98
الدخل القومي الإجمالي للفرد (دولار أمريكي)	17900.00
نسبة صادرات السلع والخدمات من الناتج	57.21
مُعدل نمو دخل الفرد	-1.37
نصيب قطاع الصناعات التحويلية من الناتج	..
الاندماج التجاري	91.18
نصيب الصادرات من السلع التحويلية	20.37
نصيب قطاع الخاص من الائتمان المحلي	54.75
سعر الصرف الحقيقي الفعلي (1995-100)	..
عدد الهواتف النقالة لكل 1000 نسمة	248.64
نسبة الطرق المعبدة	80.60
عدد خطوط الهاتف لكل 1000 نسمة	243.90
نسبة الصادرات ذات التقانة العالية	1.40
عدد الحواسيب الشخصية لكل 1000 نسمة	130.59
نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الإجمالي من الناتج	0.89
عدد مستخدمي الإنترنت لكل 1000 نسمة	75.59
معدل التضخم السنوي	1.80
نسبة الموازنة للناتج	-9.75
نسبة الميزان الجاري للناتج	40.94

❖ أو أقرب سنة منها

مؤشر التنافسية العربية

مؤشر التنافسية العربية

لبنان

	قيمة المؤشر	الترتيب
مؤشر التنافسية الإجمالي	0.402	11
مؤشر التنافسية الجاري	0.417	17
مؤشر التنافسية الكامن	0.388	7
مؤشر بيئة الأعمال	0.335	16

معلومات أساسية لعام 2000 ❖

مُعدل أمية الكبار	14.00
توقع الحياة عند الولادة	70.40
السكان (مليون)	4.33
الدخل القومي الإجمالي للفرد (دولار أمريكي)	4010.00
نسبة صادرات السلع والخدمات من الناتج	12.98
مُعدل نمو دخل الفرد	-1.31
نصيب قطاع الصناعات التحويلية من الناتج	10.33
الاندماج التجاري	50.76
نصيب الصادرات من السلع التحويلية	70.74
نصيب قطاع الخاص من الائتمان المحلي	92.02
سعر الصرف الحقيقي الفعلي (1995-100)	..
عدد الهواتف النقالة لكل 1000 نسمة	212.50
نسبة الطرق المعبدة	84.90
عدد خطوط الهاتف لكل 1000 نسمة	194.90
نسبة الصادرات ذات التقانة العالية	2.20
عدد الحواسيب الشخصية لكل 1000 نسمة	50.05
نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الإجمالي من الناتج	..
عدد مستخدمي الإنترنت لكل 1000 نسمة	69.32
معدل التضخم السنوي	..
نسبة الموازنة للناتج	-16.15
نسبة الميزان الجاري للناتج	-18.59

❖ أو أقرب سنة منها

مؤشر التنافسية العربية

مؤشر التنافسية العربية

مصر

	قيمة المؤشر	الترتيب
مؤشر التنافسية الإجمالي	0.344	15
مؤشر التنافسية الجاري	0.458	14
مؤشر التنافسية الكامن	0.230	16
مؤشر بيئة الأعمال	0.419	11

معلومات أساسية لعام 2000 ❖

مُعدل أمية الكبار	44.70
توقع الحياة عند الولادة	67.82
السكان (مليون)	63.98
الدخل القومي الإجمالي للفرد (دولار أمريكي)	1490.00
نسبة صادرات السلع والخدمات من الناتج	16.14
مُعدل نمو دخل الفرد	3.13
نصيب قطاع الصناعات التحويلية من الناتج	19.35
الاندماج التجاري	39.18
نصيب الصادرات من السلع التحويلية	37.12
نصيب قطاع الخاص من الائتمان المحلي	58.92
سعر الصرف الحقيقي الفعلي (100-1995)	..
عدد الهواتف النقالة لكل 1000 نسمة	21.42
نسبة الطرق المعبدة	78.10
عدد خطوط الهاتف لكل 1000 نسمة	86.30
نسبة الصادرات ذات التقانة العالية	0.20
عدد الحواسيب الشخصية لكل 1000 نسمة	12.60
نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الإجمالي من الناتج	1.29
عدد مستخدمي الإنترنت لكل 1000 نسمة	7.03
معدل التضخم السنوي	2.68
نسبة الموازنة للناتج	-2.01
نسبة الميزان الجاري للناتج	-1.17

❖ أو أقرب سنة منها

مؤشر التنافسية العربية

مؤشر التنافسية العربية

موريتانيا

	قيمة المؤشر	الترتيب
مؤشر التنافسية الإجمالي	0.255	18
مؤشر التنافسية الجاري	0.364	18
مؤشر التنافسية الكامن	0.146	18
مؤشر بيئة الأعمال	0.180	18

معلومات أساسية لعام 2000 ❖

مُعدل أمية الكبار	59.77
توقع الحياة عند الولادة	50.76
السكان (مليون)	2.67
الدخل القومي الإجمالي للفرد (دولار أمريكي)	390.00
نسبة صادرات السلع والخدمات من الناتج	41.43
مُعدل نمو دخل الفرد	1.58
نصيب قطاع الصناعات التحويلية من الناتج	8.55
الاندماج التجاري	90.82
نصيب الصادرات من السلع التحويلية	0.37
نصيب قطاع الخاص من الائتمان المحلي	25.56
سعر الصرف الحقيقي الفعلي (100-1995)	..
عدد الهواتف النقالة لكل 1000 نسمة	2.69
نسبة الطرق المعبدة	11.30
عدد خطوط الهاتف لكل 1000 نسمة	7.10
نسبة الصادرات ذات التقانة العالية	..
عدد الحواسيب الشخصية لكل 1000 نسمة	9.43
نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الإجمالي من الناتج	0.01
عدد مستخدمي الإنترنت لكل 1000 نسمة	1.88
معدل التضخم السنوي	3.25
نسبة الموازنة للناتج	..
نسبة الميزان الجاري للناتج	12.65

❖ أو أقرب سنة منها

مؤشر التنافسية العربية

الملحق (2)

مؤشر التنافسية ومكوناتها

الملحق (2)
مؤشر التنافسية ومكوناتها

يقدم الملحق الثاني مجموعة من الأشكال البيانية تبين تصنيف البلدان تنازلياً بحسب كل مؤشر من مؤشرات التنافسية العربية ومكوناتها. وهذه الأشكال تعطي قراءة سريعة لموقع أي بلد بحسب كل مؤشر، وهو ما يساعد على تحديد العوامل التي تشكل عائقاً لتنافسية البلد.

نتيجة لعدم توفر البيانات، فإنه لم يتم ترتيب بعض الدول المعروضة في نهاية بعض الأشكال اللاحقة.

مؤشر التنافسية العربية

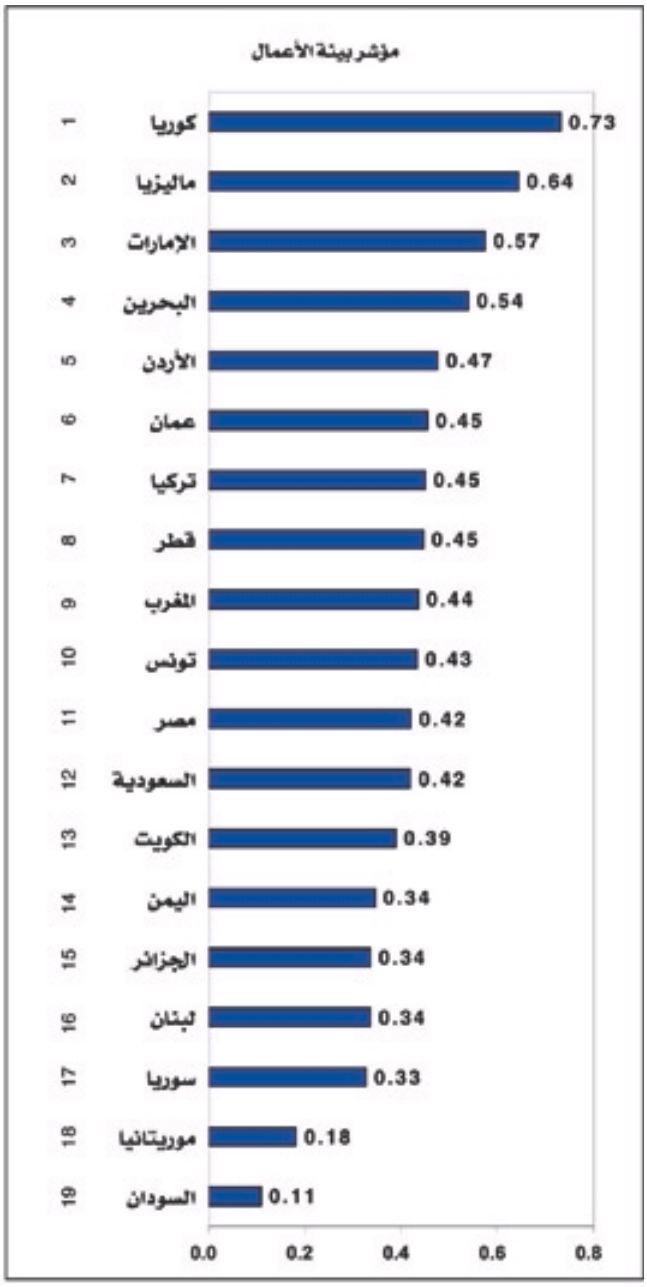

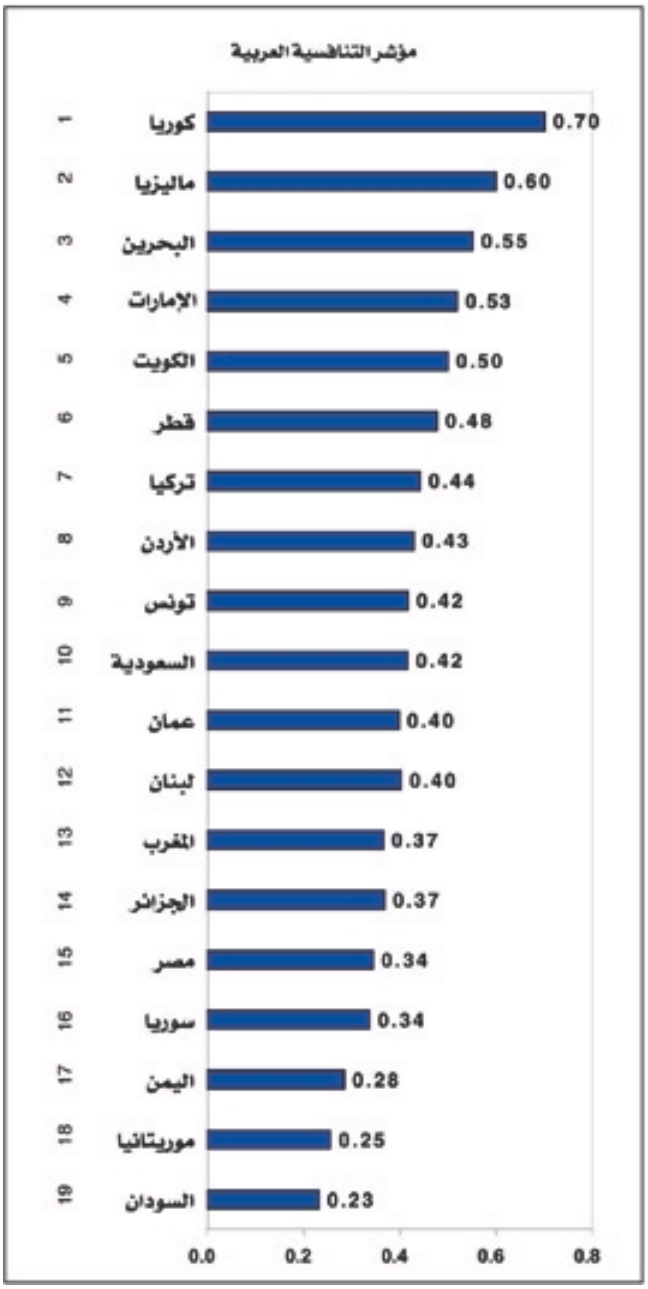

مؤشر التنافسية العربية

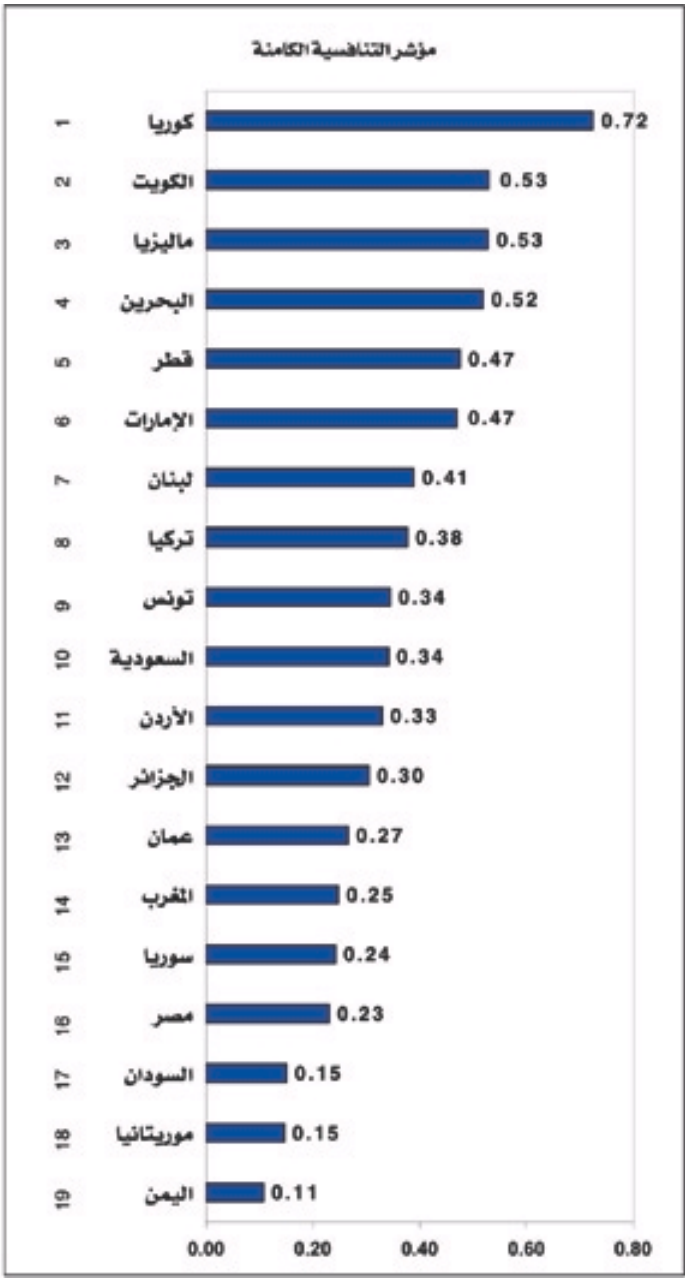

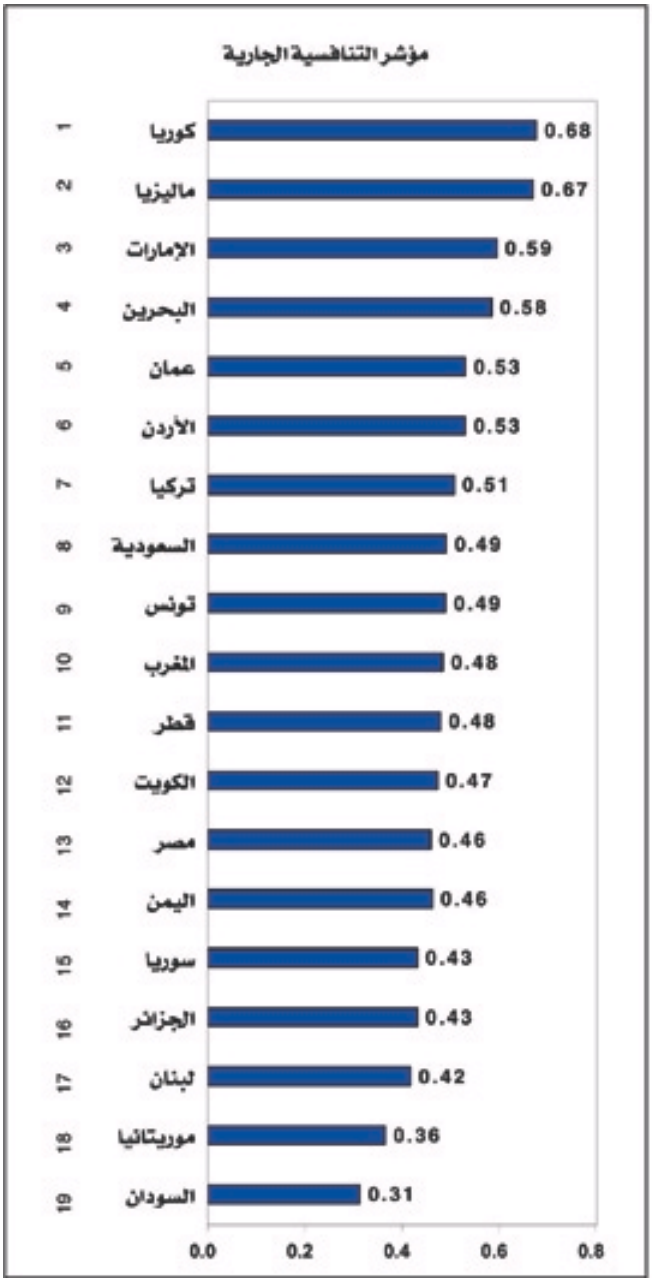

مؤشر الأداء الإقتصادي الكلي

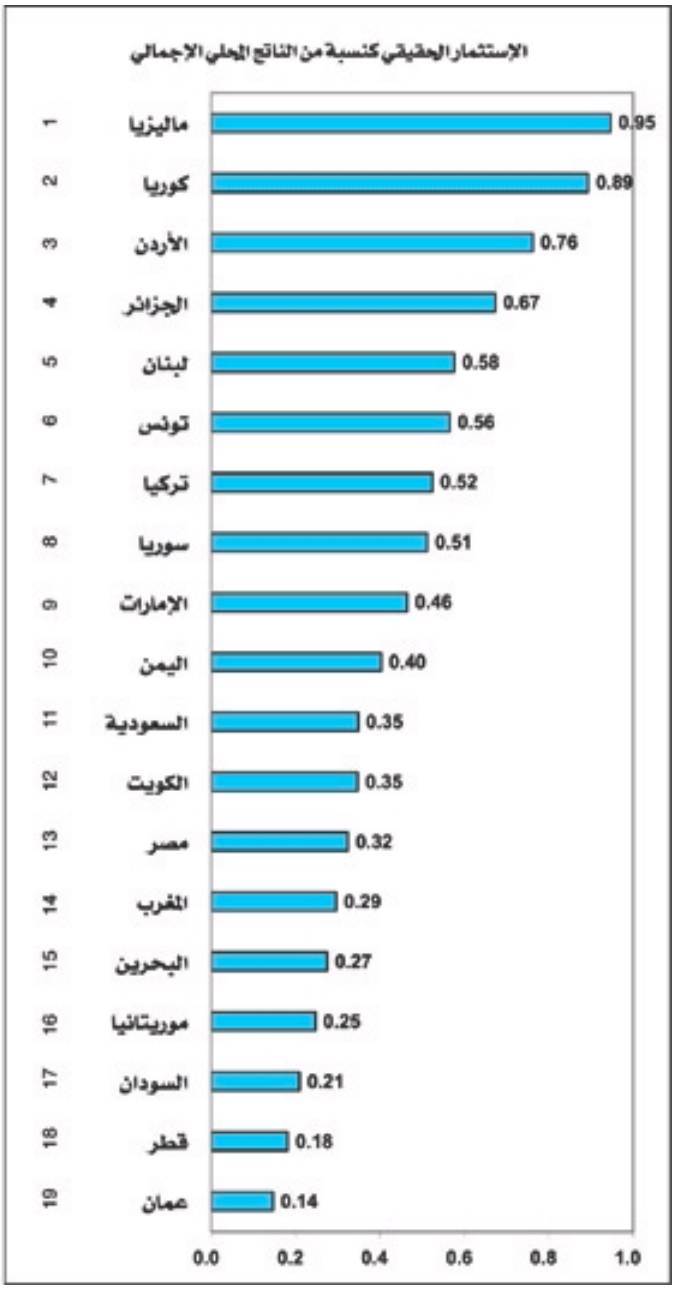

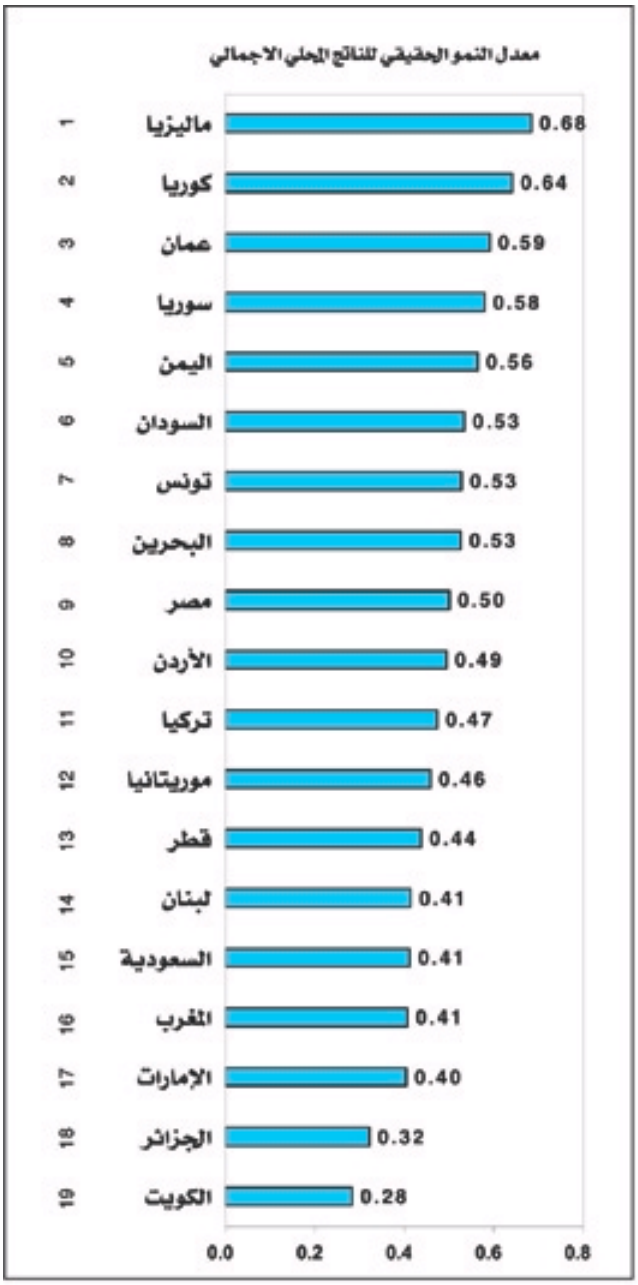

مؤشر الأداء الإقتصادي الكلي

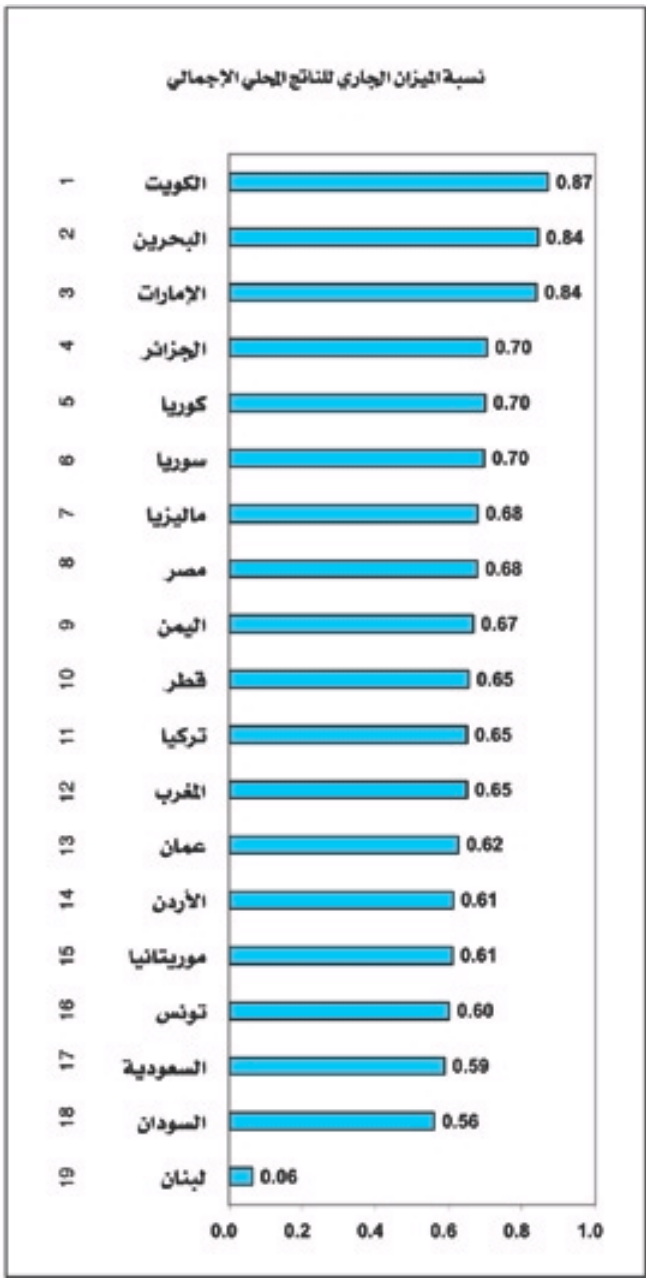

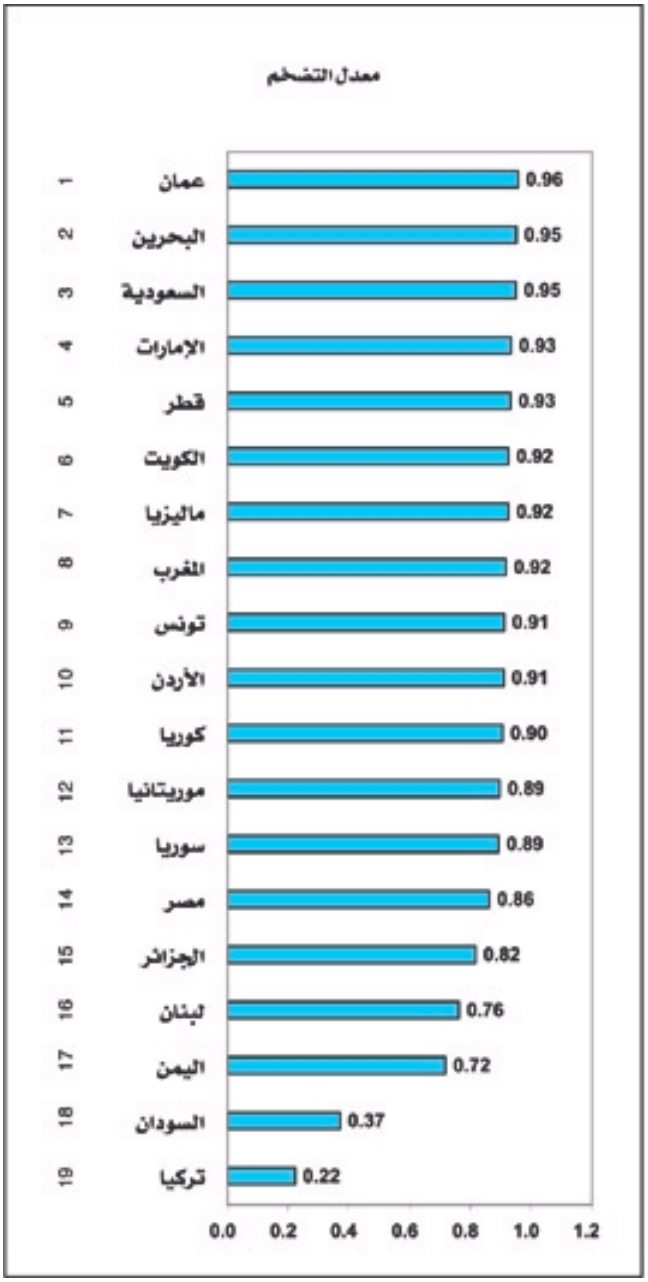

مؤشر الأداء الإقتصادي الكلي

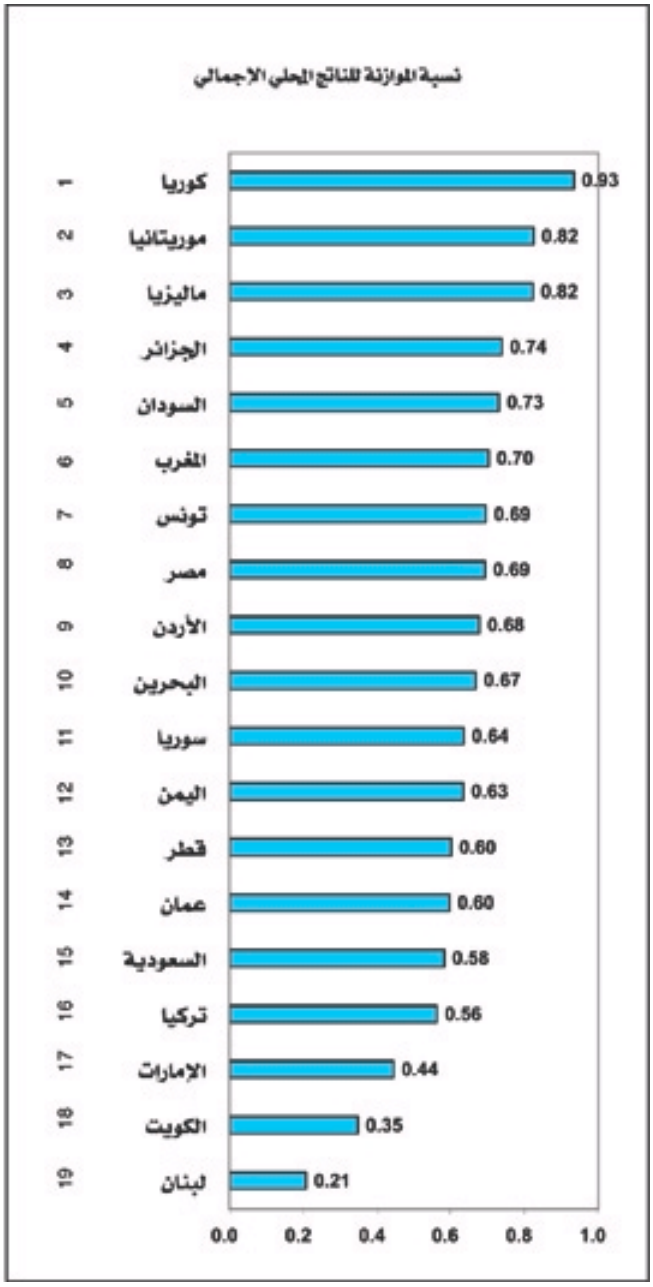

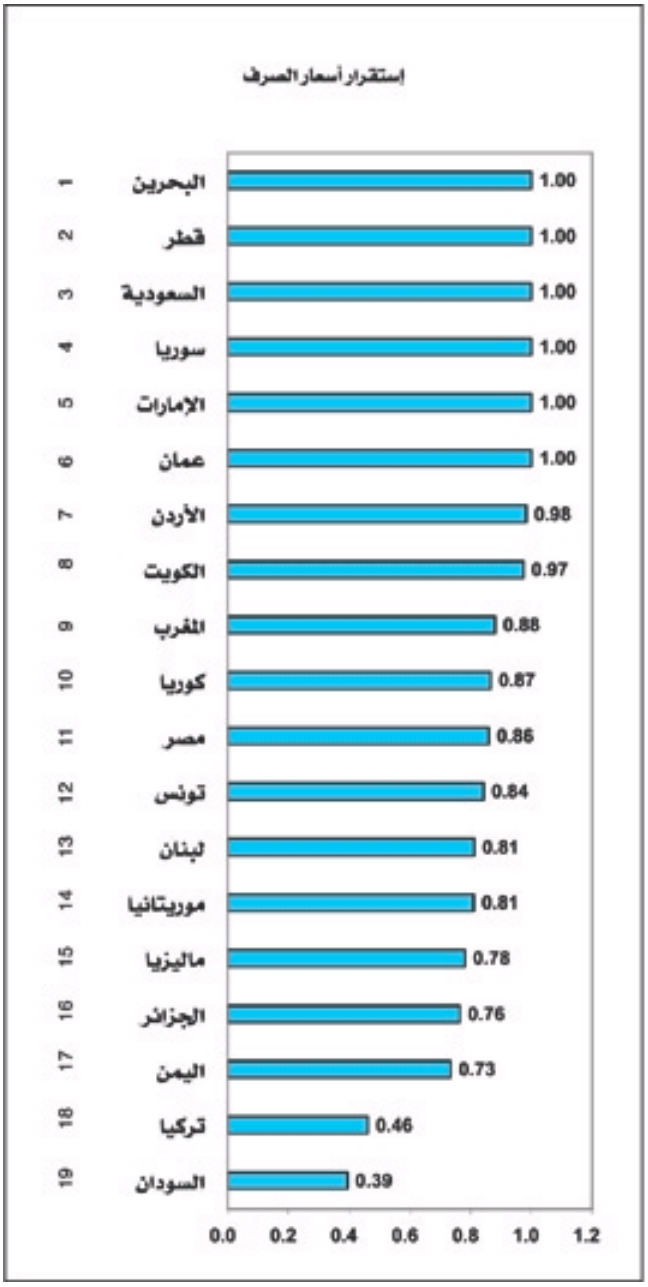

مؤشر الأداء الإقتصادي الكلي

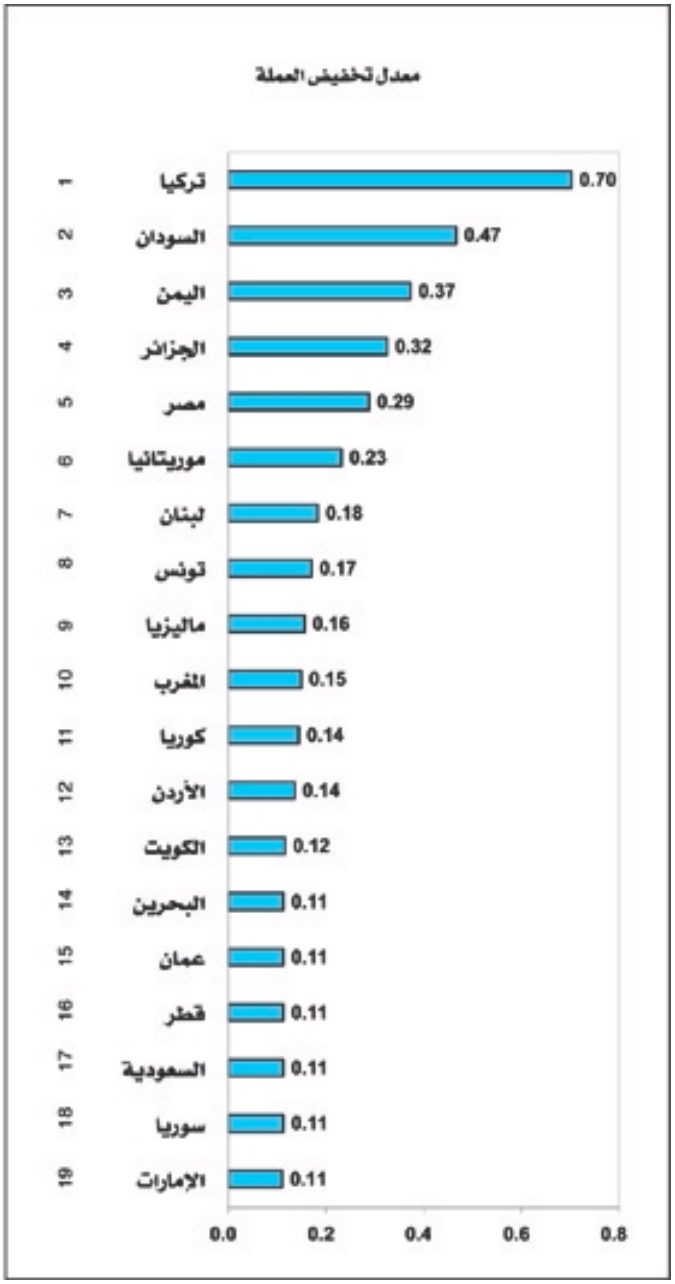

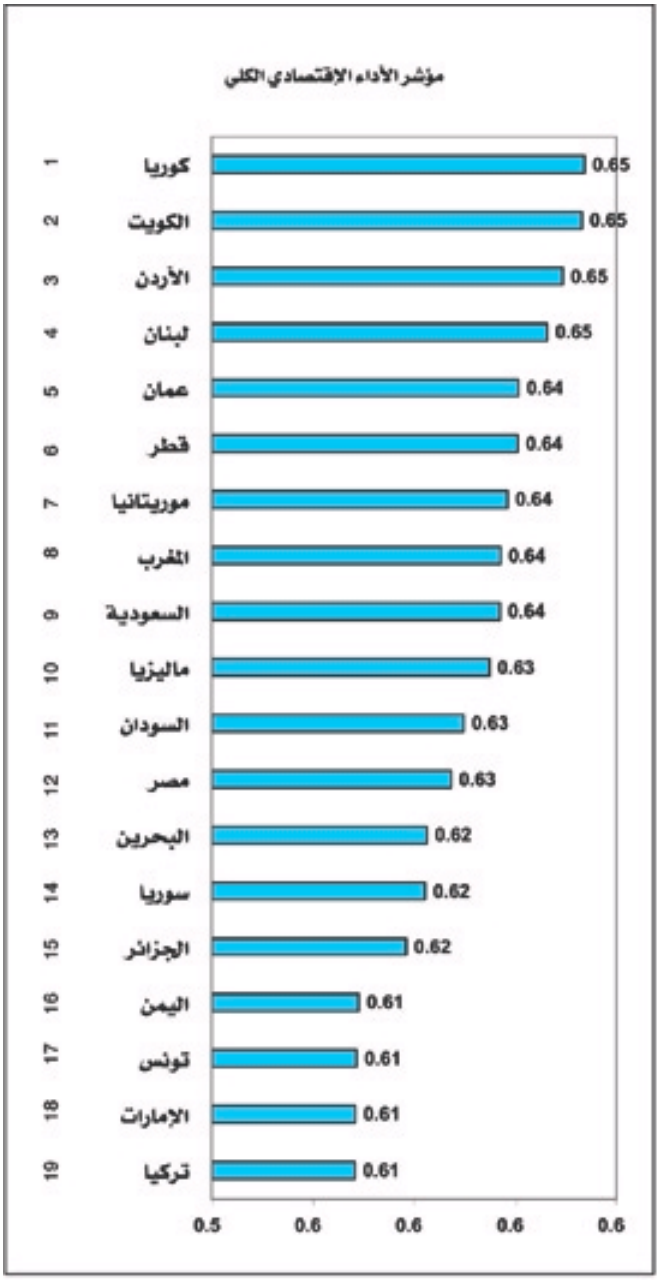

مؤشر الحاكمية وفعالية المؤسسات

مؤشر الحاكمية وفعالية المؤسسات

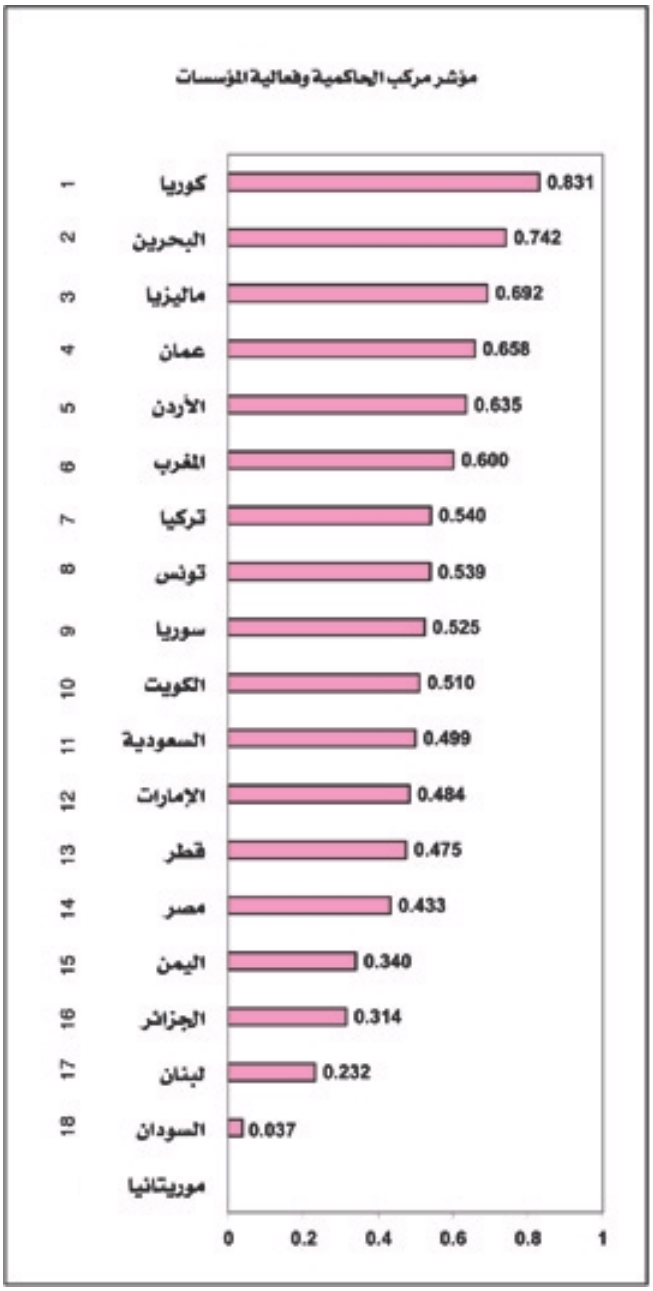

مؤشر البنية التحتية لتوزيع السلع والخدمات

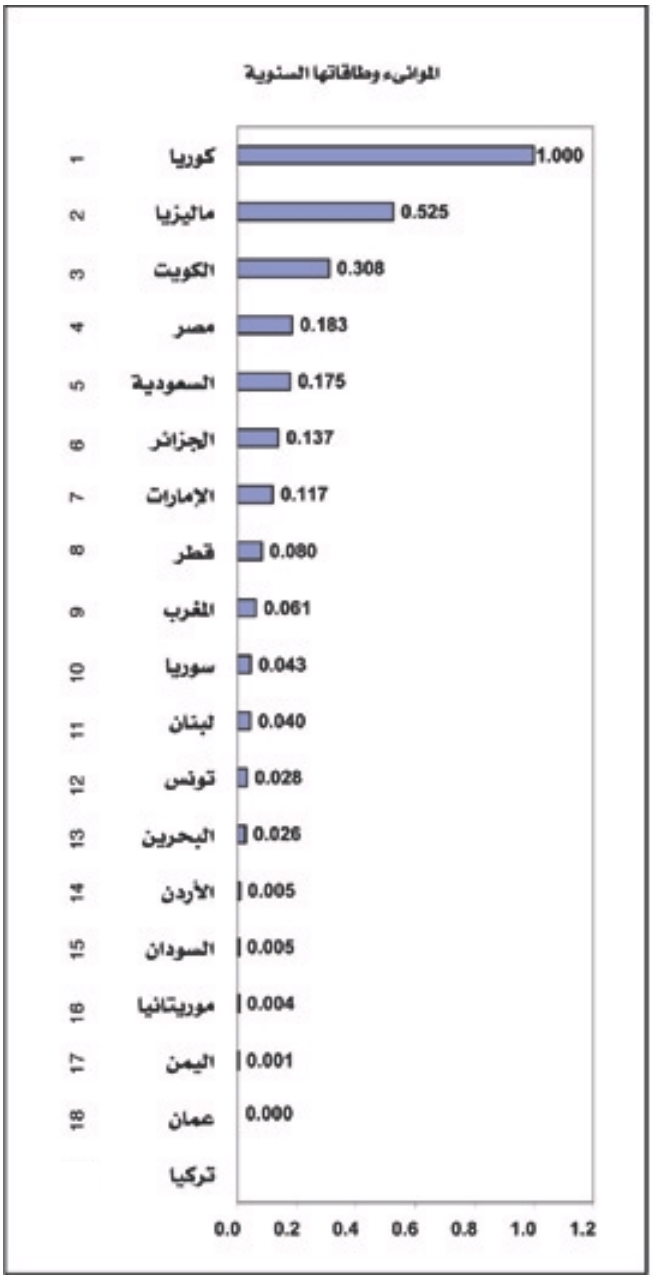

مؤشر البنية التحتية لتوزيع السلع والخدمات

مؤشر البنية التحتية لتوزيع السلع والخدمات

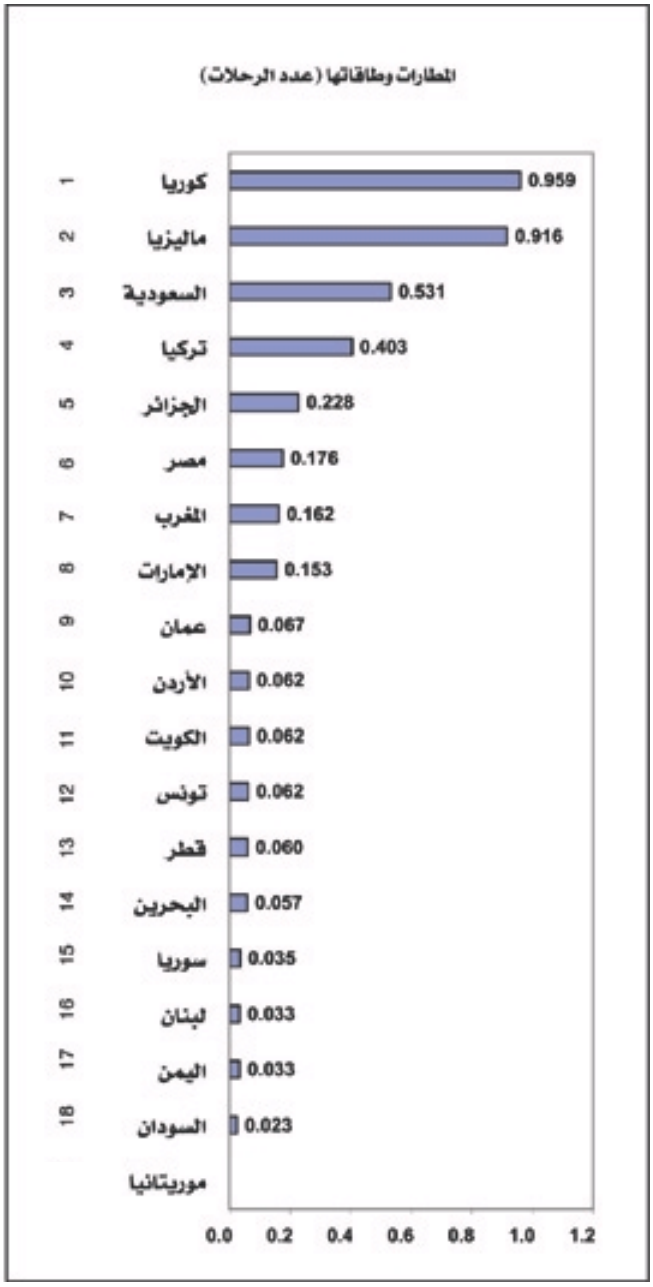

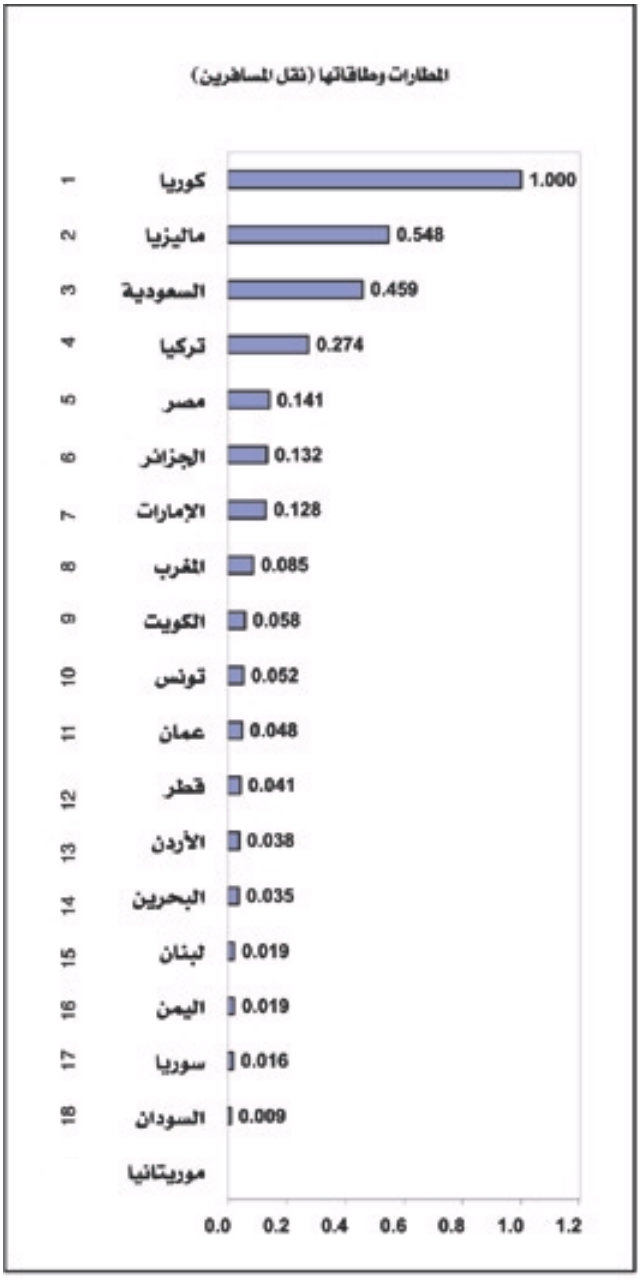

مؤشر البنية التحتية لتوزيع السلع والخدمات

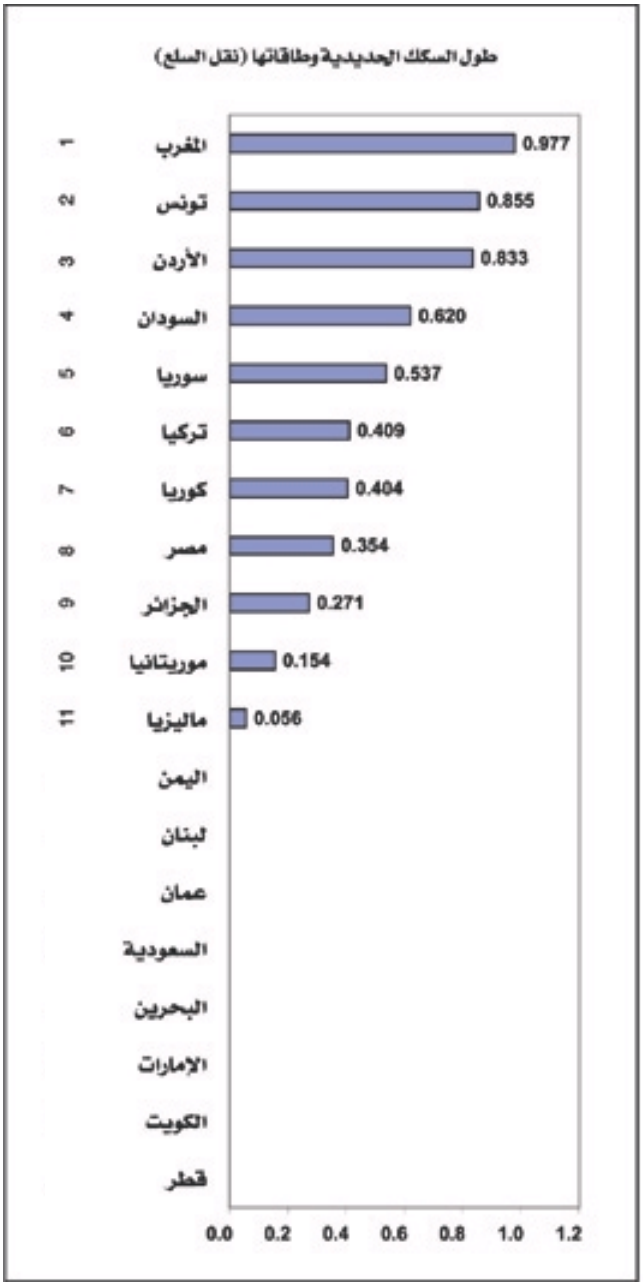

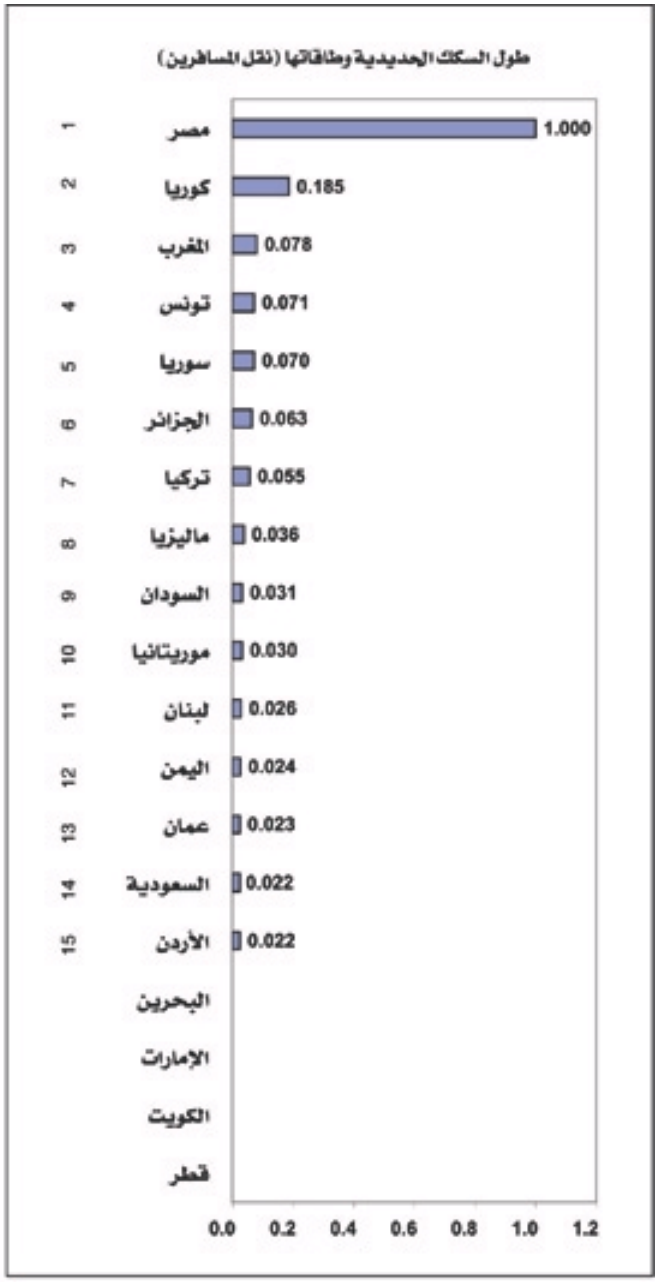

مؤشر البنية التحتية لتوزيع السلع والخدمات

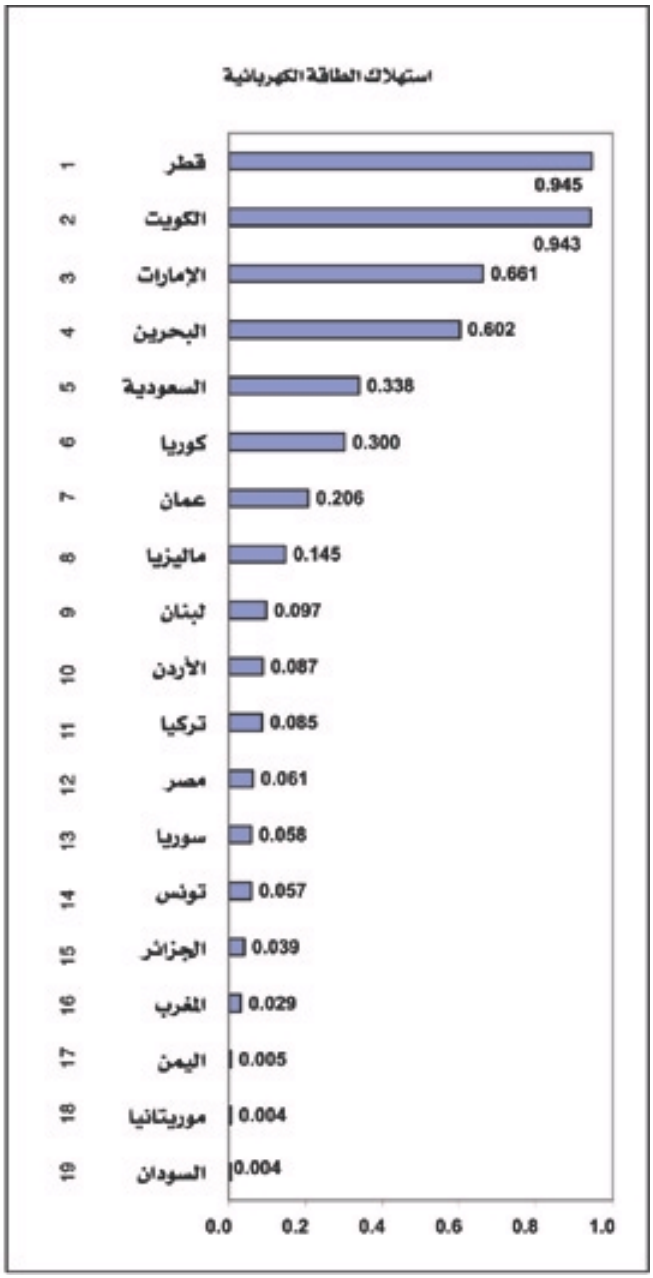

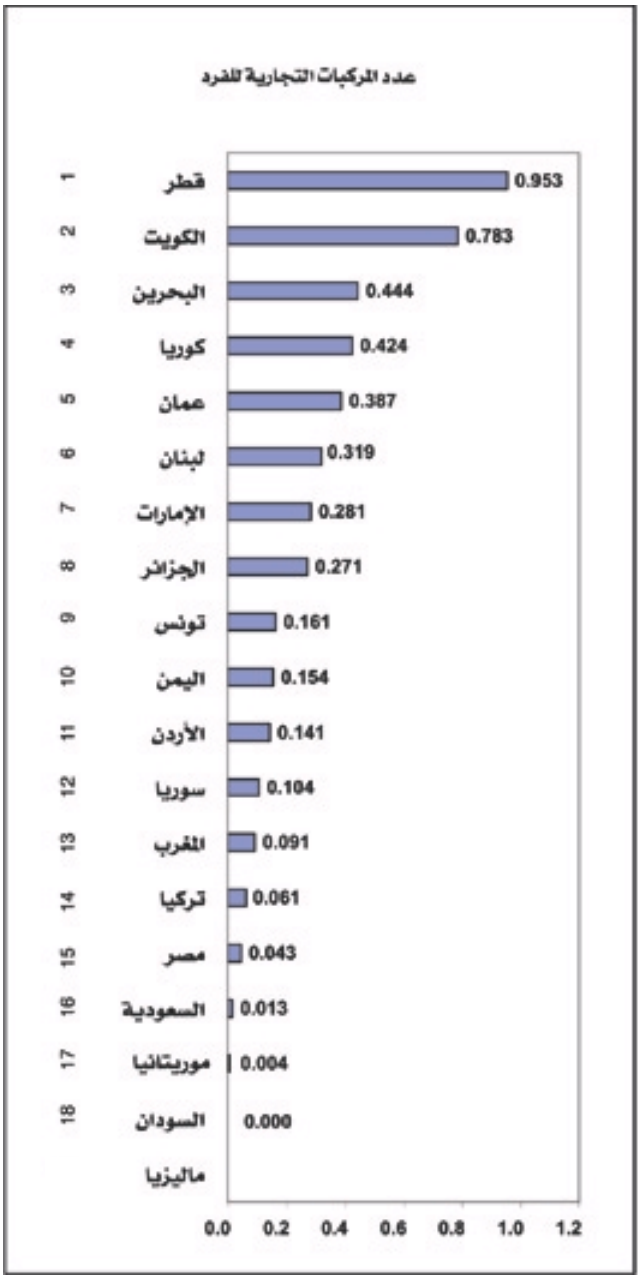

مؤشر البنية التحتية لتوزيع السلع والخدمات

مؤشر جاذبية الإستثمار

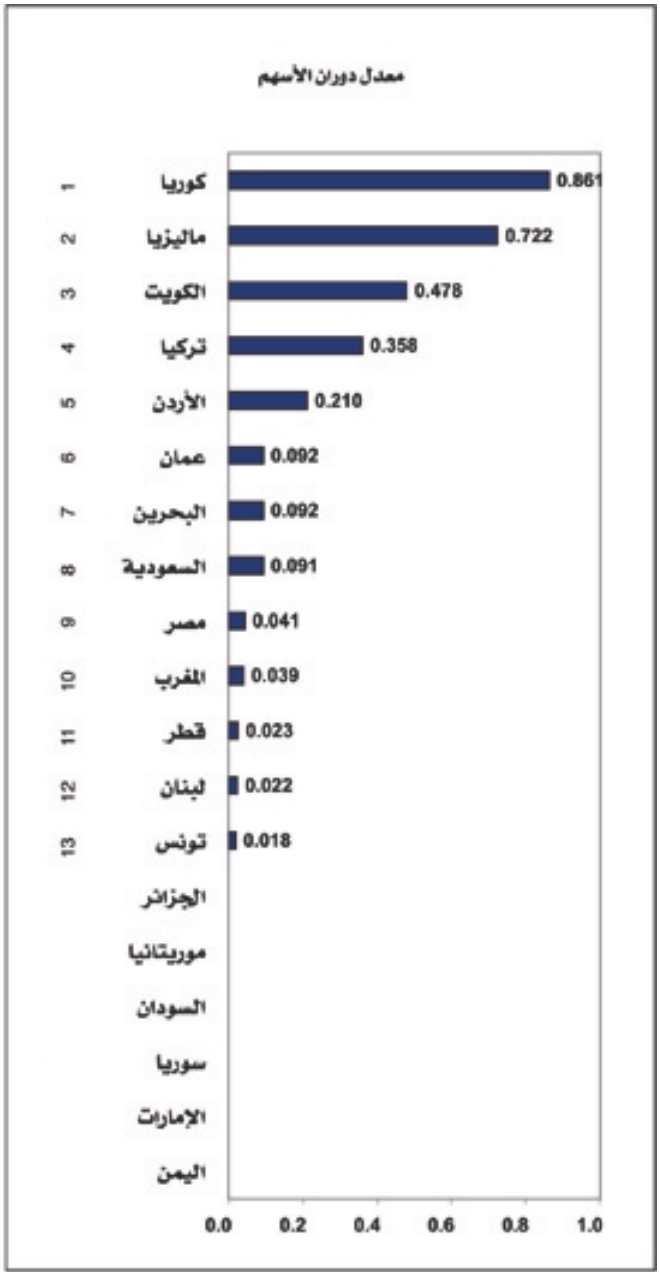

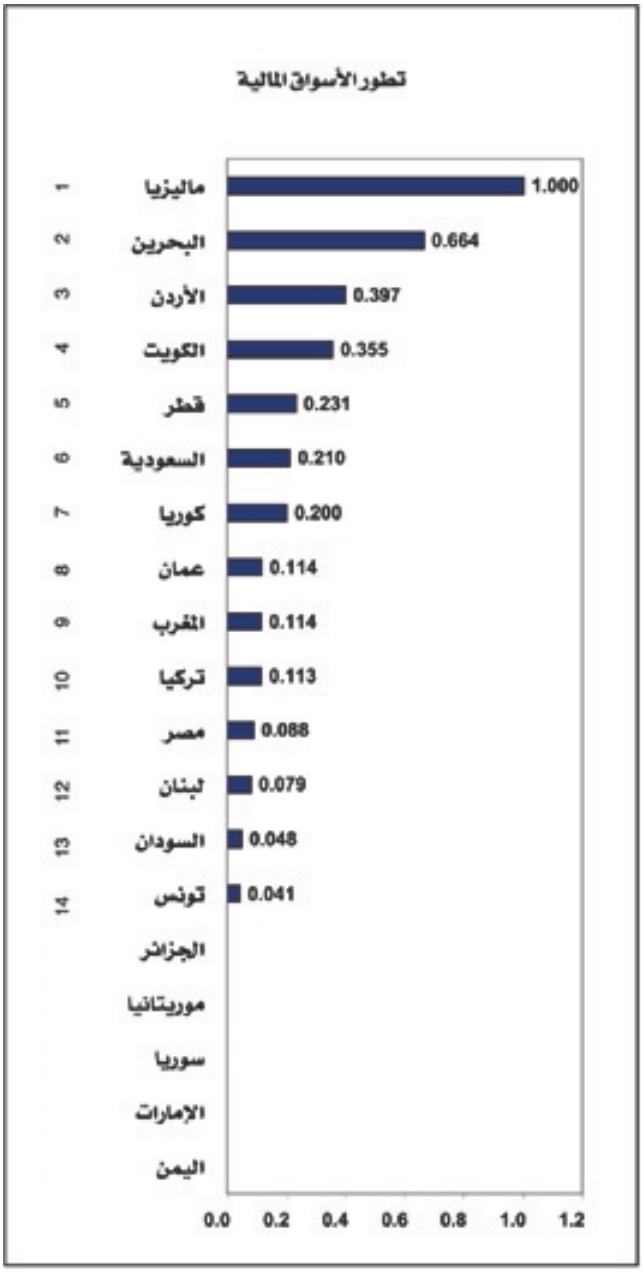

مؤشر جاذبية الإستثمار

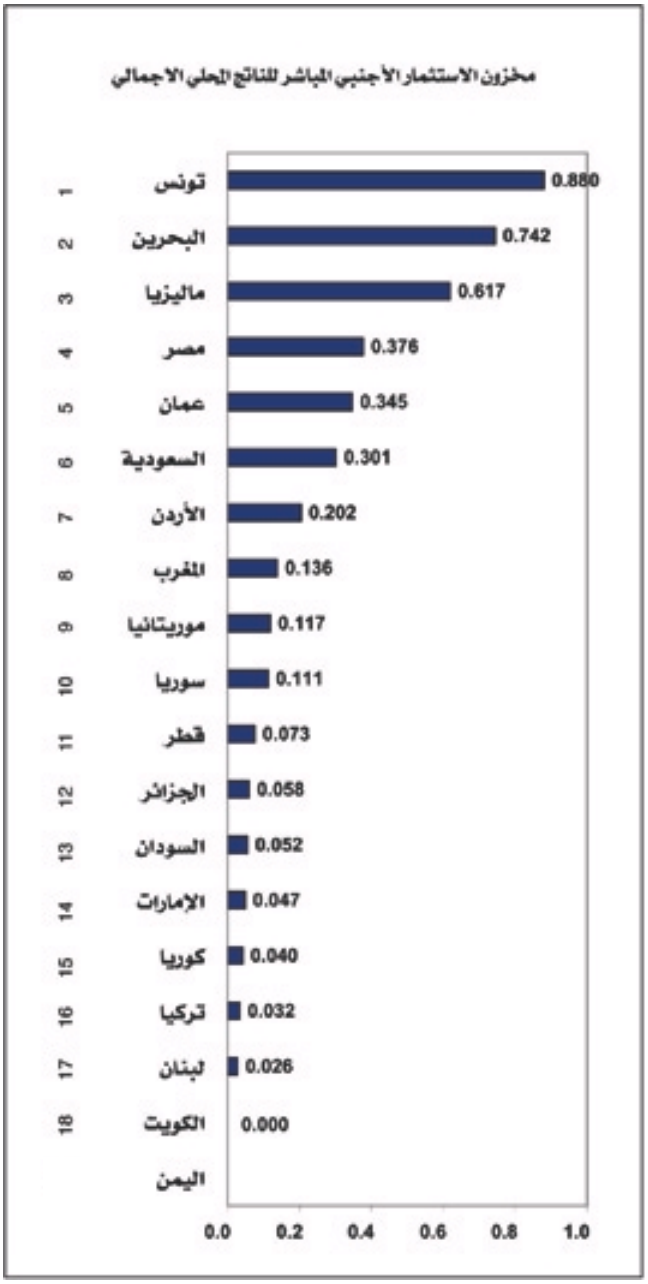

مؤشر جاذبية الإستثمار

مؤشر جاذبية الإستثمار

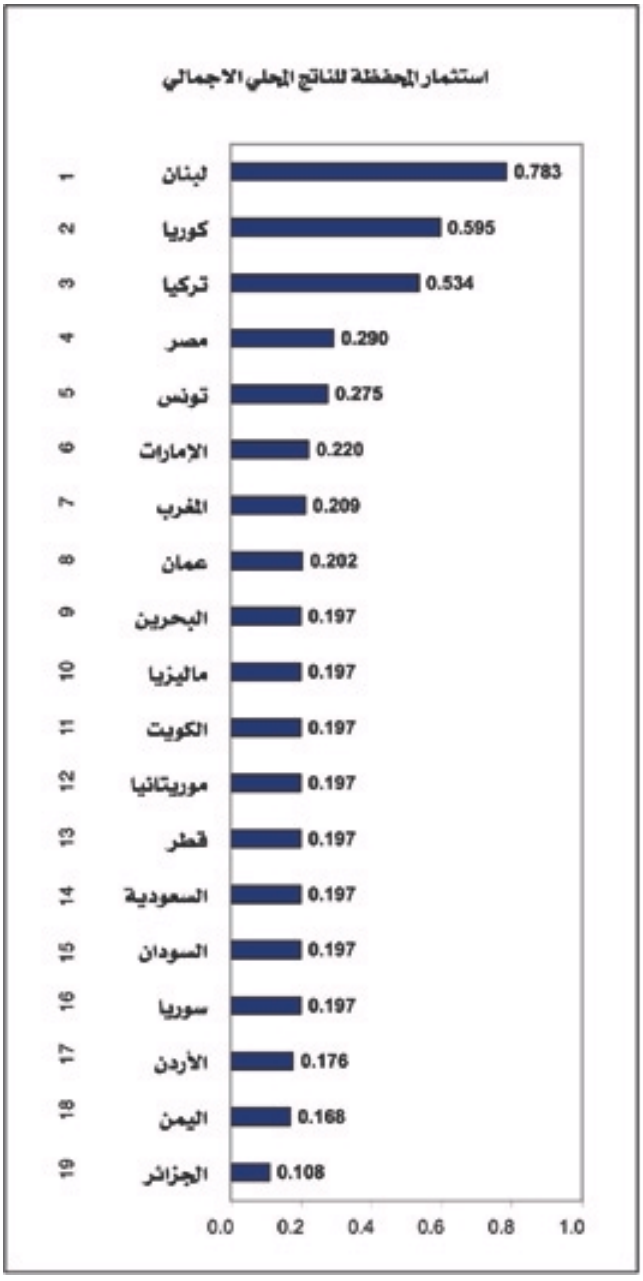

مؤشر جاذبية الإستثمار

مؤشر تدخل الحكومة في الإقتصاد

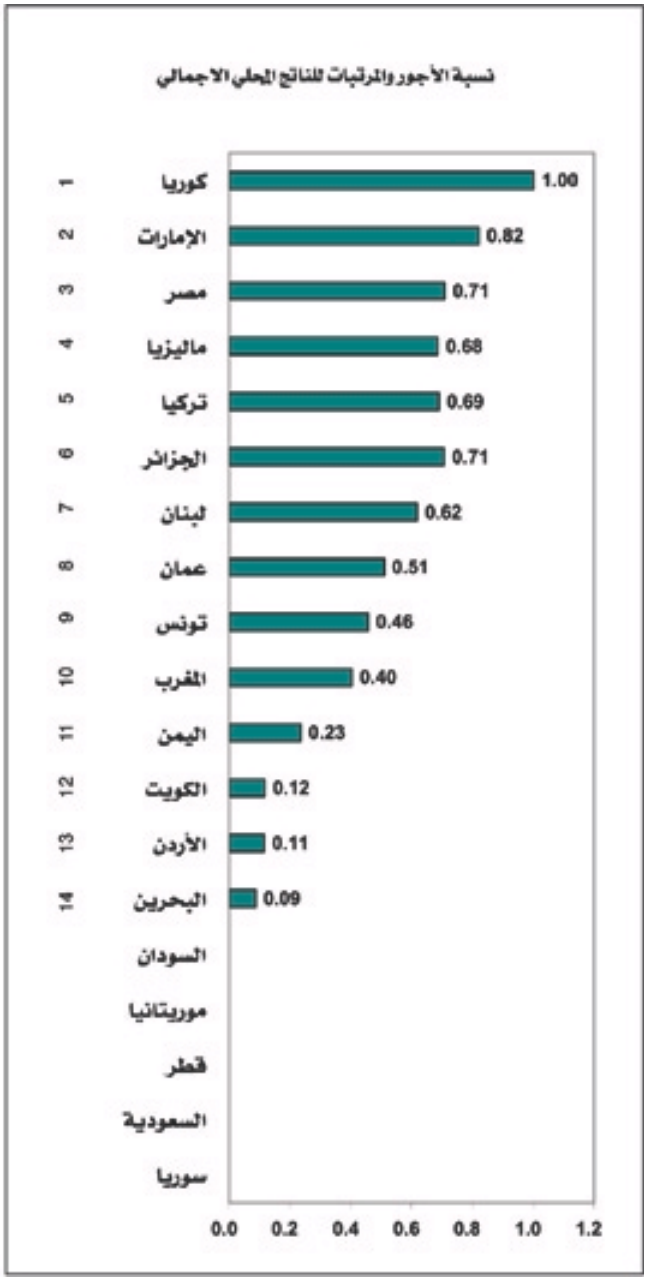

مؤشر تدخل الحكومة في الإقتصاد

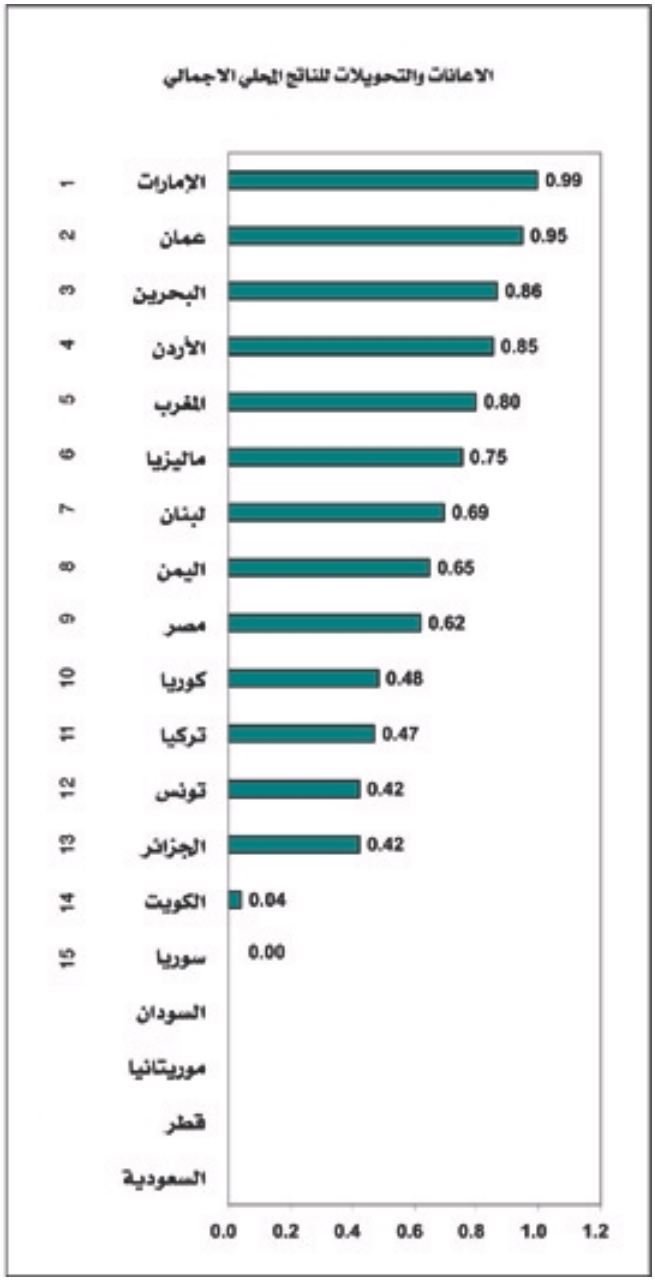

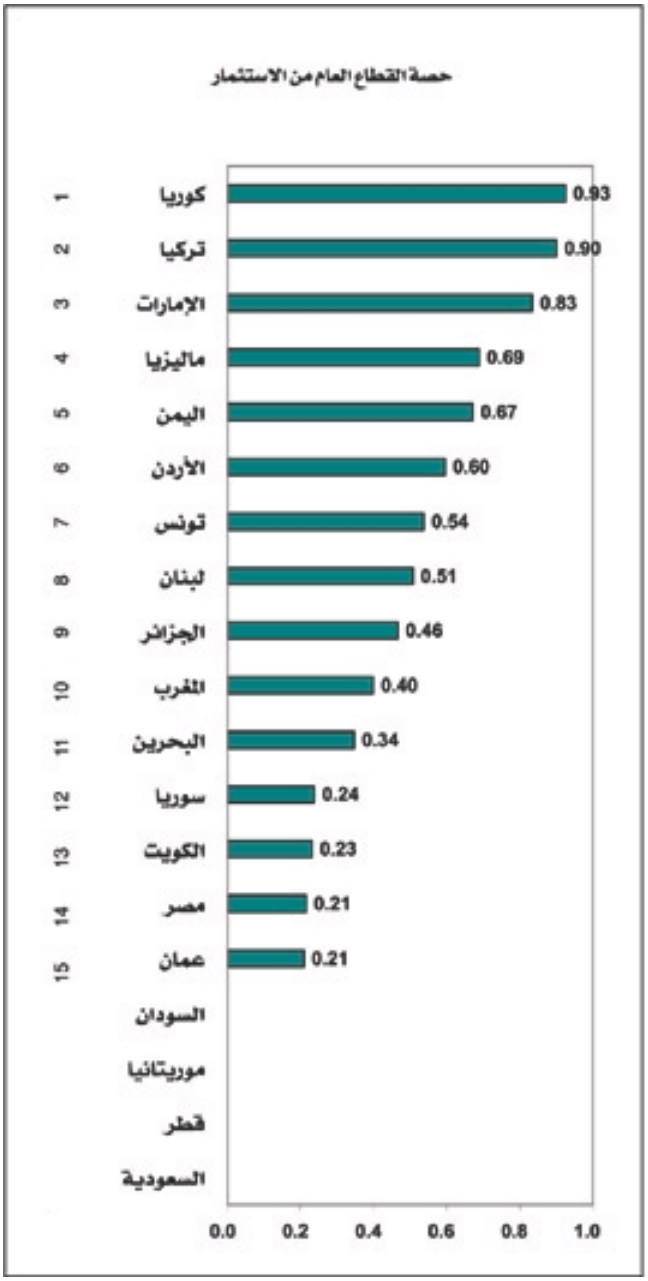

مؤشر تدخل الحكومة في الإقتصاد

مؤشر ديناميكية الأسواق والمنتجات والتخصص

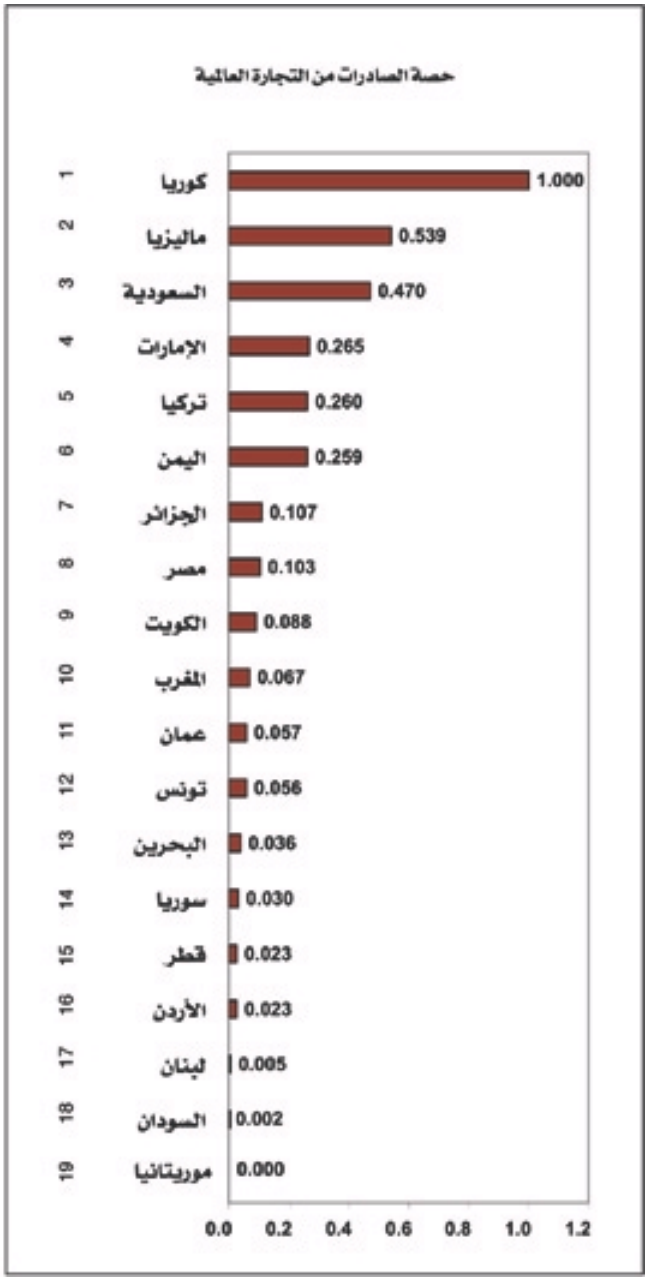

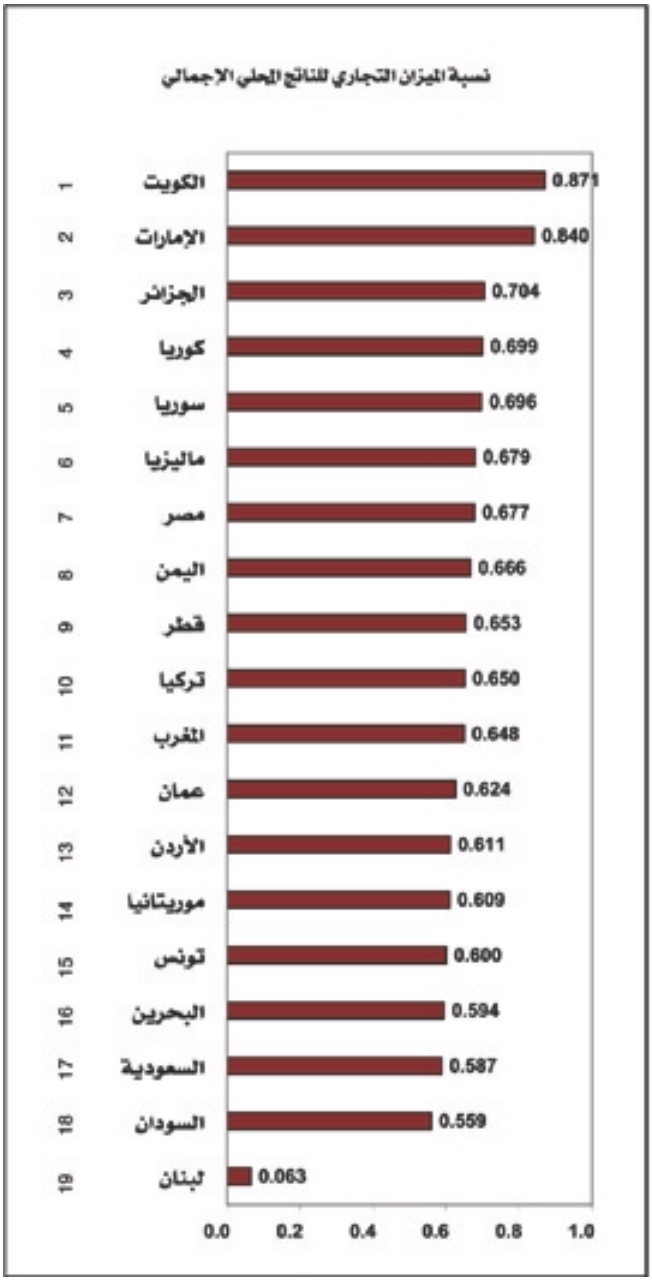

مؤشر ديناميكية الأسواق والمنتجات والتخصص

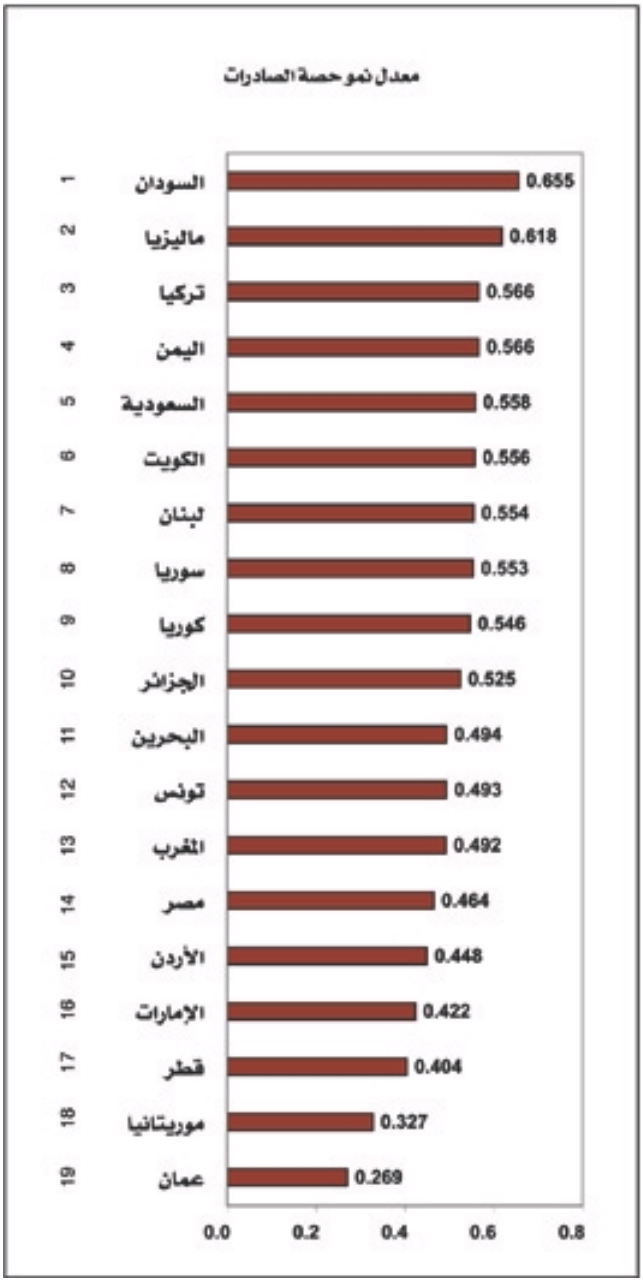

مؤشر ديناميكية الأسواق والمنتجات والتخصص

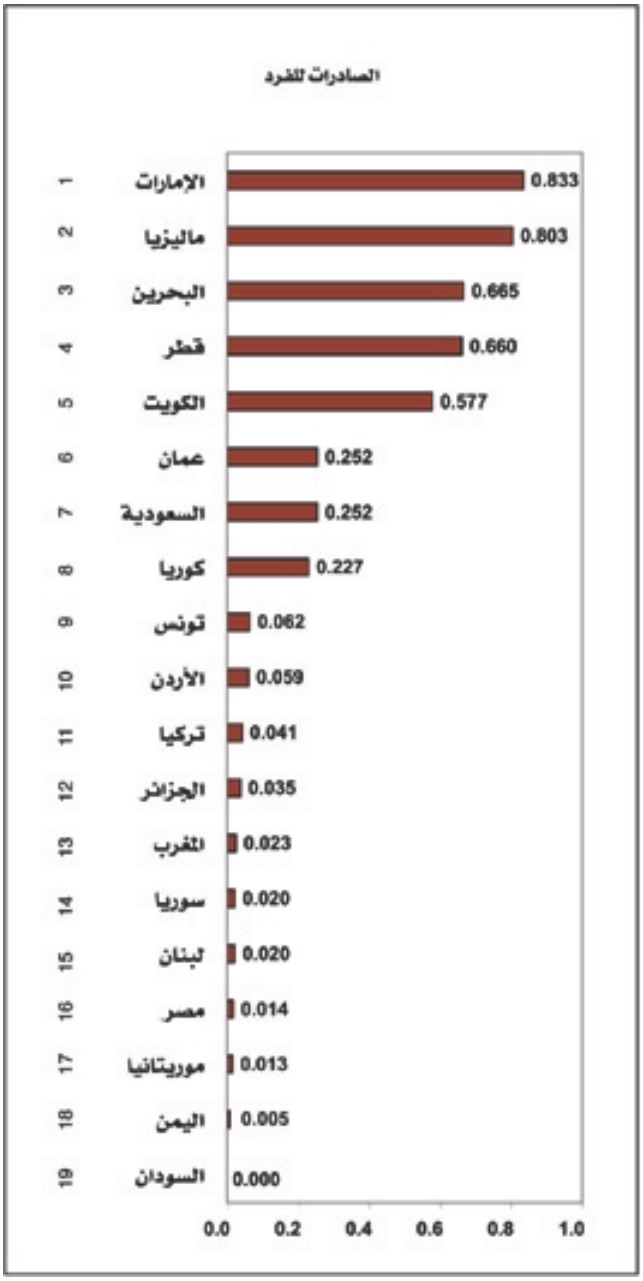

مؤشر ديناميكية الأسواق والمنتجات والتخصص

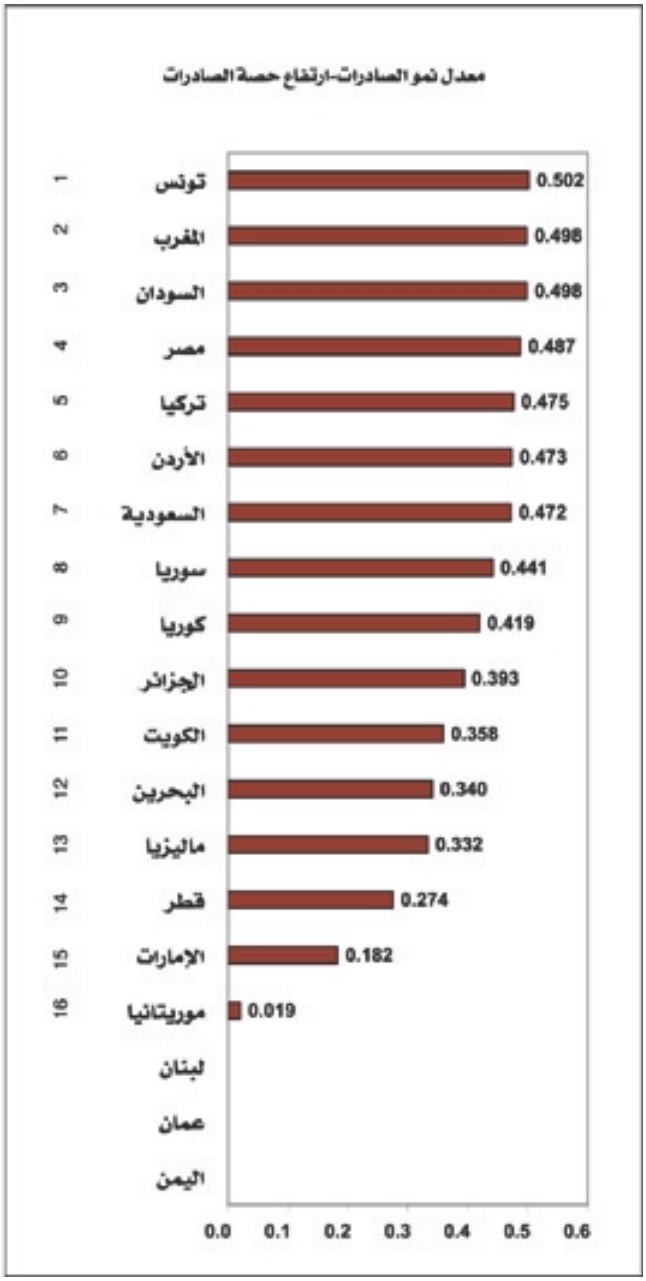

مؤشر ديناميكية الأسواق والمنتجات والتخصص

مؤشر ديناميكية الأسواق والمنتجات والتخصص

مؤشر الإنتاجية و التكلفة

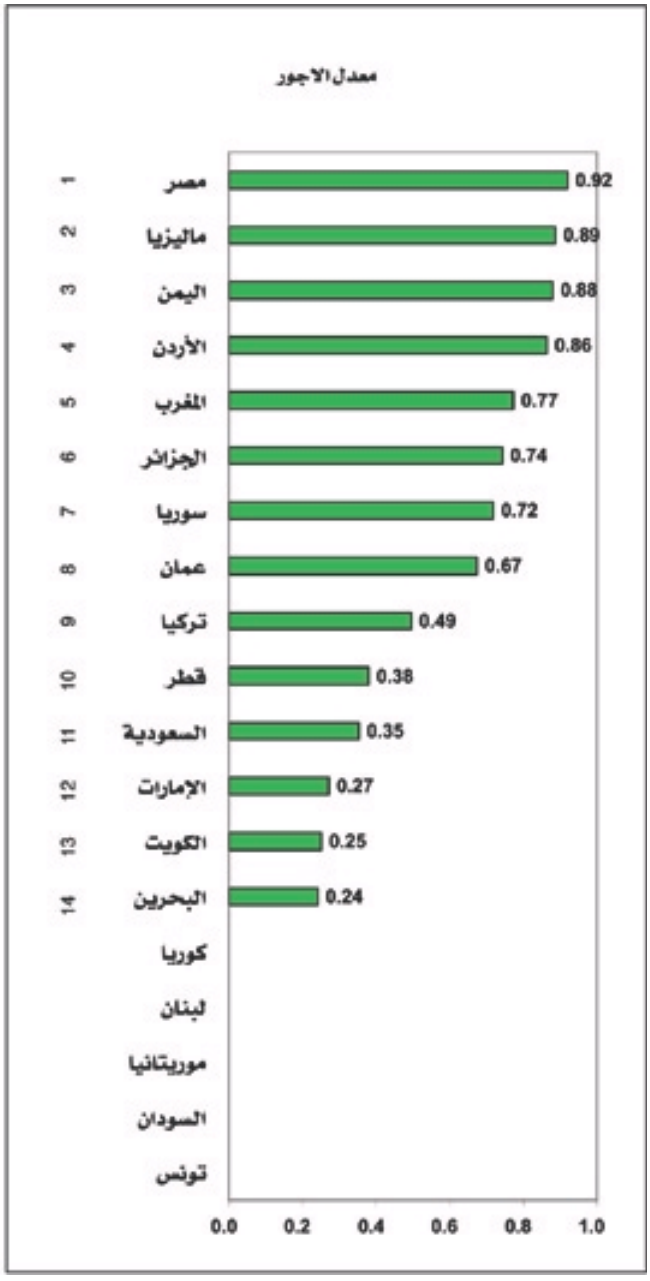

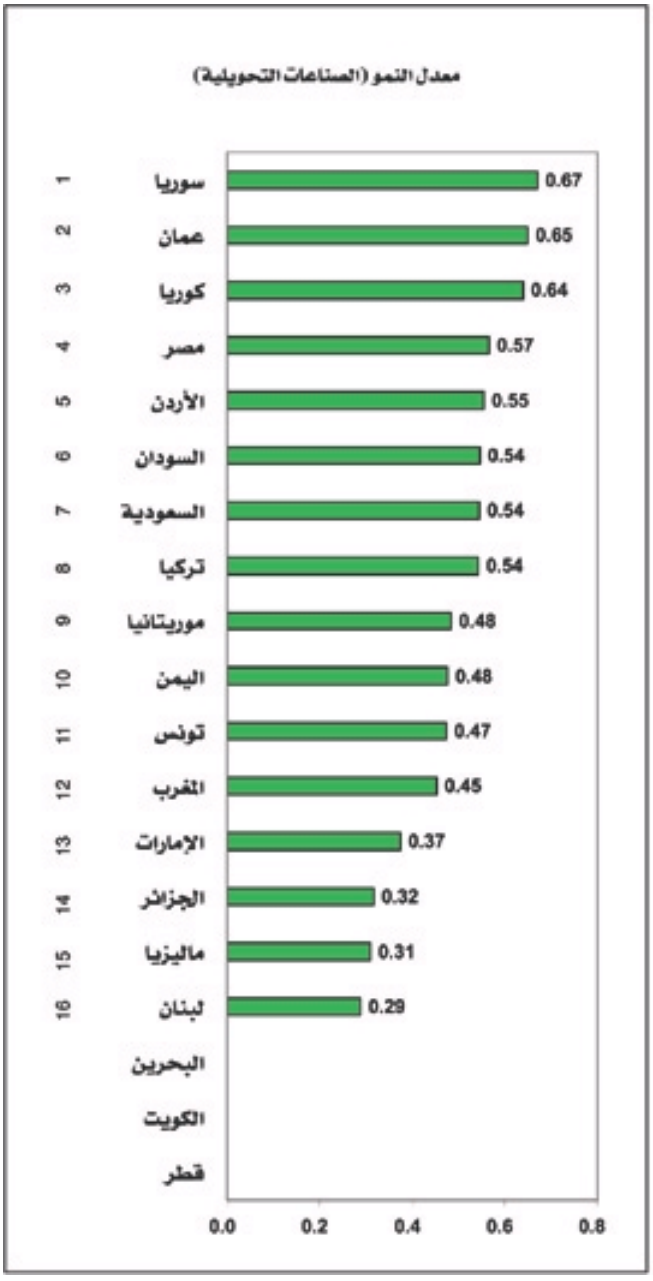

مؤشر الإنتاجية و التكلفة

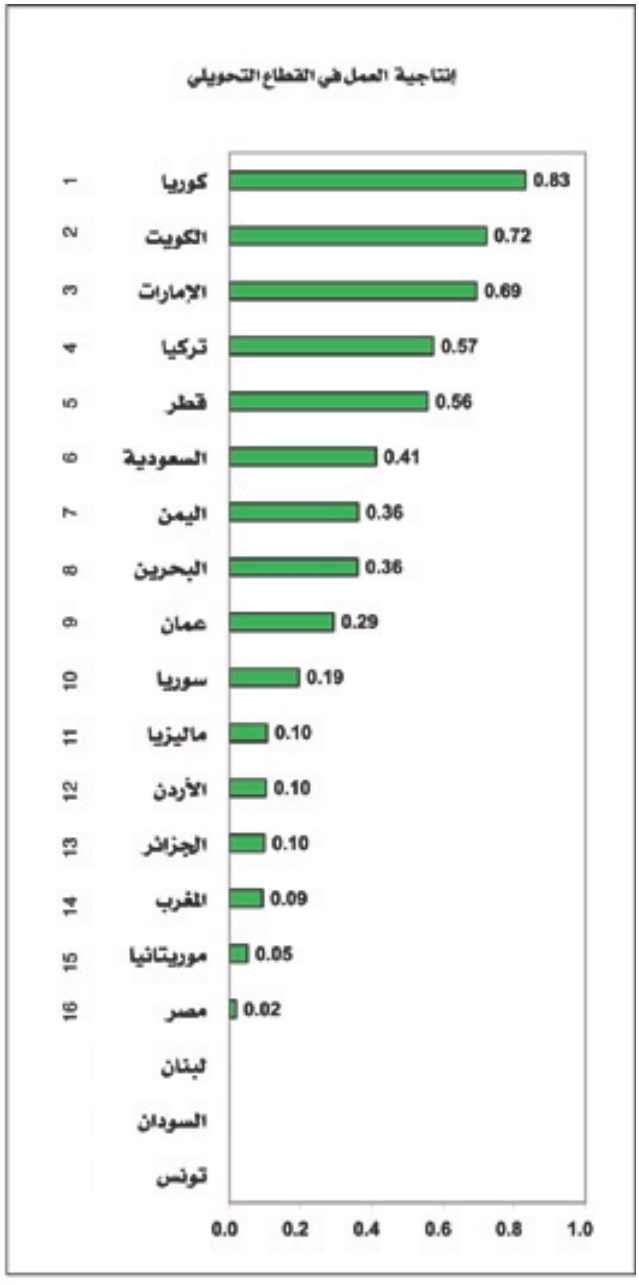

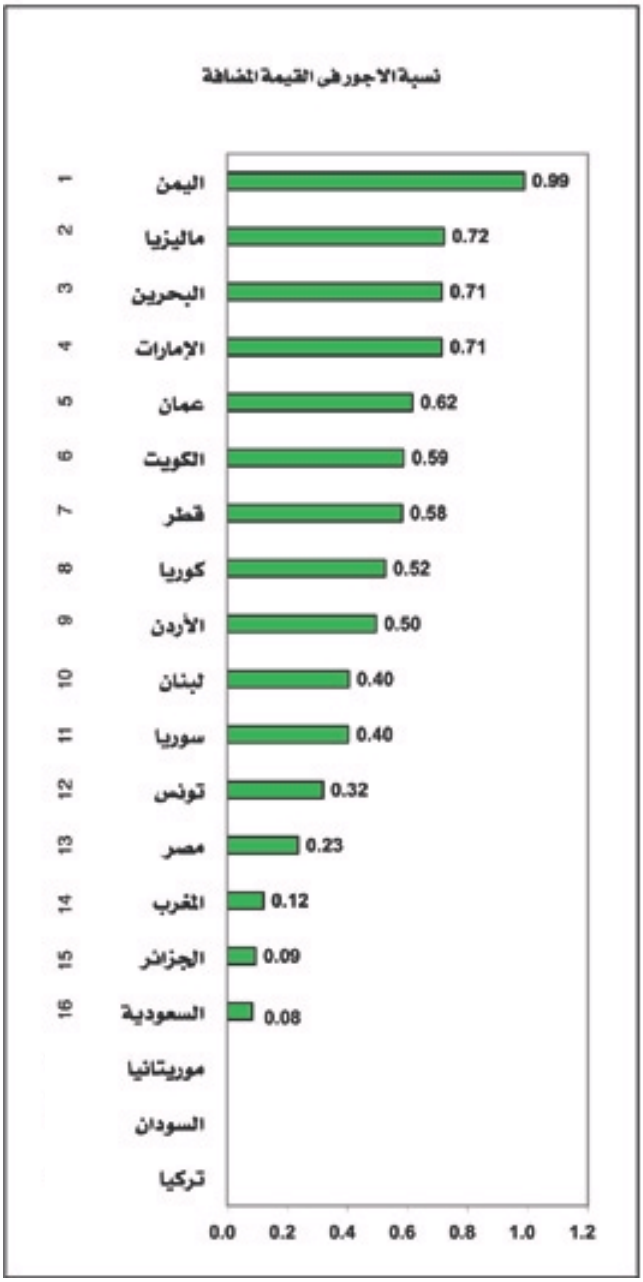

مؤشر الإنتاجية و التكلفة

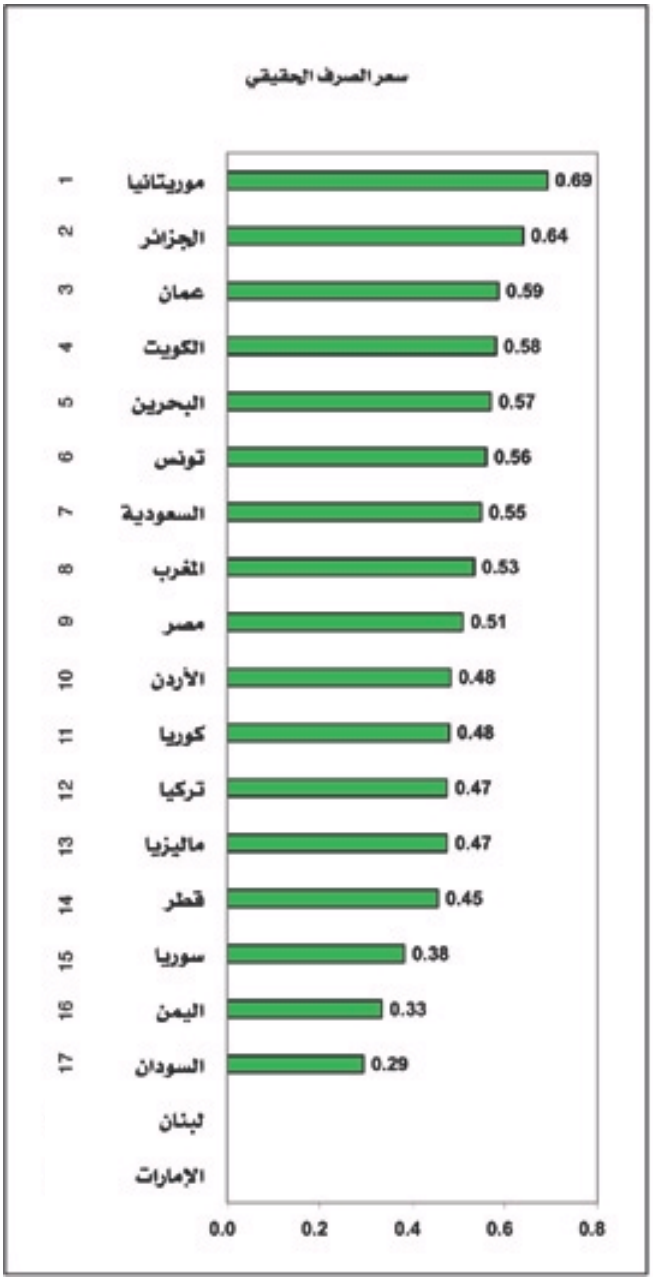

مؤشر الإنتاجية و التكلفة

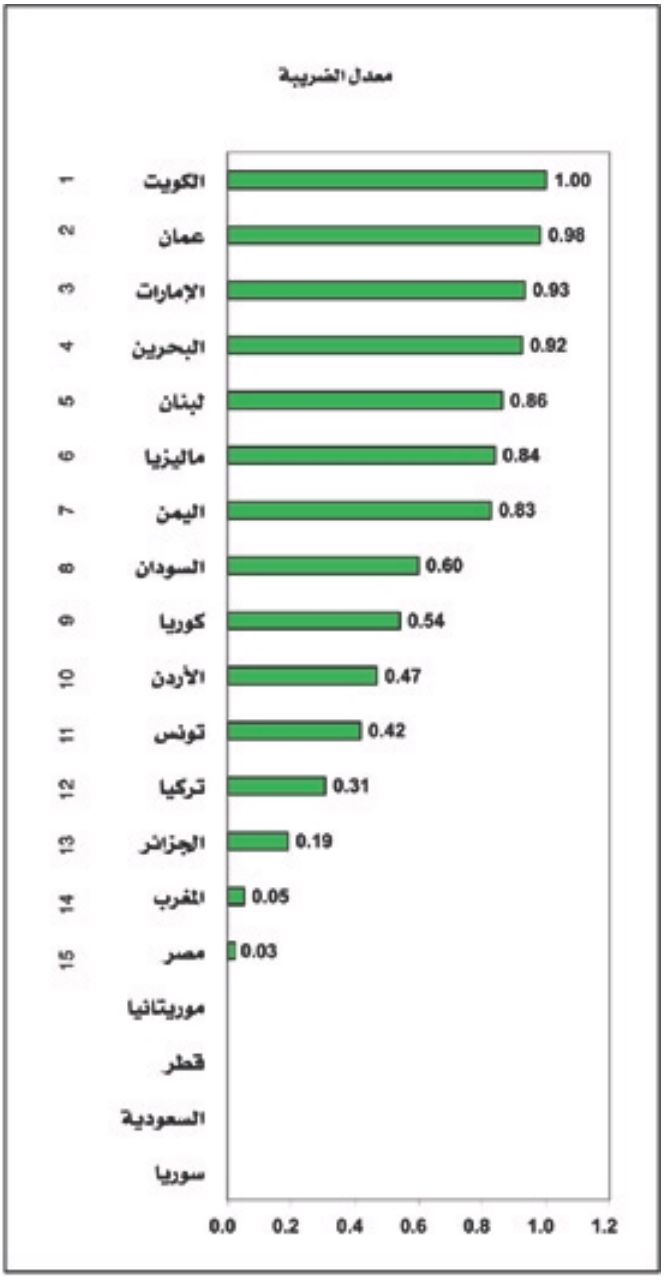

مؤشر الإنتاجية و التكلفة

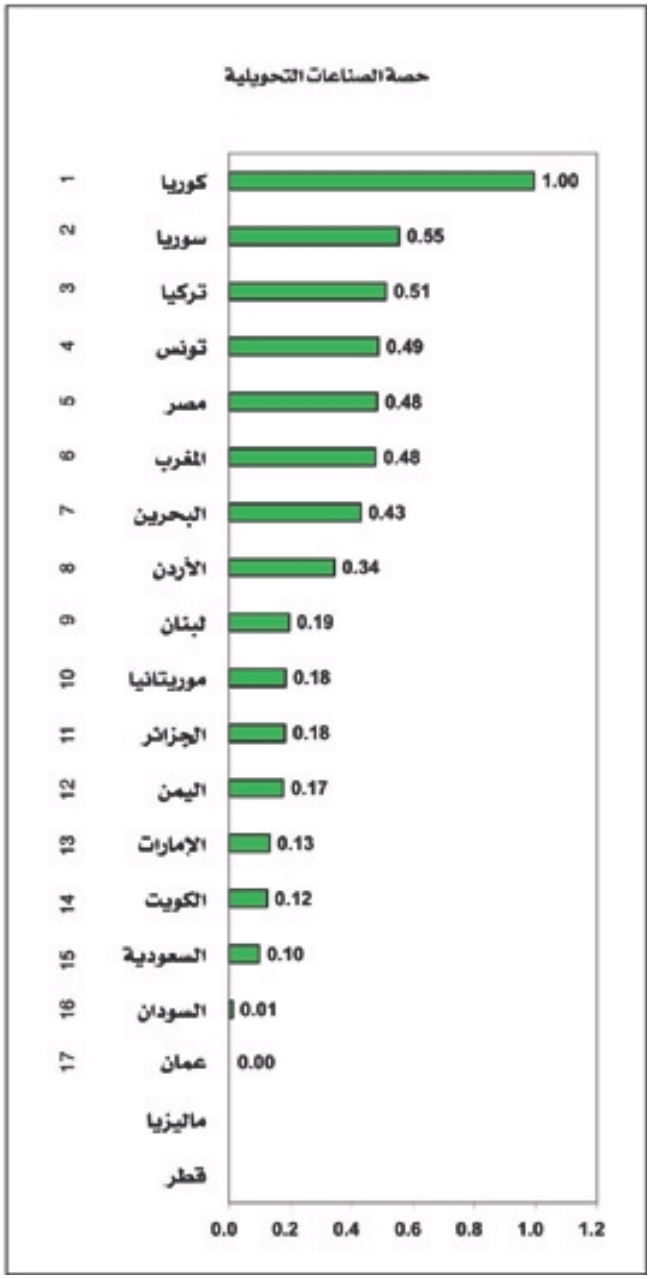

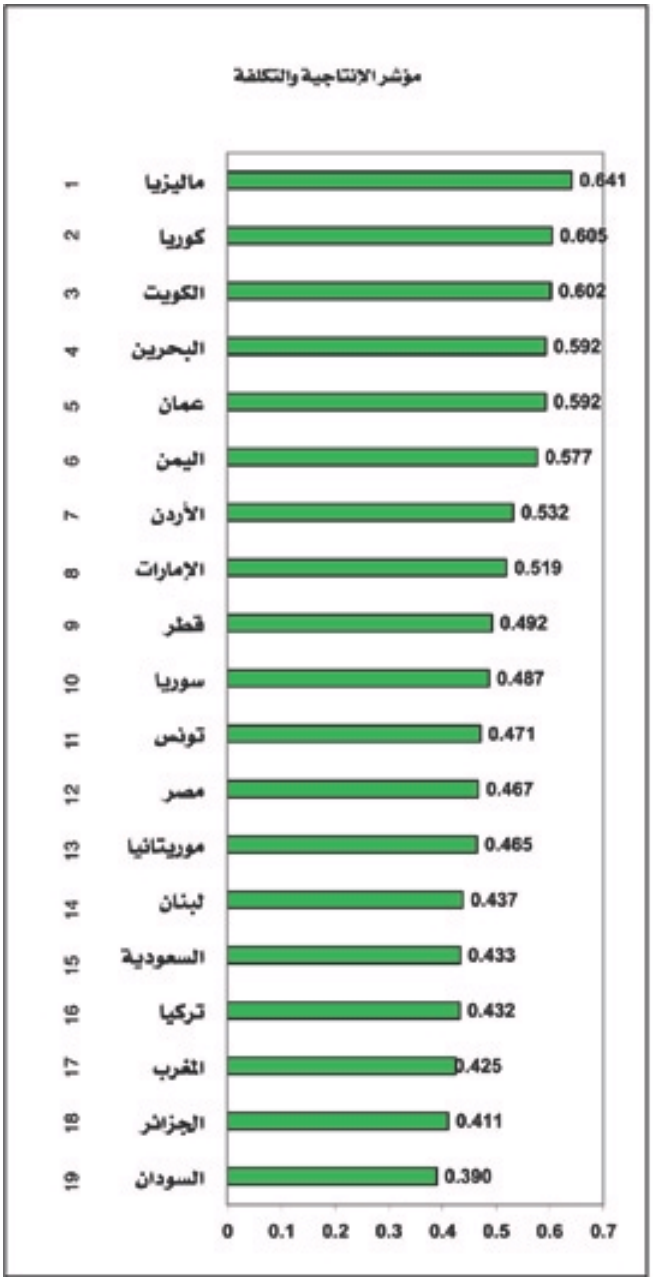

مؤشر الطاقة الإبتكارية

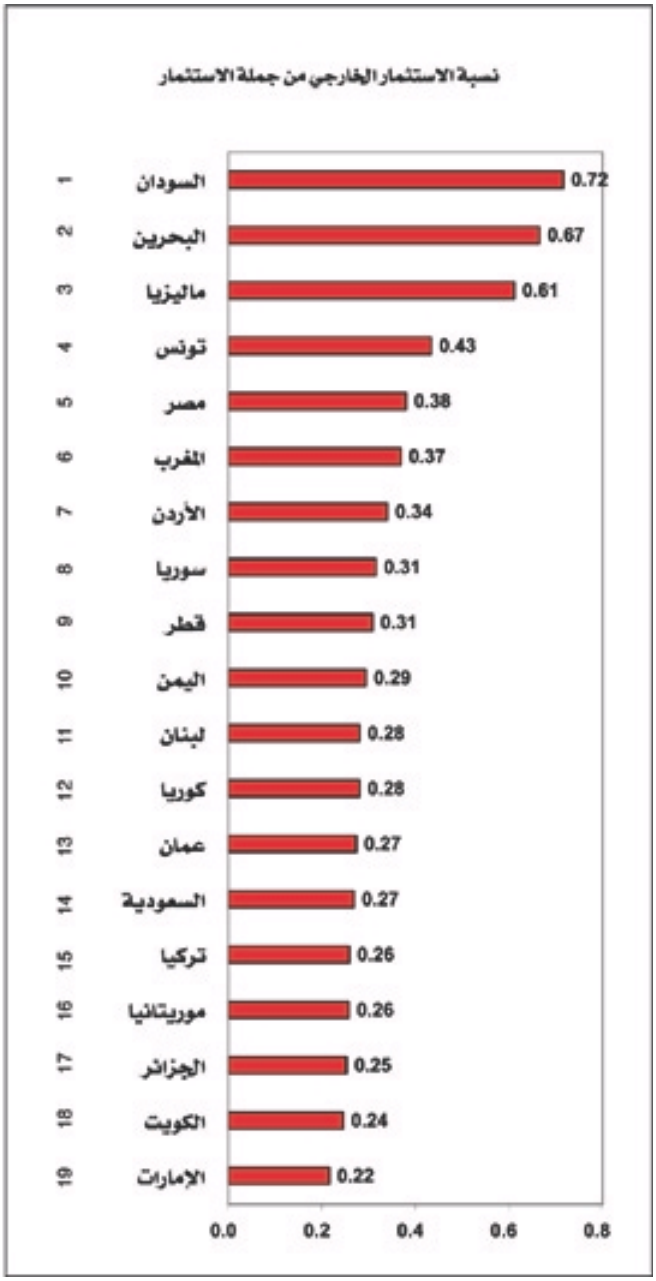

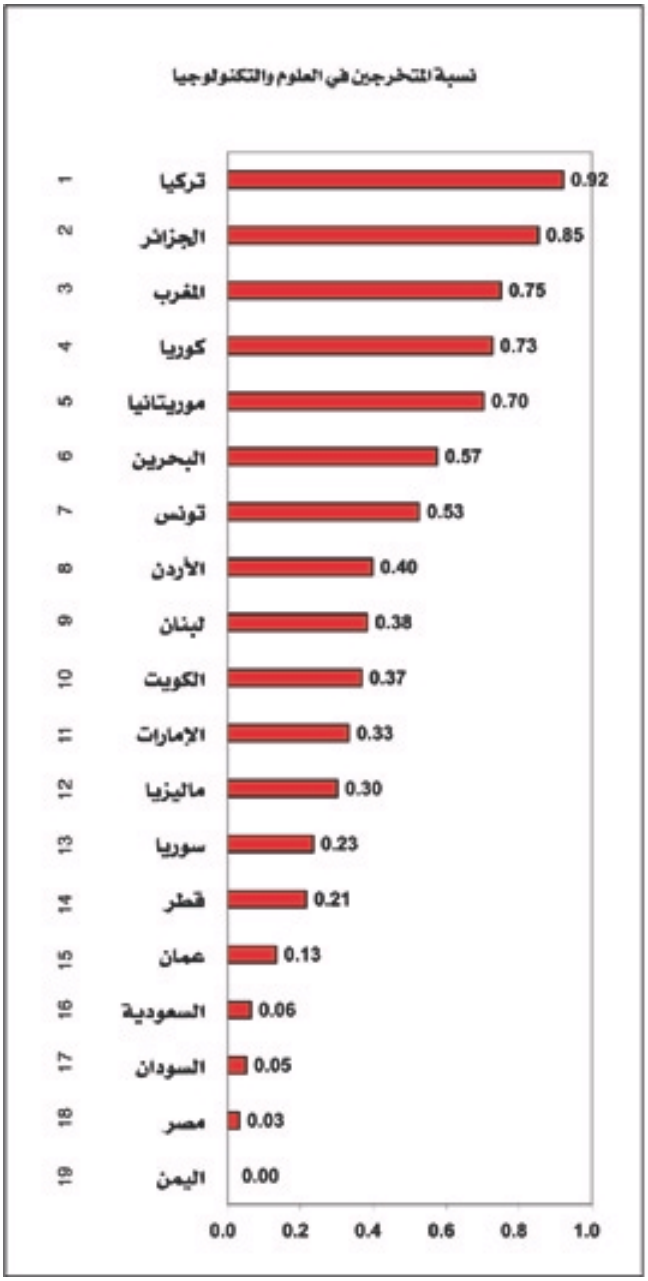

مؤشر الطاقة الإبتكارية

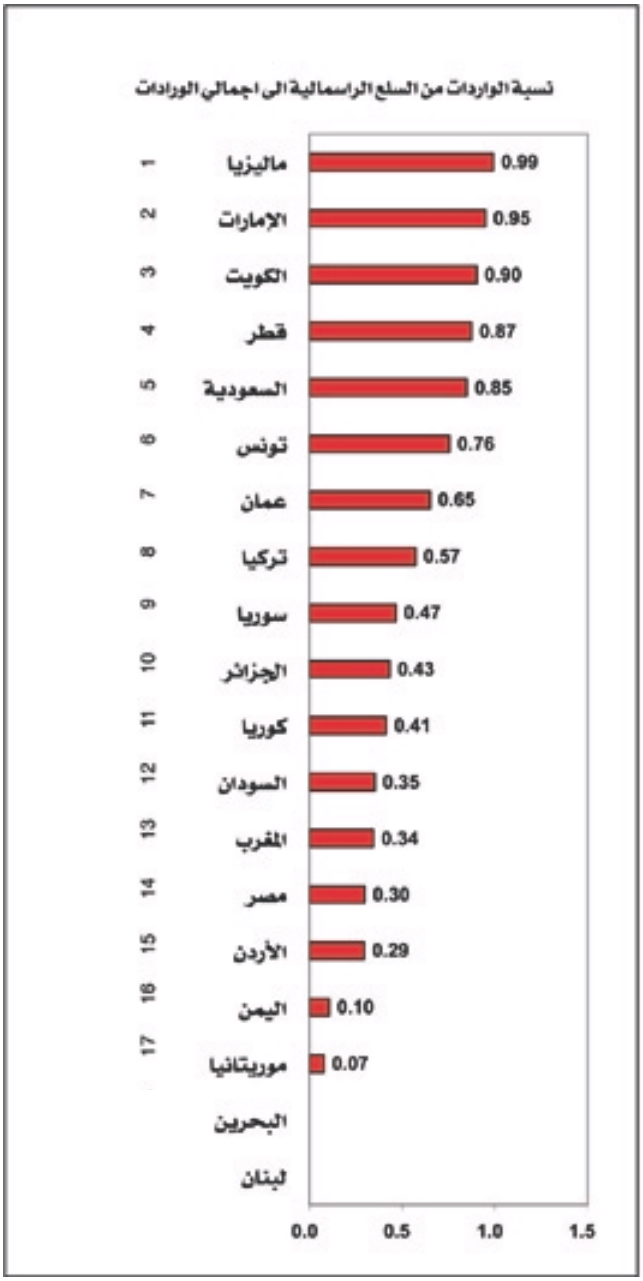

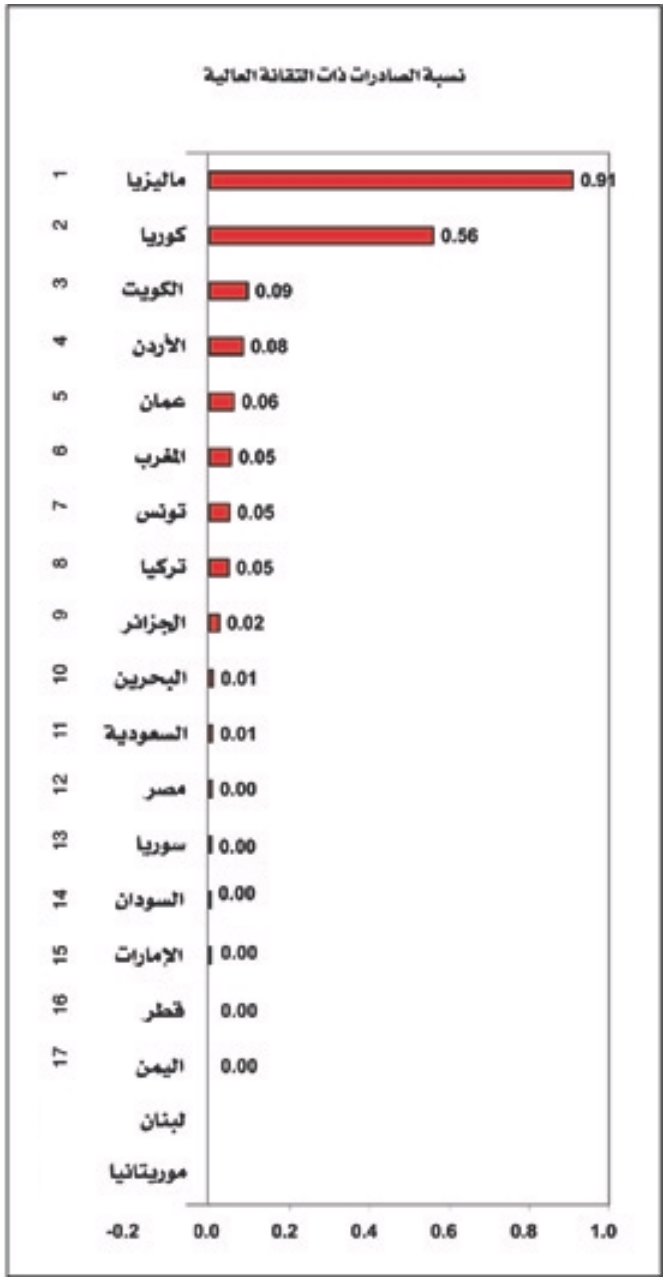

مؤشر الطاقة الإبتكارية

مؤشر رأس المال البشري

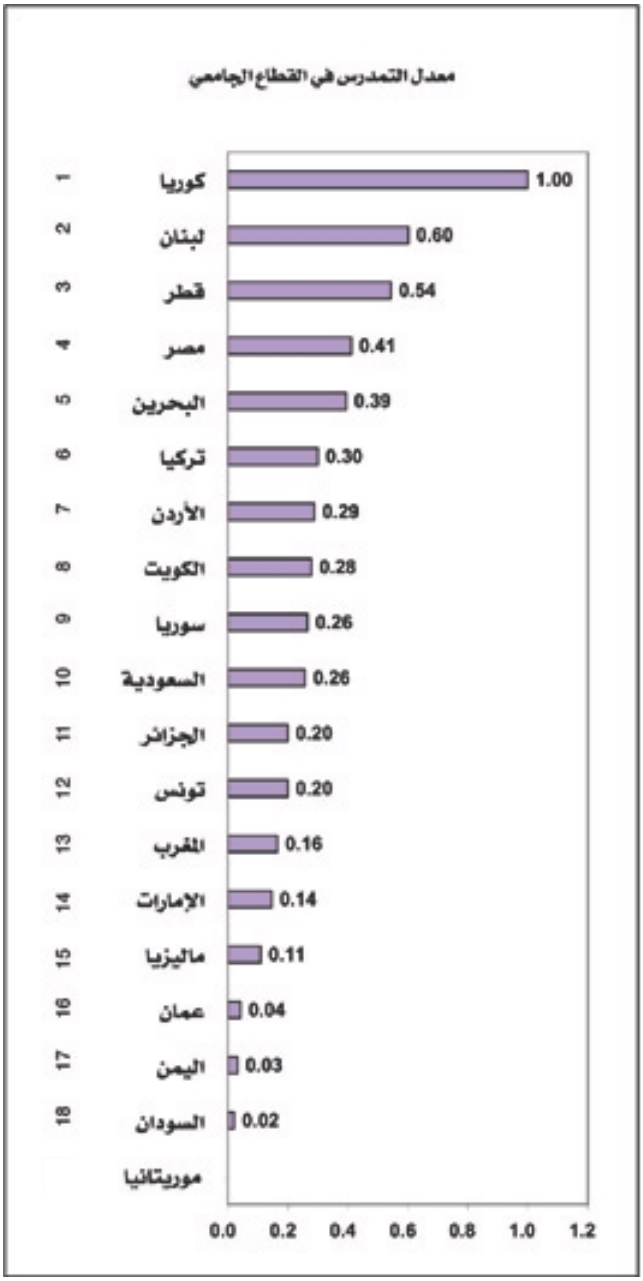

مؤشر رأس المال البشري

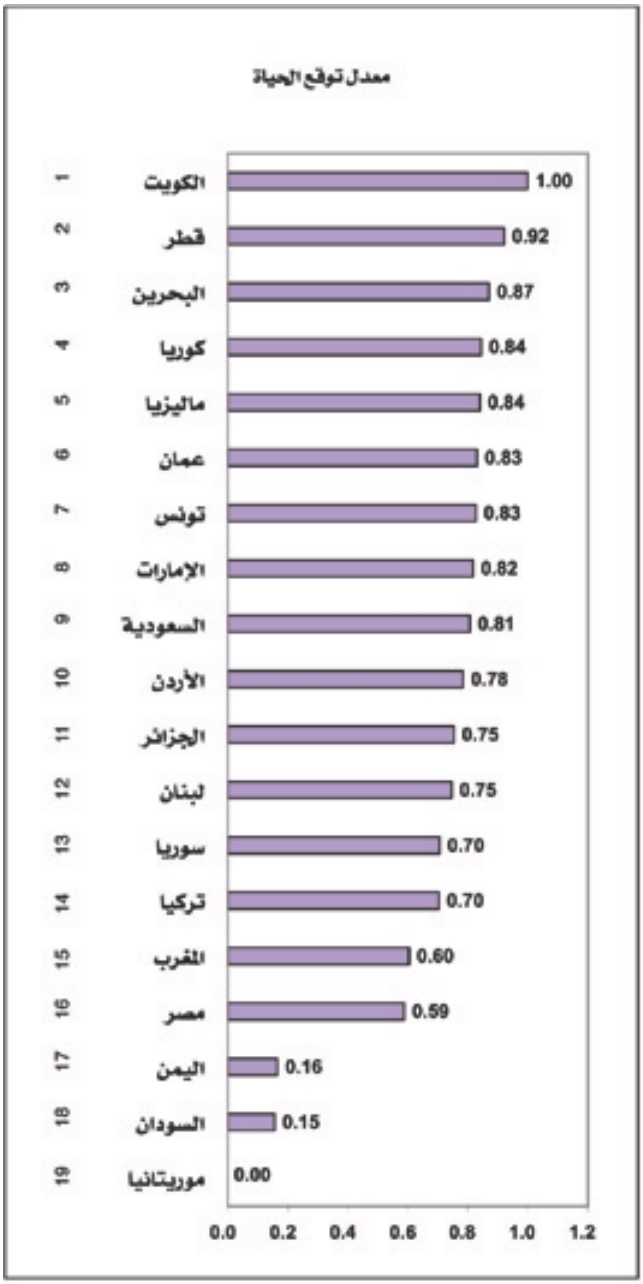

مؤشر رأس المال البشري

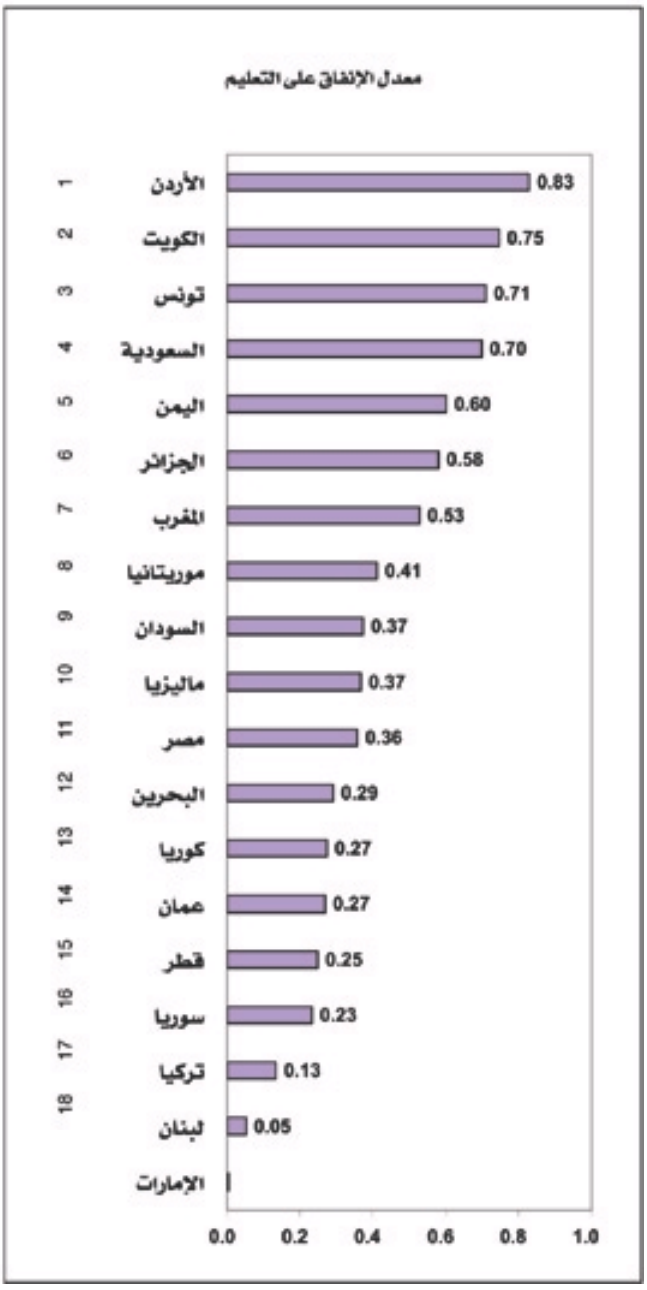

مؤشر البنية التحتية التقانية

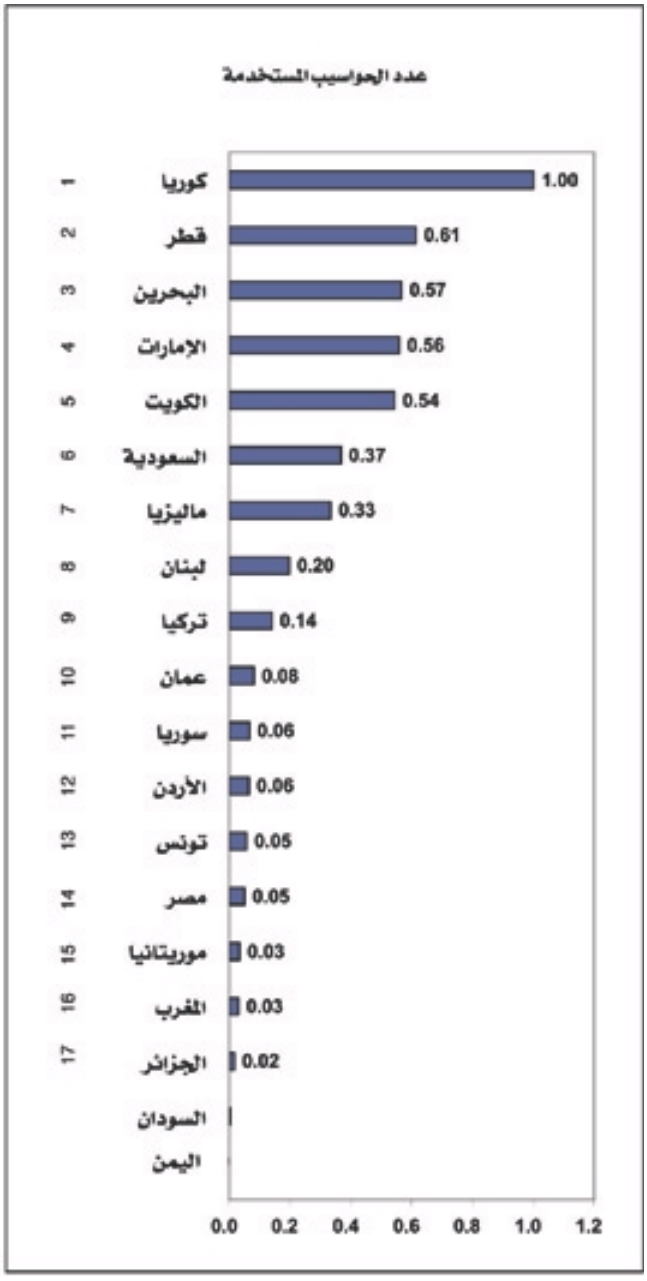

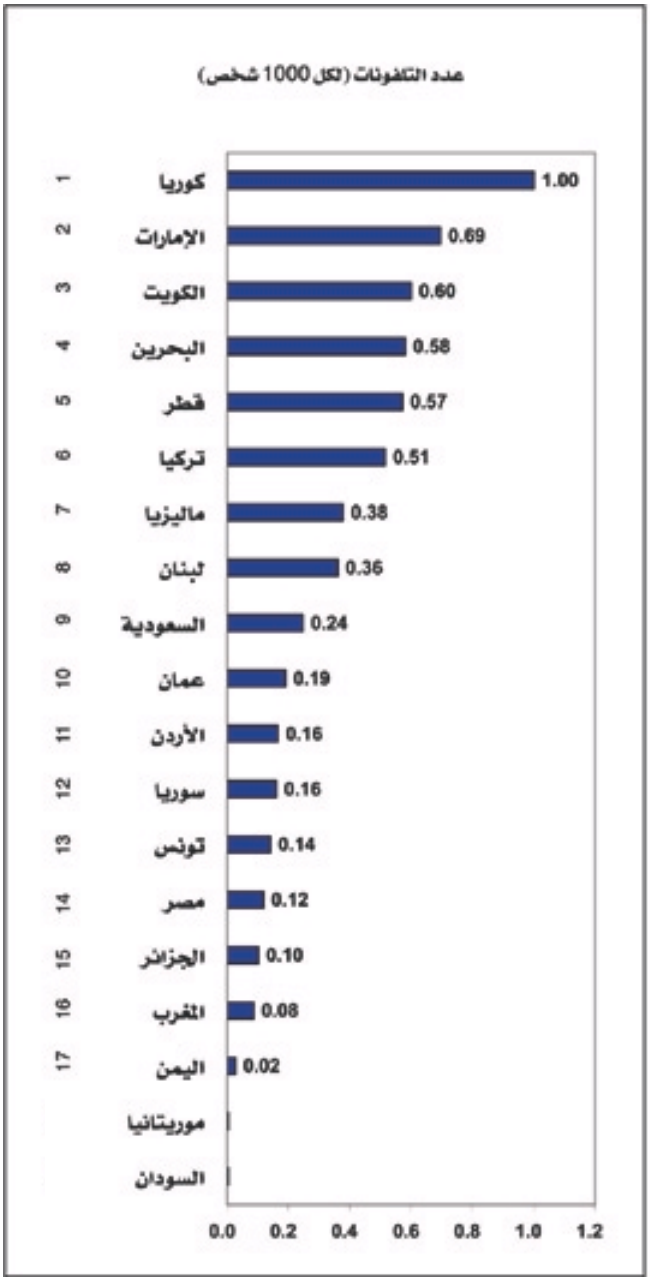

مؤشر البنية التحتية التقانية

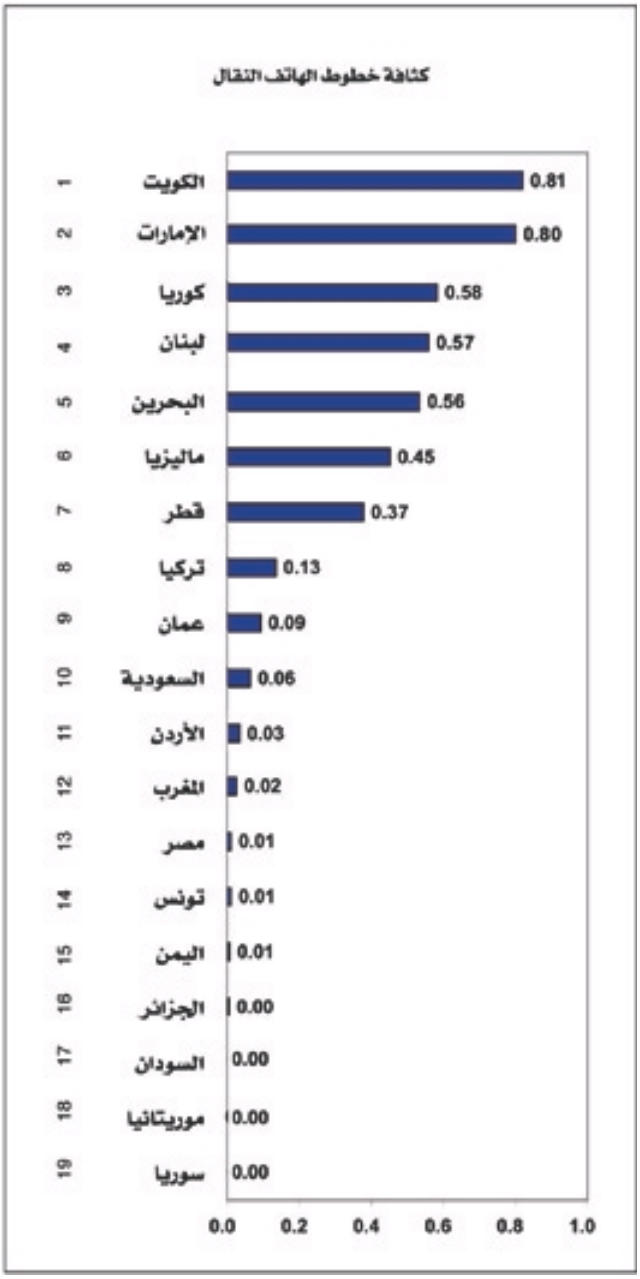

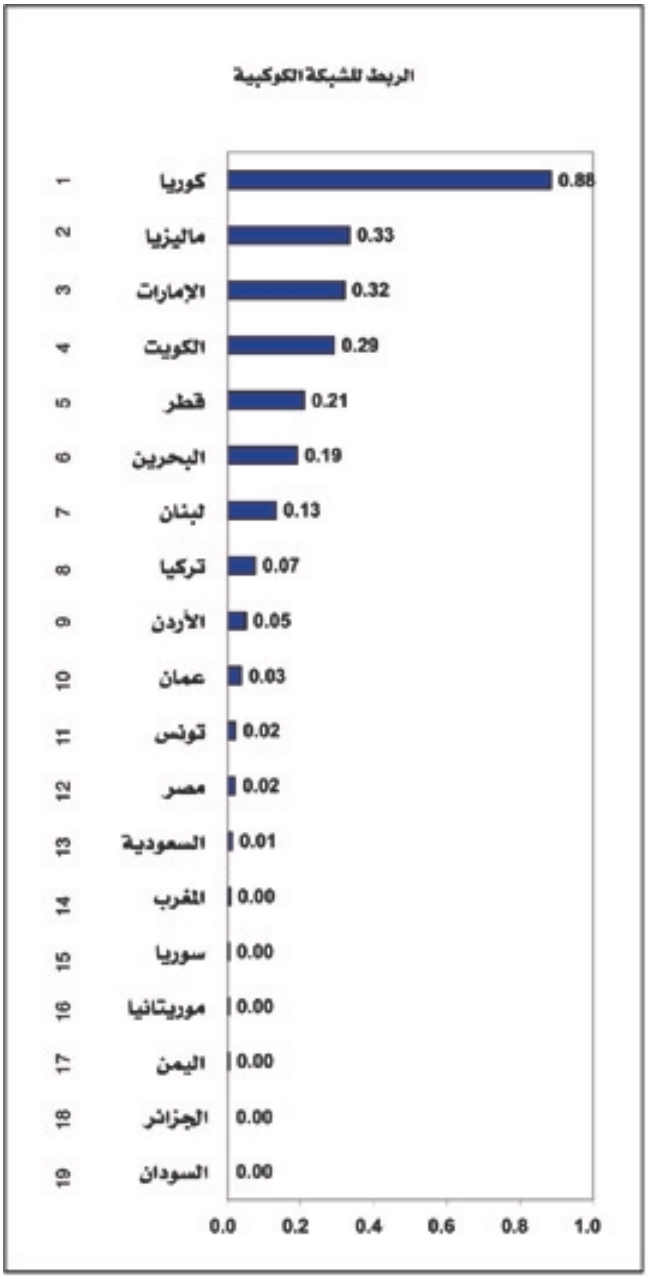

مؤشر البنية التحتية التقانية

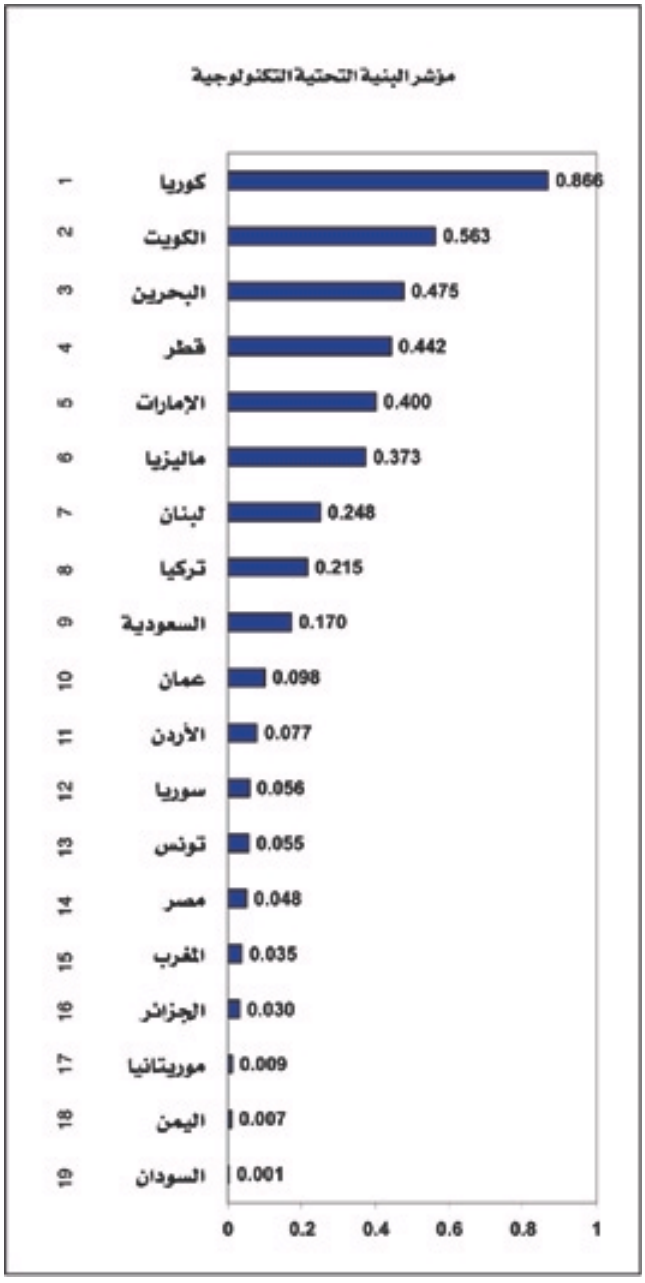

الملحق (3)

ميزان التنافسية العربية

الملحق (3)
ميزان التنافسية العربية

المقدمة:

يقدم الملحق الثالث جملة من المعلومات القطرية التفصيلية تحتوي على قيم كل المؤشرات الأساسية والفرعية لمؤشر التنافسية العربي. كما صنفت أيضاً كل المؤشرات إلى منطقة قوة ويرمز لها بـ (A) أو منطقة ضعف ويرمز لها بـ (L) . رتبت كل الأقطار تنازلياً بحسب قيم المؤشرات الأولية واعتبر المؤشر أصلاً أي منطقة قوة إذا كان البلد مرتباً في الثلث الأعلى. وأعتبر خصماً أي منطقة ضعف، إذا كان البلد مرتباً في الثلث الأخير بين دول المجموعة. والعمود الأخير يقدم ترتيب البلد بحسب كل مؤشر من مؤشرات التنافسية العربية.

الأردن

قيمة المؤشر	المؤشرات	ميزان التنافسية	الترتيب
0.64942	**1. مؤشر الاداء الاقتصادي الكلي**	A	3
0.49478	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي		10
0.76251	الإستثمار الحقيقي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	A	3
0.90893	معدل التضخم		10
0.61108	نسبة الميزان الجاري للناتج المحلي الإجمالي	L	14
0.98399	استقرار أسعار الصرف		7
0.67750	نسبة الموازنة للناتج المحلي الإجمالي		9
0.13537	معدل تخفيض العملة		12
0.33832	**2. مؤشر البنية التحتية لتوزيع السلع والخدمات**		8
0.00542	الموانىء وطاقاتها السنوية	L	14
1.00000	نسبة الطرق المعبدة	A	1
0.83442	سنوات الانتظار للحصول على خط هاتف		11
0.04439	المطارات وطاقاتها(الشحن الجوى)	A	6
0.03787	المطارات وطاقاتها(نقل المسافرين)		13
0.06198	المطارات وطاقاتها(عدد الرحلات)		10
0.83327	طول السكك الحديدية وطاقاتها (نقل السلع)	A	3
0.00000	طول السكك الحديدية وطاقاتها (نقل المسافرين)		14
0.14098	حضيرة المركبات التجارية للفرد		11
0.08652	اسنهلاك الطاقة الكهربائية		10
0.50612	**3. مؤشر تدخل الحكومة في الاقتصاد**		9
0.46348	نسبة الانفاق للناتج المحلي الاجمالي		10
0.11349	نسبة الأجور والمرتبات للناتج المحلي الاجمالي		13
0.59532	حصة القطاع العام (الاستثمار/الاستثمار الاجمالي)	A	6
0.85218	الاعانات والتحويلات للناتج المحلي الاجمالي	A	4
0.41435	**4. مؤشر جاذبية الاستثمار**		9
0.39740	مدى تطور الأسواق المالية (الرسملة للناتج المحلي الإجمالي)	A	3
0.21023	السيولة (معدل دوران الأسهم)	A	5
0.20173	مخزون الاستثمار الاجنبى المباشر للناتج المحلي الاجمالي		7
0.60845	حصة القطاع الخاص من الائتمان المحلي	A	4
0.65739	جانبية الاستثمار		10
0.80786	مؤشر الجدارة الاتمانية		7
0.17622	استثمار المحفظة للناتج المحلي الاجمالي	L	17
0.25556	الضرائب للناتج المحلي الاجمالي	L	17
0.63203	**5. مؤشر راس المال البشري**	A	5
0.28756	معدل التمدرس في القطاع الجامعي		7
0.44415	معدل التمدرس في القطاع االثانوي		13
0.78393	معدل توقع الحياة		10
0.81496	معدل انخفاض الأمية	A	2
0.82955	معدل الإنفاق على التعليم	A	1
0.43978	**6. مؤشر ديناميكية الاسواق والمنتجات والتخصص**		7
0.61108	نسبة الميزان التجاري للناتج المحلي الإجمالي		13

الأردن

قيمة المؤشر	المؤشرات	ميزان التنافسية	الترتيب
0.02250	حصة الصادرات من التجارة العالمية	L	16
0.44831	معدل نمو حصة الصادرات	L	15
0.52277	معدل نمو الصادرات التحويلية	A	4
0.05908	الصادرات للفرد		10
0.58680	سرعة التكامل التجاري (% انفتاح)	A	3
0.52696	معدل نمو الصادرات-ارتفاع الطلب العالمي		11
0.47304	معدل نمو الصادرات-ارتفاع حصة الصادرات	A	6
0.50462	معدل نمو الصادرات-التنويع	A	6
0.52210	متوسط التعرفة الجمركية		9
0.56033	نسبة السلع المصنعة المصدرة	A	6
0.46770	7. مؤشر التكلفة الانتاجية		7
0.53214	معدل الضريبة		10
0.34228	حصة الصناعات التحويلية		8
0.55401	معدل النمو (الصناعات التحويلية)	A	5
0.10026	إنتاجية العمل في القطاع التحويلي		12
0.86288	معدل الاجور	A	4
0.49508	نسبة الاجور فى القيمة المضافة		9
0.48132	سعر الصرف الحقيقي		10
0.57300	الانتاجية الكلية للعوامل	A	3
0.91273	اسعار الفائدة (الاقراض)		8
0.63492	8. موشر الحاكمية وفعالية المؤسسات	A	5
0.73844	الفساد الاداري	A	3
0.57564	احترام القانون والنظام		11
0.59069	البيروقراطية		7
0.27758	9. مؤشر الطاقة الابتكارية وتوطين التقانة	L	16
0.39691	نسبة المتخرين في العلوم والتكنولوجيا		8
0.33946	نسبة الاستثمار الخارجي من جملة الاستثمار		7
0.29225	نسبة الواردات من السلع الراسمالية الى اجمالي الورادات	L	15
0.08171	نسبة الصادرات ذات التقانة العالية	A	4
0.07666	10. مؤشر البنية التحتية التقانية		11
0.04794	الربط للشبكة الكوكبية		9
0.06306	عدد الحواسيب المستخدمة		12
0.03069	كثافة خطوط الهاتف النقال		11
0.16344	عدد التلفونات (لكل 1000 شخص)		11
مجموع الأصول (نقاط القوة)		24	
مجموع الخصوم (نقاط الضعف)		8	

الإمـــــارات

قيمة المؤشر	المؤشرات	ميزان التنافسية	الترتيب
0.60828	**1. مؤشر الاداء الاقتصادي الكلي**	L	18
0.40404	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي	L	17
0.46410	الإستثمار الحقيقي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي		9
0.93386	معدل التضخم	A	4
0.83955	نسبة الميزان الجاري للناتج المحلي الإجمالي	A	3
0.99999	استقرار أسعار الصرف	A	5
0.44439	نسبة الموازنة للناتج المحلي الإجمالي	L	17
0.11013	معدل تخفيض العملة	L	19
0.41638	**2. مؤشر البنية التحتية لتوزيع السلع والخدمات**	A	5
0.11706	الموانىء وطاقاتها السنوية		7
0.89738	نسبة الطرق المعبدة	A	3
0.99923	سنوات الانتظار للحصول على خط هاتف	A	2
0.09366	المطارات وطاقاتها(الشحن الجوى)	A	4
0.12759	المطارات وطاقاتها(نقل المسافرين)		7
0.15336	المطارات وطاقاتها(عدد الرحلات)		8
	طول السكك الحديدية وطاقاتها (نقل السلع)		
	طول السكك الحديدية وطاقاتها (نقل المسافرين)		
0.28127	حضيرة المركبات التجارية للفرد		7
0.66147	اسنهلاك الطاقة الكهربائية	A	3
0.90272	**3. مؤشر تدخل الحكومة في الاقتصاد**	A	1
0.96274	نسبة الانفاق للناتج المحلي الاجمالي	A	1
0.82013	نسبة الأجور والمرتبات للناتج المحلي الاجمالي	A	2
0.83333	حصة القطاع العام (الاستثمار/الاستثمار الاجمالي)	A	3
0.99468	الاعانات والتحويلات للناتج المحلي الاجمالي	A	1
0.49946	**4. مؤشر جاذبية الاستثمار**	A	4
	مدى تطور الأسواق المالية (الرسملة للناتج المحلي الإجمالي)		
	السيولة (معدل دوران الأسهم)		
0.04732	مخزون الاستثمار الاجنبى المباشر للناتج المحلي الاجمالي	L	14
0.28034	حصة القطاع الخاص من الائتمان المحلي		12
0.68290	جانبية الاستثمار		7
0.80645	مؤشر الجدارة الاتمانية		8
0.22042	استثمار المحفظة للناتج المحلي الاجمالي	A	6
0.95934	الضرائب للناتج المحلي الاجمالي	A	2
0.44094	**5. مؤشر راس المال البشري**		13
0.14482	معدل التمدرس في القطاع الجامعي	L	14
0.68226	معدل التمدرس في القطاع االثانوي	A	6
0.81628	معدل توقع الحياة		8
0.55957	معدل انخفاض الأمية		10
0.00179	معدل الإنفاق على التعليم	L	19
0.55174	**6. مؤشر ديناميكية الاسواق والمنتجات والتخصص**	A	3
0.83955	نسبة الميزان التجاري للناتج المحلي الإجمالي	A	2

الإمـــــارات

قيمة المؤشر	المؤشرات	ميزان التنافسية	الترتيب
0.26527	حصة الصادرات من التجارة العالمية	A	4
0.42212	معدل نمو حصة الصادرات	L	16
	معدل نمو الصادرات التحويلية		
0.83333	الصادرات للفرد	A	1
0.49083	سرعة التكامل التجاري (% انفتاح)	A	4
0.81755	معدل نمو الصادرات-ارتفاع الطلب العالمي	A	2
0.18245	معدل نمو الصادرات-ارتفاع حصة الصادرات	L	15
0.64422	معدل نمو الصادرات-التنويع	A	2
	متوسط التعرفة الجمركية		
0.47029	نسبة السلع المصنعة المصدرة		7
0.93350	7. مؤشر التكلفة الانتاجية		8
0.51886	معدل الضريبة	A	3
0.13058	حصة الصناعات التحويلية		13
0.37361	معدل النمو (الصناعات التحويلية)		13
0.69302	إنتاجية العمل في القطاع التحويلي	A	3
0.26951	معدل الاجور		12
0.71296	نسبة الاجور فى القيمة المضافة	A	3
	سعر الصرف الحقيقي		
	الانتاجية الكلية للعوامل		
	اسعار الفائدة (الاقراض)		12
0.48396	8. موشر الحاكمية وفعالية المؤسسات		12
0.25641	الفساد الاداري	L	14
0.56286	احترام القانون والنظام		12
0.63263	البيروقراطية	A	6
0.37386	9. مؤشر الطاقة الابتكارية وتوطين التقانة		9
0.33144	نسبة المتخرين في العلوم والتكنولوجيا		11
0.21540	نسبة الاستثمار الخارجي من جملة الاستثمار	L	19
0.94727	نسبة الواردات من السلع الراسمالية الى اجمالي الوارادات	A	2
0.00133	نسبة الصادرات ذات التقانة العالية	L	15
0.40001	10. مؤشر البنية التحتية التقانية	A	5
0.31852	الربط للشبكة الكوكبية	A	3
0.55815	عدد الحواسيب المستخدمة	A	4
0.80056	كثافة خطوط الهاتف النقال	A	2
0.69454	عدد التلفونات (لكل 1000 شخص)	A	2
مجموع الأصول (نقاط القوة)		34	
مجموع الخصوم (نقاط الضعف)		12	

البـحـريـن

قيمة المؤشر	المؤشرات	ميزان التنافسية	الترتيب
0.62250	**1. مؤشر الاداء الاقتصادي الكلي**		13
0.52652	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي		8
0.27413	الإستثمار الحقيقي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	L	15
0.95174	معدل التضخم	A	2
0.84381	نسبة الميزان الجاري للناتج المحلي الإجمالي	A	2
1.00000	استقرار أسعار الصرف	A	1
0.66879	نسبة الموازنة للناتج المحلي الإجمالي		10
0.11231	معدل تخفيض العملة	L	14
0.36846	**2. مؤشر البنية التحتية لتوزيع السلع والخدمات**	A	6
0.02592	الموانىء وطاقاتها السنوية		13
0.77252	نسبة الطرق المعبدة	A	5
0.99269	سنوات الانتظار للحصول على خط هاتف	A	4
0.01835	المطارات وطاقاتها(الشحن الجوى)		11
0.03498	المطارات وطاقاتها(نقل المسافرين)	L	14
0.05688	المطارات وطاقاتها(عدد الرحلات)	L	14
	طول السكك الحديدية وطاقاتها (نقل السلع)		
	طول السكك الحديدية وطاقاتها (نقل المسافرين)		
0.44426	حضيرة المركبات التجارية للفرد	A	3
0.60212	اسنهلاك الطاقة الكهربائية	A	4
0.47750	**3. مؤشر تدخل الحكومة في الاقتصاد**		12
0.61517	نسبة الانفاق للناتج المحلي الاجمالي	A	5
0.08506	نسبة الأجور والمرتبات للناتج المحلي الاجمالي	L	14
0.34479	حصة القطاع العام (الاستثمار/الاستثمار الاجمالي)		11
0.86498	الاعانات والتحويلات للناتج المحلي الاجمالي	A	3
0.56588	**4. مؤشر جاذبية الاستثمار**	A	3
0.66365	مدى تطور الأسواق المالية (الرسملة للناتج المحلي الإجمالي)	A	2
0.09161	السيولة (معدل دوران الأسهم)		7
0.74248	مخزون الاستثمار الاجنبى المباشر للناتج المحلي الاجمالي	A	2
0.66280	حصة القطاع الخاص من الائتمان المحلي	A	2
0.66140	جانبية الاستثمار		9
0.77580	مؤشر الجدارة الاتمانية		11
0.19671	استثمار المحفظة للناتج المحلي الاجمالي		9
0.73258	الضرائب للناتج المحلي الاجمالي		7
0.66355	**5. مؤشر راس المال البشري**	A	2
0.39276	معدل التمدرس في القطاع الجامعي	A	5
0.96581	معدل التمدرس في القطاع االثانوي	A	1
0.87005	معدل توقع الحياة	A	3
0.79959	معدل انخفاض الأمية	A	3
0.28957	معدل الإنفاق على التعليم		12
0.50442	**6. مؤشر ديناميكية الاسواق والمنتجات والتخصص**	A	5
0.59357	نسبة الميزان التجاري للناتج المحلي الإجمالي	L	16

البـحـريـن

قيمة المؤشر	المؤشرات	ميزان التنافسية	الترتيب
0.03605	حصة الصادرات من التجارة العالمية		13
0.49364	معدل نمو حصة الصادرات		11
0.46443	معدل نمو الصادرات التحويلية		8
0.66507	الصادرات للفرد	A	3
0.81117	سرعة التكامل التجاري (% انفتاح)	A	2
0.65986	معدل نمو الصادرات-ارتفاع الطلب العالمي	A	5
0.34014	معدل نمو الصادرات-ارتفاع حصة الصادرات		12
0.46958	معدل نمو الصادرات-التنويع		7
0.90795	متوسط التعرفة الجمركية	A	5
0.10720	نسبة السلع المصنعة المصدرة		12
0.92435	7. مؤشر التكلفة الانتاجية	A	4
0.59223	معدل الضريبة	A	4
0.42834	حصة الصناعات التحويلية		7
0.00000	معدل النمو (الصناعات التحويلية)		
0.35834	إنتاجية العمل في القطاع التحويلي		8
0.23941	معدل الاجور	L	14
0.71296	نسبة الاجور فى القيمة المضافة	A	3
0.56929	سعر الصرف الحقيقي	A	5
	الانتاجية الكلية للعوامل		
0.91294	اسعار الفائدة (الاقراض)		7
0.74155	8. موشر الحاكمية وفعالية المؤسسات	A	2
0.68255	الفساد الاداري	A	5
0.86364	احترام القانون والنظام	A	1
0.67846	البيروقراطية	A	5
0.41520	9. مؤشر الطاقة الابتكارية وتوطين التقانة	A	5
0.57401	نسبة المتخرين في العلوم والتكنولوجيا	A	6
0.66516	نسبة الاستثمار الخارجي من جملة الاستثمار	A	2
	نسبة الواردات من السلع الراسمالية الى اجمالي الورادات		
0.00643	نسبة الصادرات ذات التقانة العالية		10
0.47497	10. مؤشر البنية التحتية التقانية	A	3
0.18816	الربط للشبكة الكوكبية	A	6
0.56631	عدد الحواسيب المستخدمة	A	3
0.55815	كثافة خطوط الهاتف النقال	A	5
0.57940	عدد التلفونات (لكل 1000 شخص)	A	4
مجموع الأصول (نقاط القوة)		40	
مجموع الخصوم (نقاط الضعف)		7	

الجـــزائـــر

قيمة المؤشر	المؤشرات	ميزان التنافسية	الترتيب
0.61834	**1. مؤشر الاداء الاقتصادي الكلي**	L	15
0.32093	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي	L	18
0.67266	الإستثمار الحقيقي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	A	4
0.81636	معدل التضخم	L	15
0.70430	نسبة الميزان الجاري للناتج المحلي الإجمالي	A	4
0.76390	استقرار أسعار الصرف	L	16
0.73938	نسبة الموازنة للناتج المحلي الإجمالي	A	4
0.32440	معدل تخفيض العملة	A	4
0.21593	**2. مؤشر البنية التحتية لتوزيع السلع والخدمات**	L	14
0.13729	الموانىء وطاقاتها السنوية	A	6
0.64875	نسبة الطرق المعبدة		11
0.36890	سنوات الانتظار للحصول على خط هاتف	L	16
0.00205	المطارات وطاقاتها(الشحن الجوى)	L	15
0.13153	المطارات وطاقاتها(نقل المسافرين)	A	6
0.22751	المطارات وطاقاتها(عدد الرحلات)	A	5
0.27075	طول السكك الحديدية وطاقاتها (نقل السلع)		9
0.06282	طول السكك الحديدية وطاقاتها (نقل المسافرين)	A	6
0.27057	حضيرة المركبات التجارية للفرد		8
0.03914	اسنهلاك الطاقة الكهربائية	L	15
0.53616	**3. مؤشر تدخل الحكومة في الاقتصاد**	A	6
0.55260	نسبة الانفاق للناتج المحلي الاجمالي		8
0.70716	نسبة الأجور والمرتبات للناتج المحلي الاجمالي	A	4
0.46478	حصة القطاع العام (الاستثمار/الاستثمار الاجمالي)		9
0.42008	الاعانات والتحويلات للناتج المحلي الاجمالي		13
0.33446	**4. مؤشر جاذبية الاستثمار**	L	15
	مدى تطور الأسواق المالية (الرسملة للناتج المحلي الإجمالي) السيولة (معدل دوران الأسهم)		
0.05822	مخزون الاستثمار الاجنبى المباشر للناتج المحلي الاجمالي		12
0.10433	حصة القطاع الخاص من الائتمان المحلي	L	16
0.48737	جانبية الاستثمار	L	15
0.43503	مؤشر الجدارة الاتمانية	L	17
0.10788	استثمار المحفظة للناتج المحلي الاجمالي	L	19
0.81392	الضرائب للناتج المحلي الاجمالي	A	5
0.49439	**5. مؤشر راس المال البشري**		10
0.19878	معدل التمدرس في القطاع الجامعي		11
0.55954	معدل التمدرس في القطاع االثانوي		7
0.75234	معدل توقع الحياة		11
0.38050	معدل انخفاض الأمية	L	14
0.58080	معدل الإنفاق على التعليم	A	6
0.36961	**6. مؤشر ديناميكية الاسواق والمنتجات والتخصص**	L	14
0.70430	نسبة الميزان التجاري للناتج المحلي الإجمالي	A	3

الجـــزائـــر

قيمة المؤشر	المؤشرات	ميزان التنافسية	الترتيب
0.10738	حصة الصادرات من التجارة العالمية		7
0.52463	معدل نمو حصة الصادرات		10
0.43648	معدل نمو الصادرات التحويلية		11
0.03516	الصادرات للفرد		12
0.12796	سرعة التكامل التجاري (% انفتاح)	L	16
0.60706	معدل نمو الصادرات-ارتفاع الطلب العالمي		7
0.39294	معدل نمو الصادرات-ارتفاع حصة الصادرات		10
0.44440	معدل نمو الصادرات-التنويع		8
0.66773	متوسط التعرفة الجمركية		7
0.01774	نسبة السلع المصنعة المصدرة	L	15
0.18872	7. مؤشر التكلفة الانتاجية	L	18
0.41086	معدل الضريبة		13
0.18107	حصة الصناعات التحويلية		11
0.31515	معدل النمو (الصناعات التحويلية)	L	14
0.09568	إنتاجية العمل في القطاع التحويلي		13
0.74265	معدل الاجور	A	6
0.09227	نسبة الاجور فى القيمة المضافة	L	15
0.63939	سعر الصرف الحقيقي	A	2
0.55519	الانتاجية الكلية للعوامل	A	6
0.88760	اسعار الفائدة (الاقراض)		10
0.31360	8. موشر الحاكمية وفعالية المؤسسات	L	16
0.49077	الفساد الاداري		9
0.14078	احترام القانون والنظام	L	17
0.30926	البيروقراطية	L	14
0.38885	9. مؤشر الطاقة الابتكارية وتوطين التقانة		7
0.85212	نسبة المتخرين في العلوم والتكنولوجيا	A	2
0.25195	نسبة الاستثمار الخارجي من جملة الاستثمار	L	17
0.42909	نسبة الواردات من السلع الراسمالية الى اجمالي الوارادات		10
0.02224	نسبة الصادرات ذات التقانة العالية		9
0.02981	10. مؤشر البنية التحتية التقانية	L	16
0.00059	الربط للشبكة الكوكبية	L	18
0.01556	عدد الحواسيب المستخدمة	L	17
0.00219	كثافة خطوط الهاتف النقال	L	17
0.09960	عدد التلفونات (لكل 1000 شخص)	L	15
مجموع الأصول (نقاط القوة)		17	
مجموع الخصوم (نقاط الضعف)		29	

السعـودية

قيمة المؤشر	المؤشرات	ميزان التنافسية	الترتيب
0.63690	**1. مؤشر الاداء الاقتصادي الكلي**		9
0.41214	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي	L	15
0.34777	الإستثمار الحقيقي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي		11
0.94850	معدل التضخم	A	3
0.58673	نسبة الميزان الجاري للناتج المحلي الإجمالي	L	17
1.00000	استقرار أسعار الصرف	A	3
0.58184	نسبة الموازنة للناتج المحلي الإجمالي	L	15
0.11231	معدل تخفيض العملة	L	14
0.29080	**2. مؤشر البنية التحتية لتوزيع السلع والخدمات**		9
0.17451	الموانىء وطاقاتها السنوية	A	5
0.30269	نسبة الطرق المعبدة	L	14
0.65347	سنوات الانتظار للحصول على خط هاتف		13
0.15940	المطارات وطاقاتها(الشحن الجوى)	A	3
0.45887	المطارات وطاقاتها(نقل المسافرين)	A	3
0.53058	المطارات وطاقاتها(عدد الرحلات)	A	3
	طول السكك الحديدية وطاقاتها (نقل السلع)		
	طول السكك الحديدية وطاقاتها (نقل المسافرين)		
	حضيرة المركبات التجارية للفرد		
0.33767	اسنهلاك الطاقة الكهربائية	A	5
	3. مؤشر تدخل الحكومة في الاقتصاد		
	نسبة الانفاق للناتج المحلي الاجمالي		
	نسبة الأجور والمرتبات للناتج المحلي الاجمالي		
	حصة القطاع العام (الاستثمار/الاستثمار الاجمالي)		
	الاعانات والتحويلات للناتج المحلي الاجمالي		
0.46501	**4. مؤشر جاذبية الاستثمار**	A	5
0.20989	مدى تطور الأسواق المالية (الرسملة للناتج المحلي الإجمالي)	A	6
0.09120	السيولة (معدل دوران الأسهم)		8
0.30073	مخزون الاستثمار الاجنبى المباشر للناتج المحلي الاجمالي	A	6
0.50971	حصة القطاع الخاص من الائتمان المحلي		7
0.68533	جانبية الاستثمار	A	6
0.78612	مؤشر الجدارة الاتمانية		10
0.19671	استثمار المحفظة للناتج المحلي الاجمالي		9
0.94036	الضرائب للناتج المحلي الاجمالي	A	3
0.55782	**5. مؤشر راس المال البشري**		7
0.25677	معدل التمدرس في القطاع الجامعي		10
0.45410	معدل التمدرس في القطاع االثانوي		12
0.80775	معدل توقع الحياة		9
0.57178	معدل انخفاض الأمية		9
0.69869	معدل الإنفاق على التعليم	A	4
0.41448	**6. مؤشر ديناميكية الاسواق والمنتجات والتخصص**		10
0.58673	نسبة الميزان التجاري للناتج المحلي الإجمالي	L	17

السعودية

قيمة المؤشر	المؤشرات	ميزان التنافسية	الترتيب
0.47041	حصة الصادرات من التجارة العالمية	A	3
0.55794	معدل نمو حصة الصادرات	A	5
0.47737	معدل نمو الصادرات التحويلية		7
0.25179	الصادرات للفرد		7
0.27872	سرعة التكامل التجاري (% انفتاح)		10
0.52837	معدل نمو الصادرات-ارتفاع الطلب العالمي		10
0.47163	معدل نمو الصادرات-ارتفاع حصة الصادرات		7
0.44077	معدل نمو الصادرات-التنويع		9
0.00000	متوسط التعرفة الجمركية		
0.08107	نسبة السلع المصنعة المصدرة	L	14
0.00000	7. مؤشر التكلفة الانتاجية	L	15
0.43290	معدل الضريبة		
0.09622	حصة الصناعات التحويلية	L	15
0.54408	معدل النمو (الصناعات التحويلية)		7
0.41088	إنتاجية العمل في القطاع التحويلي	A	6
0.35202	معدل الاجور		11
0.08147	نسبة الاجور فى القيمة المضافة	L	16
0.54755	سعر الصرف الحقيقي		7
0.00000	الانتاجية الكلية للعوامل		
0.99809	اسعار الفائدة (الاقراض)	A	1
0.49914	8. موشر الحاكمية وفعالية المؤسسات		11
0.18502	الفساد الاداري	L	15
0.77636	احترام القانون والنظام	A	4
0.53603	البيروقراطية		8
0.29634	9. مؤشر الطاقة الابتكارية وتوطين التقانة		13
0.06247	نسبة المتخرين في العلوم والتكنولوجيا	L	16
0.26748	نسبة الاستثمار الخارجي من جملة الاستثمار	L	14
0.84968	نسبة الواردات من السلع الراسمالية الى اجمالي الورادات	A	5
0.00573	نسبة الصادرات ذات التقانة العالية		11
0.17047	10. مؤشر البنية التحتية التقانية		9
0.00871	الربط للشبكة الكوكبية		13
0.36562	عدد الحواسيب المستخدمة	A	6
0.06098	كثافة خطوط الهاتف النقال		10
0.24467	عدد التلفونات (لكل 1000 شخص)		9
مجموع الأصول (نقاط القوة)		20	
مجموع الخصوم (نقاط الضعف)		13	

السـودان

قيمة المؤشر	المؤشرات	ميزان التنافسية	الترتيب
0.62978	**1. مؤشر الاداء الاقتصادي الكلي**		11
0.53378	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي	A	6
0.20767	الإستثمار الحقيقي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	L	17
0.36943	معدل التضخم	L	18
0.55869	نسبة الميزان الجاري للناتج المحلي الإجمالي	L	18
0.39303	استقرار أسعار الصرف	L	19
0.73102	نسبة الموازنة للناتج المحلي الإجمالي	A	5
0.46559	معدل تخفيض العملة	A	2
0.12880	**2. مؤشر البنية التحتية لتوزيع السلع والخدمات**	L	16
0.00462	الموانىء وطاقاتها السنوية	L	15
0.28435	نسبة الطرق المعبدة	L	15
0.21455	سنوات الانتظار للحصول على خط هاتف	L	17
0.00401	المطارات وطاقاتها(الشحن الجوى)	L	14
0.00886	المطارات وطاقاتها(نقل المسافرين)	L	18
0.02265	المطارات وطاقاتها(عدد الرحلات)	L	18
0.62014	طول السكك الحديدية وطاقاتها (نقل السلع)	A	4
0.00000	طول السكك الحديدية وطاقاتها (نقل المسافرين)		9
0.00000	حضيرة المركبات التجارية للفرد	L	18
0.00000	اسنهلاك الطاقة الكهربائية	L	19
0.00000	**3. مؤشر تدخل الحكومة في الاقتصاد**		
0.00000	نسبة الانفاق للناتج المحلي الاجمالي		
0.00000	نسبة الأجور والمرتبات للناتج المحلي الاجمالي		
0.00000	حصة القطاع العام (الاستثمار/الاستثمار الاجمالي)		
0.00000	الاعانات والتحويلات للناتج المحلي الاجمالي		
0.15804	**4. مؤشر جاذبية الاستثمار**	L	19
0.04765	مدى تطور الأسواق المالية (الرسملة للناتج المحلي الإجمالي)		13
0.00000	السيولة (معدل دوران الأسهم)	L	0
0.05242	مخزون الاستثمار الاجنبى المباشر للناتج المحلي الاجمالي		13
0.00004	حصة القطاع الخاص من الائتمان المحلي	L	19
0.08092	جانبية الاستثمار	L	18
0.00630	مؤشر الجدارة الاتمانية	L	18
0.19671	استثمار المحفظة للناتج المحلي الاجمالي		9
0.88024	الضرائب للناتج المحلي الاجمالي	A	4
0.16996	**5. مؤشر راس المال البشري**	L	18
0.01888	معدل التمدرس في القطاع الجامعي	L	18
0.05941	معدل التمدرس في القطاع االثانوي	L	18
0.15457	معدل توقع الحياة	L	18
0.24495	معدل انخفاض الأمية	L	15
0.37197	معدل الإنفاق على التعليم		9
0.34720	**6. مؤشر ديناميكية الاسواق والمنتجات والتخصص**	L	16
0.55869	نسبة الميزان التجاري للناتج المحلي الإجمالي	L	18

السـودان

قيمة المؤشر	المؤشرات	ميزان التنافسية	الترتيب
0.00155	حصة الصادرات من التجارة العالمية	L	18
0.65528	معدل نمو حصة الصادرات	A	1
0.57652	معدل نمو الصادرات التحويلية	A	2
0.00000	الصادرات للفرد	L	19
0.00000	سرعة التكامل التجاري (% انفتاح)	L	19
0.50239	معدل نمو الصادرات-ارتفاع الطلب العالمي	L	14
0.49761	معدل نمو الصادرات-ارتفاع حصة الصادرات	A	3
0.60890	معدل نمو الصادرات-التنويع	A	3
0.40205	متوسط التعرفة الجمركية		11
0.01624	نسبة السلع المصنعة المصدرة	L	16
0.59907	7. مؤشر التكلفة الانتاجية	L	19
0.38963	معدل الضريبة		8
0.01031	حصة الصناعات التحويلية	L	16
0.54491	معدل النمو (الصناعات التحويلية)	A	6
	إنتاجية العمل في القطاع التحويلي		
	معدل الاجور		
	نسبة الاجور فى القيمة المضافة		
0.29386	سعر الصرف الحقيقي	L	17
0.50000	الانتاجية الكلية للعوامل		7
	اسعار الفائدة (الاقراض)		
0.03723	8. موشر الحاكمية وفعالية المؤسسات	L	18
0.05536	الفساد الاداري	L	18
0.05633	احترام القانون والنظام	L	18
0.00000	البيروقراطية	L	18
0.27864	9. مؤشر الطاقة الابتكارية وتوطين التقانة	L	14
0.04912	نسبة المتخرين في العلوم والتكنولوجيا	L	17
0.71574	نسبة الاستثمار الخارجي من جملة الاستثمار	A	1
0.34810	نسبة الواردات من السلع الراسمالية الى اجمالي الوارادات		12
0.00161	نسبة الصادرات ذات التقانة العالية	L	14
0.00102	10. مؤشر البنية التحتية التقانية	L	19
0.00005	الربط للشبكة الكوكبية	L	19
0.00216	عدد الحواسيب المستخدمة	L	18
0.00008	كثافة خطوط الهاتف النقال	L	19
0.00154	عدد التلفونات (لكل 1000 شخص)	L	19
مجموع الأصول (نقاط القوة)		11	
مجموع الخصوم (نقاط الضعف)		45	

المغـــــرب

قيمة المؤشر	المؤشرات	ميزان التنافسية	الترتيب
0.63709	**1. مؤشر الاداء الاقتصادي الكلي**		8
0.40594	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي	L	16
0.29499	الإستثمار الحقيقي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	L	14
0.91701	معدل التضخم		8
0.64813	نسبة الميزان الجاري للناتج المحلي الإجمالي		12
0.88031	استقرار أسعار الصرف		9
0.70264	نسبة الموازنة للناتج المحلي الإجمالي	A	6
0.14880	معدل تخفيض العملة		10
0.28901	**2. مؤشر البنية التحتية لتوزيع السلع والخدمات**		10
0.06074	الموانىء وطاقاتها السنوية		9
0.41613	نسبة الطرق المعبدة		12
0.98109	سنوات الانتظار للحصول على خط هاتف	A	5
0.00912	المطارات وطاقاتها(الشحن الجوى)		13
0.08521	المطارات وطاقاتها(نقل المسافرين)		8
0.16215	المطارات وطاقاتها(عدد الرحلات)		7
0.97741	طول السكك الحديدية وطاقاتها (نقل السلع)	A	1
0.07786	طول السكك الحديدية وطاقاتها (نقل المسافرين)	A	3
0.09095	حضيرة المركبات التجارية للفرد		13
0.02943	اسنهلاك الطاقة الكهربائية	L	16
0.52538	**3. مؤشر تدخل الحكومة في الاقتصاد**		8
0.50609	نسبة الانفاق للناتج المحلي الاجمالي		9
0.40167	نسبة الأجور والمرتبات للناتج المحلي الاجمالي		10
0.39724	حصة القطاع العام (الاستثمار/الاستثمار الاجمالي)		10
0.79653	الاعانات والتحويلات للناتج المحلي الاجمالي	A	5
0.32676	**4. مؤشر جاذبية الاستثمار**	L	17
0.11406	مدى تطور الأسواق المالية (الرسملة للناتج المحلي الإجمالي)		9
0.03890	السيولة (معدل دوران الأسهم)		10
0.13633	مخزون الاستثمار الاجنبى المباشر للناتج المحلي الاجمالي		8
0.36651	حصة القطاع الخاص من الائتمان المحلي		8
0.68938	جانبية الاستثمار	A	5
0.81257	مؤشر الجدارة الاتمانية	A	6
0.20943	استثمار المحفظة للناتج المحلي الاجمالي		7
0.24687	الضرائب للناتج المحلي الاجمالي	L	18
0.32833	**5. مؤشر راس المال البشري**	L	16
0.16344	معدل التمدرس في القطاع الجامعي		13
0.23485	معدل التمدرس في القطاع االثانوي	L	16
0.60326	معدل توقع الحياة	L	15
0.11171	معدل انخفاض الأمية	L	17
0.52839	معدل الإنفاق على التعليم		7
0.38525	**6. مؤشر ديناميكية الاسواق والمنتجات والتخصص**		13
0.64813	نسبة الميزان التجاري للناتج المحلي الإجمالي		11

المغـــــرب

قيمة المؤشر	المؤشرات	ميزان التنافسية	الترتيب
0.06681	حصة الصادرات من التجارة العالمية		10
0.49191	معدل نمو حصة الصادرات		13
0.43237	معدل نمو الصادرات التحويلية		13
0.02269	الصادرات للفرد		13
0.17158	سرعة التكامل التجاري (% انفتاح)	L	15
0.50224	معدل نمو الصادرات-ارتفاع الطلب العالمي	L	15
0.49776	معدل نمو الصادرات-ارتفاع حصة الصادرات	A	2
0.42162	معدل نمو الصادرات-التنويع		11
0.38029	متوسط التعرفة الجمركية		12
0.60240	نسبة السلع المصنعة المصدرة	A	5
0.05007	7. مؤشر التكلفة الانتاجية	L	17
0.42460	معدل الضريبة	L	14
0.47621	حصة الصناعات التحويلية	A	6
0.45163	معدل النمو (الصناعات التحويلية)		12
0.09081	إنتاجية العمل في القطاع التحويلي	L	14
0.77248	معدل الاجور	A	5
0.11852	نسبة الاجور فى القيمة المضافة	L	14
0.53267	سعر الصرف الحقيقي		8
0.41651	الانتاجية الكلية للعوامل		9
0.91248	اسعار الفائدة (الاقراض)		9
0.60025	8. موشر الحاكمية وفعالية المؤسسات	A	6
0.52360	الفساد الاداري	A	6
0.80051	احترام القانون والنظام	A	3
0.47664	البيروقراطية		9
0.37851	9. مؤشر الطاقة الابتكارية وتوطين التقانة		8
0.74956	نسبة المتخرين في العلوم والتكنولوجيا	A	3
0.36806	نسبة الاستثمار الخارجي من جملة الاستثمار	A	6
0.34457	نسبة الواردات من السلع الراسمالية الى اجمالي الوارادات		13
0.05185	نسبة الصادرات ذات التقانة العالية	A	6
0.03544	10. مؤشر البنية التحتية التقانية	L	15
0.00449	الربط للشبكة الكوكبية	L	14
0.02892	عدد الحواسيب المستخدمة	L	16
0.02242	كثافة خطوط الهاتف النقال		12
0.08459	عدد التلفونات (لكل 1000 شخص)	L	16
مجموع الأصول (نقاط القوة)		17	
مجموع الخصوم (نقاط الضعف)		19	

اليـــــمن

قيمة المؤشر	المؤشرات	ميزان التنافسية	الترتيب
0.60899	**1. مؤشر الاداء الاقتصادي الكلي**	L	16
0.56440	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي	A	5
0.40202	الإستثمار الحقيقي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي		10
0.71695	معدل التضخم	L	17
0.66620	نسبة الميزان الجاري للناتج المحلي الإجمالي		9
0.73495	استقرار أسعار الصرف	L	17
0.63435	نسبة الموازنة للناتج المحلي الإجمالي		12
0.37233	معدل تخفيض العملة	A	3
0.09612	**2. مؤشر البنية التحتية لتوزيع السلع والخدمات**	L	18
0.00116	الموانىء وطاقاتها السنوية	L	17
0.00032	نسبة الطرق المعبدة	L	19
0.55663	سنوات الانتظار للحصول على خط هاتف	L	14
0.00038	المطارات وطاقاتها(الشحن الجوى)	L	19
0.01879	المطارات وطاقاتها(نقل المسافرين)	L	16
0.03259	المطارات وطاقاتها(عدد الرحلات)	L	17
0.00000	طول السكك الحديدية وطاقاتها (نقل السلع)		
0.00000	طول السكك الحديدية وطاقاتها (نقل المسافرين)		12
0.15448	حضيرة المركبات التجارية للفرد		10
0.00459	اسنهلاك الطاقة الكهربائية	L	17
0.52763	**3. مؤشر تدخل الحكومة في الاقتصاد**		7
0.55959	نسبة الانفاق للناتج المحلي الاجمالي		9
0.23306	نسبة الأجور والمرتبات للناتج المحلي الاجمالي		11
0.67120	حصة القطاع العام (الاستثمار/الاستثمار الاجمالي)	A	5
0.64668	الاعانات والتحويلات للناتج المحلي الاجمالي		8
0.42370	**4. مؤشر جاذبية الاستثمار**		8
	مدى تطور الأسواق المالية (الرسملة للناتج المحلي الإجمالي)		
	السيولة (معدل دوران الأسهم)		
	مخزون الاستثمار الاجنبى المباشر للناتج المحلي الاجمالي	L	18
0.01435	حصة القطاع الخاص من الائتمان المحلي	L	18
0.59472	جانبية الاستثمار		12
0.67584	مؤشر الجدارة الاتمانية	L	14
0.16826	استثمار المحفظة للناتج المحلي الاجمالي	L	18
0.66532	الضرائب للناتج المحلي الاجمالي		9
0.21312	**5. مؤشر راس المال البشري**	L	17
0.02990	معدل التمدرس في القطاع الجامعي	L	17
0.22427	معدل التمدرس في القطاع االثانوي	L	17
0.16298	معدل توقع الحياة	L	17
0.04852	معدل انخفاض الأمية	L	18
0.59993	معدل الإنفاق على التعليم	A	5
0.29190	**6. مؤشر ديناميكية الاسواق والمنتجات والتخصص**	L	18
0.66620	نسبة الميزان التجاري للناتج المحلي الإجمالي		8

اليـــــمن

قيمة المؤشر	المؤشرات	ميزان التنافسية	الترتيب
0.25926	حصة الصادرات من التجارة العالمية	A	6
0.56597	معدل نمو حصة الصادرات	A	4
0.00000	معدل نمو الصادرات التحويلية		
0.00452	الصادرات للفرد	L	18
0.20620	سرعة التكامل التجاري (% انفتاح)	L	14
	معدل نمو الصادرات-ارتفاع الطلب العالمي		
	معدل نمو الصادرات-ارتفاع حصة الصادرات		
	معدل نمو الصادرات-التنويع		
0.33955	متوسط التعرفة الجمركية	L	14
0.00160	نسبة السلع المصنعة المصدرة	L	18
0.82576	7. مؤشر التكلفة الانتاجية	A	6
0.57669	معدل الضريبة		7
0.17480	حصة الصناعات التحويلية		12
0.47507	معدل النمو (الصناعات التحويلية)		10
0.35982	إنتاجية العمل في القطاع التحويلي		7
0.87940	معدل الاجور	A	3
0.98881	نسبة الاجور فى القيمة المضافة	A	1
0.33320	سعر الصرف الحقيقي	L	16
	الانتاجية الكلية للعوامل		
	اسعار الفائدة (الاقراض)		
0.33988	8. موشر الحاكمية وفعالية المؤسسات	L	15
0.44762	الفساد الاداري		10
0.28256	احترام القانون والنظام	L	16
0.28945	البيروقراطية	L	15
0.09916	9. مؤشر الطاقة الابتكارية وتوطين التقانة	L	19
	نسبة المتخرين في العلوم والتكنولوجيا		
0.29444	نسبة الاستثمار الخارجي من جملة الاستثمار		10
0.10238	نسبة الواردات من السلع الراسمالية الى اجمالي الوارادات	L	16
	نسبة الصادرات ذات التقانة العالية		
0.00745	10. مؤشر البنية التحتية التقانية	L	18
0.00082	الربط للشبكة الكوكبية	L	17
0.00040	عدد الحواسيب المستخدمة	L	19
0.00432	كثافة خطوط الهاتف النقال	L	15
0.02356	عدد التلفونات (لكل 1000 شخص)	L	17
مجموع الأصول (نقاط القوة)		9	
مجموع الخصوم (نقاط الضعف)		36	

تـــونـــس

قيمة المؤشر	المؤشرات	ميزان التنافسية	الترتيب
0.60852	**1. مؤشر الاداء الاقتصادي الكلي**	L	17
0.52769	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي		7
0.56439	الإستثمار الحقيقي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	A	6
0.91040	معدل التضخم		9
0.59955	نسبة الميزان الجاري للناتج المحلي الإجمالي	L	16
0.84180	استقرار أسعار الصرف		12
0.69446	نسبة الموازنة للناتج المحلي الإجمالي		7
0.17024	معدل تخفيض العملة		8
0.28697	**2. مؤشر البنية التحتية لتوزيع السلع والخدمات**		11
0.02840	الموانىء وطاقاتها السنوية		12
0.68703	نسبة الطرق المعبدة		10
0.89414	سنوات الانتظار للحصول على خط هاتف		10
0.00182	المطارات وطاقاتها(الشحن الجوى)	L	16
0.05181	المطارات وطاقاتها(نقل المسافرين)		10
0.06187	المطارات وطاقاتها(عدد الرحلات)		12
0.85519	طول السكك الحديدية وطاقاتها (نقل السلع)	A	2
0.07119	طول السكك الحديدية وطاقاتها (نقل المسافرين)	A	4
0.16121	حضيرة المركبات التجارية للفرد		9
0.05701	اسنهلاك الطاقة الكهربائية	L	14
0.46815	**3. مؤشر تدخل الحكومة في الاقتصاد**		13
0.45985	نسبة الانفاق للناتج المحلي الاجمالي		11
0.45542	نسبة الأجور والمرتبات للناتج المحلي الاجمالي		9
0.53624	حصة القطاع العام (الاستثمار/الاستثمار الاجمالي)		7
0.42108	الاعانات والتحويلات للناتج المحلي الاجمالي		12
0.43145	**4. مؤشر جاذبية الاستثمار**		7
0.04072	مدى تطور الأسواق المالية (الرسملة للناتج المحلي الإجمالي)	L	14
0.01776	السيولة (معدل دوران الأسهم)		13
0.88003	مخزون الاستثمار الاجنبى المباشر للناتج المحلي الاجمالي	A	1
0.53193	حصة القطاع الخاص من الائتمان المحلي	A	6
0.79405	جانبية الاستثمار	A	2
0.86208	مؤشر الجدارة الاتمانية	A	4
0.27476	استثمار المحفظة للناتج المحلي الاجمالي	A	5
0.05024	الضرائب للناتج المحلي الاجمالي	L	19
0.53626	**5. مؤشر راس المال البشري**		8
0.19759	معدل التمدرس في القطاع الجامعي		12
0.48251	معدل التمدرس في القطاع االثانوي		10
0.82727	معدل توقع الحياة		7
0.46386	معدل انخفاض الأمية		12
0.71006	معدل الإنفاق على التعليم	A	3
0.41368	**6. مؤشر ديناميكية الاسواق والمنتجات والتخصص**		11
0.59955	نسبة الميزان التجاري للناتج المحلي الإجمالي	L	15

تـــونـــس

قيمة المؤشر	المؤشرات	ميزان التنافسية	الترتيب
0.05593	حصة الصادرات من التجارة العالمية		12
0.49256	معدل نمو حصة الصادرات		12
0.40388	معدل نمو الصادرات التحويلية	L	14
0.06235	الصادرات للفرد		9
0.36108	سرعة التكامل التجاري (% انفتاح)		8
0.49821	معدل نمو الصادرات-ارتفاع الطلب العالمي	L	16
0.50179	معدل نمو الصادرات-ارتفاع حصة الصادرات	A	1
0.37728	معدل نمو الصادرات-التنويع		13
0.37567	متوسط التعرفة الجمركية		13
0.82215	نسبة السلع المصنعة المصدرة	A	2
0.41675	7. مؤشر التكلفة الانتاجية		11
0.47083	معدل الضريبة		11
0.48609	حصة الصناعات التحويلية	A	4
0.47270	معدل النمو (الصناعات التحويلية)		11
	إنتاجية العمل في القطاع التحويلي		
0.00000	معدل الاجور	L	15
0.31699	نسبة الاجور فى القيمة المضافة		12
0.55959	سعر الصرف الحقيقي	A	6
0.57284	الانتاجية الكلية للعوامل	A	4
	اسعار الفائدة (الاقراض)		
0.53935	8. موشر الحاكمية وفعالية المؤسسات		8
0.52360	الفساد الاداري	A	6
0.61781	احترام القانون والنظام		8
0.47664	البيروقراطية		9
0.44100	9. مؤشر الطاقة الابتكارية وتوطين التقانة	A	4
0.52535	نسبة المتخرين في العلوم والتكنولوجيا		7
0.43356	نسبة الاستثمار الخارجي من جملة الاستثمار	A	4
0.75595	نسبة الواردات من السلع الراسمالية الى اجمالي الوارادات	A	6
0.04914	نسبة الصادرات ذات التقانة العالية		7
0.05546	10. مؤشر البنية التحتية التقانية		13
0.01967	الربط للشبكة الكوكبية		11
0.05493	عدد الحواسيب المستخدمة		13
0.00587	كثافة خطوط الهاتف النقال	L	14
0.13988	عدد التلفونات (لكل 1000 شخص)		13
مجموع الأصول (نقاط القوة)		18	
مجموع الخصوم (نقاط الضعف)		11	

سـوريـا

قيمة المؤشر	المؤشرات	ميزان التنافسية	الترتيب
0.62206	**1. مؤشر الاداء الاقتصادي الكلي**	L	14
0.57944	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي	A	4
0.51186	الإستثمار الحقيقي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي		8
0.89268	معدل التضخم		13
0.69613	نسبة الميزان الجاري للناتج المحلي الإجمالي	A	6
1.00000	استقرار أسعار الصرف	A	4
0.63584	نسبة الموازنة للناتج المحلي الإجمالي		11
0.11231	معدل تخفيض العملة	L	14
0.12520	**2. مؤشر البنية التحتية لتوزيع السلع والخدمات**	L	17
0.04339	الموانىء وطاقاتها السنوية		10
0.38805	نسبة الطرق المعبدة		13
0.00000	سنوات الانتظار للحصول على خط هاتف	L	18
0.00113	المطارات وطاقاتها(الشحن الجوى)	L	18
0.01604	المطارات وطاقاتها(نقل المسافرين)	L	17
0.03476	المطارات وطاقاتها(عدد الرحلات)	L	15
0.53663	طول السكك الحديدية وطاقاتها (نقل السلع)	A	5
0.06972	طول السكك الحديدية وطاقاتها (نقل المسافرين)	A	5
0.10445	حضيرة المركبات التجارية للفرد		12
0.05781	اسنهلاك الطاقة الكهربائية		13
0.29907	**3. مؤشر تدخل الحكومة في الاقتصاد**	L	14
0.66117	نسبة الانفاق للناتج المحلي الاجمالي	A	3
	نسبة الأجور والمرتبات للناتج المحلي الاجمالي		
0.23603	حصة القطاع العام (الاستثمار/الاستثمار الاجمالي)		12
0.00000	الاعانات والتحويلات للناتج المحلي الاجمالي	L	15
0.33250	**4. مؤشر جاذبية الاستثمار**	L	16
	مدى تطور الأسواق المالية (الرسملة للناتج المحلي الإجمالي)		
	السيولة (معدل دوران الأسهم)		
0.11119	مخزون الاستثمار الاجنبى المباشر للناتج المحلي الاجمالي		10
0.05302	حصة القطاع الخاص من الائتمان المحلي	L	17
0.39353	جانبية الاستثمار	L	17
0.76712	مؤشر الجدارة الاتمانية		12
0.19671	استثمار المحفظة للناتج المحلي الاجمالي		9
0.47345	الضرائب للناتج المحلي الاجمالي		12
0.41523	**5. مؤشر راس المال البشري**	L	15
0.26396	معدل التمدرس في القطاع الجامعي		9
0.33066	معدل التمدرس في القطاع االثانوي	L	15
0.70415	معدل توقع الحياة		13
0.54590	معدل انخفاض الأمية		11
0.23151	معدل الإنفاق على التعليم	L	16
0.32206	**6. مؤشر ديناميكية الاسواق والمنتجات والتخصص**	L	17
0.69613	نسبة الميزان التجاري للناتج المحلي الإجمالي	A	5

سـوريا

قيمة المؤشر	المؤشرات	ميزان التنافسية	الترتيب
0.02982	حصة الصادرات من التجارة العالمية	L	14
0.55298	معدل نمو حصة الصادرات		8
0.43978	معدل نمو الصادرات التحويلية		9
0.02007	الصادرات للفرد	L	14
0.21728	سرعة التكامل التجاري (% انفتاح)		12
0.55855	معدل نمو الصادرات-ارتفاع الطلب العالمي		9
0.44145	معدل نمو الصادرات-ارتفاع حصة الصادرات		8
0.31118	معدل نمو الصادرات-التنويع	L	15
0.14700	متوسط التعرفة الجمركية	L	15
0.12846	نسبة السلع المصنعة المصدرة		11
0.00000	7. مؤشر التكلفة الانتاجية		10
0.48656	معدل الضريبة		
0.55428	حصة الصناعات التحويلية	A	2
0.67077	معدل النمو (الصناعات التحويلية)	A	1
0.19335	إنتاجية العمل في القطاع التحويلي		10
0.71809	معدل الاجور		7
0.40135	نسبة الاجور فى القيمة المضافة		11
0.38154	سعر الصرف الحقيقي	L	15
	الانتاجية الكلية للعوامل		
	اسعار الفائدة (الاقراض)		
0.52459	8. موشر الحاكمية وفعالية المؤسسات		9
0.69172	الفساد الاداري	A	4
0.61769	احترام القانون والنظام		9
0.26435	البيروقراطية	L	16
0.25387	9. مؤشر الطاقة الابتكارية وتوطين التقانة	L	17
0.23297	نسبة المتخرين في العلوم والتكنولوجيا		13
0.31424	نسبة الاستثمار الخارجي من جملة الاستثمار		8
0.46517	نسبة الواردات من السلع الراسمالية الى اجمالي الوارادات		9
0.00309	نسبة الصادرات ذات التقانة العالية		13
0.05613	10. مؤشر البنية التحتية التقانية		12
0.00190	الربط للشبكة الكوكبية	L	15
0.06455	عدد الحواسيب المستخدمة		11
0.00098	كثافة خطوط الهاتف النقال	L	18
0.15783	عدد التلفونات (لكل 1000 شخص)		12
مجموع الأصول (نقاط القوة)		10	
مجموع الخصوم (نقاط الضعف)		25	

عـــــمـــان

قيمة المؤشر	المؤشرات	ميزان التنافسية	الترتيب
0.64058	**1. مؤشر الاداء الاقتصادي الكلي**	A	5
0.59033	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي	A	3
0.14494	الإستثمار الحقيقي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	L	19
0.95596	معدل التضخم	A	1
0.62441	نسبة الميزان الجاري للناتج المحلي الإجمالي		13
0.99977	استقرار أسعار الصرف	A	6
0.59701	نسبة الموازنة للناتج المحلي الإجمالي	L	14
0.11231	معدل تخفيض العملة	L	14
0.23132	**2. مؤشر البنية التحتية لتوزيع السلع والخدمات**		13
0.00014	الموانىء وطاقاتها السنوية	L	18
0.16640	نسبة الطرق المعبدة	L	17
0.95938	سنوات الانتظار للحصول على خط هاتف		7
0.01693	المطارات وطاقاتها(الشحن الجوى)		12
0.04780	المطارات وطاقاتها(نقل المسافرين)		11
0.06743	المطارات وطاقاتها(عدد الرحلات)		9
	طول السكك الحديدية وطاقاتها (نقل السلع)		
	طول السكك الحديدية وطاقاتها (نقل المسافرين)		13
0.38676	حضيرة المركبات التجارية للفرد	A	5
0.20576	اسنهلاك الطاقة الكهربائية		7
0.48316	**3. مؤشر تدخل الحكومة في الاقتصاد**		
0.26917	نسبة الانفاق للناتج المحلي الاجمالي	L	14
0.50936	نسبة الأجور والمرتبات للناتج المحلي الاجمالي		8
0.20759	حصة القطاع العام (الاستثمار/الاستثمار الاجمالي)	L	15
0.94651	الاعانات والتحويلات للناتج المحلي الاجمالي	A	2
0.40572	**4. مؤشر جاذبية الاستثمار**		10
0.11450	مدى تطور الأسواق المالية (الرسملة للناتج المحلي الإجمالي)		8
0.09236	السيولة (معدل دوران الأسهم)	A	6
0.34456	مخزون الاستثمار الاجنبى المباشر للناتج المحلي الاجمالي	A	5
0.17987	حصة القطاع الخاص من الائتمان المحلي	L	14
0.63283	جانبية الاستثمار		11
0.91103	مؤشر الجدارة الاتمانية	A	3
0.20168	استثمار المحفظة للناتج المحلي الاجمالي		8
0.76896	الضرائب للناتج المحلي الاجمالي	A	6
0.42030	**5. مؤشر راس المال البشري**	L	14
0.03951	معدل التمدرس في القطاع الجامعي	L	16
0.52356	معدل التمدرس في القطاع االثانوي		8
0.83026	معدل توقع الحياة	A	6
0.44041	معدل انخفاض الأمية		13
0.26778	معدل الإنفاق على التعليم	L	14
0.39385	**6. مؤشر ديناميكية الاسواق والمنتجات والتخصص**		12
0.62441	نسبة الميزان التجاري للناتج المحلي الإجمالي		12

عـــــمـــان

قيمة المؤشر	المؤشرات	ميزان التنافسية	الترتيب
0.05669	حصة الصادرات من التجارة العالمية		11
0.26949	معدل نمو حصة الصادرات	L	19
0.51635	معدل نمو الصادرات التحويلية	A	5
0.25201	الصادرات للفرد	A	6
0.36709	سرعة التكامل التجاري (% انفتاح)		7
	معدل نمو الصادرات-ارتفاع الطلب العالمي		
	معدل نمو الصادرات-ارتفاع حصة الصادرات		
	معدل نمو الصادرات-التنويع		
0.92773	متوسط التعرفة الجمركية	A	4
0.13701	نسبة السلع المصنعة المصدرة		10
0.98243	7. مؤشر التكلفة الانتاجية	A	5
0.59203	معدل الضريبة	A	2
0.00000	حصة الصناعات التحويلية	L	17
0.64850	معدل النمو (الصناعات التحويلية)	A	2
0.29137	إنتاجية العمل في القطاع التحويلي		9
0.67395	معدل الاجور		8
0.61558	نسبة الاجور فى القيمة المضافة	A	5
0.58566	سعر الصرف الحقيقي	A	3
	الانتاجية الكلية للعوامل		
0.93878	اسعار الفائدة (الاقراض)	A	4
0.65754	8. موشر الحاكمية وفعالية المؤسسات	A	4
0.52360	الفساد الاداري	A	6
0.76743	احترام القانون والنظام	A	5
0.68160	البيروقراطية	A	3
0.27792	9. مؤشر الطاقة الابتكارية وتوطين التقانة	L	15
0.13086	نسبة المتخرين في العلوم والتكنولوجيا	L	15
0.27244	نسبة الاستثمار الخارجي من جملة الاستثمار		13
0.64982	نسبة الواردات من السلع الراسمالية الى اجمالي الوارادات		7
0.05858	نسبة الصادرات ذات التقانة العالية	A	5
0.09845	10. مؤشر البنية التحتية التقانية		10
0.03497	الربط للشبكة الكوكبية		10
0.07900	عدد الحواسيب المستخدمة		10
0.08915	كثافة خطوط الهاتف النقال		9
0.18839	عدد التلفونات (لكل 1000 شخص)		10
مجموع الأصول (نقاط القوة)		25	
مجموع الخصوم (نقاط الضعف)		15	

قـــطـــر

قيمة المؤشر	المؤشرات	ميزان التنافسية	الترتيب
0.64052	**1. مؤشر الاداء الاقتصادي الكلي**	A	6
0.43758	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي		13
0.18117	الإستثمار الحقيقي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	L	18
0.93104	معدل التضخم	A	5
0.65349	نسبة الميزان الجاري للناتج المحلي الإجمالي		10
1.00000	استقرار أسعار الصرف	A	2
0.60083	نسبة الموازنة للناتج المحلي الإجمالي		13
0.11231	معدل تخفيض العملة	L	14
0.49644	**2. مؤشر البنية التحتية لتوزيع السلع والخدمات**	A	2
0.08048	الموانىء وطاقاتها السنوية		8
0.87483	نسبة الطرق المعبدة	A	4
0.99742	سنوات الانتظار للحصول على خط هاتف	A	3
0.01874	المطارات وطاقاتها(الشحن الجوى)		10
0.04144	المطارات وطاقاتها(نقل المسافرين)		12
0.05985	المطارات وطاقاتها(عدد الرحلات)		13
	طول السكك الحديدية وطاقاتها (نقل السلع)		
	طول السكك الحديدية وطاقاتها (نقل المسافرين)		
0.95330	حضيرة المركبات التجارية للفرد	A	1
0.94544	اسنهلاك الطاقة الكهربائية	A	1
	3. مؤشر تدخل الحكومة في الاقتصاد		
	نسبة الانفاق للناتج المحلي الاجمالي		
	نسبة الأجور والمرتبات للناتج المحلي الاجمالي		
	حصة القطاع العام (الاستثمار/الاستثمار الاجمالي)		
	الاعانات والتحويلات للناتج المحلي الاجمالي		
0.36431	**4. مؤشر جاذبية الاستثمار**		13
0.23087	مدى تطور الأسواق المالية (الرسملة للناتج المحلي الإجمالي)	A	5
0.02271	السيولة (معدل دوران الأسهم)		11
0.07340	مخزون الاستثمار الاجنبى المباشر للناتج المحلي الاجمالي		11
0.33214	حصة القطاع الخاص من الائتمان المحلي		10
0.84240	جانبية الاستثمار	A	1
0.84715	مؤشر الجدارة الاتمانية	A	5
0.19671	استثمار المحفظة للناتج المحلي الاجمالي		9
0.36908	الضرائب للناتج المحلي الاجمالي	L	16
0.63537	**5. مؤشر راس المال البشري**	A	4
0.54340	معدل التمدرس في القطاع الجامعي	A	3
0.76392	معدل التمدرس في القطاع االثانوي	A	3
0.92017	معدل توقع الحياة	A	2
0.70207	معدل انخفاض الأمية		8
0.24729	معدل الإنفاق على التعليم	L	15
0.41675	**6. مؤشر ديناميكية الاسواق والمنتجات والتخصص**		9
0.65349	نسبة الميزان التجاري للناتج المحلي الإجمالي		9

قـــطـــر

قيمة المؤشر	المؤشرات	ميزان التنافسية	الترتيب
0.02286	حصة الصادرات من التجارة العالمية	L	15
0.40365	معدل نمو حصة الصادرات	L	17
	معدل نمو الصادرات التحويلية		
0.65972	الصادرات للفرد	A	4
0.30771	سرعة التكامل التجاري (% انفتاح)		9
0.72598	معدل نمو الصادرات-ارتفاع الطلب العالمي	A	3
0.27402	معدل نمو الصادرات-ارتفاع حصة الصادرات	L	14
0.55110	معدل نمو الصادرات-التنويع	A	5
	متوسط التعرفة الجمركية		
0.15221	نسبة السلع المصنعة المصدرة		9
	7. مؤشر التكلفة الانتاجية		
0.49223	معدل الضريبة		
	حصة الصناعات التحويلية		
	معدل النمو (الصناعات التحويلية)		
0.55509	إنتاجية العمل في القطاع التحويلي	A	5
0.37910	معدل الاجور		10
0.58048	نسبة الاجور فى القيمة المضافة		7
0.45425	سعر الصرف الحقيقي	L	14
	الانتاجية الكلية للعوامل		
	اسعار الفائدة (الاقراض)		
0.47500	8. موشر الحاكمية وفعالية المؤسسات		13
0.18502	الفساد الاداري	L	15
0.82274	احترام القانون والنظام	A	2
0.41725	البيروقراطية		13
0.34832	9. مؤشر الطاقة الابتكارية وتوطين التقانة		10
0.21429	نسبة المتخرين في العلوم والتكنولوجيا	L	14
0.30704	نسبة الاستثمار الخارجي من جملة الاستثمار		9
0.87192	نسبة الواردات من السلع الراسمالية الى اجمالي الوارادات	A	4
0.00002	نسبة الصادرات ذات التقانة العالية	L	16
0.44209	10. مؤشر البنية التحتية التقانية	A	4
0.20682	الربط للشبكة الكوكبية	A	5
0.61420	عدد الحواسيب المستخدمة	A	2
0.37025	كثافة خطوط الهاتف النقال		7
0.57078	عدد التلفونات (لكل 1000 شخص)	A	5
مجموع الأصول (نقاط القوة)		25	
مجموع الخصوم (نقاط الضعف)		12	

الـكـويـت

قيمة المؤشر	المؤشرات	ميزان التنافسية	الترتيب
0.65312	**1. مؤشر الاداء الاقتصادي الكلي**	A	2
0.28250	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي	L	19
0.34663	الإستثمار الحقيقي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي		12
0.92484	معدل التضخم	A	6
0.87060	نسبة الميزان الجاري للناتج المحلي الإجمالي	A	1
0.97325	استقرار أسعار الصرف		8
0.34763	نسبة الموازنة للناتج المحلي الإجمالي	L	18
0.11547	معدل تخفيض العملة		13
0.48678	**2. مؤشر البنية التحتية لتوزيع السلع والخدمات**	A	3
0.30762	الموانىء وطاقاتها السنوية	A	3
0.75959	نسبة الطرق المعبدة	A	6
0.93243	سنوات الانتظار للحصول على خط هاتف		9
0.04872	المطارات وطاقاتها(الشحن الجوى)	A	5
0.05787	المطارات وطاقاتها(نقل المسافرين)		9
0.06197	المطارات وطاقاتها(عدد الرحلات)		11
	طول السكك الحديدية وطاقاتها (نقل السلع)		
	طول السكك الحديدية وطاقاتها (نقل المسافرين)		
0.78342	حضيرة المركبات التجارية للفرد	A	2
0.94262	اسنهلاك الطاقة الكهربائية	A	2
0.09606	**3. مؤشر تدخل الحكومة في الاقتصاد**	L	15
0.00108	نسبة الانفاق للناتج المحلي الاجمالي	L	15
0.11543	نسبة الأجور والمرتبات للناتج المحلي الاجمالي		12
0.22914	حصة القطاع العام (الاستثمار/الاستثمار الاجمالي)		13
0.03856	الاعانات والتحويلات للناتج المحلي الاجمالي	L	14
0.46030	**4. مؤشر جاذبية الاستثمار**	A	6
0.35457	مدى تطور الأسواق المالية (الرسملة للناتج المحلي الإجمالي)	A	4
0.47785	السيولة (معدل دوران الأسهم)	A	3
0.00000	مخزون الاستثمار الاجنبى المباشر للناتج المحلي الاجمالي	L	18
0.36254	حصة القطاع الخاص من الائتمان المحلي		9
0.51891	جانبية الاستثمار	L	14
0.78633	مؤشر الجدارة الاتمانية		9
0.19671	استثمار المحفظة للناتج المحلي الاجمالي		9
0.98550	الضرائب للناتج المحلي الاجمالي	A	1
0.64432	**5. مؤشر راس المال البشري**	A	3
0.27666	معدل التمدرس في القطاع الجامعي		8
0.49490	معدل التمدرس في القطاع االثانوي		9
1.00000	معدل توقع الحياة	A	1
0.70422	معدل انخفاض الأمية		7
0.74580	معدل الإنفاق على التعليم	A	2
0.51266	**6. مؤشر ديناميكية الاسواق والمنتجات والتخصص**	A	4
0.87060	نسبة الميزان التجاري للناتج المحلي الإجمالي	A	1

الـكـويـت

قيمة المؤشر	المؤشرات	ميزان التنافسية	الترتيب
0.08777	حصة الصادرات من التجارة العالمية		9
0.55613	معدل نمو حصة الصادرات	A	6
0.50608	معدل نمو الصادرات التحويلية	A	6
0.57750	الصادرات للفرد	A	5
0.41851	سرعة التكامل التجاري (% انفتاح)	A	5
0.64218	معدل نمو الصادرات-ارتفاع الطلب العالمي	A	6
0.35782	معدل نمو الصادرات-ارتفاع حصة الصادرات		11
0.55672	معدل نمو الصادرات-التنويع	A	4
0.96761	متوسط التعرفة الجمركية	A	1
0.09830	نسبة السلع المصنعة المصدرة		13
1.00000	7. مؤشر التكلفة الانتاجية	A	3
0.60179	معدل الضريبة	A	1
0.12161	حصة الصناعات التحويلية	L	14
	معدل النمو (الصناعات التحويلية)		
0.72010	إنتاجية العمل في القطاع التحويلي	A	2
0.24991	معدل الاجور		13
0.58601	نسبة الاجور فى القيمة المضافة	A	6
0.58052	سعر الصرف الحقيقي	A	4
	الانتاجية الكلية للعوامل		
0.95440	اسعار الفائدة (الاقراض)	A	3
0.51037	8. موشر الحاكمية وفعالية المؤسسات		10
0.44279	الفساد الاداري		11
0.66804	احترام القانون والنظام	A	6
0.42028	البيروقراطية		12
0.40071	9. مؤشر الطاقة الابتكارية وتوطين التقانة	A	6
0.36535	نسبة المتخرين في العلوم والتكنولوجيا		10
0.24418	نسبة الاستثمار الخارجي من جملة الاستثمار	L	18
0.90039	نسبة الواردات من السلع الراسمالية الى اجمالي الوارادات	A	3
0.09293	نسبة الصادرات ذات التقانة العالية	A	3
0.56252	10. مؤشر البنية التحتية التقانية	A	2
0.29030	الربط للشبكة الكوكبية	A	4
0.54294	عدد الحواسيب المستخدمة	A	5
0.80738	كثافة خطوط الهاتف النقال	A	1
0.59868	عدد التلفونات (لكل 1000 شخص)	A	3
مجموع الأصول (نقاط القوة)		40	
مجموع الخصوم (نقاط الضعف)		9	

لـبـنـــان

قيمة المؤشر	المؤشرات	ميزان التنافسية	الترتيب
0.64632	**1. مؤشر الاداء الاقتصادي الكلي**	A	4
0.41467	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي	L	14
0.57545	الإستثمار الحقيقي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	A	5
0.76010	معدل التضخم	L	16
0.06328	نسبة الميزان الجاري للناتج المحلي الإجمالي	L	19
0.81169	استقرار أسعار الصرف		13
0.20732	نسبة الموازنة للناتج المحلي الإجمالي	L	19
0.18294	معدل تخفيض العملة		7
0.20942	**2. مؤشر البنية التحتية لتوزيع السلع والخدمات**	L	15
0.03995	الموانىء وطاقاتها السنوية		11
0.93078	نسبة الطرق المعبدة	A	2
0.00000	سنوات الانتظار للحصول على خط هاتف	L	18
0.02776	المطارات وطاقاتها(الشحن الجوى)		9
0.01897	المطارات وطاقاتها(نقل المسافرين)	L	15
0.03274	المطارات وطاقاتها(عدد الرحلات)	L	16
	طول السكك الحديدية وطاقاتها (نقل السلع)		
	طول السكك الحديدية وطاقاتها (نقل المسافرين)		11
0.31894	حضيرة المركبات التجارية للفرد	A	6
0.09681	اسنهلاك الطاقة الكهربائية		9
0.55215	**3. مؤشر تدخل الحكومة في الاقتصاد**	A	5
0.39139	نسبة الانفاق للناتج المحلي الاجمالي		13
0.61681	نسبة الأجور والمرتبات للناتج المحلي الاجمالي		7
0.50683	حصة القطاع العام (الاستثمار/الاستثمار الاجمالي)		8
0.69357	الاعانات والتحويلات للناتج المحلي الاجمالي		7
0.38286	**4. مؤشر جاذبية الاستثمار**		11
0.07873	مدى تطور الأسواق المالية (الرسملة للناتج المحلي الإجمالي)		12
0.02243	السيولة (معدل دوران الأسهم)		12
0.02594	مخزون الاستثمار الاجنبى المباشر للناتج المحلي الاجمالي	L	17
0.54405	حصة القطاع الخاص من الائتمان المحلي	A	5
0.39894	جانبية الاستثمار	L	16
0.47724	مؤشر الجدارة الاتمانية	L	16
0.78303	استثمار المحفظة للناتج المحلي الاجمالي	A	1
0.73247	الضرائب للناتج المحلي الاجمالي		8
0.58515	**5. مؤشر راس المال البشري**	A	6
0.60139	معدل التمدرس في القطاع الجامعي	A	2
0.75582	معدل التمدرس في القطاع االثانوي	A	4
0.74560	معدل توقع الحياة		12
0.77204	معدل انخفاض الأمية	A	5
0.05089	معدل الإنفاق على التعليم	L	18
0.25006	**6. مؤشر ديناميكية الاسواق والمنتجات والتخصص**	L	19
0.06328	نسبة الميزان التجاري للناتج المحلي الإجمالي	L	19

لـــبـــنـــان

قيمة المؤشر	المؤشرات	ميزان التنافسية	الترتيب
0.00457	حصة الصادرات من التجارة العالمية	L	17
0.55372	معدل نمو حصة الصادرات		7
	معدل نمو الصادرات التحويلية		
0.01952	الصادرات للفرد	L	15
0.27359	سرعة التكامل التجاري (% انفتاح)		11
	معدل نمو الصادرات–ارتفاع الطلب العالمي		
	معدل نمو الصادرات–ارتفاع حصة الصادرات		
	معدل نمو الصادرات–التنويع		
0.58564	متوسط التعرفة الجمركية		8
0.00000	نسبة السلع المصنعة المصدرة	L	17
0.86356	7. مؤشر التكلفة الانتاجية	L	14
0.43736	معدل الضريبة	A	5
0.19402	حصة الصناعات التحويلية		9
0.28722	معدل النمو (الصناعات التحويلية)	L	16
	إنتاجية العمل في القطاع التحويلي		
	معدل الاجور		
0.40465	نسبة الاجور فى القيمة المضافة		10
	سعر الصرف الحقيقي		
	الانتاجية الكلية للعوامل		
	اسعار الفائدة (الاقراض)		
0.23162	8. موشر الحاكمية وفعالية المؤسسات	L	17
0.13889	الفساد الاداري	L	17
0.38854	احترام القانون والنظام	L	15
0.16744	البيروقراطية	L	17
0.33118	9. مؤشر الطاقة الابتكارية وتوطين التقانة		12
0.38246	نسبة المتخرين في العلوم والتكنولوجيا		9
0.27990	نسبة الاستثمار الخارجي من جملة الاستثمار		11
	نسبة الواردات من السلع الراسمالية الى اجمالي الورادات		
	نسبة الصادرات ذات التقانة العالية		
0.24848	10. مؤشر البنية التحتية التقانية		7
0.12923	الربط للشبكة الكوكبية		7
0.19580	عدد الحواسيب المستخدمة		8
0.56592	كثافة خطوط الهاتف النقال	A	4
0.36001	عدد التلفونات (لكل 1000 شخص)		8
مجموع الأصول (نقاط القوة)		13	
مجموع الخصوم (نقاط الضعف)		23	

مـــصـــــر

قيمة المؤشر	المؤشرات	ميزان التنافسية	الترتيب
0.62728	**1. مؤشر الاداء الاقتصادي الكلي**		12
0.50023	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي		9
0.32217	الإستثمار الحقيقي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي		13
0.86057	معدل التضخم	L	14
0.67651	نسبة الميزان الجاري للناتج المحلي الإجمالي		8
0.86033	استقرار أسعار الصرف		11
0.69322	نسبة الموازنة للناتج المحلي الإجمالي		8
0.28814	معدل تخفيض العملة	A	5
0.34458	**2. مؤشر البنية التحتية لتوزيع السلع والخدمات**		8
0.18272	الموانىء وطاقاتها السنوية	A	4
0.72866	نسبة الطرق المعبدة		8
0.72666	سنوات الانتظار للحصول على خط هاتف		12
0.03428	المطارات وطاقاتها(الشحن الجوى)		8
0.14060	المطارات وطاقاتها(نقل المسافرين)	A	5
0.17559	المطارات وطاقاتها(عدد الرحلات)	A	6
0.35368	طول السكك الحديدية وطاقاتها (نقل السلع)		8
1.00000	طول السكك الحديدية وطاقاتها (نقل المسافرين)	A	1
0.04253	حضيرة المركبات التجارية للفرد	L	15
0.06113	اسنهلاك الطاقة الكهربائية		12
0.48314	**3. مؤشر تدخل الحكومة في الاقتصاد**		11
0.39483	نسبة الانفاق للناتج المحلي الاجمالي		12
0.70744	نسبة الأجور والمرتبات للناتج المحلي الاجمالي	A	3
0.21286	حصة القطاع العام (الاستثمار/الاستثمار الاجمالي)	L	14
0.61745	الاعانات والتحويلات للناتج المحلي الاجمالي		9
0.37854	**4. مؤشر جاذبية الاستثمار**		12
0.08838	مدى تطور الأسواق المالية (الرسملة للناتج المحلي الإجمالي)		11
0.04144	السيولة (معدل دوران الأسهم)		9
0.37623	مخزون الاستثمار الاجنبى المباشر للناتج المحلي الاجمالي	A	4
0.30734	حصة القطاع الخاص من الائتمان المحلي		11
0.74220	جانبية الاستثمار	A	4
0.71066	مؤشر الجدارة الاتمانية		13
0.29017	استثمار المحفظة للناتج المحلي الاجمالي	A	4
0.47190	الضرائب للناتج المحلي الاجمالي		13
0.46290	**5. مؤشر راس المال البشري**		12
0.40985	معدل التمدرس في القطاع الجامعي	A	4
0.72687	معدل التمدرس في القطاع االثانوي	A	5
0.58826	معدل توقع الحياة	L	16
0.23364	معدل انخفاض الأمية	L	16
0.35587	معدل الإنفاق على التعليم		11
0.36197	**6. مؤشر ديناميكية الاسواق والمنتجات والتخصص**	L	15
0.67651	نسبة الميزان التجاري للناتج المحلي الإجمالي		7

مـــصـــــر

قيمة المؤشر	المؤشرات	ميزان التنافسية	الترتيب
0.10260	حصة الصادرات من التجارة العالمية		8
0.46432	معدل نمو حصة الصادرات	L	14
0.35499	معدل نمو الصادرات التحويلية	L	15
0.01443	الصادرات للفرد	L	16
0.11888	سرعة التكامل التجاري (% انفتاح)	L	17
0.51265	معدل نمو الصادرات-ارتفاع الطلب العالمي		13
0.48735	معدل نمو الصادرات-ارتفاع حصة الصادرات	A	4
0.34877	معدل نمو الصادرات-التنويع	L	14
0.50562	متوسط التعرفة الجمركية		10
0.39554	نسبة السلع المصنعة المصدرة		8
0.03171	7. مؤشر التكلفة الانتاجية		12
0.46654	معدل الضريبة	L	15
0.48241	حصة الصناعات التحويلية	A	5
0.56558	معدل النمو (الصناعات التحويلية)	A	4
0.01589	إنتاجية العمل في القطاع التحويلي	L	16
0.92062	معدل الاجور	A	1
0.23499	نسبة الاجور فى القيمة المضافة		13
0.50761	سعر الصرف الحقيقي		9
0.60691	الانتاجية الكلية للعوامل	A	1
0.83318	اسعار الفائدة (الاقراض)		11
0.43340	8. موشر الحاكمية وفعالية المؤسسات	L	14
0.39695	الفساد الاداري		13
0.42660	احترام القانون والنظام	L	14
0.47664	البيروقراطية		9
0.17780	9. مؤشر الطاقة الابتكارية وتوطين التقانة	L	18
0.03032	نسبة المتخرين في العلوم والتكنولوجيا	L	18
0.37891	نسبة الاستثمار الخارجي من جملة الاستثمار	A	5
0.29778	نسبة الواردات من السلع الراسمالية الى اجمالي الوارادات	L	14
0.00421	نسبة الصادرات ذات التقانة العالية		12
0.04785	10. مؤشر البنية التحتية التقانية	L	14
0.01687	الربط للشبكة الكوكبية		12
0.04959	عدد الحواسيب المستخدمة	L	14
0.00615	كثافة خطوط الهاتف النقال		13
0.11743	عدد التلفونات (لكل 1000 شخص)	L	14
مجموع الأصول (نقاط القوة)		17	
مجموع الخصوم (نقاط الضعف)		21	

موريتـانيـا

قيمة المؤشر	المؤشرات	ميزان التنافسية	الترتيب
0.63843	**1. مؤشر الاداء الاقتصادي الكلي**		7
0.45804	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي		12
0.24662	الإستثمار الحقيقي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	L	16
0.89480	معدل التضخم		12
0.60891	نسبة الميزان الجاري للناتج المحلي الإجمالي	L	15
0.81089	استقرار أسعار الصرف	L	14
0.82435	نسبة الموازنة للناتج المحلي الإجمالي	A	2
0.23131	معدل تخفيض العملة	A	6
0.06694	**2. مؤشر البنية التحتية لتوزيع السلع والخدمات**	L	19
0.00408	الموانىء وطاقاتها السنوية	L	16
0.01815	نسبة الطرق المعبدة	L	18
0.44129	سنوات الانتظار للحصول على خط هاتف	L	15
0.00126	المطارات وطاقاتها(الشحن الجوى)	L	17
0.00000	المطارات وطاقاتها(نقل المسافرين)	L	19
0.00022	المطارات وطاقاتها(عدد الرحلات)	L	19
0.00000	طول السكك الحديدية وطاقاتها (نقل السلع)		10
0.00000	طول السكك الحديدية وطاقاتها (نقل المسافرين)		10
0.00356	حضيرة المركبات التجارية للفرد	L	17
0.00000	اسنهلاك الطاقة الكهربائية	L	18
	3. مؤشر تدخل الحكومة في الاقتصاد		
	نسبة الانفاق للناتج المحلي الاجمالي		
	نسبة الأجور والمرتبات للناتج المحلي الاجمالي		
	حصة القطاع العام (الاستثمار/الاستثمار الاجمالي)		
	الاعانات والتحويلات للناتج المحلي الاجمالي		
0.29360	**4. مؤشر جاذبية الاستثمار**	L	18
	مدى تطور الأسواق المالية (الرسملة للناتج المحلي الإجمالي)		
	السيولة (معدل دوران الأسهم)		
0.11719	مخزون الاستثمار الاجنبى المباشر للناتج المحلي الاجمالي		9
0.25886	حصة القطاع الخاص من الائتمان المحلي		13
	جانبية الاستثمار		
	مؤشر الجدارة الاتمانية		
0.19671	استثمار المحفظة للناتج المحلي الاجمالي		9
0.60164	الضرائب للناتج المحلي الاجمالي		10
0.08357	**5. مؤشر راس المال البشري**	L	19
0.00000	معدل التمدرس في القطاع الجامعي	L	19
0.00226	معدل التمدرس في القطاع االثانوي	L	19
0.00000	معدل توقع الحياة	L	19
0.00517	معدل انخفاض الأمية	L	19
0.41043	معدل الإنفاق على التعليم		8
0.42396	**6. مؤشر ديناميكية الاسواق والمنتجات والتخصص**		8
0.60891	نسبة الميزان التجاري للناتج المحلي الإجمالي	L	14

موريتـانيـا

قيمة المؤشر	المؤشرات	ميزان التنافسية	الترتيب
0.00000	حصة الصادرات من التجارة العالمية	L	19
0.32681	معدل نمو حصة الصادرات	L	18
0.95692	معدل نمو الصادرات التحويلية	A	1
0.01292	الصادرات للفرد	L	17
0.40720	سرعة التكامل التجاري (% انفتاح)	A	6
0.98105	معدل نمو الصادرات-ارتفاع الطلب العالمي	A	1
0.01895	معدل نمو الصادرات-ارتفاع حصة الصادرات	L	16
0.92683	معدل نمو الصادرات-التنويع	A	1
	متوسط التعرفة الجمركية		
0.00000	نسبة السلع المصنعة المصدرة	L	19
0.00000	7. مؤشر التكلفة الانتاجية		13
	معدل الضريبة		
0.18185	حصة الصناعات التحويلية		10
0.48324	معدل النمو (الصناعات التحويلية)		9
0.04943	إنتاجية العمل في القطاع التحويلي	L	15
0.00000	معدل الاجور		
0.00000	نسبة الاجور فى القيمة المضافة		
0.69098	سعر الصرف الحقيقي	A	1
0.00000	الانتاجية الكلية للعوامل		
0.91960	اسعار الفائدة (الاقراض)	A	6
	8. موشر الحاكمية وفعالية المؤسسات		
	الفساد الاداري		
	احترام القانون والنظام		
	البيروقراطية		
0.34437	9. مؤشر الطاقة الابتكارية وتوطين التقانة		11
0.70202	نسبة المتخرين في العلوم والتكنولوجيا	A	5
0.25721	نسبة الاستثمار الخارجي من جملة الاستثمار	L	16
0.07387	نسبة الواردات من السلع الراسمالية الى اجمالي الورادات	L	17
	نسبة الصادرات ذات التقانة العالية		
0.00878	10. مؤشر البنية التحتية التقانية	L	17
0.00096	الربط للشبكة الكوكبية	L	16
0.03208	عدد الحواسيب المستخدمة	L	15
0.00345	كثافة خطوط الهاتف النقال	L	16
0.00178	عدد التلفونات (لكل 1000 شخص)	L	18
مجموع الأصول (نقاط القوة)		9	
مجموع الخصوم (نقاط الضعف)		32	

الملحق (4)

منهجية تطوير المؤشر المركب للتنافسية العربية

الملحق (4)

منهجية تطوير المؤشر المركب للتنافسية العربية

مؤشر التنافسية العربية :

طور مؤشر التنافسية العربية لقياس التنافسية الدولية للدول العربية وتحليلها كمؤشر مركب يعتمد كلياً على المتغيرات والبيانات الكمية الموضوعية ولم تدرج فيه بيانات مسوحات الرأي المستخلصة من تطلعات رجال الأعمال وآخذي القرار. وعلى الرغم من الفقر الشديد في البيانات الكمية التي تقيس الأداء العربي في مُختلف الأوجه التي يغطيها المؤشر فإنه يخضع لنفس الضوابط والمنهج العلمي الذي طورت به المؤشرات ذات الصلة.

ويستند بناء المؤشر إلى تعريف تبناه فريق التنافسية بالمعهد العربي للتخطيط بعد استقراء الأدبيات الواسعة حول تنافسية الأمم حيث يرى التنافسية "على أنها تعكس الأداء الاقتصادي الحالي والكامن للنشاطات التي تكون مجالاً للتنافس مع الأمم الأخرى".

ولا يربط هذا التعريف، بصفة مباشرة، التنافسية الدولية بالرفاهية والنمو، وعلى عكس التقارير الدولية، مثل تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي، فإن التعريف المتبع في هذا التقرير يركز على العوامل التي تؤثر مباشرة في تنافسية الأمم من سياسات وهياكل اقتصادية ومؤسسات. فجملة هذه العوامل هي التي تحدد مستويات التنافسية التي تترجم في النهاية في رفع مستويات الرفاهية والنمو الاقتصادي. كما يُحدد التعريف المتبع الفرق بين الأداءين الجاري والكامن لنشاطات التنافس مع الأمم الأخرى؛ فالأداء الجاري يُمكن أن يلخص في العوامل المؤثرة في التنافسية في الأجل القصير، والتي لا تتطلب تغيراً في الهياكل والسياسات .

أما التنافسية الكامنة فهي تمثل الطاقات والعوامل والمؤسسات والهياكل التي تؤثر في مستويات التنافسية في الأجل الطويل.

وانتهج فريق التنافسية بالمعهد طريقة دلفي لتطوير المؤشر وبنائه؛ فاختار في البداية قائمة المؤشرات الأولية الممكنة والتي يعتقد أنها تحدد مستوى التنافسية العربية في الأسواق الدولية، وبعد عدة جولات تشاور بين أعضاء الفريق حددت قائمة منقحة، ومن ثم وزعت المؤشرات الأولية إلى عوامل فرعية وأساسية.

وتتكون العوامل الفرعية من عدد من المؤشرات الأولية الكمية الموضوعية ،التي جمعت من المصادر الدولية والإقليمية والمحلية .

شكل م 4-1 - هيكل مؤشر التنافسية العربية

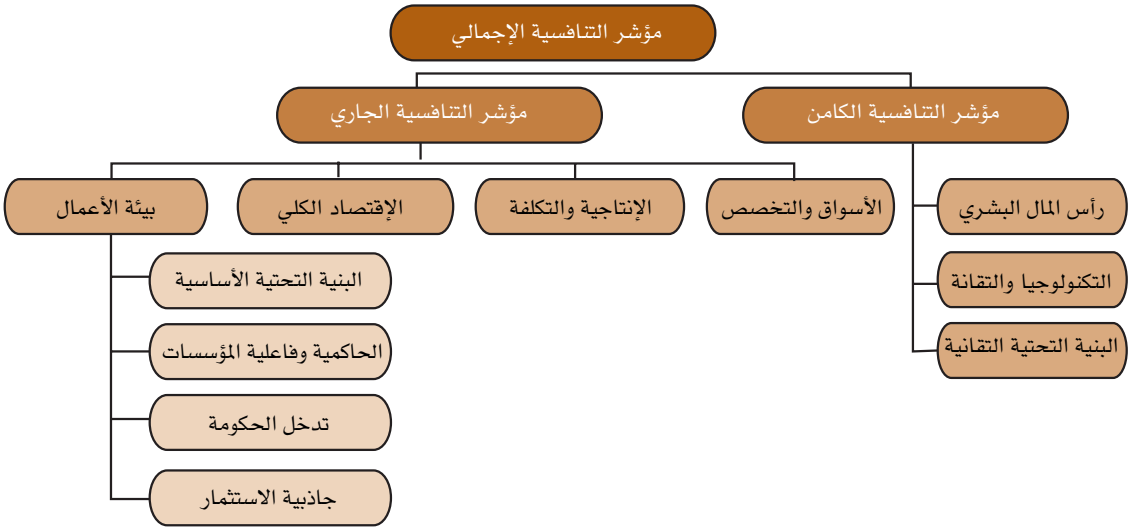

وينقسم مؤشر التنافسية العربية إلى مؤشرين أساسيين؛ هما : التنافسية الجارية والتنافسية الكامنة. وكلا المؤشرين مكون من مؤشرات فرعية، مكونة بدورهامن مؤشرات أولية كما هو موضح في الجدول م 4-1 وقد استخدم المتوسط الحسابي لتركيب المؤشر الإجمالي عوضاً من عملية الجمع؛ وذلك لتقليل التحيزات الناجمة عن ثُغرات البيانات غير المتوافرة. كما حسبت أيضاً كل المؤشرات على متوسط الفترة من 1990 - 2000 وذلك لتقوية صلابة النتائج وتقليل آثار التقلبات في البيانات الناجمة عن الصدمات الخارجية والداخلية، والتي قد تبعد مؤقتاً بعض المتغيرات عن مستواها العادي.

طريقة التنميط:

استناداً إلى المنهجية المعيارية المطبقة في بناء المؤشرات المركبة للظواهر الاقتصادية والاجتماعية، فقد نمطت كل المؤشرات الأولية حتى يتسنى إجراء العمليات الحسابية الملائمة. ومن بين الطرق المستخدمة لتنميط المؤشرات، تحويل كل متغير إلى نفس المجال، بحيث تعطى أدنى قيمة للمؤشر الأولي المحتسب صفراً وأعلى قيمة الواحد الصحيح بحسب المعادلة التالية:

$$I_j = \frac{X_j - X_{min}}{X_{max} - X_{min}}$$

حيث إن X_{min} و X_{max} هي على التوالي أدنى وأعلى قيمة للمتغير X_j في عينة البلدان لكل سنة. وبتحويل المتغير X_j إلى مؤشر أولي I_j فإن العوامل الفرعية هي فقط مُتوسطات المجموعة التي ينتمي إليها المؤشر، وتجمع العوامل الفرعية أيضاً للحصول على العوامل الأساسية، التي بدورها تحوّل للحصول على مؤشر التنافسية الإجمالي .

طريقة الترجيح:

استخدمت المتوسطات الحسابية لتشكيل العوامل الفرعية والأساسية لحساب مؤشر التنافسية العربية. هذه الطريقة المتفرعة في حساب المؤشر تقوم بعزل أثر عدد المؤشرات الفرعية في تأثيرها على المؤشر العام.

حيث إنه مهما كان عدد المؤشرات الأولية الداخلة في حساب العامل الفرعي فإن وزنها سيكون نفسه. وعلى سبيل المثال فإن عامل بيئة الأعمال والجاذبية المكون من أربعة عوامل فرعية لن يتأثر بعدد المؤشرات الأولية التي تدخل في حساب العوامل الفرعية التي يكون وزنها متساوياً .

أما في حساب مؤشر التنافسية الجارية فإن وزن العوامل الفرعية يكون $\frac{1}{5}$ ، في حين يكون وزن العوامل الفرعية لمؤشر التنافسية الكامنة $\frac{1}{3}$. وفي الأخير فإن ثقل التنافسية الجارية والكامنة فهي متعادلة في حساب المؤشر الإجمالي.

تصنيف الدول العربية واختيار دول المقارنة:

مؤشر التنافسية يعكس بالضرورة الأداء النسبي للدول في الأسواق الدولية، وإذا اقتصر حساب هذا المؤشر على الدول العربية فإنه سيعكس الأداء النسبي للدول العربية فيما بينها فقط. ونتيجة لذلك فإن أهميته ستكون ضئيلة، ويكمن الحل الأمثل في إضافة عدد كبير من الدول غير العربية إلى العينة حتى يظهر هذا الأداء النسبي للدول العربية في الأسواق الدولية .

ونظراً لصعوبة الحصول على بيانات عدد كبير من الدول حول المؤشرات المكونة للتقرير، فإن الحل الأوسط هو اختيار عينة من البلدان غير العربية يكون وضعها جيداً في مجال التنافسية والأداء الاقتصادي بحيث يمكن اعتبار أدائها نقاطاً مرجعية يمكن أن تقاس تنافسية الدول العربية بالنسبة لها.

وحتى في هذه الحالة، فإن المشكلة تكمن في اختيار بلد تكون قيم مؤشراته الفرعية أو الأولية أكبر من قيم الدول العربية حتى يمكن قياس تنافسية هذه الدول نسبة لأداء بلدان المقارنة. وكلما كان اختيار دول المقارنة واقعياً (أي وجود إمكانية فعلية للتنافس مع هذه الدول) فإن قيم المؤشر تُصبح لها دلالة أكبر في مجال بناء استراتيجية وطنية للتنافسية. ولقد اختيرت ثلاث من دول المقارنة، وهي جمهورية كوريا (الجنوبية) وتركيا وماليزيا.

واتضح من النتائج أن دولة تركيا لا تمثل دولة مقارنة لأن العديد من مُؤشراتها لا تُشكل "حدوداً"

خارجية لقيم مؤشرات الدول العربية. أما الأداء الكوري والماليزي فإنه فعلاً يؤهلهما لأن تكونا دولتي مقارنة ، بحيث إن جل مؤشراتهما تفوق المؤشرات العربية، ومن ثم تشكل الحدود الخارجية التي يُمكن للدول العربية أن تعتبر هذه القيم "مرجعية" مقارنة بأدائها في الأسواق الدولية. وبالنظر إلى أداء كوريا وماليزيا في مؤشر المنتدى الاقتصادي العالمي فإنهما تصنفان أحسن من كل الدول العربية في العينة، في حين يلاحظ أن تركيا أقل من الدول العربية المدرجة في المؤشر. وانطلاقاً من هذه الملاحظة فإن مؤشر التنافسية العربية المحسوب لعينة واسعة من الدول العربية بالإضافة إلى كوريا وتركيا وماليزيا، يعكس بوضوح هذا الأداء؛ إذ إن كوريا وماليزيا تمثلان دولتي مقارنة جيدة وقيم المؤشر في كل تفصيلاته تعكس مستوى أداء الدول العربية في الأسواق الدولية مثبتاً نسبياً على أداء دولتي كوريا وماليزيا.

الدول العربية المدرجة في المؤشر:

لم يكن بالإمكان إدراج كل الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية؛ إذ إن التفاوت بينها كبير في مجال توافر البيانات، ولقد روعي أن يدرج أكبر عدد ممكن من البلدان دون التقليل، بقدر الإمكان، من فعالية النتائج وجودتها. وهكذا فإن المؤشر حسب لـ 16 دولة عربية تتوافر فيها بيانات حول معظم المؤشرات. وتتكون قائمة البلدان العربية المدرجة في العينة من الجزائر، البحرين، مصر، الأردن، الكويت، لبنان، موريتانيا، المغرب، عمان، قطر، السعودية، السودان، سوريا، تونس، الإمارات، اليمن.

مصادر البيانات:

لقد جمعت البيانات حول مؤشرات التنافسية العربية ودول المقارنة (كوريا، ماليزيا، تركيا) من عدة مصادر مختلفة، وروعي استخدام المصادر الموحدة لإضفاء التجانس على البيانات، بحيث تكون قابلة للمقارنة بأكبر قدر ممكن.

ولقد أعطيت الأولية للبيانات من المصادر الدولية التي توفر قواعد معطيات متجانسة نسبياً. وكقاعدة عامة استخدمت مؤشرات التنمية الدولية للبنك الدولي (2002)، وإحصاءات المالية الدولية لصندوق النقد الدولي (2002) وكذلك إحصاءات الأمم المتحدة على "الإنترنت" وشبكة التنمية الدولية على "الإنترنت" والإحصاءات الصناعية لليونيدو والإحصاءات الصناعية للمنظمة العربية للتنمية الصناعية وكذلك إحصاءات الجدارة الائتماني المعروفة بدليل الجدارة الائتمانية الدولية.

وجمعت بيانات الأداء الاقتصاد الكلي من قاعدة بيانات مؤشرات التنمية الدولية (2002) باستثناء معدل الاستثمار الذي أخذ من قاعدة شبكة التنمية الكونية للبنك الدولي، واحتسب استقرار سعر الصرف من البيانات الشهرية المتوافرة في قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي (2002).

أما بيانات الحاكمية وفاعلية المؤسسات فكلها من قاعدة بيانات مجموعة دليل الجدارة الائتمانية الدولية، واحتسبت المتوسطات السنوية انطلاقاً من البيانات الشهرية.

ومن نفس المصدر حسب أيضاً المؤشر الإجمالي للجدارة الائتمانية وكذلك مؤشر جانبية الاستثمار اللذان استخدما في حساب مؤشر جاذبية الاستثمار.

وأخذت بيانات البنية التحتية لتوزيع السلع والخدمات من بيانات مكتب إحصاءات الأمم المتحدة، وبيانات جاذبية الاستثمار وتدخل الحكومة في الاقتصاد وديناميكية الأسواق والمنتجات والتخصص والطاقة الابتكارية ورأس المال البشري ونوعية البنية التحتية التكنولوجية، كلها أخذت من مؤشرات التنمية العالمية (2002).

أما بيانات التكلفة والإنتاجية فقد أخذت من مصادر اليونيدو وكذلك المنظمة العربية للتنمية الصناعية.

الجدول م 4-1 الهيكل التفصيلي لمؤشر التنافسية العربية

المؤشر
مُؤشر التنافسية العربية
مُؤشر التنافسية الجارية
الأداء الاقتصادي الكلي
• معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي
• الاستثمار الحقيقي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
• معدل التضخم
• نسبة الميزان الجاري للناتج المحلي الإجمالي
• استقرار أسعار الصرف
• نسبة الموازنة للناتج المحلي الإجمالي
• معدل تخفيض العملة
بيئة الأعمال والجاذبية
الحاكمية وفعالية المؤسسات
• الفساد الإداري
• احترام القانون والنظام
• البيروقراطية
البنية التحتية لتوزيع السلع و الخدمات
• الموانىء وطاقتها السنوية
• نسبة الطرق المعبدة
• سنوات الانتظار للحصول على خط هاتف
• المطارات وطاقتها
• طُول السكك الحديدية وطاقتها
• حضيرة السيارات التجارية (عدد السيارات للفرد)
• استهلاك الطاقة الكهربائية
جاذبية الاستثمار
• تطور الأسواق المالية (الرسملة للناتج المحلي الإجمالي)
• السيولة (معدل دوران الأسهم)
• مخزون الاستثمار الأجنبى المباشر للناتج المحلي الإجمالي
• حصة القطاع الخاص من الائتمان المحلي
• جانبية الاستثمار
• مؤشر الجدارة الائتمانية
• استثمار المحفظة للناتج المحلي الإجمالي
• الضرائب للناتج المحلي الإجمالي
تدخل الحكومة في الاقتصاد
• نسبة الإنفاق للناتج المحلي الإجمالي
• نسبة الأجور والمرتبات للناتج المحلي الإجمالي
• حصة القطاع العام من الاستثمار
• الإعانات و التحويلات للناتج المحلي الإجمالي

ديناميكية الأسواق والمنتجات والتخصص
• نسبة الميزان التجاري للناتج المحلي الإجمالي
• حصة الصادرات من التجارة العالمية
• مُعدل نمو حصة الصادرات
• مُعدل نمو الصادرات التحويلية
• الصادرات للفرد
• سرعة التكامل التجاري (درجة الانفتاح)
• معدل نمو الصادرات الناجم عن ارتفاع الطلب العالمي
• معدل نمو الصادرات الناجم عن ارتفاع حصة الصادرات
• معدل نمو الصادرات الناجم عن التنويع
• متوسط التعرفة الجمركية
• نسبة السلع المصنعة المصدرة
الإنتاجية والتكلفة
• مُعدل نمو الصناعات التحويلية
• مُعدل الأجور في قطاع الصناعات التحويلية
• نسبة الأجور في القيمة المضافة في قطاع التحويلي
• إنتاجية العمل في القطاع التحويلي
• سعر الصرف الحقيقي (مُعدل التغير)
• أسعار الفائدة (الإقراض)
• الإنتاجية الكلية للعوامل (مُعدل نمو)
• مُعدل الضريبة
• حصة الصناعات التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي
مُؤشر التنافسية الكامنة
الطاقة الابتكارية توطين التقانة
• نسبة المتخرجين في العلوم والتكنولوجيا
• نسبة الاستثمار الخارجي من جملة الاستثمار
• نسبة الواردات من السلع الرأسمالية إلى إجمالي الواردات
• نسبة الصادرات ذات التقانة العالية
رأس المال البشري
• مُعدلات التمدرس (الثانوي والجامعي)
• مُعدل توقع الحياة
• مُعدل انخفاض الأمية
• مُعدل الإنفاق على التعليم
نوعية البنية التحتية التكنولوجية
• الربط للشبكة الكوكبية
• عدد الحواسيب المستخدمة
• كثافة خطوط الهاتف النقال
• عدد الهواتف (لكل 1000 شخص)

قراءات ومراجع

قراءات ومراجـــع

المراجع العربية:

الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (1985)، "دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية الاقتصادية في الدول النامية"، الكويت.

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، "مناخ الاستثمار في الدول العربية". عدة سنوات، الكويت.

الإمام، عماد (2000) ، "ملخص وقائع ورشة عمل حول الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الأقطار العربية"، الكويت 27-29 مارس 2000 ، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، المجلد الثاني، العدد الثاني، يونيو 2000.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقارير التنمية البشرية، عدة سنوات. الأمم المتحدة، نيويورك.

البنك الدولي (1995) ، هل تزدهر أوضاع العمال العرب في القرن الحادي والعشرين أم سيفوتهم القطار، البنك الدولي، واشنطن العاصمة.

التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، عدّة أعداد، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، صندوق النقد العربي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول.

الحسيني، عرفان تقي (1999)، "التمويل الدولي"، دار قابس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

خضر، حسان (1999) ، الاستثمار الأجنبي المباشر وتجربة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بنك الكويت المركزي، الكويت (غير منشورة).

زحلان، أنطوان (1999) ، العرب وتحديات العلم والتقانة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

زروق جمال (1999) ، واقع السياسات التجارية العربية وآفاقها في ظل اتفاقية منظمة التجارة العالمية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية ، (1) 1، ص 7-45.

الزميع، علي فهد (2000) ، "الاستثمار الأجنبي في دولة الكويت لماذا– كيف؟"، ورقة عمل قدمت في مؤتمر الفرص الاستثمارية في ظل قانون الاستثمار الأجنبي في دولة الكويت، خلال الفترة من 12-13فبراير ، الكويت. 2000

السلطان، عدنان علي واللوغاني، نبيل عيسى (2000) ، "عوامل جذب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية في الاقتصاد الكويتي"، ورقة عمل قدمت في مؤتمر الفرص الاستثمارية في ظل قانون الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة الكويت، خلال الفترة من 12-13 فبراير 2000، الكويت.

صندوق النقد العربي (2002) ، التجارة الخارجية للدول العربية 1990 -2000.

العباس، بلقاسم، (2003) هل الاقتصادات العربية معولمة؟ بحث في مؤشرات عولمة الاقتصادات العربية، صبري حسنين (محرر)، التخطيط الاقتصادي في عصر العولمة، ديوان ولي العهد، أبو ظبي 2003.

عبدالقادر، علي وآخرون، (2001) ، العلاقة بين التعليم وسوق العمل وقياس عوائد الاستثمار البشري، المعهد العربي للتخطيط.

علي، عبدالقادر علي (2002) ، حول محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

المراجع العربية:

ماجد بدر جمال الدين و د. محمد سعيد عبدالعزيز (1985)، "الإغراق والمنافسة في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي"، في مؤتمر الصناعيين في دول الخليج العربية: السوق والمنافسة، منظمة الخليج للاستشارات الصناعية، قطر.

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، (1989)، استراتيجية تطوير العلوم والتقانة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

منظمة العمل العربية (2003)، انترنت، www.arab-labor.org/stat

النجار، سعيد (تحرير) (1992) ، "سياسات التجارة الخارجية والبينية للبلاد العربية"، صندوق النقد العربي، أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة.

نوير، طارق (2003) ، دور الحكومة الدائم للتنافسية "حالة مصر"، سلسلة أوراق العمل رقم API/WPS0302 ، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

وديع، محمد عدنان وآخرون (2001) ، مقترح مشروع إعداد تقرير عربي عن التنافسية ، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

وديع، محمد عدنان (2001) ، "محددات القدرة التنافسية للأقطار العربية في الأسواق الدولية"، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

وديع، محمد عدنان (1991 أ) ، الموارد البشرية واستراتيجية تطور العلوم والتقانة في الوطن العربي، المجلة العربية للعلوم، العدد 17 يونيو، تونس.

وديع، محمد عدنان (1991 ب)، استراتيجية تطوير العلوم والتقانة في الوطن العربي: الوظائف والوسائل، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس.

المراجع الأجنبية:

Aghion, P. and P. Howitt (1992). A Model of Growth Through Creative Destruction, Econometrica, 60 (2), 323-351.

Al- Atrash, H. and T. Youssef (2000). Intra-Arab Trade: Is it too Little?, IMF Working Paper 00/01, Washington, D.C.

Alessandrini, S. (2000), FDI in the MENA Region, L. Bocconi University, Milan, Italy.

Austin, J.E. (1990). Managing in Developing Contries : Strategic Analysis and Operation Techniques. New York, The Free Press.

Balassa, B. and L. Bauwens (1988). Changing Trade Patterns in Manufactured Goods, Elsevier Publishers.

Baldwin, R.E., and E. Sephezza (1996). Trade-Induced Investment-Led Growth. Center for Economic Policy Research Discussion Paper 1420.

Barro & Lee (2000), International Data on Education Attainment: Updates and Implications

Bartel, A.P. and N. Sicherman, (1998). Technological Change and the Skill Acquisition of Young Workers. Journal of Labour Economics, October 16(4), pages 718-755.

Chizmar, J.F., (1994). Total Management (TQM) of Teaching and Learning. Journal of Economic Education, Spring 25(2), pages 179-190.

Chong, A. and L. Zanforlin, (2000). Technological Adaptation, Trade and Growth. IMF Working Paper WP/00/161, October 2000.

Coelli, T., P. Rao, and G. Battese (2000), "An Introduction to Efficiency and Productivity Analysis", Kluwer Academic Publishers, Norwell, USA.

De via, G. (2001), Foreign Direct Investment and Multinational Enterprises, In the International Economics Theories, Themes and Debates (ed.) by Lawler K. and Seddighi, H., Financial Times, Prentice Hall, Great Britain.

Ekholm, K., J. Trostensson and R. Trostensson, (1996). The Economics of the Middle East Peace Process: Are There Prospects for Trade and Growth? The World Economy, 555-574.

Erzan, R. (1995), "Policies for Competition and Competitiveness: The Case of Industry in Turkey", UNIDO, Vienna.

Fagerberg J., (1987). International Competitiveness, The Economic Journal 98 (391).

Fagerberg, J., (1988). Why Growth Rates Differ, in Giovanni et al. (eds) Technical Change and Economic Theory, Columbia University Press.

Ferranti et Al (2003), Closing the Gap in Education and Technology, World Bank, Washington, D.C.

Fortanier, F. and Maher, M. (2001), Foreign Direct Investment and Sustainable Development, submitted to OECD Global Forum on International Investment, Mexico City 26-27 Nov. 2001.

Frankel, J.A. and D. Romer, 1999. Does Trade Cause Growth? American Economic Review, 89(3), June 1999, pages 379-399.

المراجع الأجنبية:

Gascia-Fernandez, C. (2001), International Investment Agreements and Investments, submitted to OECD Global Forum on International Investment, Mexico City, 26-27 Nov. 2001.

Grossman, G. and E. Helpman (1991). Innovation and Growth. MIT Press.

Grossman, G. M. and E. Helpman (1991). Quality Ladders in the Theory of Growth, Review of Economic Studies 58 (1), 43-61.

Grossman, G.M. and E. Helpman (1999). Innovation and Growth in the Global Economy. Cambridge, MIT Press.

Gruber, H. and P. J. Lloyd (1975), Intra-Industry Trade, London, Halsted Press.

Harrison, F. (1999). Theory and Policy of International Competitiveness, Praeger.

Havrylyshyn, O. and P. Kunzel (1997). Intra-Industry Trade of Arab Countries: An Indicator of Potential Competitiveness, IMF Working Paper WP/97/47.

Helpman, E. (1984). Increasing Returns, Imperfect Markets, and Trade Theory, in R.W. Jones and P.B. Kenen, Handbook of International Economics, Vol. I, Amsterdam, North-Holland.

Helpman, E. and A. Rangel, (1998). Adjusting to a New Technology: Experience and Training. NBER Working Paper 6551, May, page 41.

Heritage Foundation (2003), The Index of Economic Freedom web-site http: //www.heritage.org/research/features/index.

Hickman, B.G. (ed.) (1992). International Productivity and Competitiveness. Oxford: Oxford University Press.

High, Jack (2001), "Competition", in Critical Ideas in Economics, Edward Elgar Publishing Limited, Cheltenham, UK.

International Labour Organization (ILO), Yearbook of Labor Statistics, Several Years, Geneva, ILO.

International Organization for Standardization (ISO), The ISO Survey of ISO 9000 and ISO 14000 Certificates, Eleventh Cycle.

IMF (1994), How Does Foreign Direct Investment Affect Economic Growth?, Washington, D.C.

IMF (2002), Direction of Trade Statistics , Yearbook.

International Financial Corporation (1997), Foreign Direct Investment, World Bank, Washington, D.C.

International Institute for Management Development (IMD), The World Competitiveness Yearbook, Several Issues, Lausanne, Switzerland.

Joskow, Paul (2000), "Economic Regulation", in Critical Ideas in Economics, Edward Elgar Publishing Limited, Cheltenham, UK.

Kim, L. and H. Lee, (1999). Patterns of Technological Change in a Rapidly Developing Countries: A Synthesis, in Kim, Learning and Innovation in Economic Development. Cheltenham, Elgar.

المراجع الأجنبية:

Kim, S.J. and Kim J.J., (1999). Growth Gains from Trade and Education. IMF Working Paper, WP/99/23, March, Page 279.

Kremer, M., (1993). Population Growth and Technological Change : One Million B.C. to 1990. - The Quarterly Journal of Economics, 108 (4), August, pp. 681-716.

Krueger, A. (1990). Theory and Practice of Commercial Policy : 1945-1990. NBER Working Paper 3569, December.

Krugman, P. (1986). Strategic Trade Policy and the New International Economics. Cambridge, MIT Press.

Krugman, P. (1990). Industrial Organisation and International Trade. NBER Working Paper 1957.

Krugman, P. (1994). Competitiveness: A Dangerous Obsession, Foreign Affairs March/April.

Krugman, P. (1996). Making Sense of the Competitiveness Debate, Oxford Review of Economic Policy 12 (3), 17-25.

Krugman, P. (1997). International Trade, Regional Free and Agreements and Economic Development. Review of Development Economics, 1(2), June, pp. 153-70.

Lall, S. (2001). Competitiveness Indices and Developing Countries: An Economic Evaluation of the Global Competitiveness Report, World Development 29 (9), 1501-1525.

Lassonde, L., (1997). Coping With Population Challenges. - London : Earthscan Publications.

Levine, D.I. and S. Helper, (1995). A Quality Policy for America. Contemporary Economic Policy, April 13(2), pages 26-37.

Levinsohn James (1994). Competition Policy and International Trade. NBER Working Paper 4972.

Limam, I. (2001), "Measuring Technical Efficiency of GCC Banks", Working Paper, API, Kuwait.

Limam, I. and A. Abdalla, (1999). Inter-Arab Trade and the Potential Success of AFTA, in Ahmed Al-Kawaz (ed.) New Economic Developments and Their Impact on Arab Economics, North Holland, Amsterdam.

Limam, I., (1999). "Institutional Reform and Development in the MENA Region", published by the Arab Planning Institute and the Economic Research Forum for Arab Countries, Iran and Turkey, (Editor).

Limam, I., (1998). A Socio-Economic Taxonomy of Arab Countries. - Kuwait : The Arab Planning Institute, Working Paper Series (WPS-9801).

Linnemann, H. (1966). Econometric Study of International Trade Flows, Elsevier Science Publishers, Amsterdam: North-Holland.

Lucas, R. E. (1988). On the Mechanics of Economic Development, Journal of Monetary Economics, 22 (1), 3-42.257-81.

المراجع الأجنبية:

Marsh, I.W., and S.P. Tokarick (1994). Competitiveness Indicators: A Theoretical and Empirical Assessment. IMF Working Paper WP/94/29.

Mickie, M. (1990). Increasing Return, Imperfect Competition and Developing Countries in International Trade : Some Issues. Economic Analysis and Workers' Management, 24(3), pp.

MIGA (2001), Investment Promotion Toolkit, A comprehensive guide to FDI promotion, The World Bank, Washington, D.C.

Moosa, I. A. (2002), Foreign Direct Investment, Theory, Evidence and Practice, Antony Row Ltd., Great Britain.

Mundende, D.C., (1989). The Brain Drain and Developing Countries, in Appleyard R. (ed.), The Impact of International Migration on Developing Countries. - Paris, OECD Publications.

Mytelka, K. L. (1999). Competition, Innovation and Competitiveness in Developing Countries, Development Centre Studies, OECD.

Oman, C. (2000), Policy Competition for Foreign Direct Investment, OECD, Paris, France.

Oughton, C. (1997). Competitiveness Policy in the 90s. The Economic Journal, 107(444), pp. 1484-1485.

Pick, D.H., C. Arnade, and V. Vasavada (1995). Technology Gaps and Trade in Agriculture. Weltwritschaftliches-Archiv, 131(3), pp. 509-25.

Porter, M. (1990), The Competitive Advantage of Nations. New York: Free Press.

Porter, M. (1990). The Competitive Advantage of Nations. Harvard Business Review, March-April, pp. 73-93.

Political Risk Services Group, International Country Risk Guide. Statistical Section: Table 3B (1990-2000)

Psacharopoulos, G. (1994). Returns to Investment in Education: A Global Update. World Development. Vol 22 No.9 Sep 94.

Rodrick, D. (1987). Imperfect Competition, Scale Economies and Trade Policy in Developing Countries. Harvard Kennedy School of Government Discussion Paper 158D.

Romer, P. M. (1990). Endogenous Technological Change, Journal of Monetary Economics, 98 (5), 71-102.

Romer, et al., (1990). A Contribution to the Experiences of Economic Growth. Brown University Department Working Paper, pages 20-29.

Romer, P. M. (1986). Increasing Returns and Long-Run Growth, Journal of Political Economy 94 (5), 1002-1037.

Romer, Paul M. (1990). Endogenous Technological Changes. The Journal of Political Economy, 98, pp. 71-102.

Romer, Paul M. (1991). Increasing Returns and New Developments in the Theory of Growth, in Barnett (ed.), Proceedings of the 6th International Symposium in Economic Theory and Econometrics, Cambridge, pp. 83-110.

المراجع الأجنبية:

Sauvant, K. P. (2001), Recent FDI Trends, Implications for Developing Countries and Policy Challenge, Submitted to OECD Global Forum on International Investment, Mexico City 26-27 Nov. 2001.

Schultz, T.P., (1992). The Role of Education and Human Capital in Economic Development: an Empirical Assessment. Working Paper, Economic Growth Center, New York.

Schultz, T.W. (1989) "Investing in People: Schooling in Low Income Countries." Economics of Education Review 8(3): 219-23.

Stone, J. A. and H. H. Lee (1995). Determinants of Intra-Industry Trade: A Longitudinal Cross-Country Analysis, Weltwiztschaftliches Archiv 131 (1), 67-83.

Storper, M. and A.J. Scott, (1990). Work Organisation and Local Labour Market in an Era of Flexible Production. International Labour Review, 129(5), pages 573-591.

The Arab Planning Institute (2000), Workshop on Foreign Direct Investment in the Arab World, Kuwait.

Ul Haque, I., M. Bell, C. Dahlman, S. Lall and K. Pavitt (1995). Trade, Technology, and International Competitiveness, EDI Development Studies, World Bank.

UNCTAD (2001), Host Country Operational Measures, United Nations, Geneva.

UNCTAD (1997), "Transnational Corporations, Market Structure and Competition Policy", World Investment Report, United Nations, Geneva.

UNCTAD (1998), Commodity Yearbook, United Nations, Geneva.

UNCTAD (1999), Foreign Direct Investment and Development, United Nations, Geneva.

UNCTAD (1999), WIR, Foreign Direct Investment and the Challenge of Development, United Nations, Geneva.

UNCTAD (1999), WIR, Trends and Determinants, United Nations, Geneva.

UNCTAD (2001), COMTRADE Database.

UNCTAD (2002), Handbook of Statistics, CD-Rom.

UNCTAD (2002), PC-TAS Database.

UNCTAD (2002), WIR, Transnational Corporations and Export Competitiveness, United Nations, Geneva.

UNESCO, Statistical Yearbook (SYB) Several Issues, UNESCO ,Paris.

UNIDO (2000), International Yearbook of Industrial Statistics, United Nations, Geneva.

United Nations (1999), Foreign Investment in the Arab World, Regional Symposium on Investment in the Arab World, 16-18 June 1999, Rabat, Morocco.

Wadie, M.A., (1999). Human Resources: Demographic and Labor Market Characteristics in the Arab World. in Al-Kawaz (ed). Socio-Economic Indicators and classification of Arab Economies. The American University in Cairo Press, Cairo. pp62-112.

المراجع الأجنبية:

Weder, Rolf (1995a). Domestic Demand, Comparative Advantage and the Pattern of Trade. Swiss Journal of Economics and Statistics, 31(3), September, pp. 377-88.

Weder, Rolf (1995b). Linking Absolute and Comparative Advantage to Intra-Industry Trade Theory. Review of International Economics, 3(3), October.

World Bank (2000), Competitiveness Indicators, web-site

http: //wbln0018.worldbank.org/psd/compete.nsf.

World Bank (2003), World Development Indicators (WDI), World Bank, Washington D.C.

World Bank (2003a), Lifelong Learning in the Global Knowledge Economy, World Bank, Washington, D.C.

World Bank, World Development Indicators, http://devdata.worldbank.org/.

World Bank. Social Indicators of Development (SID). - Washington, DC : World Bank.

World Economic Forum (WEF), The Global Competitiveness Report, Several Issues, Switzerland.